

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْبَيْعُ الْكَبِيرُ

صَلَّى

سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ

مَوْلَاكَ فَتَنَّهُ شَيْدَا







التَّابِعُ الْفَقْهِيَّةِ

الطَّهْرَانِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

مؤسسة فقه الشيعي

كورنيش المزرعة، بناية المحسن سنة

الطابق الثاني ص.ب. ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

تلكم ٤٣٢١٢ - عدير

سلسلة السابيع الفقهيّة

السطح

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل
الزمني وعلى تحقيقتها وإخراجها وعمل قواميسها
على الصغرة مولانا

الجزء الثاني

مُتَوَفَاتُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشْرِينَ مُتَافِقَةً

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المقنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحمزة بن علي	الهذاية بلخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنعة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكيدري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادریس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن أبي الفضل	المسائل الناصريات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الحلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الحلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد	الجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	الراسم العلوية لسادر
المعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة النواصب الفقهية

موسوعة فقهية متكاملة جمعت بين دفتيها أهم المتون الفقهية
الأصيلة بتحقيق رائع وتنقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العامة لفن التحقيق .

تعنى الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيئ للباحث والمحقق والأستاذ المهل
الطرق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما يبتغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيكة
الأصيلة لكل المتون الفقهية بمثابة الأصول الأساسية لتحقيق
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أمة الطبقات السقيمة .
بالإضافة إلى اهتمامها بالنصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهية .

تفيد المتخصصين بدراسة الفقه المقارن واختلاف الفناوى
على مدى عشرة قرون .

الحمد لله وشكراً...

الحمد لله...
كلّ الشّاك يؤمن بأمر الشريعة السّمحاء الأساس جميع القوانين في العالم...
والحمد لله...

الذين يهتمون بشؤون المجتمعات البشرية وسيعون إلى أرضها صها عن طريق
الفهم والأسلاسة.

والحمد لله...
كلّ الذين يعشقون الفقه الأسلاسي باعتباره أفضل السبل وأنجح القوانين
المستعدة من أصول القرآن للوصول إلى التمام الأفساني من الجوانب
المادية والروحية...
أقدم لهذا الجهد المتواضع...

والله يسعني - في غمرة سعادي وسروري - وألّا أرى سلسلة الينابيع
الفقهية هذه قد خافت النور - إلاّ أنّي أقدم بجزيل شكرهم وعظيم
استباني لكلّ الذين سألهم عن قريب أو بعيد بأخبار هذا العمل الجليل
من العلماء والفضلاء الذين قد تولّوا لنا مسألتهم ومشورتهم الخالصّة ،
ومن الأئمة والعاملين والمحققين معنا... والعباءة الله لهم جميعاً التوفيق
والسداد ولا أنجز لهم الثواب وحسن العاقبة...
إنه سميع مجيب.

عليه أصغر مراريد

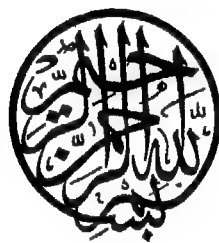
الفهرست لکھ عمالی لکھ

الجزء الأول

٣٥	المقنع في الفقه	١	فقه الرضا
٦٣	المقنعة	٤٥	الهداية بالخير
١٠٣	الانتصار	٩٧	جمل العلم والعمل
١٧٧	الكافي	١٤١	المسائل الناصريّات
٢٢٧	الجمل والعقود	١٩١	النهاية
٢٦١	جواهر الفقه	٢٤١	المراسم العلوية
٣١٥	فقه القرآن	٢٧٧	المهذب

الجزء الثاني

٣٩١	الوسيلة	٣٧١	غنية النزوع
٤٤٧	السرائر	٤٢١	إصباح الشيعة
٥٦١	شرائع الاسلام	٥٥١	إشارة السبق
٦٠٥	الجامع للشرائع	٥٨٩	المختصر النافع
٦٧١	اللمعة الدمشقية	٦٣٥	قواعد الأحكام



غنية النرجس
إلى علمي الأصول والفروع

محنة بن علي بن زهرة الحيني الإسحاق الحلبي

٥١١ - ٥٨٥ هـ

كتاب الطهارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في التكليف السمعي
اعلم أن الأركان من عبادات الشرع خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد

كتاب الصلاة

الصلاة الشرعيّة يحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها وشروطها وكيفية فعلها وما يقطعها وما يتعلق بذلك من الأحكام. ونحن نقدّم الكلام في الشروط ونتبعه بالكلام في باقي الفصول إن شاء الله تعالى فنقول:
شرائط الصلاة على ضربين: أحدهما يشترك فيه الوجوب وصحة الأداء والثاني يختصّ صحة الأداء.

فالأول على ضربين: ضرب يشترك فيه الرجال والنساء وهو ثلاثة أشياء: البلوغ وكمال العقل ودخول الوقت وضرب يختصّ النساء وهو: انقطاع دم الحيض والنّفاس. وما يختصّ صحة الأداء ثمانية أشياء: الإسلام والطهارة وستر العورة مع الإمكان وأن يكون مكان الصلاة وموضع السجود - الجبهة - على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الإمكان وينضاف إلى ذلك شروط آخر تختصّ الجمعة والعيدين تذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فصل:

أما الطهارة فيحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها وما يوجبها وما به يفعل

غنية النزوع

وكيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الأحكام.

والطهارة على ضربين طهارة عن حدث وطهارة عن نجس. فالطهارة عن الحدث على ضربين هو وضوء وغسل، وقد أقام الشارع مقامهما في استباحة ما يستباح بهما بشرط عدم التمكن منها التيمم وإن لم يرفع الحدث.

والأحداث التي توجب كل واحد منها - إذا انفرد من حدث الغسل والوضوء أو ما يقوم مقامه من التيمم على من ثبت كونه مكلفاً بفعل الصلاة أو ما جرى مجراها بما لا يستباح إلا بالطهارة - خمسة أشياء: البول والغائط والريح ودم الاستحاضة المخصوصة وما يتفقد معه التحصيل من نوم أو مرض.

والأحداث التي توجب كل واحد منها - الغسل أو ما يقوم مقامه من التيمم - أيضاً خمسة أشياء: الجنابة ودم الحيض ودم الاستحاضة المخصوصة ودم النفاس ومس بشره الميت من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل. ولا يوجب هذه الطهارة شيء سوى ما ذكرناه سواء كان خارجاً من أحد السبيلين، كالمذي والودي والحصة والدود الخالين من نجاسة أو مما عداها من البدن، كالقيء ودم الفصد والرّعاف أو لم يكن خارجاً من البدن، كلمس المرأة أو الفرج أو الفهقة في الصلاة أو الأكل من لحم الجوزور أو ما مسته النار، بدليل إجماع الإمامية وفيه الحجة على ما بيناه في ماضٍ من الأصول في هذا الكتاب، ولأن الأصل براءة الذمة وشغلها بما يوجب الطهارة بغير ما ذكرناه يحتاج إلى دليل وليس في الشرع ما يدل على ذلك لأنّ اعتماد المخالف على أخبار آحاداً وقياس ولم يرد التّعبد بالعمل بهما في الشريعة على ما بيناه فيما مضى من أصول الفقه في هذا الكتاب.

ويجب على المكلف أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في حال بول ولا غائط مع الإمكان، ولا فرق في ذلك بين الصحارى والبنيان بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط، ولم يفصل. ويستحب أن لا يستقبل الشمس والقمر، ولا يحدث في الماء الجاري ولا الكثير الرّاكد، فأمّا القليل ومياه الآبار فلا يجوز أن يحدث فيها. ويستحب أن تتقى بالبول الأرض الصلبة وحجرة

كتاب الطهارة

الحيوان واستقبال الريح، ويستحب أن لا يحدث في كل موضع يُتأذى بحصول النجاسة فيه كشطوط الأنهار ومساقط الثمار وأفنية الدور وجوَاد الطُّرُق، ويستحب تقديم الرجل اليسرى عند دخول الموضع الذي يتخلّى فيه واليمنى عند الخروج والدعاء عندها وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه. كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

ويجب الاستنجاء من الأحداث المقدم ذكرها إلا الريح ومسّ الميت وما يفقد معه التحصيل، أما البول فيجب الاستبراء منه أولاً بنتر القضيبي والمسح من مخرج النجوى إلى رأسه ثلاث مرّات ليخرج ماله باق في المجرى منه، ولا يجزىء في إزالته إلا الماء وحده مع وجوده، وكذلك باقى هذه الأحداث أعنى التى يجب منها الاستنجاء إلا الغائط فإنه يجزىء فيه الأحجار مع وجود الماء - أو ما يقوم مقامها من الجامد الطاهر المزيل للعين سوى المطعم والعظم والروث. ومن السنة أن تكون ثلاثة إلا أن الماء أفضل والجمع بينها أفضل من الاقتصار على الماء وحده. هذا ما لم يتعدّ النجوى مخرجه، فإن تعدّاه لم يجزى في إزالته إلا الماء، ويدل على جميع ذلك الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط إن من استنجى على الوجه الذى ذكرناه وصلى برئت ذمته بيقين وليس كذلك إذا لم يستنج أو استنجى بخلاف ما ذكرناه.

وأما النوم فبمجرده حدث من غير اعتبار بأحوال النائم بدليل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... الآية، والمراد: إذا قمتم من النوم، على ما قاله المفسرون لأنها خرجت على سبب يقتضى ذلك وهذا يوجب الوضوء من النوم بالإطلاق، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: العينان وكاء السه فمَن نَامَ فليَتَوَضَّأْ، ولم يفصل.

وأما الجنابة فتكون بشيئين: أحدهما خروج المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال، والثاني بالجماع في الفرج وحده أن تغيب الحشفة فيه وإن لم يكن هناك إنزال بدليل الإجماع الماضى ذكره وطريقة الاحتياط.

ويحرم على الجنب دخول المساجد إلا عابراً سبيل ووضع شئ فيها سوى المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله فإنه لا يجوز له دخولها على حال، وإن احتلم في

غنية النزوع

أحدهما تيمّم من موضعه وخرج، ويحرم عليه فرائة العزائم الأربع: سجدة لقمان، وحم، والنجم، وقرأ باسم ربك، وماعداها داخل تحت قوله تعالى. فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ويحرم عليه مسّ كتابة المصحف أو اسم من أساء الله تعالى أو أساء الأنبياء والأئمة عليهم السّلام. ويكره له الأكل والسّرب - إلا بعد المضمضة والاستنساq - والنوم - إلا بعد الوضوء - والخضاب كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

وأما دم الحيض فهو الحادث في الزّمان المعهود له أو المنسروع في زمان الالتباس على أيّ صفة كان، وكذا دم الاستحاضة؛ إلا أنّ الغالب على دم الحيض الغلظ والحرارة والتدفّق والحمرة المائلة إلى الاسوداد وعلى دم الاستحاضة الرّقة والبرودة والاصفرار وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكثر عشرة بدليل الإجماع المشار إليه ولأنّه لاخلاف في أنّ من الثلاثة إلى العشرة من الحيض، وليس في السّرع مايدلّ على أنّ مانقص من الثلاثة وزاد على العشرة منه. وأقلّ الطّهر بين الحيضتين عشرة أيّام لمثل ماقلناه في المسألة الأولى، ولاحدّ لأكثره بلاخلاف.

وإذا ثبت أنّ أقلّ الطّهر وأكثر الحيض ماذكرناه كان ذلك أصلاً تعمل عليه المبتدئة من النساء ومن اختلفت عاداتها منهنّ؛ فإذا رأت المبتدئة الدّم وانقطع لأقلّ من ثلاثة أيّام فليس بحيض وإن استمرّ ثلاثة كان حيضاً وكذا إلى تمام العشرة، فإن رأت بعد ذلك دمًا كان استحاضة إلى تمام العشرة الثّاني لأنّ ذلك هو أقلّ أيّام الطّهر، فإن رأت في اليوم الحادى والعشرين دمًا واستمرّ بها ثلاثة أيّام فهو حيض لمضى أقلّ أيّام الطّهر، وكذا لو انقطع الدّم أول ما رآته بعد ثلاثة أيّام ثمّ رآته اليوم الحادى عشر من وقت ما رأت الدّم الأوّل فإنّه دم الاستحاضة لأنّها رآته في أيّام الطّهر وكذا إلى تمام الثّالث عشر، فإن رأت في اليوم الرّابع عشر دمًا كان من الحيضة المستقبلة لأنّها قد استوفت أقلّ أيّام الطّهر وهى عشرة، وعلى هذا تعتبر بين الحيضتين أقلّ أيّام الطّهر وتحكم بأنّ الدّم الذى تراه فيها دم استحاضة إلى أن تستقرّ لها عادة تعمل عليها وترجع إليها، وطريقة الاحتياط تقتضى ماذكرناه، والعمل عليه عمل على أصل معلوم.

ويحرم على الحائض كلّ مايحرم على الجنب، ولايجب عليها الصّلاة ويجب عليها

كتاب الطهارة

الصَّوم تقضيه إذا طهرت، ويجب أن تمتنع زوجها وطأها ويحرم عليه ذلك، ويجب عليه متى وطأها في الثلث الأول من زمان الحيض أن يكفر بدينار - قيمته عشرة دراهم جيداً - وفي الثلث الأوسط بنصف دينار وفي الأخير بربع دينار، كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: من أتى أهله وهي حائض فليتصدق، فإن انقطع الدم عنها جاز لزوجها وطؤها إذا غسلت فرجها سواء كان ذلك أقل الحيض أو أكثره وإن لم تغتسل، بدليل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فجعل سبحانه انقطاع الدم غاية لزمان حظر الوطء فيجب جوازه بعدها على كل حال إلا ما أخرجه الدليل من حظر ذلك قبل غسل الفرج، وقوله تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، محمول على غسل الفرج، ويحتمل أن يكون كلاماً مستأنفاً وليس بشرط ولا غاية لزمان الحظر، ويحتمل أن يكون بمعنى طهرن لأنَّ تفعل تجيء بمعنى فعل، يقال: تطعمت الطعام وطعمته.

والمستحاضة يلزمها إذا لوث الدم أحد جانبي الكرسي ولم يثقبه أن يغيره تنوذاً لكل صلاة فإن ثقبه ولم يسبل فعليها مع تغييره أن تغتسل لصلاة الفجر وتنوذاً لباقي الصلوات، وإن ثقبه وسال فعليها ثلاثة أغسال: غسل للفجر وغسل للظهر والعصر وغسل للمغرب والعشاء الآخرة. ولا يحرم على المستحاضة ولا منها شيء مما يحرم على الحائض ومنها بل حكمها حكم الطاهرة إذا فعلت ما ذكرناه؛ بدليل الإجماع المشار إليه. وأما دم النفاس فهو الحادث عقيب الولادة، وأكثره عشرة أيام، وكل دم تراه بعدها فهو استحاضة. وهي والحائض سواء في جميع الأحكام إلا في حكم واحد وهو أن النفاس ليس لأقله حد. وذلك بدليل الإجماع السالف.

وأما مس الميت فقد قلنا أنه إنما يكون حدثاً يوجب الغسل إذا كان بعد برده بالموت وقبل: تطهيره بالغسل، والدليل على ذلك أنه لا خلاف بين أصحابنا في ورود الأمر بالغسل من مسه وظاهره في الشرع يقتضي الوجوب، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: من غسل ميتاً فليغتسل.

غنية النزوع

فصل .

وَأَمَّا الطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَسِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ آدَاءِ الصَّلَاةِ فَعِبَارَةٌ عَنِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنِ الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ بِمَا نَبَّيْنَاهَا أَنَّهَا تَزُولُ فِي الشَّرْعِ بِهِ. وَالنَّجَاسَاتُ هِيَ:

بول وخرء مالا يؤكل لحمه بلاخلاف، وما يؤكل لحمه إذا كان جَلَالاً بدليل الإجماع، فأما إذا لم يكن جَلَالاً فلا بأس ببوله وروثه بدليل الإجماع، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَا أَكَلَ لَحْمَهُ فَلَا بِأَسَ بَبُولِهِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: فَلَا بِأَسَ بَبُولِهِ وَسَلْحِهِ.

والخمر نجسة بلاخلاف إِلَّا مَنْ لَا يَعْتَدُّ بِهِ، وقوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهَا، وَكُلُّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ نَجَسٌ. وَالْفَقَّاعُ نَجَسٌ بِالْإِجْمَاعِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ.

ودم الحيض والاستحاضة والنفاس نجس بلاخلاف، وكذا الدَّمُ الْمُسْفُوحُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الدِّمَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي تَوْبِ أَصَابِهِ مِنْ دَمِ الْقُرُوحِ أَوْ الْجُرُوحِ مَا نَقَصَ مَقْدَارُهُ عَنْ سَعَةِ الدَّرْهِمِ الْوَاقِي الْمَضْرُوبِ مِنْ دَرْهِمٍ وَتَلْتِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ وَرَفْعِ الْحَرَجِ وَإِنْ كَانَ التَّنَزُّهُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلَ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِي إِزَالَةِ الدَّمِ حَرَجٌ لَكُنْ الْجُرُوحُ وَالْقُرُوحُ لَازِمَةً لَهُ فَإِنْ إِزَالَتُهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً وَهَذَا بِخِلَافِ دَمِ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجُوزُ فِي تَوْبِ أَصَابِهِ شَيْءٌ مِنْهُ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً، كُلُّ ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ. فَأَمَّا دَمُ الْبِرَاغِيثِ وَالْبَقِّ وَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ بِدَلِيلِ هَذَا الْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّ النَّجَاسَةَ حَكَمَ شَرْعِيٌّ وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا فِي هَذِهِ الدِّمَاءِ، وَيُخَصُّ دَمُ السَّمَكِ قَوْلُهُ تَعَالَى: أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ أَكْلِ السَّمَكِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا، وَدَمُ السَّمَكِ لَيْسَ بِمُسْفُوحٍ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُحَرَّمًا وَذَلِكَ يَقْتَضِي طَهَارَتَهُ،

وَالْمَتْنُ نَجَسٌ لَا يَجْزِي فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابَسًا بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلِهِ

كتاب الطهارة

تعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ، لأن المروى في التفسير أن المراد بذلك أثر الاحتلام، وإذا كان كذلك وكان معنى الرجز والرجس والنجس واحداً بدلالة قوله تعالى: وَالرَّجْزَ فَأَهْجُرْهُ يَقُولُهُ: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ، دلت الآية على نجاسته، وأيضاً فظاهر قوله تعالى: لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ، يدل على تقدم النجاسة في الشرع بإطلاقه، ونحتج على المخالف بما روى عنهم من قوله صلى الله عليه وآله: إنما يغسل الثوب من البول والدم والمني.

وميتة ذوات الأنفس السائلة نجسة بلا خلاف إلا في الآدمي، ويدل على نجاسته بعد الموت، إجماع الطائفة، فأما ما لا نفس له سائلة كالذباب والجراد فلا ينجس الماء بموته فيه، بدليل هذا الإجماع ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، وذلك عام في الحي والميت ولأن المقل يوجب الموت لاسيما إذا كان ما في الإناء حاراً. ولو كان ينجس بموته لما أمر بمقله على الإطلاق. وشعر الميتة وصوفها وعظمها طاهر بدليل هذا الإجماع، ويخص الشعر والصوف قوله تعالى: وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ، لأنه سبحانه امتن علينا بما جعله لنا من النفع في ذلك ولم يفصل بين الذكبة والميتة، ولا يجوز الامتنان بما لا يجوز الانتفاع به لنجاسته. وقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ، لا يعارض ما ذكرناه لأن اسم الميتة يتناول ماتحله الحياة وهذه الأشياء لا تحلها الحياة فلا يحلها الموت.

فأما جلد الميتة فلا يطهر بالدباغ بدليل هذا الإجماع وظاهر قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ، والمراد الانتفاع بها بأكل أو بيع أو غيرها من التصرف، واسم الميتة يتناول الجلد قبل الدباغ وبعده، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله قبل موته بشهر: لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب، وقول من قال: إن الجلد لا يسمى أهاباً بعد الدباغ خارج عن اللغة والشرع فلا يعتد به.

والخنزير نجس بلا خلاف.

والكلب نجس بلا خلاف إلا من مالك، ويدل على نجاسته إجماع الطائفة: يغسل الإناء من ولوغه فيه ثلاث مرات إحداهن - وهي الأولى - بالتراب، بدليل هذا الإجماع،

غنية النزوع

ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله ثلاث مرّات، وفي خبر آخر: فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، وهذا بظاهره أيضاً يقتضى وجوب الثلاث من حيث لم يميز عليه الاقتصار على مادونها، ولأنّ لفظه «أو» إمّا أن تفيد التخيير بين هذه الأعداد وتكون كلّها واجبة على جهة التخيير وإمّا أن تفيد التخيير بين الاقتصار على الثلاث التي هي الواجبة وبين الزيادة عليها على جهة النّدب، فإذا كان الأوّل باطلاً بالإجماع لم يبق إلّا الثّاني.

والتعلّب والأرنّب نجسان بدليل الإجماع المذكور.

والكافر نجس بدليله أيضاً، ويقول تعالى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ، وهذا نصّ. وكلّ من قال بذلك في المشترك قال به فيمن عداه من الكفار، والتّفرة بين الأمرين خلاف الإجماع. وقول المخالف: المراد بذلك نجاسة الحكم غير معتمد لأنّ إطلاق لفظ النّجاسة في السّريعة يقتضى بظاهره نجاسة العين حقيقة وحمله على الحكم مجاز واللفظ بالحقيقة أولى من المجاز، ولأنّا نحمل اللفظ على الأمرين جميعاً لأنّه لا تنافي بينهما. وقولهم: لو كان نجس العين لما طهر بتجدّد معنى هو الإسلام وانتفاء معنى هو الكفر باطل، لأنّ الخمر نجسة العين وتطهر بتجدّد معنى هو الحموضة وانتفاء معنى هو الشّدّة. ولا يعارض ما ذكرناه قوله تعالى: وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، لأنّ لفظ الطّعام إذا أطلق انصرف إلى الحنطة، ولا يمكن للمخالف إنكار ذلك لأنّ أبا حنيفة والشافعيّ اختلفا فيمن وكلّ وكيلاً على أن يبتاع له طعاماً فقال الشافعيّ: لا يجوز أن يبتاع إلّا الحنطة، وقال أبو حنيفة: ودقيقها أيضاً، ذكر ذلك المحامليّ في آخر كتاب البيوع من كتابه الأوسط في الخلاف، وذكره الأقطع في آخر كتاب الوكالة من شرح القّدوريّ وقال في الشّرح: والأصل في ذلك أنّ الطّعام المطلق اسم للحنطة ودقيقها. وإمّا أحوجتنا إلى ذكر مذهب المخالف في ذلك والإحالة على كتبهم إنكاراً من أنكره من جهّاهم، على أنّنا نقول لو وقع لفظ الطّعام بإطلاقه على غير الحنطة لحملائه عليها وعلى غيرها من الجامدات بدليل.

فأمّا ما عدا ما ذكرناه من الحيوان من ذوات الأربع والطّير والحشرات فطاهر السّور إلّا أن يكون على فمه نجاسة، بدليل إجماع الطّائفة وظاهر قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

كتاب الطهارة

فَتَيَمَّمُوا، وَقَوْلِهِ: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، فَبَيَّنَ سَبْحَانَهُ أَنَّ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ يَطْهَرُ وَسُورَ مَا ذَكَرْنَاهُ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ وَإِنَّمَا يُخْرِجُ مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلُ قَاطِعٍ. وَقَدْ أَخْبَرَ أَصْحَابُنَا بِالنَّجَاسَاتِ عَرَقُ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ، وَعَرَقُ الْجَنْبِ إِذَا أَجْنَبَ مِنَ الْحَرَامِ.

فصل

وَأَمَّا مَا بِهِ تَفْعَلُ الطَّهَارَةُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: الْمَاءَ وَالتُّرَابَ وَالْأَحْجَارَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا عَلَى مَا قَدَّمَاهُ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ، فَكُلُّ مَاءٍ اسْتَحَقَّ إِطْلَاقَ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهِ وَلَمْ تَخَالُطْهُ نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ بِإِخْلَافٍ، فَإِنْ خَالَطَتْهُ وَكَانَ رَاكِدًا كَثِيرًا لَيْسَ مِنْ مِيَاهِ الْآبَارِ أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا أَحَدُ أَوصَافِهِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رَائِحَةٍ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ أَيْضًا بِإِخْلَافٍ إِلَّا فِي مَقْدَارِ الْكَثِيرِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، لِأَنَّ مَخَالَطَةَ النَّجَاسَةِ لِلْمَاءِ الْجَارِيِ أَوْ الْكَثِيرِ الرَّكَدِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوصَافِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ اسْتِحْقَاقِ إِطْلَاقِ هَذَا الْاسْمِ وَالْوَصْفِ مَعًا عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

فَإِنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوصَافِ هَذَا الْمَاءِ فَهُوَ نَجَسٌ بِإِخْلَافٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا قَلِيلًا أَوْ مِنْ مِيَاهِ الْآبَارِ - قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ أَحَدُ أَوصَافِهِ أَوَّلًا يَتَغَيَّرُ فَهُوَ نَجَسٌ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ وَظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ، وَقَوْلِهِ: وَالرَّجَزَ فَاَهْجُرْ، وَقَوْلِهِ: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْمَخَالُطِ لِلنَّجَاسَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْكَثَرَةِ وَتَغَيَّرِ أَحَدِ الْأَوْصَافِ، وَإِنَّمَا يُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلُ قَاطِعٍ. وَحَدَّ الْكَثِيرَ مَا بَلَغَ كَرًّا أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، وَحَدَّ الْكَرَّ وَزْنَ أَلْفٍ وَمِائَتَا رُطْلٍ، وَحَدَّهُ مَسَاحَةُ لِمَوْضِعِهِ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ وَنِصْفٌ طَوْلًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَرْضًا فِي مِثْلِهِ عَمَقًا بِالْإِجْمَاعِ، وَنَحْتَجُّ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَا رَوَى مِنْ طَرَفِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كَرًّا لَمْ يَحْمِلْ خَبْنًا وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْأَرْطَالِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عِرَاقِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مَدَنِيَّةً وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ فِي الرِّوَايَاتِ، وَالنَّثْنَانِي تَقْتَضِيهِ طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ لِأَنَّ الرُّطْلَ الْمَدَنِيَّ أَزِيدُ مِنَ الْعِرَاقِيَّ. فَأَمَّا مِيَاهُ الْآبَارِ فَإِنَّهَا تَنْجَسُ بِكُلِّ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ قَلِيلًا كَانَ مَا وَضَاهَا أَوْ

غنية النزوح

كثيراً على ماقدّمناه بالإجماع، وأيضاً فلاخلاف بين الصحابة والتابعين في أن ماء البئر يظهر بنزح بعضه وهذا يدل على حكمهم بنجاسته على كل حال من غير اعتبار بمقداره وأن حكمه في ذلك بخلاف حكم ماء الأواني والغدران، ولا يمتنع أن يكون الوجه في اختلاف حكمها أن ماء البئر يشق نزح جميعه لبعده عن الأيدي ولتجدده مع النزح، وليس كذلك ماء الأواني والغدران، ولهذا وجب غسل الأواني بعد إخراج الماء منها لما تيسر وسقط ذلك في الآبار لما تعذر، وإذا خفف حكم البئر بالحكم بطهارة مائها عند نزح بعضه وأسقط إيجاب غسلها بخلاف الأواني والغدران فما المنكر من تغليظ حكمها من وجه آخر؟! وهو إسقاط اعتبار الكرة في مائها وما جرى مجراها وهو إيجاب نزحها بخلاف الأواني والغدران؛ فقد صار ماغلظ به حكم الآبار وهو ترك اعتبار الكثرة في مائها ساقطاً في الأواني والغدران وماغلظ به حكم الأواني وما جرى مجراها وهو إيجاب غسلها ساقط في الآبار وتساويا في باب التغليظ والتخفيف.

والواقع في البئر من النجاسات على ضربين: أحدهما تغير أحد أوصاف الماء والثاني لا يغيره.

فما غير أحد أوصافه المعتبر فيه بأعم الأمرين من زوال التغير وبلوغ الغاية المشروعة في مقدار النزح منه، فإن زال التغير قبل بلوغ المقدار المسروع في تلك النجاسة وجب تكميله، وإن نزح ذلك المقدار ولم يزل التغير وجب النزح إلى أن يزول، لأن طريقة الاحتياط تقتضي ذلك والعمل عليه عمل على يقين.

ومالا يغير أحد أوصاف الماء على ضربين:

أحدهما يوجب نزح جميع الماء أو تراوح أربعة رجال على نزحه من أول النهار إلى آخره إذا كان له مادة يتعذر معها نزح الجميع، والضرب الآخر يوجب نزح بعضه. فما يوجب نزح الجميع أو المراوحة عشرة أشياء: الخمر وكل شراب مسكر والفقاع والمني ودم الحيض ودم الاستحاضة ودم النفاس وموت البعير فيه، وكل نجاسة غيرت أحد أوصاف الماء ولم يزل التغير قبل نزح الجميع، وكل نجاسة لم يرد في مقدار النزح فيها نص.

كتاب الطهارة

وما يوجب نزح البعض على ضروب.

منه ما يوجب نزح كرّ واحد وهو موت أحد الخيل فيها أو ما مائلها في مقدار الجسم.
ومنه ما يوجب نزح سبعين دلوًا بدلو البئر المألوف وهو موت الإنسان خاصّة.
ومنه ما يوجب نزح خمسين وهو كثر الدّم المخالف للدماء الثلاثة المقدّم ذكرها،
والعذرة الرّطبة أو اليابسة المنقطعة.

ومنه ما يوجب نزح أربعين وهو موت الشّاة أو الكلب أو الخنزير أو السّنور أو ما كان
مثل ذلك في مقدار الجسم، وبول الإنسان البالغ.
ومنه ما يوجب نزح عشر وهو قليل الدّم المخالف للدماء الثلاثة، والعذرة اليابسة غير
المنقطعة.

ومنه ما يوجب نزح سبع وهو موت الدّجاجة أو الحمامة أو ما مائلها في مقدار الجسم،
والفأرة إذا انتفخت أو تفسّخت وبول الطّفل الذي قد أكل الطّعام.
ومنه ما يوجب نزح ثلاث وهو موت الفأرة إذا لم تنتفخ أو لم تفسّخ، والحية والعقرب
والوزغة وبول الطّفل الذي لم يأكل الطّعام.

ومنه ما يوجب نزح دلو واحدة وهو موت العصفور أو ما مائله من الطّير في مقدار
الجسم. والدّليل على جميع ذلك الإجماع السّالف.

والماء المتغيّر ببعض الطّاهرات كالورس والرّعفران يجوز الوضوء به ما لم يسلبه
التّغيّر إطلاق اسم الماء عليه. يدلّ على ذلك بعد الإجماع قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً
فَتَيَمَّمُوا، وقوله: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، وهذا ينطلق عليه اسم الماء. ومن أدعى أنّ
التّغيّر اليسير يسلبه إطلاق اسم الماء فعليه الدّليل لأنّ إطلاق الاسم هو الأصل والتّقييد
داخل عليه كالحقيقة والمجاز.

والماء المستعمل في الوضوء والأغسال المندوبة طاهر مطهّر يجوز الوضوء به والاعتسال
مرّة أخرى بلا خلاف بين أصحابنا، ويدلّ عليه أيضًا ما تلوناه من ظاهر القرآن.
فأمّا المستعمل في الغسل الواجب ففيه خلاف بين أصحابنا، وظاهر القرآن مع من
أجراه مجرى المستعمل في الوضوء إلّا أن يخرج له دليل قاطع. ومن يقول أن الاستعمال على

غنية النزوع

كلّ حال يخرج عن تناول اسم الماء بالإطلاق يحتاج إلى دليل، ولأنّ من شر به وقد حلف أن لا يشرب ماء يحنث بلا خلاف وهذا يبطل قوله. ولا يجوز الوضوء بغير الماء من المائعات نبيذ تمر كان أو ماء ورد أو غيرها بدليل الإجماع المذكور وظاهر قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، لأنّه يقتضى نقلنا عن الماء إلى التراب من غير واسطة. ومن أجاز الوضوء بغير الماء فقد جعل بينها واسطة وزاد في الظاهر مالا يقتضيه.

والوضوء بالماء المغصوب لا يرفع الحدث ولا يبيح الصلّة بالإجماع، وأيضاً فالوضوء عبادة يستحقّ بها الثواب، فإذا فعل بالماء المغصوب خرج عن ذلك إلى أن يكون معصية يستحقّ بها العقاب فينبغي أن لا يكون مجزئاً، ولأنّ نيّة القرية فيه مندوب إليها بلا خلاف والتقرّب إلى الله تعالى بمعصية محال.

ولا يجوز إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات، وهو قول الأكثر من أصحابنا ويدلّ عليه أنّ حظر الصلّة وعدم إجزائها في الثوب الذي أصابته نجاسة معلوم فمن ادّعى إجزائها فيه إذا غسل بغير الماء فعليه الدليل، وليس في الشرع ما يدلّ على ذلك، وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة الذمّة من الصلّة يقتضى ما ذكرناه لأنّه لا خلاف في براءة ذمّة المكلف من الصلّة إذا غسل الثوب بالماء، وليس كذلك إذا غسله بغيره، ويحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله لأساء في دم الحبيص يصيب الثوب: حتّيه ثمّ اقرضيه ثمّ اغسله بالماء، وظاهر الأمر في الشرع يقتضى الوجوب. ولا يجوز التحرّى في الأوّلى وإن كانت جهة الطاهر أغلب بالإجماع؛ ولأنّ المراد بالوجود في قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً، التمكن من استعمال الماء الطاهر؛ ولهذا لو وجده ولم يتمكن من استعماله إما لعذر أو فقد آله أو ثمن جاز له التيمّم. ومن لا يعرف الطاهر بعينه ولا يميّزه من غيره غير متمكّن من استعماله.

وأما التراب فالذى يفعل به التيمّم، ولا يجوز إلّا بتراب طاهر، ولا يجوز بالكحل ولا بالزرنخ ولا بغيرهما من المعادن ولا بتراب خالطه شيء من ذلك بالإجماع وقوله تعالى: فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، والصعيد هو التراب الذي لا يخالطه غيره ذكر ذلك ابن دريد وحكاه عن أبي عبيدة وغيره من أهل اللغة؛ والطيب هو الطاهر.

كتاب الطهارة

فصل: في كيفية الطهارة:

وأما الوضوء فتقف صحته على فروض عشرة:

أولها: النية بالإجماع وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ... الآية، لأنَّ التقدير اغسلوا وجوهكم للصلاة وإنما حذف ذكر الصلاة اختصاراً كقولهم: إذا لقيت الأمير فالبس ثيابك، و: إذا لقيت العدو فخذ سلاحك، وتقدير الكلام افعِلْ ذلك للقاء. وإذا أمر الله تعالى بهذه الأفعال للصلاة فلا بد من النية لأنَّ بها يتوجَّه إلى الصلاة دون غيرها. ويدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ والإخلاص له لا يحصل إلا بالنية، والوضوء من الدين لأنَّه عبادة بدليل الإجماع. ويحتج على المخالف بما رَوَاهُ من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الوضوء شطر الإيمان ويحتج عليه في وجوب النية بما رَوَاهُ أيضاً من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى، لأنَّ أجناس الأعمال إذا كانت توجد من غير نية ثبت أنَّ المراد أنَّها لا تكون قربة وشرعية ومجزئة إلا بالنية؛ ولأنَّ قوله: وإنما لامرئ ما نوى، يدلُّ على أنَّه ليس له ما لم ينو لأنَّ هذا حكم لفظة «إنما» في اللسان العربي على ما بيَّناه فيما مضى من الكتاب.

والنية هي أن يريد المكلف الوضوء لرفع الحدث واستباحة ما يريد استباحته به من صلاة أو غيرها مما يفتقر إلى طهارة طاعة لله وقربة إليه. اعتبرنا تعلق الإرادة برفع الحدث لأنَّ حصوله مانع من الدخول فيما ذكرناه من العبادة. واعتبرنا تعلقها باستباحته العبادة لأنَّ ذلك هو الوجه الذي لأجله أمر برفع الحدث فما لم ينو لا يكون ممثلاً للفعْل على الوجه الذي أمر به لأجله. واعتبرنا تعلقها بالطاعة لله تعالى لأنَّ بذلك يكون الفعل عبادة. واعتبرنا القربة إليه سبحانه - والمراد بذلك طلبُ المنزلة الرفيعة عنده بنيل ثوابه لا قُرْبُ المسافة على ما بيَّناه فيما مضى من الأصول - لأنَّ ذلك هو الغرض المطلوب بطاعته الذي عَرَضْنَا سبحانه بالتكليف له، واعتبار القربة في النية عبادة في نفسه أمر الله تعالى به ومدح على فعلها و وعد سبحانه عليه الثواب.

ودليل الأمر بها قوله تعالى: وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ، وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا

غنية النزوع

وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، لأن المعنى إما أن يكون افعلوا ذلك على رجائكم الفلاح به وإما أن يكون افعلوه لكي تفلحوا.

ودليل مدحه سبحانه على ذلك ووعده الثواب عليه قوله: وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ، فأخبر سبحانه عن باطنهم وما نووه من التقرب بالطاعة إليه ومدحهم على ذلك ووعدهم الثواب عليه، فإن كان الوضوء واجباً بأن يكون وصلة إلى استباحة واجب تعين نوى وجوبه على الجملة أو الوجه الذى له وجب. وكذا إن كان ندباً ليميز الواجب من الندب ويوقعه على الوجه الذى كلف إيقاعه عليه.

ويجوز أن يؤدى بالوضوء المندوب الفرض من الصلاة بالإجماع المذكور ومن خالف في ذلك من أصحابنا غير معتد بخلافه.

والفرض الثانى: الذى يقف صحة الوضوء عليه مقارنة آخر جزء من النية لأول جزء منه حتى يصح تأثيرها بتقدم جملتها على جملة العبادة، لأن مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الإرادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذر لا يصح تكليفه أوفيه حرج يبطله ما علمناه من نفي الحرج في الدين، لأن ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة ويقدم وجوده على وجود جملة النية عن كونه عبادة من حيث وقع عارياً من جملة النية، لأن ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا بعضه

والفرض الثالث: استمرار حكم هذه النية إلى حين الفراغ من العبادة، وذلك بأن يكون ذاكرة لها غير فاعل لنية تخالفها بالإجماع، وإذا كانت المضمضة والاستنشاق أول ما يفعل من الوضوء فينبغى مقارنة النية لابتدائها لأنها وإن كانا مسنونين فبهما من جملة العبادة ومما يستحق به الثواب ولا يكونان كذلك إلا بالنية على ما بيناه.

والفرض الرابع: غسل الوجه، وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر

كتاب الطهارة

الذَّنْ طَوْلًا [و] مادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً مرّة واحدة بكفّ من الماء بالإجماع. ولأنّ ما اعتبرناه من الوجه بلا خلاف وما زاد على ذلك لا دليل على أنّه منه.

والفرض الخامس: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مرّة واحدة كلّ واحدة منها بكفّ من الماء، وإدخال المرفق في الغسل بالإجماع المشار إليه. وأيضاً فطريقة الاحتياط يقتضى ذلك لأنّه إذا غسلها على الوجه الذي ذكرناه زال حدثه بلا خلاف وليس كذلك إذا بدأ من الأصابع أو لم يدخل المرافق في الغسل. ونحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من أنّه صلى الله عليه وآله توضّأ مرّة مرّة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلّة إلّا به، ولا يخلو إمّا أن يكون ابتداء بالمرافق أو انتهى إليها، ولا يجوز أن يكون انتهى إليها لأنّ ذلك يوجب أن لا تقبل صلاة من ابتداء بها وهو خلاف الإجماع ثبت أنّه عليه السّلام ابتداء بالمرافق فيجب أن يكون صلاة من ابتداء بالأصابع غير مقبولة، وقوله تعالى: وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، لا ينافي ما ذكرناه لأنّ «إلى» كما تكون للغاية تكون بمعنى «مع» بدليل قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَمَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ، وشاهد ذلك من كلام العرب أشهر من أن يحتاج إلى التّطويل بذكرها، والدليل على أنّها في آية الطّهارة بمعنى «مع» أنّها لو كانت فيها بمعنى الغاية لوجب الابتداء بالأصابع وهذا بخلاف الإجماع، وهذه الآية دليلنا على وجوب إدخال المرافق في الغسل.

والفرض السادس: مسح مقدّم الرّأس مرّة واحدة والأفضل أن يكون مقدار المسوح ثلاث أصابع مضمومة ويجزى مقدار إصبع واحدة بالإجماع المذكور وقوله سبحانه: وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ، لأنّه لا بدّ لهذه الباء من فائدة وإذا لم تكن فائدتها هاهنا تعدية الفعل - لأنّه متعدّ بنفسه والكلام مستقلّ بإسقاطها - لم يبق إلّا أن يكون فائدتها التّبعيض. ويحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من أنّه صلى الله عليه وآله توضّأ ورفع مقدّم عمامته وأدخل يده تحتها فمسح مقدّم رأسه.

غنية النزوع

والفرض السَّابع: مسح ظاهر القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين؛ وهما النأتان في وسط القدم عند معقد الشراك والأفضل أن يكون ذلك بباطن الكفَّين ويجزىء بإصبعين منها، ويدل على ذلك مضافاً إلى الإجماع المذكور قوله تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»؛ لأنه سبحانه أمر بمسح الرأس ثم عطف عليها الأرجل فوجب أن يكون لها بمقتضى العطف مثل حكمها كما وجب مثل ذلك في الأيدي والوجوه. وسواء في ذلك القراءة بالجر والنصب:

أما الجر فلا وجه له إلا العطف على الرؤوس ومن تعسف وجعله للمجاورة فقد أبعد لأن محض علماء العربية قد نفوا الإعراب بالمجاورة أصلاً وتأولوا الجر في «جحر ضب خرب» على أن المراد «خرب جحره» مثل مررت برجل حسن وجهه» ولأنه عند من جوزة شاذ نادر لا يقاس عليه فلا يجوز والحال هذه حمل كتاب الله عليه، ولوجود حرف العطف في الآية الذي لا يبقى معه للإعراب بالمجاورة حكم، ولأن الإعراب بذلك إنما يكون في الموضع الذي ترتفع الشبهة فيه لأن من المعلوم أن خبراً لا يجوز أن يكون من صفات الضب وليس كذلك الأرجل لأنه كما يصح أن تكون مغسولة يصح أن تكون ممسوحة فلا يجوز أن يكون إعرابها للمجاورة لحصول اللبس بذلك.

وأما النصب فهو أيضاً بالعطف على موضع الرؤوس أولى من عطفها على الأيدي لاتفاق أهل العربية على أن إعمال أقرب العاملين أولى من إعمال الأبعد، ولهذا كان رد عمرو في الإكرام إلى زيد أولى من رده في الضرب إلى بكر من قولهم «ضربت زيداً وأكرمت بكرًا وعمراً» ومثله «أكرمت وأكرمتني عبدالله وأكرمتني وأكرمت عبدالله» فإن إعمال أقرب الفعلين من الاسم فيه أولى من إعمال الأبعد، وبذلك جاء القرآن قال الله تعالى: «تُوفَى أُمُورُهُمْ عَلَيْهِمْ قَطْرًا، وَهَؤُلَاءِ أَقْرَبُ كِتَابِيَّةً، وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ فِي الْمَنْصُوبِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَقْرَبُ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ. وَأَيْضًا فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ القراءة بالجر لا يحتمل سوى المسح فيجب حمل القراءة بالنصب على ما يطابقها لأن قراءة الآية الواحدة بحرفين يجري مجرى الآيتين في وجوب المطابقة بينهما.

ويحتج على المخالف بما روى من طرقهم من أنه صلى الله عليه وآله بال على سباطة

كتاب الطهارة

قوم ثم توضأ ومسح على قدميه ونعليه، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ما نزل القرآن إلّا بالمسح، وعن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح على رجليه، وعنه أنه قال: مسحتان و غسلتان، وإذا ثبت أن فرض الرجلين هو المسح دون غيره ثبت أن الكعبين هما ما ذكرناه لأن كل من قال بأحد الأمرين قال بالآخر والقول بخلاف ذلك خروج عن الإجماع وأيضاً فقد مدللنا على أن فرض المسح يتعلق ببعض الرأس فكذلك يجب في الأرجل بحكم العطف. وقوله تعالى: وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، المراد به رجلاً كل متطهر وفيها عندنا كعبان وهذا أولى من قول مخالفنا أنه أراد رجل كل متطهر لأن الفرض يتناول الرجلين معاً فصرف الخطاب إليهما أولى.

والفرض الثامن: أنه لا يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماء جديداً. بدليل الإجماع المشار إليه ولأن من غسل وجهه ويديه مأمور بمسح رأسه ورجليه والأمر بمقتضى الشرع يوجب الفور، ومن ترك المسح بالبلل الذي في يديه وعدل إلى أخذ ماء جديد فقد ترك المسح في زمان كان يمكنه فعله فيه وترك العمل بظاهر الآية وذلك لا يجوز، ولأن كل من أوجب مسح الرجلين على التضييق قال بما ذكرناه، والقول بأحد الأمرين دون الآخر خروج عن الإجماع.

والفرض التاسع: الترتيب وهو أن يبدأ بغسل وجهه ثم بيده اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح رأسه ثم يمسح رجليه بدليل الإجماع المذكور وطريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ يَدًا عَلَى مَا قُلْنَا لَأَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ سواء كانت عاطفة أو جزاء، وإذا وجب غسل الوجه عقيب إرادته القيام إلى الصلوة والبداية ثبت ما قلناه إلّا تقديم اليمنى على اليسرى لأن أحداً من الأمة لم يفرق بين الأمرين، وإنما استثنيناه ترتيب اليسرى على اليمنى لأن الشافعي لا يوافق في ذلك وإن وافق فيما عداه من ترتيب الأعضاء وكان لا يسلم لنا لو لم نستثنه [من] الاستدلال بإجماع الأمة من الوجه الذي بيناه، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من أنه صلى الله عليه وآله

غنية النزوع

توضاً مرة مرة وقال: هَذَا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به، ولا بد أن يكون توضاً مرتباً على الوجه الذي ذكرناه وإلا لزم ألا يقبل الله صلاة بوضوء مرتب على ذلك الوجه وهذا باطل بالإجماع.

والفرض العاشر: الموالاة وهي أن لا يؤخر بعض الأعضاء عن بعض بمقدار ما يجب ما تقدم في الهواء المعتدل، ويدل على ذلك ما قلناه في المسألة الأولى من الإجماع وطريقة الاحتياط، ويحتج على المخالف بالخبر المتقدم. وأيضاً فلا يجوز المسح على الخفين بالإجماع المذكور وقوله تعالى: وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، لأنه تعالى أوجب المسح على ما يسمى رجلاً حقيقة وليس الخف كذلك فمن مسح عليه فقد عدل عن ظاهر الآية، ويحتج على المخالف بما روي من أنه صلى الله عليه وآله توضاً مرة مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به، لأنه لا بد أن يكون أوقع الفعل على الرجل، وبما روي عندهم من قول أمير المؤمنين عليه السلام: نسخ الكتاب المسح على الخفين، وقوله: ما أبالي أمسحت على الخفين أم على ظهر غير الفلاة، ومثل ذلك روي عن أبي هريرة وعن ابن عباس أنه قال: سبق كتاب الله المسح على الخفين، وعن عائشة أنها قالت: لأن تقطع رجلاي بالمواشي أحب إلي من أن أمسح على الخفين، ولم ينكر عليهم ذلك أحد من الصحابة.

ومستونات الوضوء السواك، وغسل اليدين قبل إدخالها الإناء - من البول والنوم مرة ومن الغائط مرتين -، والتسمية، والمضمضة والاستنشاق - ثلاثاً ثلاثاً -، وغسل الوجه واليدين مرة ثانية، وأن يبدأ الرجل في الغسلة الأولى بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنهما وفي الغسلة الثانية بالعكس، والدعاء عند المضمضة والاستنشاق وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين؛ كل ذلك بالإجماع المذكور.

ولا يجوز الصلوة إلا بطهارة متيقنة فإن شك وهو جالس في شيء من واجبات الوضوء استأنف ما شك فيه، فإن نهض متيقناً لتكامله لم يلتفت إلى شك يحدث له لأن اليقين لا يترك للشك.

كتاب الطهارة

فصل:

وأما الغسل من الجنابة فالمفروض على من أَرَادَهُ: الاستبراء بالبول أو الاجتهاد فيه ليخرج ما في مجرى المني منه، ثم الاستبراء من البول على ما قَدَّمْنَاهُ، وغسل ما على يده من نجاسة، ثم النية ومقارنتها واستدامة حكمها على ما بَيَّنَّاهُ في الوضوء، ثم غسل جميع الرأس إلى أصل العنق على وجه يصل الماء إلى أصول الشعر، ثم الجانب الأيمن من أصل العنق إلى تحت القدم كذلك، ثم الجانب الأيسر كذلك. فإن ظَنَّ بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل الماء إليه غسله. كل ذلك بالإجماع المذكور.

ومسنونه: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ثلاث مرَّات والتَّسمية والمضمضة والاستنشاق والموالة والدَّعاء، ويستباح بهذا الغسل الصَّلَاةُ من غير وضوء بالإجماع السَّابِقُ وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا الْأَعَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا؛ ولم يشرط الوضوء. وغسل المرأة من الجنابة كغسل الرجل سواء ولا يسقط عنها إلا وجوب الاستبراء بالبول وما عدا غسل الجنابة من باقى الأغسال الواجبة والمسنونة تقديم الوضوء فيها واجب لاستباحة الصَّلَاةِ لأنَّه ليس في الشَّرْعِ ما يدلُّ على استحباتها بها من دونه ثم يُوَقَى بها على كَيْفِيَّةِ غسل الجنابة سواء.

والأغسال المسنونة: غسل يوم الجمعة وليلة الفطر ويوم الفطر ويوم الأضحى ويوم الغدير ويوم المبعث وليلة النِّصْف من شعبان وأوَّل ليلة من شهر رمضان وليلة النِّصْف منه وليلة سبع عشرة منه وليلة تسع عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه وغسل إحرام الحجِّ وغسل إحرام العمرة وغسل دخول الحرم وغسل يوم عرفة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل دخول الكعبة وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وغسل زيارة قبره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وغسل زيارة قبور الأئمَّة عليهم وغسل زيارة البيت من مِنَى وغسل صلاة الاستسقاء وغسل صلاة الحاجة وغسل صلاة الاستخارة وغسل صلاة الشُّكِّ وغسل التَّوْبَةِ من الكبائر وغسل المباهلة وغسل المولود وغسل قاضى صلاة الكسوف - إذا تعمَّد تركها مع احتراق القرص كَلَّه - وغسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة أيَّام. كلُّ ذلك

غنية النزوع

بالإجماع المذكور

فصل: في التيمم:

وأما التيمم فكيفيته أن يضرب المحدث بما يوجب الوضوء أو الغسل بيديه على ما يتيمم به ضربة واحدة وينفضها ويمسح بها وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه ثم يمسح بباطن كفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ثم يمسح بباطن كفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى كذلك. يدل على أنه ضربة واحدة قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، ومن مسح بضربة واحدة فقد امتثل المأمور به، ويُعارض المخالف بما روي عن عمار رضي الله عنه من قول النبي صلى الله عليه وآله: التيمم ضربة للوجه والكفين، وقد روى أصحابنا أن الجنب يضرب ضربتين إحداها للوجه والأخرى لليدين وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، ويدل على أن مقدار المسح من الوجه واليدين ما ذكرناه بعد إجماع الإمامية عليه قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ؛ وفائدة الباء هاها التبعض على ما سبق.

والنية تجب في التيمم لمثل ما قلناه في الوضوء غير أنه لا ينوي به رفع الحدث لأنه لا يرفعه على ما قد مناه. والترتيب واجب فيه لمثل ما قلناه في الوضوء أيضاً وكذلك الموالاة. ولا يجوز التيمم إلا عند عدم الماء أو عدم ما يتوصل به إليه من آلة أو ثمن غير مجحف أو عدم ملك للماء أو إذن في استعماله أو حصول خوف في استعماله لمرض أو شدة برد أو عطش أو عدو أو حصول علم أو ظن بفوت الصلاة قبل الوصول إليه أو كون الماء نجساً بالإجماع المذكور، ولا يجوز إلا في آخر وقت الصلاة بدليل الإجماع؛ ولأنه أبيع للضرورة فلا يجوز فعله قبل تأكد الضرورة. ولا يجوز فعله إلا بعد الطلب للمأمرية سهم في الأرض وفي الأرض السهلة رمية سهمين يميناً وشمالاً وأماماً ووراءً بإجماعنا، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك لأنه لا خلاف في صحة تيممة وبرائة ذمته من الصلاة إذا تيمم على الوجه الذي شرحناه وليس كذلك إذا تيمم على خلافه.

كتاب الطهارة

ومن دخل بالتيمم في الصلاة ثم وجد الماء وجب عليه المضى فيها لأنه إنما يدخل فيها عندنا إذا بقي من الوقت قدر ما يفعل فيه الصلاة فقطعها والحال هذه والاستغسال بالوضوء أو الغسل يؤدي إلى فواتها وذلك لا يجوز، ويحتج على المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وآله: إن الشيطان ليأتى أحدكم وهو في الصلاة فينفخ بين إيتية يقول: أحدثت أحدثت، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، وأما ما يتعلق بفصول الطهارة من الأحكام فقد دخل في خلالها فلا وجه لإعادتها.

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي
المعروف بأبن حمزة

كتاب الصلاة

للصلاة مقدمات لاتصح من دونها، وهي ستة عشر شيئاً:
الطهارة، ومعرفة الوقت، والقبلة، وعدد الفرائض، وستر العورة، ومعرفة مايجوز
الصلاة فيه من الثياب، أو المكان، ومايجوز السجود عليه، وتطهير البدن والثوب، وموضع
السجود من النجاسة، ومعرفة النجاسات - لئتمكّن من الاحتراز عنها - ومعرفة مايتطهر
عنه، أوله، ومعرفة مايطهر، وكيفية التطهير. وأمّا الأذان والإقامة، فمن شروط فضل
الصلوات الخمس دون الصلوة.

فصل في بيان الطهارة:

للطهارة مقدمات تنفضها وتوجبها، فيجب بيان المقدمات، وما يترتب عليها ببيانها،
وهي تنقسم قسمين: واجب وندب.

فالواجب ثلاثة أنواع: فعل وكيفية ونرك.

فالفعل ثلاثة أشياء: الاستنجاء، والاستبراء، وغسل مخرج البول بالماء إذا وجد.
والكيفية أربعة: تنقية موضع النجس بالماء حتى تزول العين والأثر أو بالحجارة حتى تزول
العين، والمسح من عند مخرج النجس إلى أصل القضيب بالإصبع في الاستبراء ثلاث مرّات

الوسيلة

ونتر القضيبي بين الإبهام والسبابة ثلاث مرّات، والاستنجاء بأبكار الحجارة، أو بمايزيل العين، سوى ما يؤكل، ووضع الحجر على موضع النجاسة لإزالتها. فإن زالت النجاسة بواحدة استعمل تمام الثلاثة سنّة، وإن لم تزل بثلاثة استعمل حتى تزول فرضاً فإن تعدّت النجاسة عن الموضع لم يجز غير الماء إذا وجد.

والترك سنّة أشياء: استقبال القبلة في حال الخلاء، واستدبارها مع الإمكان، واستعمال المستعمل من الأحجار، والحجر النّجس، والاستنجاء بماله حرمة من المأكولات، واستعمال الخرق من وجهين إذا نشفت.

والندب ثلاثة أشياء: أدب وذكر ومكروه.

فالأدب عشرة: الاستتار، وتقديم الرجل اليسرى عند الدّخول واليمنى عند الخروج، وتغطية الرأس، والجلوس للحدث على موضع مرتفع، والجمع بين الحجارة والماء في الاستنجاء، وتقديم الحجر على الماء أو الاقتصار على الماء، والاستنجاء بمايزيل العين، والاستنجاء باليسار، والمسح باليد على البطن بعدما قام عنه، ونزع الخاتم من اليسار إن كان عليه اسم معظّم، أو فُصّه حجر له حرمة.

والذكر سنّة: الدّعاء عند دخول الخلاء، وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه، وعند الخروج من الخلاء، وذكر الله تعالى فيما بينه وبين نفسه، وإعادة الأذان كذلك.

والمكروه اثنان وعشرون شيئاً: الاستنجاء باليمين مختاراً، وباليسار إذا كان فيها خاتم على ما ذكرنا، واستقبال الشّمس، والقمر بالبول والغائط، والريح بالبول، والبول في الماء الجارى، أو الرّاكد، وكذلك الغائط، والحدث على شطوط الأنهار، ومساقط النّار، والطّرق المملوكة وأفياء النّزال، وأفنية الدّور والمواضع التي يتأذى النّاس بها، والمواضع التي ينمر الحدث فيها اللّعن، وحجرة الحيوان، والبول على الأرض الصّلبة، والطّموح به في الهواء، وقراءة القرآن سوى آية الكرسيّ، فيما بينه وبين نفسه لثلاً يفوته شرف فضلها، والتكلم - إلّا الحاجة مسّت إليه - والسّواك، والأكل والنّسب.

كتاب الطهارة

فصل: في الطهارة:

الطهارة ضربان: اختيارية وهي بالماء. وضرورية وهي بالثلج أو بالتراب أو بما يقوم مقامه عند فقده.

والاختيارية: وضوء وغسل. وكل واحد منها مفروض ومسنون. فالمفروض من الوضوء شيان: أحدهما الوضوء للصلاة فريضة لزمه أداؤها حالة الوضوء، والثاني للطواف المفروض.

والمسنون أحد عشر: أحدها: للتأهب للصلاة الفريضة قبل دخول وقتها، والثاني: تجديده لكل صلاة مع بقاء حكمه، والثالث: لأداء النوافل، والرابع: لقراءة القرآن، والخامس: لمس المصحف، والسادس: للسعي بين الصفا والمروة، والسابع: للطواف المسنون، والثامن: لدخول المسجد أو موضع شريف، والتاسع: للتأهب للصلاة متى شاء، والعاشر: للنوم عليه، والحادي عشر: للحائض فإنها تتوضأ لالرفع الحدث وتجلس في المصلى ذاكرة لله تعالى بمقدار زمان صلاتها، وإذا توضأ نافلة ونوى رفعاً للحدث، أو استباحة للصلاة جاز له أن يؤدى به كل صلاة.

والطهارة الضرورية بالثلج أو بالتراب وهو التيمم وهو ضربان: أحدهما يكون بدلاً من الوضوء، والثاني يكون بدلاً من الغسل المفروض إلا في موضع واحد يكون فيه بدلاً من الغسل المندوب وهو الغسل للإحرام إذا لم يجد الماء.

فصل: في بيان ما يقارن الوضوء:

الوضوء يستعمل على أمور واجبة ومندوبة.

فالواجبة: فعل وكيفية وترك.

فاللعمل سبعة أشياء: النية، وغسل الوجه مرة واحدة. وغسل كل واحدة من اليدين، ومسح الرأس، ومسح كل واحدة من الرجلين كذلك.

والكيفية ثلاثة عشر شيئاً: مقارنة النية لحال الوضوء، والاستمرار على حكمها، والابتداء في غسل الوجه من قصاص شعر الرأس، واستيعاب الوجه بالغسل، وحده من

الوسيلة

فصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً، ومادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، وغسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع، وإدخال المرفق في الغسل، ومسح مقدم الرأس ببلّة الوضوء، ومسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ببلّته أيضاً، والترتيب على مارتبه الله تعالى، والموالة - وهي أن يوالى بين غسل الأعضاء، ولا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار ما يجفّ ماتقدّم - وإيصال الماء إلى مانحت الخانم، وغيره إن كان عليه.

والترك عشرون شيئاً:

استقبال الشعر في غسل الوجه، وفي غسل اليدين، وفي مسح الرأس، واستئناف الماء لمسح الرأس، والرجلين، ومسح مؤخر الرأس، ومسح أحد جانبيه، ومسح جميع الرأس، ومسح الأذنين، وتخليلهما، والمسح على الشعر إذا جمعه وسط الرأس، والمسح على ما يحول بين العضو الماسح والممسوح، ومسح باطن القدمين، وغسل الرجلين للوضوء مخاراً، والمسح على الخفين، وعلى الشّمسك. وعلى التعل غير العربيّة مختاراً، والتكرار في المسح، والزّيادة في الغسل على المرتين، والاسنيضاء مع الفدرة.

والمندوب:

خمسة أضرب: زيادة في الغسل، وأدب، وذكر، وكيفية، وترك. فالزّيادة ثلاثة أشياء: غسل الوجه، واليد اليمنى، واليسرى ثانيّاً. والأدب ثمانية: وضع الإناء على اليمين إذا اغترف منه باليد، وأخذه باليمين، وإدارته في غسل اليمين إلى اليسار، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من حداث النوم أو البول مرّة ومن الغائط مرّتين، والنّية، عند غسل اليدين - فإن ترك تعيّن عند غسل الوجه - والمضمضة، والاستنشاق، والسّواك خاصّة في صلاة اللّيل. وكيفية النّية: أن يقرّر في نفسه أنّه يتوضّأ فرضاً رفعاً للحدث واستباحة للصّلاة قربة إلى الله تعالى، وإن لم يكن فرضاً لم يقرّر ذلك في نفسه.

والذكر عشرة أشياء: التسمية إذا نظر إلى الوضوء، والدّعاء عند غسل اليدين، وعند

كتاب الطهارة

المضمضة، وعند الاستنشاق، وعند غسل الوجه، واليد اليمنى، واليسرى، ومسح الرأس، ومسح الرجلين، والفراغ من الوضوء.

والكيفية أحد عشر شيئاً: الابتداء بالمضمضة قبل الاستنشاق، والابتان بهما ثلاثاً ثلاثاً، والمضمضة بكفٍّ واحدة من الماء، وكذلك الاستنشاق، وغسل الوجه باليد اليمنى، وغسل المسنونة على هيئة الواجبة، ووضع الرجل الماء على ظهر ذراعه. والمرأة على باطنها، ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مضمومة، ومسح الرجلين بالكف من رؤوس الأصابع إلى الكعبين.

والترك ثلاثة: الاستعانة في الوضوء بالغير، والتمنل، وتأخير الاستنجاء وغسل مخرج البول.

فصل: في بيان السهو العارض في الوضوء:

السهو فيه أربعة أضرب:

أحدها: يوجب إعادة الوضوء، وذلك في بانية مواضع:

من شك ولم يدر تقدّم وضوؤه أم حدثه، والشك في الوضوء مع تيقن الحدث، والشك فيهما معاً، والشك في الوضوء وهو جالس عليه، وأن يظن الإخلال بفعل واجب من أفعال الوضوء، أو يظن فعل شيء ينقض الوضوء، أو يذكر حدثاً وقد توضأ لكل صلاة صلاتها عقيب إحداها بلا فصل واشتبه عليه، أو يذكر ترك غسل عضو من أعضاء هذه الطهارات كذلك.

الثاني: لم يلزمه إعادة الوضوء، وجاهله المضى عليه وذلك في ثلاثة مواضع: من تيقن الوضوء وشك في الحدث، أو شك في الوضوء بعد ما قام عنه، أو شك في غسل عضو كذلك.

والثالث: يجب عليه غسل المشكوك، وإعادة المترتب عليه ما لم يحفّ العضو السابق، وإعادة الوضوء إن جفّ، وذلك في موضعين: من شك في غسل عضو من أعضاء الطهارة جالساً عليه غسل المشكوك وإعادة المترتب عليه، ومن قدّم بعض أعضاء الطهارة على بعض ثم ذكر بني على ما يجب الابتداء به وإعادة ما قدّمه عليه.

الوسيلة

والرابع: من صلى صلوات وفد جدد الوضوء لكل صلاة من غير حدث، ثم ذكر أنه ترك غسل عضو في واحدة أعاد الصلاة الأولى، وإن ترك في اثنتين أعاد الصلاتين، وعلى هذا. ومن صلى بغير طهارة تطهر وأعاد الصلاة.

فصل: في بيان نواقض الطهارة:

نواقضها أربعة أضرب:

أحدها: ينقضها ويوجب الصغرى من الطهارة، وهو ستة أشياء: خروج البول والغائط من الإنسان، وخروج شئ ملوث بالغائط من مخرجه، والريح، والنوم الغالب على السمع والبصر، وكل ما يزيل العقل والتمييز من الإغماء والجنون وغيرهما من سائر الأمراض.

وثانيها: يوجب الطهارة الكبرى فحسب، وهو الجنابة.

وثالثها: يوجب الصغرى مرة، وكلتيهما أخرى، وهو الاستحاضة.

ورابعها: يوجبها معاً، وهو ثلاثة أشياء: الحيض، والنفاس، ومس الميت من الناس أوقطة أبينت من حيٍّ أوميّت منهم فيها عظم بعد البرد بالموت وقبل التطهير بالغسل. ولا ينقض الطهارة غير ما ذكرناه.

فصل: في بيان الطهارة الكبرى:

وهي ضربان: إما يجب إيقاعها على المكلف في نفسه، أوفى غيره. وذلك شيان: أحدهما غسل المولود بعد الولادة، والثاني غسل الميت من الناس. والأول ضربان: أحدهما يؤمر بالغسل لإقامة الحدّ عليه. والثاني أربعة أضرب: فرض، وواجب، ومختلف فيه، ومندوب. والجميع خمسة وثلاثون غسلًا.

فالفرض واحد، وهو غسل الجنابة.

والواجب ثلاثة: غسل الحيض، والاستحاضة، والنفاس.

كتاب الطهارة

والمختلف فيه ثلاثة: غسل مسّ الأموات، وغسل قاضى صلاة الكسوف إذا تركها متعمداً وقد احترق القرص كله، وغسل من سعى إلى مصلوب عامداً بعد ثلاثة أيام. والمندوب ثمانية وعشرون:

غسل يوم الجمعة، وروى: أنه سنة واجبة، وغسل ليلة النصف من رجب، ويوم السابع والعشرين منه، وليلة النصف من شعبان، وأول ليلة من شهر رمضان، وليلة النصف منه، وليلة سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين منه، وليلة الفطر، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، وغسل الإحرام، وعند دخول الحرم، ودخول مكة، ودخول المسجد الحرام، ودخول الكعبة، ودخول المدينة، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعند زيارته عليه السلام، وعند زيارة الأئمة عليهم السلام، وغسل يوم المباهلة، ويوم الغدير، ويوم المولد، وغسل التوبة، وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة.

فأما الجنابة: فهي بإزالة الماء الذي منه الولد وعلامته الدفق سواء كان معه شهوة أولم يكن، وإن وجد شهوة من غير دفق وكان مريضاً فكذلك، وإن كان صحيحاً لم يكن ذلك منياً إذا لم يكن معه دفق. وبغيوبة الحشفة في فرج آدمي حتى أوميّت قبل أودبر ويجب الغسل عليها معاً.

وإذا أجنب الإنسان بأحد ماذكرناه حرّم عليه ستّة أشياء: قراءة العزائم، ودخول المساجد - إلاّ عابر سبيل - إلاّ المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووضع شيء فيها، ومسّ كتابة المصحف، ومسّ كلّ كتابة معظّمة من أسماء الله تعالى، وأسماء أنبيائه، أو أئمتهم عليهم السلام، والتوضؤ للجنابة.

ونكّره له سبعة أشياء: الأكل، والشرب إلاّ بعد المضضة والاستنشاق، والنوم إلاّ بعد الوضوء، والخضاب، ومسّ المصحف ماعدا الكتابة، وقراءة ماعدا العزائم فوق سبعين آية، والارتماس في الماء الراكد وإن كان كثيراً.

فأما الغسل ففيه الفرض، والتدب. فالفرض مقدّم عليه ومقارن له فالقدّم ثلاثة أشياء: الاستبراء، وكيفيته: وهي أن يستبرئ بالبول - إن كان رجلاً - فإن لم يتأت له اجتهد، وإزالة المني عن رأس الإحليل وعن جميع جسده إن أصابه.

الوسيلة

والمقارن ضربان: فعل وكيفية.

فالفعل: النية وغسل جميع البدن.

والكيفية أربعة أشياء: مقارنة النية لحال الغسل، واستدامة حكمها إلى عند الفراغ، وإيصال الماء إلى جميع أصول الشعر، والترتيب: وهو أن يبدأ بغسل الرأس ثم بالميا من ثم بالميا سر، وإن أفاض الماء بعد الفراغ على جميع البدن كان أفضل.

والندب خمسة أشياء: غسل اليدين قبل إدخالها الإناء ثلاث مرّات، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً، والغسل بصاع من الماء فما زاد، والدعاء عند الغسل.

والكافر إذا أسلم، وقد أجنب كافرًا لزمه الغسل من الجنابة. والمخالف إذا استبصر وأقام فرائضه لم يلزمه الإعادة، وإن لم يقمها أعاد، وإن اجتمع عليه أغسال كثيرة كفاه غسل الجنابة عن الجميع، ولم يكف عنه غيره.

وسائر الأغسال، لا بدّ فيه من تقديم الوضوء عليه، أو تأخير عنه، وينوى في الغسل والوضوء معاً رفعاً للحدث، أو استباحة للصلاة، إن كان الغسل واجباً سوى غسل من سعى إلى المصلوب بعد ثلاثة أيام، وإن كان الغسل نفلاً ارتفع الحدث بالوضوء لا به. وصورة نية الغسل من الجنابة على ما اخترناه: أغتسل من الجنابة فرضاً، قرينة إلى الله تعالى.

فصل: في بيان أحكام الحيض:

الحيض: هو الدّم الأسود الغليظ الخارج من المرأة بحرارة وحرقة على وجه له دفع، ويتعلّق به أحكام من بلوغ المرأة وانقضاء العدة وغير ذلك. ولا تحيض امرأة لها دون تسع سنين ولا من زاد سنّها على ستّين سنة من القرشية والنّبطية وعلى خمس سنين سنة من غيرها. وللحائض ثلاثة أحوال: إمّا ترى الدّم قليلاً؛ وهو ثلاثة أيّام متواليات، وروى مقدار ثلاثة أيّام من عشرة. أو كنبراً؛ وهو عشرة أيّام. أو متوسّطاً؛ وهو ما بين الثلاثة والعشرة. فإذا بلغت المرأة تسع سنين فصاعداً ورأت دمًا لم يخلُ من ثلاثة أحوال: إمّا عرفتة يقيناً أنّه دم حيض أو غيره أو اشتبه عليها. فإن عرفت يقيناً عملت عليه، وإن اشتبه عليها

كتاب الطهارة

بدم استحاضة فهو حيض، وإن اشتبه بدم العذرة اعتبرت بقطنة، فإن انغمست فهو دم حيض، وإن تطوّقت فهو دم عذرة. وإن اشتبه بدم القرح وكان خارجاً من الجانب الأيمن فهو دم قرح، وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دم حيض، والصّفرة والكدرة في أيّام الحيض أوفيا يمكن أن يكون حيضاً حيض، وفي أيّام الطّهر طهر.

فإذا رأت الدّم بعد انقضاء تسع سنين ولم يشتبه عليها أو اشتبه وكان محكوماً عليه بالحيض تركت الصّلاة والصّوم ولها أربعة أحوال: أحدها: أن تراه ثلاثة أيّام متواليات ثمّ ينقطع ولا تراه بعد ذلك إلى انقضاء عشرة أيّام، والثاني: أن ينقطع الدّم ثمّ يعود قبل انقضاء عشرة أيّام، والثالث: أن تراه يوماً أو يومين ثمّ ينقطع عنها ولا يعود، والرّابع: أن ينقطع عنها بعد يوم أو يومين ثمّ يعود قبل انقضاء عشرة أيّام بمقدار ما يتمّ به ثلاثة أيّام. فالأول: يلزمها أن تعمل عمل الحائض في الأيّام التي رأت فيها الدّم ثمّ تغتسل، والثاني: كان الدّمان معاً والطّهر المتخلّل بينهما حيضاً، والثالث: يكون دم فساد ويجب عليها قضاء الصّلاة والصّوم، والرّابع: يكون جميع عشرة الأيّام بحكم الحائض في إحدى الروايتين، وإذا رأت الدّم في شهرين متوالين على حدّ واحد، جعلت ذلك عادة ترجع إليها وتعمل عليها.

ويتعلّق بالحائض وبزوجها أحكام تنقسم إلى أربعة أقسام: واجب وندب، وكلاهما فعل وترك.

فالفعل الواجب ثلاثة: احتشاء الموضع بالكرسف، والاستسفار، ومنع الزّوج من الوطء.

والترك الواجب عشرة: الصّلاة، والصّوم، والاعتكاف، والطّواف، ودخول المساجد، ووضع شيء فيها، ومسّ كتابة المصحف، والأسماء المعظّمة، وقراءة العزائم، وسجدة التّلاوة.

والفعل المندوب إليه شيئان: الوضوء لاعلى وجه رفع الحدث وفت الصّلاة، وجلسها في المصلّى ذاكرة لله تعالى بمقدار زمان صلاتها. والترك المندوب أربعة: قراءة ماعدا العزائم، ومسّ المصحف، وحمله، والخضاب.

الوسيلة

وما يتعلق بزواجها فأربعة: لا يصح منه طلاقها حاضراً بعد الدخول بها، ويحرم عليه وطؤها، ويجب عليه الكفارة إن وطأها في أول الحيض بدینار، وفي وسطه بنصف دينار، وفي آخره بربع دينار. وإن وطأ أمته حائضاً كفر بثلاثة أمداد من الطعام، ويلزمه التعزير. فإذا طهرت وكانت عادتاً أقل من عشرة أيام استبرأت بقطنة، فإن خرجت نقيّة فهي طاهر، وإن خرجت ملوثة صبرت إلى النقاء، وإن اشتبه عليها استظهرت بيوم أو يومين، ثم اغتسلت وإن كانت عادتاً عشرة أيام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار بل اغتسلت. وإذا حاضت صائمة بطل صومها، فإن حاضت بعد دخول وقت الصلاة، أوطهرت وتوانت في الاغتسال والصلاة، وجب عليها قضاء تلك الصلاة، وإن لم يكن ذلك لم يجب عليها القضاء، بل يستحب، ولا يجب عليها قضاء الصلاة الفائتة في أيام حيضها ويجب عليها قضاء الصوم.

فصل: في بيان أحكام المستحاضة:

الاستحاضة دم أصفر رقيق بارد تراه المرأة عقيب أيام الحيض أو أكثر أيام النفاس. والمستحاضة مبتدئة وغير مبتدئة.

فالمبتدئة لها أربعة أحوال إذا استمر بها الدم: أولها: أن يتميز لها بالصفة وتعرف دم الحيض من دم الاستحاضة، فيجب أن تعمل عليه، وحالة الاستمرار إذا مر عليها أقل أيام الحيض وهو ثلاثة أيام وأقل أيام الطهر وهو عشرة أيام، فإذا رأت الدم ثلاثة أيام متواليات عرفت يقيناً أنه دم حيض، فإذا استمر إلى تمام عشرة أيام وجب عليها أن تعمل عمل الحائض، فإذا زاد على عشرة أيام نلثة عرفت يقيناً أنه دم استحاضة، فإذا لم ينقطع جوّزت أن ذلك دم حيض لانقضاء أقل أيام الطهر وأقل أيام الحيض، وجوّزت خلاف ذلك فيلزمها تعرّف الحال فإن تميّز لها بالصفة عملت عليها، وإن لم تميّز رجعت إلى عادة نسائها من أهلها وعملت عليها، فإن لم يكن لها نساء من أهلها رجعت إلى عادة أترابها من أهل بلديها وعملت عليها، فإن لم يكن لها شيء من ذلك، تركت الصلاة والصوم في الشهر الأول أقل أيام الحيض وفي الثاني أكثر أيام الحيض أو تركت الصلاة والصوم في

كتاب الطهارة

كلّ شهر سبعة أيّام وتعمل عمل المستحاضة في الباقية.
وإن لم تكن مبتدئة كان لها أيضاً أربعة أحوال: أحدها: أن تكون لها عادة بلاميز،
والثاني: أن تكون لها عادة وتميز، والثالث: أن يكون لها تمييز بلاعادة، والرابع: أن لا تكون
لها عادة ولا تمييز.

فالأول: يلزمها العمل عليها، مثاله: امرأة كانت عاداتها خمسة أيّام من كلّ شهر ثم رأت
في شهر خمسة أيّام دمًا وعشرة طهرًا ثم خمسة دمًا واتّصل الدم فعلت في الدم الثاني ماتعمله
المستحاضة.

والثاني: يجوز لها أن تعمل على العادة والتمييز مخيرة فيهما، مثاله: امرأة عاداتها سبعة
أيّام من كلّ شهر ثم رأت الدم عشرة أيّام بصفة دم الحيض في شهر ثم اتّصل الدم،
أورات ثلاثة أيّام بصفة دم الحيض والباقي دمًا أحمر وقد اتّصل الدم، فإن شاءت عملت
على العادة وإن شاءت على التمييز، وأمثال ذلك كذلك.

والثالث: يجب عليها أن تعمل على التمييز إذا لم يمكن أن يكون دم حيض، مثاله:
امرأة كانت لها عادة فنسيت أو اختلطت عليها ولها تمييز فرأت ثلاثة أيّام بصفة دم
الحيض فوجب عليها عمل الحائض. فإن رأت بعد ذلك خمسة بصفة دم الاستحاضة
واتّصل كان ثلاثة الأيّام حيضًا والباقي استحاضة، وإن انقطع كان الدمان حيضًا.

والرابع: لم يخلُ من ثلاثة أوجه: إمّا كانت ذاكرة لأيّام الحيض والعدد ناسية للوقت،
أو ذاكرة للوقت ناسية للعدد، أو ناسية لهما. فالأول: لزمها عمل الحائض عدّة أيّام عاداتها في
وقت يكون الدم فيه أشبه بدم الحيض وعمل المستحاضة فيما بقي من الأيّام، والثاني: ترك
الصلاة والصوم ثلاثة أيّام في أول الشهر وعمل عمل المستحاضة في الباقي، والثالث:
يكون لها وجهان: أحدهما ترك الصلاة في كلّ شهر سبعة أيّام، والثاني أن تعمل ثلاثة أيّام
من أول كلّ شهر عمل المستحاضة، وتغتسل غسل الحيض بعد ذلك لكلّ صلاة، وتصلّي
وتصوم شهر رمضان، ولا يطؤها زوجها، ولا يصحّ طلاقها بوجه.

وللمستحاضة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن ترى الدم غير راسخ على القطننة وعليها أن تتوضأ لكلّ صلاة وتصلّي

الوسيلة

بعد الوضوء بلا فصل بعد تغيير الفطنة والخرقة.
والثاني: أن تراه راسحاً غير سائل، وعليها الاغتسال لصلاة الغداة والوضوء لكل صلاة فريضة مع تغيير القطنة والخرقة، والصلاة بعد الوضوء بلا فصل.
والثالث: أن تراه راسحاً سائلاً، وعليها ثلاثة أغسال في اليوم والليلة؛ غسل للمغرب والعشاء الآخرة وغسل لصلاة الليل والغداة - إن اعتادت صلاة الليل وإلا لصلاة الغداة - وغسل للظهر والعصر، وتجمع بين كل صلاتين. وإذا فعلت ماتفعله المستحاضة لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض، إلا دخول الكعبة.

فصل: في بيان حكم النفاس:

وأما النفاس فهي المرأة التي ترى الدم عقيب الولادة وحكمها حكم الحائض في جميع المحرمات والمكروهات وأكثر الأيام، ويفارقها في الأقل، فإنه ليس لقليل النفاس حد. وإن ولدت ولدين ورأت الدم بعد وضع كل واحد ابتداء حكم النفاس من وضع الأول وحكم الأيام من وضع الثاني.

فصل: في بيان أحكام الموتي وكيفية غسلها وتكفينها ودفنها:

الفصل يشتمل على خمسة أنواع: حكم الاحتضار والغسل والتكفين والحمل إلى القبر والدفن.

وحكم الاحتضار ينقسم ثلاثة أقسام: واجب وندب ومكروه.

فالواجب شيء واحد وهو الاستقبال إلى القبلة بباطن قدمه.

والندب خمسة عشر شيئاً: تلقينه الشهادتين، والإقرار بالائمة عليهم السلام واحداً فواحداً، وكلبات الفرج، وقراءة القرآن عنده، ونقله إلى موضع صلاته، وبسط ما كان يصلّي عليه تحته إن تصعب عليه خروج نفسه، وتغميض عينيه، وشدّ لحبيه، وإطباق فيه، ومدّ يديه إلى جنبه، ومدّ ساقيه، وتغطيته بثوب، والاستعجال في تجهيزه - إلا الخمسة نفر: المصعوق، والمسكت، والمبطون، والمدخن، والمهدوم عليه إن اشتبه أمرها حتى يستبان -

كتاب الطهارة

والإسراج عنده إن كان بالليل، وذكر الله تعالى.

والمكروه أربعة: بركه وحده وحضور الخائض والجنب عنده ووضع حديدته على بطنه.

وأما التمسيد فلم يخل الميت: إما يكون ميتاً حياً حياً أو ميتاً.

فالميت حشف أنفه لا يغسل إلا المسلم أو من كان في حكمه من الطفل والمجنون؛ وهو

ضربان: إما أمكن غسله أو لم يمكن خيفة تقطع أوصاله بالغسل أو صب الماء عليه، مثل

المحترق والمجذوم والمجدور. فالنائب يجب أن يعم، والأول يجب غسله طفلاً كان أو غير

طفل.

والمفتول لم يخل: إما قبل بين يدي إمام عدل في نصرته أو من أفاقه للجهاد أو قتل

بغير ذلك. فالأول لم يغسل إن حمل من المعركة فيلاً وصلى عليه ودفن بياحه وخفه إن

أصابه الدّم، وقيل: ينزع خفه، وإن حمل من المعركة وبه رمق غسل، وكذلك سائر القتلى ما لم

يكن باغياً فإنه لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه مختاراً، وإن وجد من المقنول قطعة فيها

عظم غسل وصلى عليه إن كان موضع الصدر، وأولى الناس بغسل الميت أولاهم به في

الميراث. والميت ذكر وأنثى، فالذكر لم يخل موته من ستة أوجه: إمامات بين رجال ونساء

مسلمين أو بين رجال مسلمين أو بين نساء مسلمات ولم تكن له فيهنّ ذات رحم أو كانت له

فيهنّ ذات رحم أو بين كفّار فيهم نسوة مسلمة أو بين كفّار ليس فيهم نسوة مسلمة.

فالأول: يلي غسله الرجال دون النساء، والثاني: يغسله أولى الناس به، والثالث: لم

يخل من ثلاثة أوجه: إما كان صبياً ابن ثلاث سنين، أو لأكثر من ذلك، أو مراهقاً - فالأول

تغسله النساء مجرداً من ثيابه، والثاني تغسله من فوق ثيابه، والثالث دفنه من غير غسل،

والرابع: - من قسمة الأصل - غسلته محارمه من وراء ثيابه، والخامس: أمرت النسوة المسلمة

الرجال الكفار بغسله وعلمتهم تغسيل أهل الإسلام، والسادس: يدفن من غير غسل.

والأنثى لم يخل موتها من ستة أوجه أيضاً فإن ماتت بين رجال ونساء مسلمات غسلتها

النساء، وأن ماتت بين نساء مسلمات فذلك، وإن ماتت بين رجال مسلمين لم يخل: إما أن

كانت لها فيهم ذومحرم ويغسلها من فوق ثيابه، أو لم يكن لها فيهم ذومحرم: فإن كانت صبيّة

لها ثلاث سنين غسلها الأجنبيّ من فوق ثيابه، وإن كانت لأكثر من ذلك دفنوها من غير

الوسيلة

غسل. وإن ماتت بين نسوة كافرات، ورجال مسلمين غير ذرى رحم لها أمروا النسوة الكافرة بغسلها، وعلموهن تغسيل أهل الإسلام، وإن لم يكن فيهن رجال مسلمون دفنت من غير غسل.

وما يتعلق بالغسل فأربعة أضرب. واجب ومندوب ومحذور ومكروه. فالواجب ستة أشياء: سبعة الميت. وغسله مجرداً من ثيابه غير عورته - إلا لعذر - ، وتغسله ثلاث مرّات على راسه غسل الجنابة وهبته، وغسل ما خرج منه من النجاسة قبل التكفين، فإن كان الميت مسلماً ولزم غسله غسل الدم عنه.

والمندوب سبعة وعشرون شيئاً: يغسله تحت سقف، ووضع سريره أو ساجدة لبغسل عليه مستقبل القبلة، وغسله أولاً بماء السدر، وثانياً بماء جلال الكافور، وثالثاً بالماء القراح، وتنجيته بماء الحرض والسدر، ولفّ خرقه على البدن عند التنجيه، وطرحها عن البدن عند الغسل، وحفر حفيرة لانصباب الماء إليها، ووقوف الغاسل على جانب يمينه، وغمز بطنه في الغسلتين الأوليين، وذكر الله تعالى، والاستغفار للميت عند الغسل، وطرح السدر في موضع نظيف، وصب الماء عليه، وضربه ضرباً جيّداً حتى يرغو، وي طرح رغوته في موضع نظيف لغسل رأسه، وفتح جيب قميصه، ورمعه من تحته، وتركه على عورته قدر ما يسرها، وتلين أصابعه إن أمكن، والإكثار من صب الماء عليه عند حقوه، وغسل فرجه، وأن يغسله واحد، ويصب عليه آخر وأن يغسل برفق، وغسل يد الغاسل إلى المرفقين كلّما فرغ من غسلة، وغسل الإجمانة، واستنّاف ماء جديد للغسلة الأخرى، ونسيفه بنوب نظيف بعد الفراغ من غسلة، وتقديم الغسل على التكفين ما لم يخف ظهور حادب به وفرض ما أصاب الكفن بما خرج منه بالمقراض.

والمحذور خمسة أشياء: فصّ شعره وظفره ونسريح الرأس واللحى وحلق شيء من شعره.

والمكروه أحد عشر شيئاً: غسله تحت السماء مخنّاراً، وإسخان الماء - إلا لبرد مخاف الغاسل منه على نفسه، وانصباب الماء إلى البالوعة مع إمكان الحفيرة، وإلى الكنف على كلّ حال، والتعنيف في الغسل، وغمز بطن الحبل، وغمز البطن في الغسلة الثالثة.

كتاب الطهارة

وركوب الميت في حال الغسل، والوقوف بين رجليه، وإقعاده.
وأحكام الكفن ضربان: أحدهما يتعلق بالكفن نفسه، والآخر بالتكفين. والكفن فيه مفروض، ومسنون. فالفرض حالة الاختيار بلالة أنواب: منزر، وقميص، وإزار. وحالة الاضطرار واحد، وهو قدر مايلف فيه جسده، فإن لم يوجد أصلاً دفن عاريًا.
والمسنون ستة أشياء: أن يزاد للرجل نوبان حبرة يمينه عبرية غير مطرزة بنىء من الذهب أو الإبريسم، وخرقة تسد بها فخذاه، وعمامة يعمم بها محنكا. وللمرأة لفافتان، أولفاقة ونمط، وخرقة تسد بها بدياها.
وأما التكفين والتحنيط، فيشمل حكمهما على أربعة أوجه: فرض وندب ومحذور ومكروه.

فالفرض ثلاثة أشياء: تكفينه فيها تجوز فيه الصلاة للرجال، وفي الثوب الطاهر، وإمساس شيء من الكافور مساجده.
والمندوب ثمانية وعشرون شيئاً: تكفينه في ثياب القطن الخالص وفي البياض منه، وإقامة لفافة مقام الحبرة إن لم توجد، وخياطة الكفن بغزله، واستعمال ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور الحام، وأربعة مثاقيل إن لم يوجد، وأودهم مع الاختيار. ووضع جريدتين خضراوين معه من النخل، أو السدر، أو الخلاف، أو شجر رطب مرتباً إذا وجد. واستعداد مقدار رطل من القطن لتحشى به المواضع التي يخاف خروج شيء منها، وفرش الحبرة على موضع نظيف، ونثر شيء من الذريرة عليها، وفرش الإزار فوقه، ونثر شيء من الذريرة عليه، وفرش القميص فوق الإزار، وأن يكتب على الحبرة والإزار والقميص والعمامة والجريدتين الشهادتان، والإقرار بالائمة عليهم السلام بالتربة، أو بالإصبع إن لم توجد، وأن يذر شيء من الذريرة على القطن، ويوضع على فرجه، قبله ودبره، ويحشى القطن في دبره لتلايخرج منه شيء. وأن تكون الخرقة في طول ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر إلى أكثر أو أقل، وشد حقويه ووركيه إلى فخذيه شداً وثيقاً، وإخراج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن وغمره في الموضع الذي لف فيه الخرقة، وكون الإزار في عرض ما يبلغ من صدره إلى الساقين، وتأزيه به، وسحق الكافور باليد، ووضعه على مساجده السبعة، ومسحها بذلك،

الوسيلة

وردة القميص عليه بعده، وإصاقي إحدى الجريدتين بجلده من الجانب الأيمن إلى الترقوة، ووضع الأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والإزار، وأن يكون قدر كل واحدة منها مقدار عظم الذراع، وأن يعمم بعد ذلك، ويوضع وسطها على رأسه، ويعمم بالتدوير، ويحكك، وي طرح طرفاها على صدره، ثم يلف في اللقافة، ثم في الحبرة طائياً جانب الأيسر من كليهما على الأيمن، ثم جانب الأيمن على الأيسر، وأن يعقد طرفيه بعدما وضع في الكفن ماسقط من شعره.

والمحظور ثلاثة أشياء: خلط الطيب بالكافور، والتكفين في الحرير المحض، وإمساس الكافور جسد المخرم.

والمكروه خمسة عشر شيئاً: الزيادة في الكفن على ما ذكرنا، والتكفين في المزوج بالإبريسم مختاراً، وفي الكتان كذلك، وأن يجعل للقميص كم ابتداء، وقطع الكفن بالحديد، وبل الخيط بالريق، وتبخير الكفن بالطيب، وكتابة الشهادتين بالسواد على الكفن، والتكفين في الثياب المصبوغة، وجعل القطن في فيه إلا إذا خيف خروج شيء منه، وجعل الكافور في سمعه وبصره وفيه، وسحقه بالحجر أو غيره، وتعميمه عمّة الأعرابي من غير حنك، فإذا صلى عليه حمل إلى القبر.

ويتعلّق بذلك أربعة أحكام من الواجب والمندوب والمحظور والمكروه.

فالواجب شيء واحد، وهو دفنه.

والندب خمسة وأربعون شيئاً: إعلام أهل الإيمان بموته ليحضروا الصلاة عليه، وحمله على الجنازة، والمشي خلفها، أو من أحد جانبيها مختاراً، وتربيعها، وهو أن يبتدىء بالأيمن من مقدّم السرير، ويدار به دور الرّحى، حتى يرجع إلى المقدّم من الجانب الأيسر، والدعاء بالمأثور إذا نظر إليها، ووضع الرداء لصاحب المصيبة، ولبس القميص ليعرف فيعزّي، وتعزية المصاب، واتخاذ الطعام له ولذوي قرابته وجيرته، ووضع الجنازة عند رجل القبر بمقدار ذراع ممّا يلي القبلة للرجل، وحمله إلى القبر بثلاث دفعات، وقدام القبر إن كانت لامرأة، ونزول الولي إلى القبر، أو من يأمره الولي، حافياً، من جانب الرجل، واتخاذ القبر في جوار الصالحين من أفضل بقاع ذلك البلد، وحفره قدر قامة أو إلى الترقوة، ملحوداً في

كتاب الطهارة

سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس. وأن يؤخذ من جانب رأسه من قبل رجل القبر، والمرأة بالعرض، والزَّوج أولى بها من غيرها، وأن تؤخذ من قبل كتفها، ويدخل آخر يده تحت حقوبها، وأن يكشف رأسه من ينزل إلى القبر، ويحلّ أزراره، ويسلّ الميت إلى القبر سلاً؛ ويدعو حين يرى القبر، ويتناول الميت، وتضجيع الميت على الجانب الأيمن، والاستقبال به إلى القبلة إلا أن تكون المرأة ذمّية حبلى من مسلم فإنها تستدبر بها القبلة، وتحلّ عقد الكفن، ويوضع خدّه على التراب، فإن كان الميت محرماً غطّى وجهه بتوب، ويجعل معه شيء من التربة، ويُشرّج عليه اللبن، ويدعو الله تعالى أن يشرّج، ويلفنّ قبل التشريح بالتلقين المرسوم، وأن يهيل التراب عليه من حضر - سوى الأقارب - بظهور أكفهم بالأصابع، ويدعو له، ويخرج من القبر من قبل الرجل، ويطمّ القبر، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع مفرّجات ويسوّى، ويرفع، ويجعل عند رأسه لوح، أولبنة، ويصبّ الماء على القبر من أربع جوانبه، يبدأ بالصّبّ من عند الرأس، ويصبّ ما فضل من الماء على وسط القبر، ويترك شيء من الحصى على القبر، وتوضع اليد عليه مفرّجة الأصابع، وتغمز فيه بعدما نضح بالماء، والدعاء للميت، وتأخر الولي لتلقيته بالمروى في ذلك بعد انصراف الناس عنه ورفع صوته بالتلقين إن لم يكن موضع تقيّة، والترحم عليه.

والمحظور ثمانية أشياء: اللطم، والخذش، وجزّ الشعر، والنياحة، وتخريق الباب - إلاّ للآب والأخ -، وإرسال الإزار على الرأس، وإرسال طرف العمامة - إلاّ لها -، ووضع الرّداء في مصيبة الغير، وروى أن ذلك مكروه.

والمكروه تسعة عشر: حمل ميتين على جنازة واحدة، ونقله إلى بلد آخر - إلاّ إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السّلام، فإنّه يستحبّ له - والمنشئ أمام الجنازة - إلاّ لعذر - وضمّ اثنين في قبر، وفدحه إلى القبر دفعة واحدة، والنزول فيه بالخفين - إلاّ تقيّة -، والنزول إلى قبر ذوى القرابة - إلاّ لقرابة الميت -، وتسريح اللبن عليه، وهيل التراب لذوى القربى، والجلوس في المقابر قبل أن يدفن، وتحويله إلى قبر آخر، والجلوس للتّعزية يومين أو أكثر، وتعزية السّابّة - إلاّ لمحارمها -، وغسل المخالف مختاراً، وفرش القبر بالسّاج، أو بالصفّاح إذا لم يكن ندياً، وتخصيص القبر، والتضليل عليه، والمقام عنده، وتجديده بعد الاندساس.

الوسيلة

وإذا كان الميت في السفينة، وتعذر دفنه في التراب، ثقل وطرح في البحر بعد الفراغ من تجهيزه.

فصل في بيان التيمم:

التيمم طهارة المضطر ولا يرتفع به الحدث وإنما يستباح به الدخول في الصلاة إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: فقد الماء أو حكمه، وتضييق وقت الصلاة، وطلبه قبل التضييق عن اليمين واليسار مقدار رمية في حزن الأرض ورميتين في سفلها. وما هو في حكم فقد الماء اثنا عشر شيئاً: انتفاء آلة التوصل إليه، وعدم ثمنه أو حكمه من الإجحاف، والخوف على النفس من استعماله، وخوف الزيادة في علة كانت به، وخوف التشويه بالخلقة أو تغيير الصورة - إلا إذا تعمد الجنابة - وما يحول بينه وبين الماء من عدو أو وسع، والحاجة إليه لسد الرمق، وقلته بحيث لا يسع للطهارة، والحدث بعد تيمم بدل غسل مفروض ويكون معه ماء بمقدار ما يكفي الوضوء دون الغسل، وخوف من جرح ببعض أعضاء الطهارة بحيث لا يمكن غسلها، وخوف على المال.

ويستحب التيمم في أربعة مواضع لغير استباحة الصلاة: عند حضور الجنابة لغير المتطهر، وللمحتلم في المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله للخروج منه للاغتسال، وللمحدث في المسجد الجامع يوم الجمعة، ولم يمكنه الخروج للتوضؤ، فإنه يتيمم ويصلي، فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة أربعاً.

وإنما لا يجوز له التيمم إلا بعد تضييق وقت الصلاة، إذا قصد بالتيمم الدخول في صلاة حضر وقتها، فأما أن يتيمم به نافلة، أو يقضى فريضة جاز ذلك على كل حال، وأن يصلي به كل صلاة فريضة ونافلة، وإن لم يدخل وقتها أو دخل قبل تضييق وقتها إذا تضييق الوقت. ويبنى هذا الباب على ثلاثة أقسام: وقت وجوبه، وكيفية فعله، وبيان ما يصح أن يتيمم

به.

فأما وقت وجوبه فقد ذكرناه، وأما ما يتيمم به: فهو الصعيد الطيب الذي ذكره الله تعالى أو ما يكون في حكمه. والأرض وما يحصل منها خمسة أقسام: أرض ومعدن ومستحيل من

كتاب الطهارة

الأرض وحجرونبات، فالأرض هو الأصل تراباً كان أومدراً، ويستحب أن يكون من عوالى الأرض ويجوز من المهابط والواجب فيه كونه طاهراً. والمعدن لا يجوز التيمم منه بحال، والمستحيل مثل النّورة والجصّ ويجوز التيمم بأرضهما وبنفس الجصّ دون النّورة، والحجر يجوز التيمم به إذا لم يقدر على التراب، والرمل في حكم الأرض والسبخة كذلك، فإن لم يجد شيئاً من ذلك نفى ثوبه أولبد سرج دابته وتيمم بغيرته، فإن لم يكن معه شيء من ذلك ووجد وحلاً تيمم منه وضرب يديه عليه، وقد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الإطلاق، والذي تحقق لى منه أنه يلزمه أن يضرب يديه على الوحل قليلاً ويتركه عليها حتى ييبس ثم ينفض عن اليد ويتيمم به، فإن لم يجد شيئاً من ذلك ووجد الثلج وضع يديه عليه باعتقاد حتى تتندبا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل الدهن ويمسح الرأس والرجلين ويمسح جميع البدن إن كان عليه غسل، وإن لم يجد شيئاً من ذلك أخر الصلاة إلى أن يجد.

وأما النّبات، فلا يجوز التيمم به بوجه، وإن كان مسحوقاً مثل الأشنان، سواء كان مختلطاً بالتراب أو لم يكن. وحكم النّورة، والكحل والزرنخ كذلك.

وأما كيفة التيمم فيشتمل على واجب وندب. والواجب على فعل وكيفة. فالواجب خمسة وهى: النية وضرب اليدين على الأرض ومسح الوجه واليد اليمنى واليسرى. والكيفة عشرة أشياء وهى: مقارنة النية لمسح الوجه، والقصد بها إلى استباحة الصلاة، دون رفع الحدث، وإلى أن تيممه بدل من الوضوء، أو من الغسل، ومسح الوجه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف، ومسح ظهر الكف اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع بطن الكف اليسرى، ومسح ظهر الكف اليسرى بطن الكف اليمنى كذلك، والترتيب: وهو البداية بالوجه، ثم باليمنى من اليدين، ثم باليسرى.

والندب ثلاثة أشياء: تفريغ الأصابع - إذا ضرب يديه على الأرض - ونفض اليدين بعده، والتيمم من عوالى الأرض. ولا فرق بين الوضوء والغسل إلا فى شيء واحد: وهو أن يضرب يديه على الأرض مرة للوضوء، ومرتين للغسل. ونواقض التيمم، نواقض الوضوء، ويبطل حكمه بوجدان الماء، والتمكّن من الاستعمال.

الوسيلة

فصل: في بيان أحكام المياه:

الماء كله طهور ما بقى على أصل خلقته وينقسم عشرة أقسام: جارٍ وما هو في حكمه، وواقف مثل ماء المصانع وما هو في حكمها من الغدران والقلبان، وماء الأواني والحياض والماء المستعمل وماء الآبار والماء المضاف والماء النجس والأسار.

فالماء الجارى طاهر مطهر ولا ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه إلا باستيلائها على أحد أوصافه من اللون والطعم والرائحة، ويمكن تطهيره بإكتار الماء إلى حد يزيل حكم الاستيلاء.

وما يكون في حكم الجارى هو ماء الحما مدامت له مادة من المجرى، فإذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم، وحكم الماء الجارى من الشعب من ماء المطر كذلك.

وماء المصانع لم يغل: إيمان يبلغ مقدار كثر فصاعداً أولم يبلغ، فإن بلغ لم ينجس بوقوع النجاسة فيه وإنما ينجس إذا غلبت النجاسة على أحد أوصافه، وإذا لم يبلغ كراً نجس بوقوع كل نجاسة فيه، وبماترة كل نجس العين مثل الكلب والخنزير وسائر المسوخ، وكل نجس الحكم مثل الكافر والنأصب، وبارتماس الجنب فيه، ولا ينجس بولوج السباع والبهائم والحشار فيه سوى الوزغ والعقرب، وبولوج الطير فيه سوى ما يأكل الجفيف أو ما يكون في منقاره أثر دم.

وإذا بلغ كراً فصاعداً ونجس أمكن أيضاً تطهيره بإكتاره بالماء الطاهر إلى حد يزيل حكم الاستيلاء، وإذا لم يبلغ كراً ونجس أمكن أيضاً تطهيره بإكتاره بالماء الطاهر حتى يبلغ كراً فصاعداً إن لم يتغير أحد أوصافه حتى يزول التغيير إن استولت عليه، وحد الكرم يبلغ ألفاً ومائتي رطل بالعراقي وقيل بالمدني، أو كان في موضع يكون طوله ثلاثة أشبار ونصفاً طولاً، في مثله عرضاً في مثله عمقاً.

وأما مياه الأواني والحياض فضربان: إما يبلغ كراً أولم يبلغ، حكمه ما ذكرناه إلا في موضع واحد وهو أنه لا يمكن تطهيره إلا بإخراجه من موضعه وبغسل الموضع لأن غسل الحياض والأواني غير متعذر، وغسل المصانع والغدران والقلبان متعذر فحفف فيه.

وأما الماء المستعمل فثلاثة أضرب: مستعمل في الطهارة الصغرى، ومستعمل في

كتاب الطهارة

الطهارة الكبرى من غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاس، ومستعمل في إزالة النجاسة. فالأول يجوز استعماله نائياً في رفع الحدث وفي إزالة النجاسة، والثاني والثالث لا يجوز ذلك فيها إلا بعد أن يبلغ كراً فصاعداً بالماء الطاهر.

وأماماء الآبار فإنه لا يعتبر فيه الكرّ وينجس بوقوع كلّ نجاسة فيه قلّ الماء أم كثر، والنجاسة الواقعة فيها ثلاثة أضرب: أحدها يوجب نزح جميعه على كلّ حال مع الإمكان أو تناوب أربعة رجال على نزحه من الغدوة إلى العشيّة إذا لم يكن، وبانيها يوجب نزح الجميع في بعض الأحوال ونزح البعض أخرى، ونالها يوجب نزح البعض.

فالأول: يلزم حكمه عشرة أشياء: بوقوع الخمر فيه، وكلّ مسكر، والفقاع، والمثى، ودم الحيض، والاستحاضة، والنفاس، والبعر إذا مات فيه، وبكلّ حيوان كان في قدر جسمه أو أكبر - وصغاره في حكم الكبار - وبكلّ نجاسة غلبت على أحد أوصافه. وروى بعض الأصحاب: أن عرق الإبل الجلالة والجنب من الحرام كذلك.

والثاني: كلّ نجاسة توجب إخراج قدر معين من الماء فنقص الماء عن ذلك القدر أو لم ينقص عنه ولم يزد عليه.

والثالث: تسعة أضرب: إمّا يوجب نزح كره من الماء، أو نزح سبعين دلوّاً، أو خمسين، أو أربعين، أو عشر أدلٍ، أو سبعاً، أو خمساً، أو ثلاثاً، أو واحدة.

فالأول أربعة أشياء: موت الدابة والحصان والبقرة أو ما هو في قدر جسمها فيه وصغارها في حكم كبارها. والثاني شيء واحد وهو موت الإنسان فيه. والثالث شيان: العذرة الرطبة والدم الكثير سوى ما ذكرناه مما يوجب نزح الجميع. والرابع عشرة أشياء: كلّ نجاسة لم يردّ بنزح الماء لها نصّ، وموت الكلب، والخنزير، والثعلب، والأرنب، والسّنور، والشاة، والغزال، وكلّ حيوان يكون في قدر جسم أحدها، وبول الإنسان البالغ. والخامس شيان: العذرة اليابسة، والدم القليل. والسادس سبعة أشياء: وقوع الكلب فيه من غير موت، وموت الفأرة فيه إذا تفسّخت أو انتفخت، والحمام، والدجاج، وما كان في قدر جسمها، وبول الصبي، وارتماس الجنب فيه، ولا يطهر الجنب بذلك. والسابع شيء واحد: وهو ذرق الدجاج. والثامن أربعة أشياء: موت الحية، والوزغة، والفأرة فيه إذا لم تتفسّخ ولم تنتفخ،

الوسيلة

وبول الصَّبِيّ إذا أكل الطَّعام ثلاثة أيَّام. والتَّاسِع ثلاثة أُنْشَاء: موت العصفور، وما كان في قدر جسمه، وبول الصَّبِيّ إذا لم يطعم.

وإنَّما يجب النَّزَح بعد إخراج النَّجاسة عنه ما لم نَسْتَحِلْ، والدَّلُودُ العادة وماء الأخيرة نجس، وإن سقط أَوْرسٌ منها شيء في البئر لم يوجب حكمًا، وإن حُفِر بئر يقرب بالوعة جعل بينهما سبع أذرع فصاعدًا إن كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة، وخمس أذرع فصاعدًا إن كانت البئر فوق البالوعة أو كانت الأرض صلبة وإن لم يكن فوقها. وأما الماء المضاف فلثلاثة أضرب: إمَّا استخرج من جسم مثل ماء الورد والخلاف والآس وأسبأها، أو كان مرفأً، أو وقع فيه شيء. فالأوَّل والثَّاني لا يجوز استعمالهما في إزالة النَّجاسات ولا في رفع الأحداث ويجوز فيهما سوى ذلك، والثَّالث إن سلبه إطلاق الماء لم يجوز استعماله في الأمرين وجاز فيهما سواهما، وإن لم يسلبه جاز على كلِّ حال ما لم ينجس. وأما الماء النَّجس فلا يجوز استعماله بحال إلَّا إبقاء على النَّفس حالة الضَّرورة فإنَّه يجوز سربه ويجوز رفع حكم النَّجاسة عنه بالتَّطهير على ما ذكرنا.

وأما الأسَّار فلثلاثة أضرب: مباح مطلق ومحظور نجس ومكروه. فسؤر كلِّ شيء طاهر طاهر ما لم يكن في فمه نجاسة، وسؤر كلِّ شيء نجسٍ نجسٍ، وسؤر كلِّ شيء يكره لحمه يكره استعماله، وسؤر السَّبَّاح - غير الكلب والخنزير - وسؤر الحائض المتهمة. وإذا وقع في الإناء حيَّة أو وزغة وخرجت حيَّة كره استعمال ذلك الماء، وإذا اجتمعت المياه النَّجسة حتَّى صارت كُرًّا لم يرتفع حكم النَّجاسة عنها، وإن اجتمع النَّجس والطَّاهر ارتفع، والأولى تجنُّبه ولا يجوز استعمال أمثال ذلك مع وجود المياه المتَّيقن طهارتها.

فصل: في بيان أحكام النَّجاسات ووجوب إزالتها عن الثَّياب والبدن:

النَّجاسة ضربان: دم وغير دم.

فالدم ثلاثة أضرب: إمَّا تجب إزالته قليلاً كان أو كثيراً أو تستحبُّ أو تجب إزالة كثيره وتستحبُّ إزالة القليل. فالأوَّل خمسة أضرب: دم الحيض والاستحاضة والنَّفاس والكلب والخنزير. والثَّاني أيضًا خمسة أضرب: دم البقِّ والبراغيث والسَّمك والجراح اللازمة

كتاب الطهارة

والفروح الدّامية. والنّالت سوى ما ذكرناه من سائر الدّماء فإنّه يجب إزالته ما بلغ مقدار درهم فصاعداً في موضع واحد أو في مواضع متفرقة وهو الكثير، ويستحبّ إزالة ما نقص عن ذلك وهو القليل.

وغير الدّم ضربان: إمّا يجب إزالة قليله وكثيره، أو يستحبّ. فإيجب إزالة قليله وكثيره أربعة أضرب: أحدها: يجب غسل مامسه إن كانا رطبين أو كان أحدهما رطباً، والثاني: يجب رشّ الموضع الذي مسّه يابساً بالماء إن كان نوباً، والثالث: يجب مسحه بالتراب إن مسّه البدن يابسين، والرابع: يجب غسل ما أصابه بالماء على كلّ حال.

فالأول والثاني والثالث تسعة أشياء: الكلب والخنزير والثعلب والأرنب والفأرة والوزغة وجسد الدّمي والكافر والنّاصب فإنّه يجب غسل الموضع الذي مسّه رطباً بالماء نوباً كان أو بدناً ورشه بالماء إن مسّ الثوب يابسين ومسحه بالتراب إن مسّ البدن يابسين. والرّابع أحد وعشرون شيئاً: بول الآدمي، وغائطه، والمنيّ من جميع الحيوانات، وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع الحيوانات، وروثه، وذرقه، وذرق الدّجاج، والخمر، وكلّ شراب مسكر، والفقّاع، ولعاب الكافر، والنّاصب، والكلب، والخنزير، والمسوخ، وجسد الميت من النّاس بعد البرد بالموت وقبل التّطهير بالغسل، وكلّ قطعة منه، وكلّ ما بين من الحيّ، وجسد الميت من غير الآدمي - إلّا ما ليس له نفس سائلة، سوى الوزغ، والعقرب -، وعرق الجنب من الحرام على أحد القولين، ولبن الصّبيّة.

والنّجاسة مرثيّة وغير مرثيّة. فالمرثيّة يجب إزالتها ولو كانت مقدار رأس إبرة، وغير المرثيّة إذا علم أو غلب على الظّنّ فكذلك.

وماتستحبّ إزالته فائتاً عشر شيئاً وهي: بول الدّابة، والبغال، والحمير - وروى وجوب ذلك -، وأرواثها، وذرق غير الجلال من الدّجاج على رواية، وبول ما يؤكل لحمه، وعرق الجنب من غير حرام، وعرق الحائض، والمذي، والوديّ وطين الطّريق بعد ثلاثة أيّام ما لم تغلب النّجاسة عليه. والقيء ما لم يأكل شيئاً نجساً، وبول الصّبيّ قبل أن يطعم. وإمّا يجب صبّ الماء على بول الصّبيّ، وغسله مستحبّ.

الوسيلة

فصل: في بيان أحكام التطهير:

ما يلزم تطهيره للمكلف خمسة أشياء: بدنه وثوبه وخفّه وسلاحه وإناءه. فأما تطهير البدن من النجاسة إذا وجد الماء وكانت النجاسة مرئية أن يغسله ويدلك الموضع الذي أصابته حتى يزيل العين والأثر، وإن لم يجد الماء أن يتتبع أثرها حتى يزيل عينها بالخرق أو بالأحجار، وإن لم تكن مرئية - وكان من مسّ الحيوانات التي ذكرناها رطبة - صبّ عليها الماء وغسلها أي الموضع التي أصابتها، وإن كانت يابسة مسحها بالتراب، وإن اشتبه عليه الموضع من جميع البدن غسل الجميع إذا وجب الغسل، ومسح بالتراب إذا لم المسح. وإن كان من غير مسّ مذكروا، وعلم الموضع الذي أصابه غسله ودلكه وإن اشتبه عليه الموضع من أحد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب. وإن اشتبه عليه من جميع البدن غسل الجميع.

وأما التوب: فيجب غسله بالماء إن كانت النجاسة مرئية حتى تزول العين والأثر، فإن لم يذهب أثرها وكان ذلك من دم الحيض والاستحاضة والنفاس صبغ موضع الأثر ببعض الأصباغ ولزم عصره إذا غسله، وإن كانت غير مرئية غسله وعصره، فإن اشتبه عليه الموضع كان حكمه مثل مذكروا في البدن، وإن لم يجد الماء ترك حتى يجد وصلى عارياً على ما سئذرك إن شاء الله تعالى، وإن مسّته الحيوانات التي ذكرناها يابسة رشّ الموضع بالماء، فإن اشتبه الموضع كان حكمه على ما ذكرنا.

وأما الخفّ: فإن كانت النجاسة أصابت داخله فكان الحكم فيه مثل حكم البدن، وإن أصابت خارجه جاز فيه مسحه بالتراب حتى يزول عينها، وإن غسّلها كان أفضل. وأما السلاح: فحكمه حكم الخفّ.

وأما ما يجلس عليه: فإن كان فرشاً وكانت النجاسة يابسة بحيث لا تتعدى إليه لم يكن بالوقوف عليه بأس والنزّه عنه أفضل، وإن كانت رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى يغسل مثل التوب، وإن كان حصيراً وكانت النجاسة رطبة وجب غسله بصبّ الماء عليه ودلكه حتى تزول، وإن كانت يابسة جاز الوقوف عليه على ما ذكرنا إذا كانت مرئية دون السجود، وإن كانت غير مرئية وأصابته نجاسة مائعة وكانت رطبة غسله، وإن كانت يابسة

كتاب الطهارة

وجففتها الشمس جاز الوقوف عليه والسجود إذا كانت الجبهة يابسة، وإن جففتها غير الشمس جاز الوقوف عليه دون السجود. وإن كان أرضاً وكانت النجاسة مرئية رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى تزال، وإن كانت يابسة فحكمه على ماذكرنا، وإن كانت النجاسة مائعة رطبة كانت أو يابسة - بالشمس أو غيرها - فحكمه على ماذكرنا.

وأما الإناء فإن مسه أحد الحيوانات التي ذكرناها يابس رشحاً بالماء، وإن وقع فيه شيء من الحيوان ومات وفيه الماء أو وقع فيه نجاسة نجس الماء ووجب إهراقه وغسله - إلا من موت مالميس له نفس سائلة، سوى الوزغ والعقرب - سبع مرّات أو ثلاثاً إحداهنّ بالتراب أو ثلاثاً من غير اعتبار التراب أو مرّة واحدة.

فالأول يلزم من شيئين: وقوع الخمر وموت الفأرة فيه، والثاني من شيء واحد وهو ولوغ الكلب فيه فإنه يجب غسلها ثلاث مرّات إحداهنّ بالتراب وروى وُسْطَاهَنَّ، والثالث يجب غسله ثلاث مرّات من وقوع كلّ نجاسة فيه وموت كلّ حيوان على ماذكرنا، والرابع يجب من مباشرة تسعة أشياء دون ولوغها فيه وهي الحيوانات التي ذكرناها.

إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بمصباح الشريعة

لنظام الدين أبو الحسن سلمان بن الحسن بن سليمان الصهرشي

كتاب الطهارة

الطهارة إمّا بالماء أو بالتراب، فالتى بالماء الوضوء والغسل، والتى بالتراب التيمم

فصل:

الماء كلّ طاهر ما لم تحصل فيه نجاسة، والطاهر قد يكون غير مطهر كما استخرج من جسم أو اعتصر منه والمرقة وغير ذلك ممّا لا يطلق عليه اسم الماء، ومطهر الماء ما عدا ذلك وهو إمّا راكد أو جارٍ؛ والجارى إذا خالطه نجاسة غيّرت لونه أو طعمه أو رائحته فهو نجس لا يطهر إلّا بزوال ذلك التغيّر بتكثير الماء، وماء المطر الجارى من الميزاب وإن خالطه نجاسة وماء الحمام مع المادّة كالجارى كلاهما، والراكد إمّا أن يكون فى بئر له نبع أو لا يكون كذلك؛ فماء البئر ينجس بما يقع فيه من النجاسة قليلاً كان أو كثيراً، ثم إن تغيّر إحدى صفاته بالنجاسة نزع إلى أن يزول ذلك التغيّر [إن تعذر نزع الكلّ] وإن لم يتغيّر نزع الكلّ إذا وقع فيها مسكر أو فحّاح أو منى أو دم حيض أو استحاضة أو نفاس أو مات فيها بعير، فإن تعذر نزع الكلّ تناوب فى نزع أربعة رجال من الغداة إلى الرواح، وإن مات فيها حمار أو بقرة أو دابة أو ما هو فى قدر جسمها نزع منه كره، وإن مات فيها إنسان كبير أو صغير نزع سبعون دلوّاً، وإن وقع فيها دم كثير أو عذرة رطبة نزع خمسون دلوّاً، وإن

إصباح الشيعة

مات فيها كلب أو خنزير أو بعلب أو أرنب أو سنور أو شاة أو غزال أو ما أشبهها أو بال فيها رجل أو امرأة أو وقع فيها ماء نجس فأربعون دلوًا، وإن وقع فيها دم قليل أو عذرة يابسة فعشرة دلاء، وإن وقع فيها كلب وخرج حيًّا أو مات فيها حمامة أو دجاجة وما أشبهها أو فأرة تفسّخت فيها أو وزغة ماتت فيها وتفسّخت أو بال فيها صبيّ أو ارتمس جنب فسبع دلاء، وإن وقع فيها ذرق الدجاج فخمسة دلاء، وإن مات فيها فأرة ولم تتفسّخ أو حيّة أو وزغة أو عقرب فثلاث دلاء، وإن مات فيها عصفور وما أسبه أو بال فيها رضيع لم يأكل الطعام فدلو واحد، والاعتبار بالدلو المعتادة، والأولى أن تكون بين البئر والبالوعة سبع أذرع إذا كانت البئر تحتها أو الأرض رخوة، وإن كانت في الصلبة أو فوقها بما يكون نبُع الماء من جهته فخمسة أذرع، وكلّ نجاسة لم يرد في التّزح منها نصّ وجب نزح الجميع من ذلك احتياطًا.

وأما ماء غير البئر؛ فإن كان كُرًّا فحكمه حكم الماء الجاري، والكرّ ما يكون ثلاثة أسبار ونصفًا طولًا وعرضًا وعمقًا، أو ألفا ومائتي رطل بالعراقي، وقيل: بالمدنيّ، فإن تغرّ بالنّجاسة بحيث يسلبه إطلاق اسم الماء لم يجوز استعماله، وإن نقص عن كُرّ نجس بما يقع فيه من النّجاسة قليلة كانت أو كثيرة إلّا ما تعذر التّحرّز منه كرووس الإبر من الدّم وغيره فإنّه معفو عنه، فإن تمّ كُرًّا بطاهر أزال التّغيّر طهر، وكذلك إن كان الكُرّ النّجس في موضعين فجمع بينهما مع فقد التّغيّر، وقيل: لا يطهر في المسألتين بذلك بل إنّما يطهر بطريّان كُرّ طاهر عليه إن زال به التّغيّر، وإن لم يزل فزيادته إلى أن يزول.

إذا جمع بين طاهر غير مطهر ومطهر فالحكم للأغلب فإن تساوى، قيل: يطهر لأنّ الأصل الإباحة، وقيل: لا يطهر بدليل الاحتياط [وفقد إطلاق اسم الماء]، وقيل: يطهر إن أطلق اسم الماء.

وسور الكلب والخنزير والكافر ومن في حكمه وجلال الطيور والبهايم وما في منقاره أثر دم أو يأكل الميتة من الطيور كلّ ذلك نجس وسور الحائض المتّهمة والدّجاج غير الجلال والبغال والحمر مكروه، وما استعمل في غسل الجنابة والحيض يجوز استعماله إذا لم يكن بها نجاسة إلّا في رفع الحدث به خاصّة وما استعمل في إزالة النّجاسة نجس.

كتاب الطهارة

ويكره الطهارة بالمسّس، ولا يجوز الطهارة بالمائع غير الماء ولا إزالة النجاسة وقيل: يجوز إزالة النجاسة والمعول على الأول، ويكره استعمال ماء مات فيه الوزغة والعقرب من الماء القليل. ولا يجزى الطهارة بالماء المصوب.

الماء النجس لا يجوز استعماله إلا في الشرب عند الخوف من الهلاك.

لو سكّ في الماء أهو طاهر أو نجس لم يلتفت إلى السكّ إذ الأصل الطهارة.

استبه إناعن أحدهما طاهر ماؤه والآخر نجس لم يجز استعمالهما وإن كان أحدهما طاهرًا غير مطهر والآخر مطهرًا استعمالهما معًا، وإن أخبره رجلان بتعيين ذلك لم يجب عليه القبول لفقد الدليل، وقيل: يجوز قبول قول عدلين في ذلك.

يجب غسل الإناء من النجاسة، ثلاث مرّات بالمطلق وروى مرّة واحدة، والأول أحوط، ومن الخمر والمسكر وموت الفأرة سبع مرّات، ومن ولوغ الكلب والخنزير ثلاث مرّات أولهنّ بالتراب إن وجد.

إذا غسل مرّة أو مرتين فوقع فيه نجاسة أخرى استؤنف الغسل ثلاثًا ولا يعتد بالسالف، وقيل: لا يستأنف.

ما كان قرعًا أو خشبًا من إناء الخمر لا يطهر بالغسل، وقيل: إن النهى عن استعمال ذلك محمول على الكراهية دون الحظر.

لا يجوز الاستقاء للطهارة بالدلو المأخوذة من جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكّي.

فصل:

مقدمة الوضوء ضربان: مفروض ومسنون،

فالمفروض: ترك استقبال القبلة واستدبارها في حال البول والغائط، إلّا في موضع لا يمكن الإنحراف، وغسل مخرج النجوة أو مسحه بالحجر حتى ينقئ إن لم يتعدّ النجاسة موضعها، أو بما يزيل العين كالحجر والمدر والخرق إن كان طاهرًا، وغسل مخرج البول بالماء لا غير وأقلّه مثلاً ما عليه وعند ضرورة حرج وفقد ماء ينشفه بالمدر والخرق، ولا يستنج مع الاختيار إلّا باليسار ولا يستنج بالرّوث ولا بما لا يزيل العين كالعظم والحديد، ولا استعمال

إصباح الشيعة

الأحجار التي استعملت في الاستنجاء.

والمسنون: التَّسْتَرُّ عن النَّاسِ عند الحاجة وتقديم الرَّجُلِ اليسرى عند دخول الخلاء، واليمينى عند الخروج، والتَّسْمِيَةُ والتَّعَوُّذُ مِنَ الشَّيْطَانِ عند دخول الخلاء، وتغطية الرأس، وترك استقبال القمرين بالحدئين، والريِّح بالبول، والتَّجَنُّبُ عندهما من أفنية الدُّور ومواضع اللَّعْن والشُّوارع والمشارع، وفيء النَّزَالِ، ومسقط الثَّبار، وحيث يتأدَّى المسلمون بنجاسته فيه، والمياه الجارية والراكدة، ولا يبول في جحرة الحيوان، ولا في الأرض الصَّلبة، ويقعد على أرض مرتفعة عند البول، ولا يطمح ببوله في الهواء، ولا يستنج وفي إصبعه خاتم نَقَسَ فَصَّهُ اسم الله تعالى أو أسبَاء خيرته من بريته، أو فَصَّهُ حَجَرٍ له حرمة كحجر زمزم، ولا يقرأ القرآن حال الغائط إلَّا آية الكرسي، ولا يأكل ولا يشرب ولا يستاك ولا يتكلَّم مختارًا، ويدعو بالأدعية المشهورة، وإذا بال مسح من عند المقعد إلى أصل القضيب ثلاثًا وينثر القضيب ثلاثًا، ولا يضره ما رأى بعده من البلل، وإن لم يفعل ذلك ورأى بللًا بعد الوضوء انتقض، وأن يجمع بين الحجر والماء وأن يستعمل ثلاثة أحجار وإن نقى بواحد.

فصل:

الوضوء إمَّا واجب وهو ما تستباح به الصَّلَاة أو الطَّوْفُ بالبَيْتِ، وإمَّا ندب كما يقصد به مَسُّ المصحف أو كتابته، أو الدَّخُولُ إلى موضع شريف، أو للَنُومِ، أو لما ندب إليه من الكون على الطَّهارة، ثم هو يشتمل على واجب وندب،

فالأوجب: أن ينوى به رفع الحدث واستباحة الصَّلَاة، أو الطَّوْفُ متقربًا إلى الله تعالى، وإن نوى استباحة صلاة بعينها جاز أن يستبيح به سائر الصَّلوات نفلًا كان أو فرضًا، وأن لا ينتقل من تلك النِّيَّة إلى نِيَّةٍ تُزْفَعُ حكمها وينافيهما، ويتعيَّن وجوبها عند غسل الوجه، وهي بالقلب لا علقه لها باللسان، وأن يغسل وجهه بكفٍّ من الماء من قصاص شعر الرأس إلى محادر الذَّقْنِ طولًا في عرض ما دارت عليه الإبهام والوسطى، فإن غسل من المحادر إلى القصاص لا يجزئه لأنَّه خلاف المأمور به، وقيل: يجزئه لأنَّه يكون غاسلاً

كتاب الطهارة

ويغسل بكفّ أخرى يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، وإن ابتدأ من رؤوس الأصابع إلى المرفق لا يجزئه، وقيل: يجزئه لأنّه غاسل ويغسل المرفق أيضاً ثمّ يغسل يسراه كذلك، ومقطوع اليد دون المرفق يغسل ما بقى وفوق المرفق لا يغسل، والزائد من اليد والإصبع دون المرفق يجب غسله وفوقه لا يجب، وأن يمسح ببقية النداوة رأسه ولا يستأنف للمسح ماءً جديداً، فإن لم يبق نداوة أخذ من أشفار عينيه وحاجبيه ولحيته، فإن لم يكن استأنف الوضوء، ولا يمسح إلّا مقدّم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح، ولا يستقبل شعر الرأس فإن خالف أجزأه لأنّه ماسح، وقيل: لا يجزئه، ويجوز أن يمسح على شعر رأسه ويمسح الرّجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وإن عكس جاز، والكعب العظم النّاقى في وسط القدم عند معقد الشّراك، ومقطوع الرّجل إلى الكعبين لا يلزمه مسح، ولا يجوز المسح على حائل بين العضو والمسح لا في الرأس ولا في الرّجل مختاراً، وأقلّ ما يجزى من الماء في الوضوء ما يكون به غاسلاً ولو كاللّذهن بشرط أن يجري على العضو، والإسباغ في مدّ من الماء، وأن يبدأ بغسل الوجه ثمّ اليد اليمنى ثمّ باليسرى ثمّ يمسح الرأس ثمّ يمسح الرّجلين، ولا يجب التّرتيب في الرّجلين، وقيل: يقدّم اليمنى على اليسرى، وأن لا يؤخّر غسل عضو من عضو إلى أن يحفّ ما تقدّم مع اعتدال الهواء، وأن يوصل الماء إلى ما تحت الخاتم ونحوه، ويمسح على خرقه الجرح والجبائر إن تعذّر نزعها وإن أمكنه وضع ذلك العضو في الماء وضعه، ولا يمسح عليها ولا يوضئه غيره مختاراً.

وأما النّدب فأن يغسل يده من النوم أو البول مرّة ومن الغائط مرّتين قبل إدخالهما الإناء، وتضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً بغرفة أو غرفتين أو ثلاث، وأن يغسل وجهه ويديه [ثانياً وقيل: الغسلة الثانية بدعة وما عليه معول]، ويبتدىء الرّجل في الغسلة الأولى بظاهر يديه وفي الثانية بباطنها والمرأة بالعكس، وإن يمسح الرأس بمقدار ثلاث أصابع مضمومة، وأن تضع المرأة قناعها لمسح الرأس في المغرب والغداة خاصّة، ويمسح الرّجل بكفّه كلّها، وأن يقدّم الاستنجاء على الوضوء ولا يستعين بغيره بصّب الماء عليه، ولا يتمنّذ، ويأتى في خلال ذلك بالأدعية المشهورة.

من تيقّن الحدث وشكّ في الوضوء أو تيقّنها معاً ولم يدرك أيّهما سبق، أو شكّ في الوضوء

إصباح الشيعة

وهو على حاله، أو ترك عضوًا من أعضاء الطهارة متعمدًا أو ناسيًا إلى أن لم تبق معه نداوة، أعاد في جميع ذلك الوضوء والصلاة إن صلاها، وكذلك من ترك الطهارة متعمدًا أو ناسيًا، ومن شك في بعض أعضاء الوضوء وهو على حاله أعاد عليه وعلى ما بعده، ومن ترك الاستنجاء أو الاستبراء متعمدًا أو ناسيًا وصلى أعاد ذلك مع الصلاة دون الوضوء، ومن توضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين قبل أن يصلي، أو ذكر أنه ترك عضوًا من أعضاء الطهارة ولا يدرى من أى الطهارتين كان وقد أحدث فيها بينهما، أعاد الوضوء والصلاتين في المسألتين لأنه ما أدى واحدة منها بيقين، ومن توضأ لكل صلاة من الخمس وضوءًا على جِدَّةٍ ثم ذكر أنه أحدث عقيب واحدة من هذه الطهارات لا غير ولا يدرى ما هي، توضأ وأعاد الصلوات كلها لأنه لا يقطع على أنه صلى واحدة منها بيقين، فإن لم يحدث عقيب واحدة إلا أنه ذكر أنه ترك عضوًا من أعضاء طهارة لا يتعين له، أعاد الصلاة الأولى لا غير لأن المسكوك هي الأولى تعلق الشك بها أو لا.

فصل:

ما ينقض الطهارة على ثلاثة أضرب:

ضرب ينقضها ويوجب الوضوء لا غير، وهو البول والغائط والريح والنوم الغالب على السمع والبصر، وكل ما يزيل العقل والتمييز من الإغماء والجنون والسكر وغيرها. وضرب ينقضها ويوجب الغسل، وهو خروج المنى على كل حال، والتقاء الختانين، والحيض والتنفاس، ومس الميت من الناس بعد البرد بالموت قبل الغسل، ومس قطعة قطعت من حي أو ميت من الناس وفيها عظم. وضرب ينقضها ويوجب الوضوء في حال الغسل في أخرى، وهو دم الاستحاضة وما يخرج من الجوف من بول أو غائط إن كان دون المعدة بنقض الطهارة، وإن كان فوقها فلا ينقض، ولا ناقض سوى ذلك.

كتاب الطهارة

فصل:

الغسل: إمّا واجب كما لاستباحة الصّلاة أو الطّواف، أو لدخول المساجد، أو مسّ كتابة المصحف أو اسم من أسماء الله تعالى أو أسماء أنبيائه وحججه عليهم السّلام، وإمّا ندب كما سيأتى، ومن الواجب تغسيل الميت من النّاس وغسل من مسّه، وقيل: إنّ ندب والأشهر الأوّل.

فصل:

الجنابة تكون بشيئين: بإزالة الماء الدّافق، وبالجماع فى الفرج وإن لم ينزل، وحدّ الجماع التّقاء الحتّانين وغيوبة الحشفة، ويحبّ [الغسل] على الرّجل والمرأة بأحد هذين أعنى الجماع المذكور وخروج المنى، والجماع فى الدّبر من غير إنزال هل يوجب الغسل عليهما؟ فيه روايتان، وإن أولج فى فرج بهيمة ولم ينزل يجب الغسل احتياطاً، وقيل: لا يجب لفقد الدّليل، والأصل براءة الذّمة.

من وجد فى ثوبه منياً ولم يعلم متى خرج، فإن كان الثّوب يستعمله هو وغيره لا يجب عليه الغسل وإن كان فعله أولى احتياطاً، وإن لم يستعمله غيره اغتسل وجوباً ويعيد كلّ صلاة صلّاها فيه من آخر نومة نام فيه إن لم يغتسل بعدها بما يرفع الحدث، وقيل: [إلا إعادة] لفقد الدّليل، ويغسل الثّوب ويعيد كلّ صلاة لم يخرج وقتها.

يحرم على الجنب خمسة أشياء: قراءة العزائم، وهى ألم تنزيل وحم السّجدة والنّجم وقرأ، ومسّ كتابة المصحف وشىء عليه اسم الله أو نبيّ أو وصيّ أو إمام، ودخول المساجد إلّا عابر سبيل ووضع شىء فيها، ويكره له الأكل والشّرب إلّا بعد المضمضة والاستنشاق، والنّوم إلّا بعد الوضوء والحضاب.

ويحبّ الاستبراء بالبول والاجتهاد عند الغسل على الرّجل، فإن لم يفعل ورأى بللاً بعد الغسل أعاد، ويغسل يديه إن نجستا وجوباً وإلّا فاستحبّاً ثلاثاً، ويتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً ندباً، وينوى رفع الحدث واستباحة ما يستبيح به من القرب متقرباً إلى الله تعالى أعنى رضاه وثوابه واجباً، ويقرن النّية بحال غسل الرّأس أو غسل اليدين،

إصباح الشيعة

ويجب استدامة حكم النية إلى حين الفراغ عن الغسل بأن لا ينتقل منها إلى نية تنافيتها، فإن فعل ذلك في خلال الغسل ثم تممه لم يرتفع حكم حدثه لنقضه النية، فإن عاد إلى النية بنى على ما غسل سواء جف ما سبق أولا إذ الموالاة غير واجبة في الغسل، وإن نوى مع رفع الحدث التبرّد جاز لأنها لا يتنافيان، ثم يغسل رأسه، ثم ميامنه، ثم مياسره بحيث يصل الماء إلى أصول الشعر وظاهر جميع البدن، والترتيب المذكور فيه واجب لا يجزى فيه خلافه، وإن غسل رأسه بكرة وجسده ظهراً جاز ما لم يحدث ناقضاً للوضوء، فإن أحدث وجب الاستئناف ولم يحز البناء وقيل: يبني ويتوضأ لاستباحة الصلاة، وهو اختيار المرتضى، وأقل ما يجزى من الماء في الغسل ما يجري على البدن ولو كالدهن، والإسباغ بتسعة أرتال، ويسقط الترتيب بالارتقاس في الماء والوقوف تحت المجرى أو المطر والغسل بذلك، وقيل: يترتب حكماً، وبمجرد غسل الجنابة خاصة تستباح الصلاة من غير وضوء، وقرآن الوضوء مع الغسل بدعة.

فصل:

دم الحيض أسود حار، يحرم به ما يحرم على الجنب والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف بالبيت والجماع، ويجب عليها الغسل عند انقطاع الدم وقضاء الصوم دون الصلاة، ويجب على زوجها إن وطأها حائضاً متعمداً التعزير وعليها أيضاً إن طأعته، وعلى الزوج بالوطء في أول الحيض تصدق دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع، وهل ذلك واجب أو ندب؟ فيه روايتان، واختار الشيخ القول بالنّدبية، ويكره لها قراءة ما عدا العزائم ومسّ المصحف وحمله والخضاب، ولا يصحّ منها الوضوء والغسل لرفع الحدث، ولا يصحّ طلاقها.

ولا يكون الحيض قبل تسع سنين ولا بعد خمسين سنة، وروى أنه في القرشيات يمتدّ إلى ستين، ولا يكون للحامل المستبين حملها، وأقلّ مدة الحيض ثلاثة أيام متواليات، وقيل: ثلاثة في جملة العشرة، وأكثر ذلك عشرة وما بينها بحسب عادة النساء، فأول ما ترى المرأة الدم يجب أن تمتنع من الصوم والصلاة، فإن استمرّ بها ثلاثة أيام متواليات قطعت على

كتاب الطهارة

أنه دم حيض وإلا فلا، وقضت الصوم والصلاة، وعلى الرواية الأخرى إذا رآته في جملة العشرة ثلاثة أيام لزم قضاء الصوم دون الصلاة، وأقل مدة الطهر بين الحيضتين عشرة أيام ولا حد لكثيره.

والصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، وما بعد انقضاء أكثر أيام الحيض يكون [دم الاستحاضة، وما بعد انقضاء أيام الطهر يكون] حيضاً مستأنفاً، والمبتدأة إذا اختلطت أيامها كلما رأت الدم تركت الصوم والصلاة، وكلما طهرت صامت وصلت إلى أن تستقر عادتها بتقضى شهرين أو ثلاثة ترى فيها الدم أياماً معلومة أو أوقاتاً معينة فتعتمد عليها. ويتميز دم الحيض من دم العذرة بأن القطنه تخرج منغمسة بدم الحيض، ومتطوقة بدم العذرة، ودم القرح يخرج من جانب الأيمن ودم الحيض من الأيسر، ويتميز من دم الاستحاضة بالصفة.

إذا انقطع الدم فيها دون العشرة ولم تعلم أهي بعد حائض أم لا، أدخلت القطنه فإن خرجت وعليها دم وإن كان قليلاً فهي بعد حائض، وإلا فلا، وتتوضأ الحائض في كل وقت صلاة وتجلس في مصلاًها مستقبل القبلة ذاكرة لله تعالى مقدار الصلاة ندباً وإذا طهرت جاز للزوج وطؤها قبل الغسل بعد غسل فرجها، وغسل الحيض كغسل الجنابة، ولا يجوز به استحاضة الصلاة من ذون الوضوء، وقيل: يجوز والأول أشيع.

إذا دخل عليها وقت صلاة ومضى منه مقدار ما يمكنها أدائها ولم تفعل ثم حاضت يجب عليها قضاؤها، وإن طهرت في وقت الصلاة وأخذت في تأهب الغسل من غير توان فخرج الوقت فلا قضاء عليها، وإن توانت وجب عليها القضاء، وإذا طهرت قبل تغيب الشمس بمقدار ما تصلى فيه خمس ركعات تقضى الظهر والعصر ندباً، فإن أدركت مقدار فرد ركعة إلى أربع لزمها العصر لا غير، وإذا طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل قضت العشاءين وجوباً، وإذا طهرت إلى قبيل الفجر مقدار ما تصلى فيه أربع ركعات تقضيها ندباً، وإن لم تدرك أكثر من مقدار ثلاث ركعات أو أقل لم يلزمها سوى العشاء الآخرة، وإذا طهرت قبل طلوع الشمس مقدار ما تصلى فيه ركعة تقضى الفجر وجوباً، وإلا فلا.

إصباح الشبهة

إذا أصبحت صائمة ثم حاضت أفطرت وقضت، وإذا حاضت بعد العصر أو كانت حائضاً فطهرت خلال النهار أمسكت بقيّة النهار ندباً وقضت وجوباً.

فصل:

الغالب على الاستحاضة الرقة والبرودة والاصفرار، وعلى دم الحيض الغلظة والحرارة والتدفق والحمرة المائلة إلى الاسوداد، وما زاد على أكثر أيام الحيض أو النفاس وهو عشرة أيام فهو استحاضة وإن لم يكن بالصفة المذكورة.

وإذا استمرّ الدم بالمستحاضة المبتدئة فلها أربعة أحوال:

أولها: أن يتميز لها الدم بالصفة، فبارأته بصفة الحيض فحيض بشرط أن لا يخرج من حدّيه، ومارأته بصفة الاستحاضة استحاضة، فإذا رأت المبتدئة ثلاثة أيام دم الحيض وثلاثة أيام دم الاستحاضة وأربعة أيام كدرة كان الكلّ من الحيض، وإنما يحكم بالطهر إذا جاوز العشرة، وأن رأت ثلاثة أيام دم الاستحاضة ثم ثلاثة دم الحيض ثم دم الاستحاضة وجاوز العشرة فماهو بصفة دم الحيض حيض وماهو بصفة دم الاستحاضة طهر، تقدّم ذلك أو تأخر إذ ليست الثلاثة المتقدمة أولى بالاضافة إلى الحيض من المتأخرة، فسقطا وعملت على التعيين فيها بصفة دم الحيض، وكذلك إن رأت دم الاستحاضة خمسة ثم رأت باقي الشهر دم الحيض فأول مارأته بصفة الحيض حيض إلى تمام العشرة وما بعدها استحاضة، فإن استمرّ ذلك جعلت بعد الحيضة الأولى عشرة أيام طهرًا وما بعدها استئناف حيضة ثانية وإن رأت ثلاثة عشر يومًا دم الاستحاضة. ثم رأت الحيض واستمرّ بها كان ثلاثة من الأول حيضًا والعشرة طهرًا وما بعدها حيضة ثانية.

وثانيها: أن لا يتميز لها وهو أن ترى الدم أقلّ من ثلاثة أيام دم الحيض وبعدها دم الاستحاضة إلى آخر الشهر، فيجب أن ترجع إلى عادة نسائها من أهلها.

وثالثها: أن لا يكون لها نساء أو كنّ مختلفات العادة، فلترجع إلى لذاتها من بلدها.

ورابعها: أن لا يكون لها لذات أو كنّ في العادة مختلفات، فلتترك الصلاة والصوم في الشهر الأول ثلاثة أيام، وفي الثاني عشرة أيام، أو في كلّ شهر سبعة أيام مخيرة في ذلك. أما المعتادة فعلى أربعة أقسام:

كتاب الطهارة

الأول: من لها عادة بلامتياز، مثال ذلك: أن جرت عادة حيضها في الخمسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واستمر بها تجعل ابتداء حيضها من الخمسة الثانية، وإذا كانت عادتها خمسة أيام في كل شهر فرأت الدم قبلها أو بعدها بخمسة ولم تر فيها شيئاً كان حيضها قد تقدّم أو تأخر، وإن اعتادت الدم في أول كل شهر خمسة فرأت ذلك في بعض الشهور على العادة وطهرت عشرة أيام ثم رأت دمًا؛ فإن انقطع دون أكثر مدة الحيض كانت حيضة ثانية، وإن استمر كذلك عملت على عاداتها في الخمسة الأولى وجعلت الباقي استحاضة، والثانية: من لها عادة وتميّز كأن اعتادت الحيض من أول كل شهر خمسة أيام فرأت في شهر عشرة أيام دم الحيض ثم رأت بعدها دم الاستحاضة واتصل يكون حيضها عشرة أيام اعتباراً بالتمييز وكذا إذا اعتادت ثلاثة أيام من كل شهر فرأت ستة أيام في أول الشهر دمًا أحمر وأربعة أيام دمًا أسود واتصل أو اعتادت خمسة من أول الشهر فرأت في أول الشهر ثلاثة أيام دمًا أحمر وثلاثة أسود وأربعة أحمر واتصل كان حيضها في المسألتين الدم الأسود اعتباراً بالتمييز وإن عملت في هذه المسائل على العادة دون التمييز لقولهم عليهم السلام: المستحاضة ترجع إلى عاداتها ولم يفصلوه كان قويًا

والثالثة: التي لها تمييز ونسيت عاداتها أو اختلطت عليها فيجب أن ترجع إلى صفة الدم وتعمل على التمييز.

والرابعة: التي لا تمييز لها بصفة الدم واطبق عليها الدم وقد نسيت عاداتها فإنها تترك الصلاة والصوم في كل شهر أيامًا مخيرة في أول الشهر أو وسطه أو آخره وللإفاقي حكم الاستحاضة.

وللمستحاضة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن ترى دمًا لا يرشح على القطننة فعليها تجديد الوضوء عند كل صلاة وتغيير القطننة والخرقة.

وثانيها: أن يرشح على الكرشف ولا يسيل فعليها غسل لصلاة الغداة وتجديد الوضوء لكل صلاة مع تغيير القطننة والخرقة.

وثالثها: أن يرشح ويسيل فعليها غسل للظهر والعصر، وغسل للعشاءين،

إصباح الشيعة

وغسل لصلاة الليل والفجر، تجمع بين كلّ صلاتين، فإذا فعلت ما ذكرناه من الغسل وتجديد الوضوء لم يحرم عليها ما يحرم على الحائض، ويجوز لزوجها وطؤها، ولم يجب عليها قضاء ما صامت في تلك الأيام، فإن لم تفعل ذلك وصلت وصامت فعلها القضاء ولا يجوز لها أن تجمع بين الفرضين بوضوء واحد.

والاستحاضة حدث ينقض به الوضوء فإن كانت دمها متصلًا فتوضأت ثم ينقطع قبل الشروع في الصلاة استأنفت الوضوء لا محالة لا إذا انقطع في أثناء الصلاة، وإذا توضأت قبل دخول الوقت وصلت في الوقت أو توضأت في الوقت وصلت في آخر الوقت لم يصح وضوؤها ولا صلاتها لأن عليها أن تتوضأ وتصلّى عقيبها بلا فصل.

فصل:

النّفس هودم عقيب الولادة، ولا حدّ لقليله إذ من الجائز أن يكون لحظة ثم ينقطع، فيجب على المرأة الغسل في الحال، ومتى ولدت ولم يخرج منها دم أصلاً لم يتعلّق بها حكم النّفس، وأكثره عشرة، وقيل: ثمانية عشر يومًا.

إذا ولدت ولدين وخرج معها جميعاً الدّم كان أوّل النّفس من الولد الأوّل وآخره يستوفى من وقت الولادة الآخرة ولاءً إلى أكثر أيّامه إن امتدّ خروجه ولم ينقطع قبل ذلك، وإن رأت الدّم ساعة ثم انقطع ثم عاد قبل انقضاء العشرة كان الكلّ نفاساً، وإن لم يعاودها حتى تمضي عشرة أيّام طهر كان ذلك من الحيض لا من النّفس، والحيض لا يتعقب النّفس بلا طهر بينهما، وإذا رأت الدّم بعد مضي الطهر عقيب النّفس أقلّ من ثلاثة لم يكن ذلك دم حيض بل يكون ذلك دم فساد، وكلّ أحكام النّفساء وأحكام الحائض سوى حدّ القليل.

فصل:

يجب غسل الموتي والقتلى وأبعاضها إلّا المقتول بين يدي الإمام أو نائبه المحمول عن المعركة بلا رمق، وإن كان جنباً فإنه يدفن بما أصاب لباسه، إلّا الحفّين ففيهما قولان، والكافر باغياً كان أو غيره، والمرجوم والمقتول قوداً إلّا أنّها يؤمران بالاغتسال والتحنّط

كتاب الطهارة

والتَّكْفَنَ قَبْلَ الْحَدِّ، وَالسَّقْطَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يُلْفَ فِي خَرَقَةٍ وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ، وَالرَّجُلَ الَّذِي مَاتَ بَيْنَ نِسَاءٍ بِلَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَلَا مُحَرَّمٍ لَهُ فَيُهَنَّ يَدْفَنُ بِثِيَابِهِ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَكُلَّ قِطْعَةٍ مِنْ مَيِّتٍ لَمْ تَكُنْ مَوْضِعَ الصَّدْرِ وَلَا فِيهَا عَظْمٌ، وَكُلَّ مَخَالَفٍ لَا تَقِيَّةَ فِي تَرْكِ غَسْلِهِ، وَمَنْ بِجَسَدِهِ آفَةٌ تُخَافُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ تَقَطُّعُهُ فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ، وَمَنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِهِ، أَوْ مَنَعَ مِنْ غَسْلِهِ مَانِعٌ بَرْدٌ أَوْ غَوْرُهُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ إِسْخَانِ الْمَاءِ فِي غَسْلِهِ، أَوْ مَنَعَ مِنْ غَسْلِهِ مَانِعٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَاءِ، وَالْحَنْتَنِي الْمَشْتَبِهَ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْهُلُوعِ يُيَمَّمُ.

والفرض في الغسل أن يغسل ثلاث مرّات على ترتيب غسل الجنابة، وكيفيته: مستور العورة، أولها بماء السدر والثاني بماء جلال الكافور والثالث بالماء القراح، وقيل: الواجب تغسيله مرّة بماء القراح.

وأن يعقد الغاسل الميّت نيّته ويكون توجيهه إلى القبلة في حال الغسل ووقوف الغاسل على جانب يمينه، وغمز بطنه في الغسلتين الأوليين، والذكر والاستغفار عند الغسل، وأن يجعل لمصب الماء حفيرة يدخل فيها، وأن يغسل تحت سقف، وينبغي أن يغسله أولى الناس به، وأن يوضع على ساحة أو سرير مستقبل القبلة، فتجعل باطن قدمي الميّت إليها على وجهه لوجلس لكان مستقبل القبلة، ولا يستخّن الماء لغسله إلّا لبرد شديد، ويفتح جيب قميصه وينزع من تحته ويترك على عورته ما يستره، ويلين أصابعه إن أمكن، ويلف الغاسل على يده اليسرى خرقه نظيفة ويغسل فرجه أولاً بماء السدر والحرص ثلاثاً، ويغسل رأسه بالسدر والحطمي، ويغسله برفق يبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر وهكذا في البدن، ويصب الماء عليه من قرنه إلى قدمه متوالياً، في كل غسلة يبدأ بغسل فرجه ثلاثاً، وقيل: يغسله بكل واحد من المياه الثلاث ثلاث غسلات، والغاسل يغسل بعد كل غسلة يديه إلى المرفقين، والاجانّة بماء القراح، ولا يركب الميّت في حال غسله ولا يقعده، وقد روى أنه يوضّئه قبل الغسل، وروى أنه لا يوضّئه وعلى هذا عمل الطائفة لأنّه كغسل الجنابة، ومن عمل بالأول جاز، هكذا قال الشيخ أبو جعفر، ولا يقصّ شيء من أظفاره ولا شعره ولا يصرّح رأسه ولحيته، وإن سقط شيء من ذلك في حال غسله جعل في كفنه ويكثر الغاسل من ذكر الله تعالى وطلب العفو للميّت ثم ينشّفه بثوب طاهر، ويكره أن

إصباح الشيعة

تصبّ الغسالة إلى الكنيف، وإذا لم يوجد سدر ولا كافور غسل بماء القراح، وإذا خرج منه نجاسة بعد الغسل غسل ذلك الموضع فقط، وإن أصاب الكفن قُرِضَ ذلك القدر.

فصل:

إذا لم يوجد للرجل من يغسله من الرجال المسلمين غسلته زوجته أو ذوات أرحامه، فإن لم توجد من هذه صفته غسلته الأجانب في قميصه مغمضات، وكذلك الحكم في المرأة إذا ماتت بين الرجال، وقيل: إذا لم يوجد للرجل إلا الأجانب من النساء للمرأة إلا الأجانب من الرجال دفن كل واحد منها بثيابه من غير غسل، والاول أحوط. والصبي والصبيّة إذا بلغا ثلاث سنين فحكمهما حكم الكبار، وفيما دون ذلك يجوز غسل الرجل الصبيّة والمرأة الصبيّة.

إذا مات الولد في بطن أمه ولم تمت الأم ولم يخرج الولد أدخلت القابلة يدها في فرجها وقطعت الصبي وأخرجته قطعاً وغسل وحنط وجهه، وبالعكس ينشق جانب الأم ويخرج، ويغسل الشهيد إذا حمل من المعركة وبه رمق تمّ مات، وغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض على الكفاية.

فصل:

من لمس جسد آدمي برد بالموت أو قطعة من حيّ قطعت وفيها عظم - ولم يغسل بعد - وجب عليه الغسل، فإن مسّه قبل برده غسل به لا غير، ولا بدّ مع هذا الغسل من الوضوء لمستبّيح الصلاة، وقال المرتضى رضى الله عنه: الأفوى أن هذا الغسل سنة وعمل الطائفة وفتواهم على الأوّل.

فصل:

المحتضر يجب أن يوجّه إلى القبلة بأن يضجع على ظهره بحيث تكون رجلاه تلقاءها، حتى لو وقف لكان متوجّهاً إليها توجيهاً في الصلاة، وندب إلى أن يُحضر بالقرآء،

كتاب الطهارة

وإذا تصعب عليه خروج نفسه نقل إلى مصلاه، ويلقن الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام، وكللمات الفرج، وتغمض عيناه، وإذا قضى نحيبه أطبق فوه ومُد يدها وسافاه وشَدَّ الحبيبه، وغطى بثوب، وإذا كان ليلاً أسرج عنده مصباح إلى الصُّباح، وبهتَم بالأخذ في أمره، ويمنع الجنب والحائض من الدُّخول عليه، ولا يترك وحده، ولا يوضع على بطنه حديد.

فصل:

وإذا غُسل كُفَّن، وفي التكفين فرض ونفل.

فالفرض: تكفينه في ثلاثة أنواب مع القدرة، منزر وقميص وإزار، وإمساس شيء من الكافور مساجده إن وجد.

وأما النَّدب: فأن يوضع على فرجيه قطن عليه ذريرة، ثم يشد بخرقه إلى وركيه، وقيل: يعدُّ له مقدار رطل من القطن ليحشى به المواضع التي يخشى خروج شيء منها، ويكثر ذلك لِقُبْلِ المرأة، وتُزاد للرجل لفافتان ويعمَّ بعمامة، ويشدُّ نديا المرأة إلى صدرها بخرقه، ويكون طول ما يشدُّ به الفخذان ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر، وإحدى اللِّفافتين حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب أو الحرير، ويزاد للمرأة لفافتان والزائد على ذلك سَرَفٌ، وعند الضَّرورة يكفى ما يستره.

ولا يجوز الكفن في الحرير المحض ولا بالمصبغ وبما فيه ذهب، ويكره فيها خلط فيه الغزل بالإبريسم، وفي الكتَّان وفي السَّواد، ولا بأس بالقميص المخيط إذا فقد غيره، ويقطع أزراره دون أكمامه، وإلّا يكره الأكمام فيها يُبتدأ به منه.

وتفرس الحبرة وفوقها الإزار وفوق الإزار القميص، وينثر على كل واحد نبيء من الذريرة المعروفة بالقمحة، ويكتب على ثلاثتها وعلى العمامة الشهادتان والإقرار بالأئمة الحجة من آل محمد بترتبة الحسين عليهم السلام، وإن لم توجد فبالإصبع لا بالسَّواد، وإذا لم يوجد الحبرة أبدل منها لفافة أخرى.

ويكره قطع الكفن بالحديد بل يخرق ويخاط بخيوط منه ولا يُبَلَّ بالريق. ويعدُّ من الكافور الذي لم نمسه النار ثلاثة عشر درهماً وثلاث أو أربعة مناقيل أو

إصباح الشيعة

درهم، وإن لم يوجد أصلاً دفن بغيره، ولا يخلط الكافور بشيء من الطيب وخاصة المسك، وتؤخذ جريدتان خضراوان من النخل، وإلا فمن السدر، وإلا فمن الخلاف، وإلا فمن شجر آخر رطب بقدر عظم الذراع، ويلفّ عليها شيء من القطن ويكتب عليها ما كتب على الكفن، وينبغي أن يكون الإزار عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين، ويسحق الغاسل الكافور بيديه لا بغيرها ويضعه على مساجده وجبهته وباطن كفيه، يمسح به راحتيه وأصابعها وعيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه دون سمعه وبصره وفيه، فإن فضل شيء جعله على صدره، ويضع إحدى الجريدتين من جانبه الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده والأخرى من الأيسر ما بين القميص والإزار، ثم يأخذ وسط العمامة فيلفها على رأسه بالتدوير ويحنكها بها، ويطرح طرفيها جميعاً على صدره، ولا يعممه عمة الأعرابي بلا حنك، ثم يلفه باللفافة فيطوى جانبها الأيسر على جانبها الأيمن وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر، وكذلك يصنع بالحبرة، ويعقد طرفيها مما يلي رأسه ورجليه ولا يقرب المحرم الكافور.

فصل:

إذا كُفّن وصُلّي عليه دفن فرضاً، ويجب أن يوضع على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة. والتدب أن يتبع الجنازة أو بين جنبيها، وأن توضع الجنازة عند رجل القبر إن كان رجلاً، وقدامه مما يلي القبلة إن كانت امرأة، ويؤخذ الرجل من قبل رأسه والمرأة بالعرض، وأن يكون القبر قدر قامة أو إلى الترقوة، واللحد أفضل من الشق، وأن يكون اللحد واسعاً مقدار ما يجلس فيه الجالس، والذكر عند تناوله وعند وضعه في اللحد، ويكره الرّكوب خلف الجنازة مختاراً.

وتدب المتشيع أن يحمل الميت من أربع جوانبه يبدؤه بمقدم السرير الأيمن يمرّ معه ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله الأيسر ويمرّ معه إلى أن يرجع إلى المقدم دور الرّحاً ويكره الإسراع بالجنازة بلا عذر، ولا يفدح في القبر دفعة واحدة بل يجاء به إلى شفيره بنلات دفعات.

وينزل إلى القبر الولي أو من يأمره، ولا ينزل إلى قبر المرأة إلا زوجها أو ذورحم لها

كتاب الطهارة

إن وجد وإلا فمؤمن آخر، ومع فقد القربة نزول امرأة أولى، وينزل حاسراً متحفياً محلول الأزارار، ويحَلَّ عَقْدُ الأكفان ويضع وجهه على التراب، ويضع شيئاً من تربة الحسين عليه السلام معه، ويلقنه الشهادتين والإقرار بالنبى والأئمة عليهم السلام، ويشرج اللبن ويخرج من قبل رجل القبر، ويطمه ويرفعه من الأرض مقدار أربع أصابع، ويهيل التراب عليه بظهور الأكف ثلاثاً من عدا ذوى الأرحام، ولا يطرح في القبر من غير ترابه، ويسويه ويربّه ويصب الماء عليه من عند رأسه ثم يدور عليه حتى يعود إلى موضع الرأس، ويصب الفاضل على وسطه، ويضع عند رأسه لبنة أو لوحاً ويضع اليد عليه ويترحم عليه، ويلقنه بعد انصراف الناس عنه ولّيه.

وإذا ماتت ذمية مع جنين من مسلم دفنت في مقبرة المسلمين حرمة ولدها واستدبرت بها القبلة ليكون ولدها مستقبلها، ومن مات في السفينة ولم يقدر على الشطّ قُلَّ وطرح في البحر ليرسب إلى قرار الماء بعد فعل ما يجب فعله. ويكره التأبوت، ويكره تخصيص القبر والبناء عليه، ويكره نقل الميت من متوفاه إلى بلد آخر إلا إلى بعض المشاهد فإنه مستحب ما لم يدفن وبعد الدفن فلا، ويكره تجديد القبر بعد اندراسه.

فصل:

الأغسال المسنونة إثنان وثلاثون: غسل يوم الجمعة، وليلة النصف من رجب، وليلة السابع والعشرين منه، ويومها، وليلة النصف من شعبان، وأول ليلة من شهر رمضان، وفي صبيحتها، وليلة النصف منه، وليلة سبع عشرة منه، وليلة تسع عشرة منه، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، وغسل الإحرام، وعند دخول الحرم، وعند دخول مكة، وعند دخول مسجد الحرام، وعند الوقوف بعرفات، وعند دخول الكعبة، وعند دخول المدينة، وعند دخول مسجد النبى صلى الله عليه وآله، وعند زيارة النبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، ويوم الغدير، ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة، وعند صلاة الحاجة، وعند صلاة الاستخارة، وغسل من

إصباح الشيعة

تاب وأسلم من الكفر وإن كان قد أجنب في حال كفره فالغسل واجب عليه، وغسلُ قاضي صلاة الكسوف أو الخسوف إذا احترق القرص كله وتركها متعمداً، وغسل من يسمى إلى مصلوب بعد ثلاثة أيام لرؤيته، وغسل المولود حين ولد. ومن اجتمع عليه أغسال مفروضة ومسنونة أجزأ عنها غسل واحد إذا نواها، وإن نوى به الواجب أجزأ عن المسنونة وأما بالعكس فلا، ويجب الوضوء مع جميع الأغسال لاستباحة الصلاة إلا الجنبابة.

فصل:

التيتم طهارة ضرورة لا يجوز إلا مع عدم الماء مع الطلب، أو عدم ما يتوصل إليه من ثمن أو آلة، أو خوف على النفس، أو مرض يضر به، أو أن يتسببه أو يشوه به، أو برد شديد يخاف معه التلف، أو لحوق مشقة عظيمة، ويجب طلب الماء قبل تضيق وقت الصلاة في رحله ومن أربع جوانبه مقدار رمية في الحزن أو رميتين في السهل إلا عند الخوف، وإن تيمم قبل الطلب لا يعتد به، ومن نسي الماء في رحله وتيمم وصلى أعاد الصلاة بالوضوء إن كان فرط بالطلب وإلا فلا، ومتى كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشرب أو كان لا يكتفيه للوضوء أو الغسل تيمم، ويجب عليه شرب الماء بأي ثمن كان إذا لم يضر به، وييمم الميت أيضاً عند بعض الأعداء ثم يتيتم من ييممه.

وإذا اجتمع جنب وحائض وميت ومحدث ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم ولم يكن ملكاً لأحدهم فهم بالخيار في الاستعمال من يشاء ذلك منهم، وإن كان ملكاً لأحدهم كان أولى به، ومن كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته جراح أو عليه ضرر في إيصال الماء إليه دون الباقي جاز له التيمم، والأحوط أن يغسل الأعضاء الصحيحة وتيمم، والعاصي بسفره إذا تيمم لفقد الماء وصلى فلا إعادة عليه، وكذلك كل من صلى بتيمم إلا من تعمد الجنبابة على نفسه فإنه يصلى بتيمم ثم يعيد الصلاة.

ولا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت عند الخوف من فوت الصلاة فإن قدمه على ذلك لم تصح صلاته به، ويجوز أن يصلى بتيمم واحد صلوات كثيرة فرضاً ونفلاً ابتداء

كتاب الطهارة

وفضاء بجمعٍ أو تفريق، ولا تنافي بين المسألتين فإن المتبعم لا يجوز أن يؤدى به صلاة فريضة إلا بأن يفعل في أضيق وقت أداء فريضة يختن فورها إن لم يشرع فيها، وسواء ابتدأ فعله على هذا الوجه أو استمر من حالة إلى أخرى بعد أن يكون قد فعل الأصل على الوجه المذكور؛ وعلى هذا يجوز أن يؤدى صلاة يوم وليلة بتبعم عند تضيق صلاة الفجر ثم يبقى على تبعمه ويؤدى صلاة كل وقت عند التضيق إلى أن يؤدى العشاء الآخرة في آخر وقتها؛ ولا يلزم على هذا أن يتبعم لأداء نافلة أو قضاء فرضٍ ثم يستمر على تبعمه فيؤدى به فريضة عند تضيقها لما سبق من وجوب حصول التيمم عند تضيق أداء فرض، إما مبتدئاً أو مستمراً عليه، هكذا ذكر المرتضى عنه، وقال الشيخ أبو جعفر: متى تيمم في غير وقت فريضة حاضرة لصلاة نافلة أو لقضاء فريضة إذا دخل وقتها جاز لعموم الأخبار في جواز الصلوات الكثيرة بتيمم واحد.

وكل ما يستباح بالطهارة بالماء يستباح بالتيمم سواء، ولا ينتقض تيممه بخروج الوقت، ولا يجب استئنافه لكل صلاة والأفضل أن يجدد لكل صلاة.

ولا يجوز التيمم إلا بما يقع عليه اسم الأرض بالإطلاق إذا كان طيباً، تراباً كان أومدراً أو حجرًا أو حصى، كان عليه تراب أو لا، ويستحب أن يكون من عوالى الأرض دون مهابطها، ويكره الرمل والسبخة، ولا يجوز بالرّماد والزّرنينخ وغيرهما ولا من المعادن كلّها، وإذا اختلط التراب بالذّريّة أو الكحل أو النّورة أو المانع غير الماء ونحو ذلك لم يجزئه التيمم لأنّه ليس بتراب ولا أرضٍ مطلقٍ إلا أن يكون قدرًا مستهلكًا، وقال المرتضى رضى الله عنه: يجوز التيمم بالحصّ والنّورة. ولا يجوز بالزّرنينخ من المعادن.

وإذا أصاب الأرض بول وجففتها السّمس خاصّة جاز التيمم بها.

إذا فقد الماء والتراب نفّض ثوبه أو لبد دابّته أو عرفها وتيمّم بغبرته، وإذا لم يجد إلا الوحل ضرب يديه عليه وفركهما وتيمّم به، فإن لم يجد إلا النّلع يعتمد عليه حتى تنتدى يده ويتطهر، وإن لم يتمكّن من ذلك أخر الصّلاة إلى أن يجد الماء أو التراب.

ويبدأ قبل التيمم بالاستنجاء والاستبراء وينشف مخرج البول بالأحجار أو الخرق وما يشبه ذلك، وإذا لم يجد ما يزيل به النّجاسة عن بدنه تيمّم وصلّى وأعاد، ولا ينوى

إصباح الشيعة

بالتيمم رفع الحذب لأنه لا يرفعه فإن نوى ذلك لم يجز له الدخول به في الصلاة - كذلك ذكره السيخ - بل ينوى به استباحة الصلاة، وإذا تيمم الجنب بنية أنه يتيمم بدلاً من الوضوء لم يجز له الدخول في الصلاة لأن النية الواجبة ما حصلت فيه.

وكيفيته أن يضرب يديه على الأرض مفرجاً أصابعه، وينفضهما ويمسح إحداها بالأخرى، ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه، ثم يضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بها من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى كذلك، هذا إذا كان بدلاً من الوضوء، وإن كان بدلاً من الغسل ضرب ضربتين واحدة للوجه والأخرى لليدين، والباقي سواءً ولا تكرار فيه، قال المرتضى رضى الله عنه: وقد روى أن الضربة الواحدة للوجه واليدين تجزى في كل حدث، ويجب فيه الترتيب والموالاتة، والتيمم مع ترك شيء من موضع المسح قليلاً كان أو كثيراً لا يجزى، ويسقط فرض التيمم من مقطوع اليدين من الذراعين، ويستحب له مسح ما بقى.

ونواقضه نواقض الوضوء سواء، والتمكّن من استعمال الماء فإن المتيمم إذا وجد الماء ولم يتوضأ ثم عده وأراد الصلاة استأنف التيمم وإن لم يحدث عن الأول. فإن وجد الماء بعد الشروع في الصلاة بتكبيرة الإحرام مضى فيها ولا يجب الرجوع عنها، ويستحب الرجوع قبل الركوع فأما بعده فلا يجوز.

إذا وجد الماء وهو في الصلاة فلما فرغ من الصلاة فقد الماء استأنف التيمم لما استأنف من الصلاة احتياطاً لأن تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستقبلية.

إذا تيمم من الجنابة ثم أحدث بما ينقض الوضوء ووجد من الماء ما يكفيه للوضوء أعاد التيمم ولم يتوضأ.

ومن احتلم في المسجد الحرام أو مسجد النبي عليه السلام لا يخرج منها إلا بعد أن يتيمم، ويجوز أن يتيمم لصلاة الجنابة مع وجود الماء.

المسافر إذا جامع زوجته ولم يجد من الماء ما يغسلان به الفرج تيمماً وصلياً ولا إعادة عليها لقوله تعالى: أَوْ لَمْ تُسْمِ الْأُنثَاءَ فَلَمْ يَحْجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. وَلَمْ يَفْصَلْ، والأحوط وجوب الإعادة عليها.

كتاب الطهارة

فصل:

التنجاسات هي الدَّم إِلَّا دَمَ الْبَقِ وَالْبَرَاغِيثِ وَالسَّمَكِ، وَالْبَوْلُ، وَالْغَائِطُ مِمَّا لَا يُوَكَّلُ لَحْمَهُ، وَالْمُسْكِرُ، وَالْفَقَّاعُ، وَالْمُنَى مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَذَرَقُ الدَّجَاجِ، وَبَوْلُ الْخَفَّاشِ خَاصَّةً مِنَ الطَّيُورِ، وَلُعَابُ الْكَلْبِ وَالْمَسُوخِ أَنْفِيسَهَا كُلُّهَا، وَالْكَلْبُ وَالْخَنزِيرُ وَالْتَّلَبُ، وَالْأَرْنَبُ وَالْوَزْغَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَافِرُ وَمَنْ هُوَ فِي حُكْمِهِ، وَالْمَيْتُ الْآدَمِيُّ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ، وَعَرَقُ الْجَنْبِ مِنَ الْحَرَامِ، وَعَرَقُ الْإِبِلِ الْجَلَالِ، وَعَظْمُ نَجَسِ الْعَيْنِ خَاصَّةً كَالْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ، وَكُلُّ مَاءٍ نَاقِصٍ عَنْ كَرٍّ غَسَلَتْ بِهِ التَّنَجَّاسَةُ أَوْ لَقَاهُ نَجَسٌ، وَكُلُّ مَائَةٍ لَقَاهُ نَجَسٌ.

أَمَّا الدَّمُ فثَلَاثَةٌ:

أحدها: يجب إزالة قليله وكثيره وهو دَمُ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ.
والثاني: لا يجب إزالة قليله ولا كثيره وهو دَمُ الْبَقِ وَالْبَرَاغِيثِ وَالسَّمَكِ وَالْجُرُوحِ اللَّازِمَةِ وَالْقُرُوحِ الدَّامِيَةِ.

والثالث: يجب إزالته إذا بلغ مقدار درهم واف وهو المضروب من درهم وثلاث فصاعداً دون مانقصة منه، وهو دَمُ سَائِرِ الْحَيَوَانِ سِوَا مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ أَوْفَى مَوَاضِعِ، وَإِنْ قَلْنَا: إِذَا كَانَ جَمِيعُهُ لَوْ جُمِعَ كَانَ مَقْدَارَ الدَّرْهِمِ وَجِبَ إِزَالَتُهُ، كَانَ أَحْوَطَ لِلْعِبَادَةِ.
وَكُلُّ مُسْكِرٍ وَالْفَقَّاعِ وَالْمُنَى مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ وَالْبَوْلُ وَالْغَائِطُ إِلَّا مَا يُوَكَّلُ لَحْمَهُ سِوَى ذَرَقِ الدَّجَاجِ يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلِهِ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ.

وَمَا يَكْرَهُ لَحْمَهُ يَكْرَهُ بَوْلُهُ وَرَوْتُهُ كَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالذَّوَابِّ وَقِيلَ: بِنَجَاسَتِهَا أَيْضًا.
وَبَوْلُ الطَّيُورِ كُلُّهَا مَعْفُوفٌ عَنْهُ سِوَا أَكْلِ لَحْمِهَا أَوْ لَا، إِلَّا بَوْلُ الْخَفَّاشِ فَإِنَّهُ نَجَسٌ.
وَبَوْلُ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ يَكْفِي أَنْ يَصَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ إِذَا لَا يَدَّ مِنْ غَسَلِهِ كَبَوْلِ غَيْرِهَا.

ولُعَابُ الْكَلْبِ وَالْمَسُوخِ مِمَّا يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرُهُ وَمَا مَسَّهُ الْكَلْبُ وَالْخَنزِيرُ وَالتَّلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْوَزْغَةُ بِسَائِرِ أَبْدَانِهَا إِذَا كَانَتْ رَطْبَةً وَأَدْخَلَتْ أَيْدِيَهَا وَأَرْجُلَهَا فِي الْمَاءِ وَجَبَ غَسْلُ الْمَوْضِعِ وَإِرَاقَةُ ذَلِكَ الْمَاءِ، وَلَا يَرَاعَى فِي غَسَلِهِ الْعَدَدُ لِأَنَّ الْعَدَدَ يَخْتَصُّ

إصباح الشيعة

الولوغ، وإن كان يابساً رسّ الموضع بالماء، وإن لم يتعين الموضع غُسلَ التَّوبِ كُلِّه أو رُشّ، وكذا من مسّ أحد هذه الأشياء بيده رطباً وجب غسل يده، وإن كان يابساً مسح بالحناء أو التراب وقد رويت رخصه في استعمال ما سربت منه سائر الحيوان في البرارى سوى الكلب والخنزير، وما سربت منه الفأرة في البيوت والوزغ أو وقعاً فيه فخرجاً حيّين لأنّه لا يمكن التّحرّز من ذلك، وحكمُ الذّمّي والمحكوم بكفره والنّاصب المعلن بذلك حكمُ الكلب. وإن أصاب نوبه جيفة إنسان قبل الغسل وجب غسل ذلك الموضع، فإن لم يتعين غَسَلَ الكلّ، وإن مسحه بيده أو قطعة منه فيه عظم قبل الغسل وجب الغسل كما سبق، وإن لم يكن في القطعة عظم أو كان الميت من غير النّاس غسل مامّسه به لا غير، وما عرق فيه الجنب من حرام يجب غسله، وعرق الإبل الجلال يجب إزالته.

والماء الذي ولغ فيه الكلب والخنزير إذا أصاب الثّوب وجب غسله وإن أصابه من الماء الذي يغسل به الإناء لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأولى أو الثّانية، وإن قلنا أنّه يغسل من الغسلة الأولى كان أحوط، وإذا أصاب الثّوب أو البدن نجاسة يابسة لم يجب الغسل وإنما ندب إلى مسح اليد بالتراب أو نضح الثّوب.

إذا أصاب الأرض أو الحصى أو البارية خاصّه بول وجفّفته الشّمس طهر وجاز السّجود عليه واليتمّ منه، وإن جفّف بغير الشّمس لم يجز.

وما لانفس له سائلة من الحيوان لا ينجس الثّوب والبدن والمائع والماء بمونه فيه وإن تغيّر أوصاف الماء به سوى الوزغ والعقرب فإنّه يسحب إراقه ما يموتان فيه.

وسحب إزالة الطّين الذي أتى عليه ثلاثة أيّام في الطّربق ولم يعلم فيه نجاسة. وما سننحى به من الماء أو بغتسل به من الجنابة إذا رجع إلى الثّوب لا يجب إزالته إلّا إذا كان رجوعه بعد وقوعه على نجاسة.

وما استعمله سارب مسكر أوفقاع ولم يعلم أنّه أصابه شيء من ذلك ندب إلى غسله. إذا سكّ هل حصل النّجاسة أم لا ولم يحقق فالأصل الطّهارة.

إذا صبّ الماء على بوب نجس وتحنه أحنه فجرى الماء إليها لا يجوز استعماله.

إزالة المذي والودي ندب غير واجب، وقيل: إنّ الفء والفح والصدّيد نجس.

كتاب الطهارة

و الظاهر شائع بخلافه.

وما لا يتم الصلاة فيه منفردا كالحف والجورب والتكة والقلنسوة لم يجب إزالة النجاسة منه للصلاة وإن كان ذلك أفضل.

ومريية الصبي إذا لم تملك إلا ثوبا واحدا فتنجس ولا يمكنها التحرز منه غسلته كل يوم مرة وصلت فيه، وقال صاحب المراسم: غسل الثوب من ذرق الدجاج وعرق الجلال من الإبل وعرق الجنب من حرام ندب، وقد قال الشيخ أبو جعفر رضى الله عنه في هذا الأخير: يقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهية دون فساد في الصلاة لو صلى فيه. إذا جبر عظم بعظم حيوان نجس العين خاصة كالكلب والخنزير يجب قلعه إن لم يؤد إلى مشقة عظيمة أو خوف على النفس، فإن لم يقلعه وصلى بطلت صلاته لأنه حامل النجاسة، وإن أدى إلى ذلك لم يجب قلعه، ولا يجوز أن يحمل في الصلاة قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس.

جلد الميت لا ينتفع به قبل الدباغ ولا بعده سواء كان جلد ما يؤكل أو لا يؤكل، وما لا يؤكل لحمه إذا ذكى لا ينتفع بجلده إلا بعد الدباغ إلا الكلب والخنزير فإنهما لا يطهران ولا يجوز الإنتفاع بهما وإن ذكيا ودبغا.

الشعر والصوف والوبر من الميتة طاهر إذا جز، وشعر الكلب والخنزير لا ينتفع به ولا يطهر بالغسل وغيره.

كتاب الطهارة
من
السَّرائِرِ
الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى

لِأَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ عَمَّا الْعَجَلِ الْحَلِيِّ

٥٥٨ - ٥٩٨ هـ

كتاب الطهارة

باب في أحكام الطهارة وجهة وجوبها وكيفية أقسامها وحقيقتها:

الطهارة في اللغة هي النظافة، فأما في عرف السَّرع فهي عبارة عن إيفاع في البدن مخصوصة على وجه مخصوص.

وبعضهم يحدها بأنها في السَّريعة: اسم لما يُستباح به الدُّخول في الصَّلَاة. وهذا ينتقض بإزالة النجاسة عن نوب المصلّي وبدنه لأنّه لا يجوز له أن يستبّيح الصَّلَاة إلّا بعد إزالة النجاسة التي لم يَعْ عنها السَّرع وإزالة النجاسة ليست بطهارة في عرف السَّرع. وإيضاً قوله: اسم لما يُستباح به الدُّخول في الصَّلَاة، يلوح بهذا القيد أنّ كلّ طهارة لا يستباح بها الصَّلَاة لتُسمّى طهارة، وهذا ينتقض بوضوء الحائض لجلوسها في مصلّاها وهي طهارة شرعية وإن لم يُجزَّ لها أن تستبّيح بها الصَّلَاة. وقد تحرّز بعض أصحابنا في كتاب له مختصر وقال: الطهارة في السَّريعة اسم لما يُستباح به الدُّخول في الصَّلَاة ولم يكن ملبوساً أو ما يجرى مجراه. وهذا قريب من الصَّواب فإن قيل: فما معنى قولكم في حدّكم. إيفاع أفعال في البدن مخصوصة؟ قلنا: في البدن، احراز من الثياب وإزالة النجاسات العينية من البدن على ما مضى القول فيه، وقولنا: مخصوصة، أردنا الأفعال الواقعة في البدن لأبغاض البدن، ومواضع منه مخصوصة لأنّ الفصل الأكبر يعمّ البدن فلو أردنا بمخصوصة بعض أومكاناً منه مخصوصاً لانتقض ذلك بل مخصوصه راجعة إلى الأفعال الحالّة الواقعة في البدن

السرائر

لالمحال، وقولنا: على وجه مخصوص، كونها على وجه القرية إلى الله سبحانه دون الرّياء والسمعة ومابنا حاجة إلى «يستباح بها الصّلاة» لما بيننا على ما ذهب إليه بعض المصنّفين.

وهى على ضربين: كبرى وصغرى.

وقال بعض أصحابنا فى كتاب له: وهى تنقسم قسمين: وضوء وتيمّم، وهذا غير واضح ولا تقسيم مستقيم لأنّه يؤدّى إلى إسقاط الغسل الأكبر من البين لأنّ الوضوء عندهم عبارة عن الطّهارة الصّغرى المائيّة دون التّرابيّة الّتى هى التيمّم، وهدرج هذا القائل عن هذا التقسيم فى كتاب آخر له.

والكبرى عبارة عن الأغسال، والصّغرى عبارة عن الوضوء إذا فعلنا بالماء فالكبرى تعمّ جميع البدن غسلاً والصّغرى تعمّ ستّة أعضاء: ثلاثة مغسولة وثلاثة ممسوحة،

وقول بعضهم: تعمّ أربعة أعضاء: عضوين مغسولين وعضوين ممسوحين تساهل وتسامح و تجاوز، والحقيقة ما قلناه.

فإذا فعلنا بالتّراب اختصّت الكبرى والصّغرى بثلاثة أعضاء فقط إلّا أنّ للكبرى ضربتين وللصّغرى ضربة.

والوضوء على ضربين: واجب وندب. فالواجب الذى يجب لاستباحة الصّلاة الواجبة أو الطّواف الواجب لوجه لوجوبه إلّا بهذين والتّدب فإنّه مستحبّ فى مواضع كثيرة لا تحصى. وأمّا الغسل فعلى ضربين أيضاً: واجب وندب، فالواجب يجب للأمرين اللّذين ذكرناهما ولاستيطان المساجد وللجواز فى مسجدين ومسّ كتابة المصحف وغير ذلك ممّا الطّهارة الكبرى سرطاً فى فعله،

هذه الجملة ذكرها بعض أصحابنا فإنّه قال: لدخول المساجد وتحرّزنا نحن بقولنا: لاستيطان المساجد وللجواز فى مسجدين وهو لم يتحرّز لأنّ للجنب الدّخول إلى المساجد مجتازاً إلّا مسجدين، والذى عندى أنّ الغسل لا يجب ولا تكون نيّته واجبة إلّا للأمرين اللّذين وجب الوضوء لهما فحسب لأنّه سرطاً فى الصّلاة وفعل من أفعالها، وكذلك الطّواف. فإذا لم تكن

كتاب الطهارة

الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ عَلَى الْمَكَّافِ واجِبَيْنِ فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ وَلَنَا فِي هَذَا مَسْأَلَةٌ قَدْ بَلَّغْنَا فِيهَا إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ وَأَقْصَى النَّهَايَاتِ، فَمَنْ أَرَادَهَا وَقَفَ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ أُرْشِدُنَا لَوْ رُبَّمَا أَوْرَدْنَاهَا فِي بَابِ الْجَنَابَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

فَأَمَّا مَا يَوْجِبُ الْوُضُوءَ أَوِ الْغُسْلَ فَسَنَبِّينُهُ فِيهَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ هِيَ الْأَصْلُ وَإِنَّمَا يَعْدَلُ عَنْهَا إِلَى الطَّهَارَةِ بِالتَّرَابِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِ الْمَاءِ وَتَسْمِيَةُ التَّيَمُّمِ بِالطَّهَارَةِ صَحِيحٌ لِاخْتِلَافِ فِيهِ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ سُرْعَى لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا طَهُورًا. وَأَخْبَارُنَا مَمْلُوءَةٌ بِتَسْمِيَةِ ذَلِكَ طَهَارَةً. وَيَنْبَغِي أَوَّلًا أَنْ نَبْدَأَ بِمَا بِهِ تَكُونُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْمِيَاهِ وَأَحْكَامِهَا، ثُمَّ نَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ كَيْفِيَّةَ فِعْلِهَا وَأَقْسَامَهَا ثُمَّ نَعْقِبُ ذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يُنْقِضُهَا، وَيُبْطِلُهَا، وَالْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَوْجِبُهُ الْوُضُوءَ وَالْغُسْلَ ثُمَّ نَعُودُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَقْسَامِ التَّيَمُّمِ عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ.

باب المياه وأحكامها

كُلُّ مَا اسْتَحَقَّ إِطْلَاقَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ الَّتِي هِيَ فَوَلْنَا مَاءً عَلَى اخْتِلَافِ مُحَالِهِ وَأَسْمَاءِ أَمَا كُنْهُ وَعُذُوبَتُهُ فِي طَعْمِهِ وَمَلُوحَتُهُ فَهُوَ طَاهِرٌ، لَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِهِ وَشَرِبَهُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَيَحْظَرُ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ بِمَا يَقْتَضِي إِضَافَتَهُ وَتَقْيِيدَ الْإِسْمِ الْمَطْلُوقِ لَهُ فَلَا يَجُوزُ حَبْثُذُ التَّطَهُّرِ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ طَاهِرًا.

وهو على ضربين: طاهر ونجس. فالطاهر على ضربين: طهور وغير طهور. ومعنى طهور أنه مع طهارته يُزِيلُ الْأَحْدَاتِ وَيَرْفَعُ حُكْمَهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: مَمْلُوكٌ وَمَبَاحٌ وَمَغْصُوبٌ. فَالْفَسَانُ الْأَوَّلَانِ لِاخْتِلَافِ أَنَّهَا يُزِيلَانِ النَّجَاسَةَ الْحَكْمِيَّةَ وَالْعَيْنِيَّةَ، وَمَعْنَى الْحَكْمِيَّةِ مَا يَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرْبَةِ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يُدْرِكْهَا الْحَسَنُ. وَمَعْنَى الْعَيْنِيَّةِ مَا لَا يَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا وَإِزَالَتِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرْبَةِ. وَقِيلَ: مَا أَدْرَكْهَا الْحَسَنُ. وَأَمَّا الْقَسَمُ النَّالَتِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَكْمِيَّةَ، لِأَنَّ الْحَكْمِيَّةَ تَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرْبَةِ وَلَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْمَعَاصِي وَالْمَغْصُوبِ. فَأَمَّا رَفْعُ الْعَيْنِيَّةِ بِهِ فَيَجُوزُ، وَيَزُولُ

السرائر

وإن كان الإنسان في استعماله معاقباً لأنَّ نيَّة القربة لأتراعى في إزالة النجاسة العينية. والطَّاهر الَّذي ليس بطهور ماخالطه جسم طاهر فسلبه إطلاق اسم الماء واقتضى إضافته إليه أواعتصر من جسم أواستخرج منه أوكان مرْقاً سلبته المرقية إطلاق اسم المائية، كماء الورد والآس والباقلَاء وماأنشبه ذلك فهذا الماء طاهرٌ في نفسه غير مطهرٍ لغيره، فإن خالطه شيءٌ من النجاسات فقد نجس قليلاً كان أو كثيراً بغير خلاف، ولا اعتبار للكرهاهنا ولا ترفع به نجاسة حكمية بغير خلاف بين المحصلين.

وفي إزالة النجاسة العينية به خلاف بين الأصحاب، والصَّحيح من المذهب أنَّها لايزول حكمها، وإن كان السَّيد المرتضى وجماعة من أصحابنا يذهبون إلى أنَّها يزول حكمها به. فأما الرد عليهم بقوله تعالى: وَيُزَلُّ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ يُطَهِّرُكُم بِهِ، فليس بنىء يعتمد، لأنَّه ليس في الآية أنَّ غير الماء المنزل من السماء لا يطهرنا فهذا عند محققي أصول الفقه أخفض رتبة من دليل الخطاب لأنَّ الحكم تعلَّى بذكر عين لاحكم صفة، والنص عندهم إذا تناول عيناً يحكم لم يدلَّ على أنَّ ماعداها من الأعيان مخالف لها في ذلك، هذا على مذهب القائلين بدليل الخطاب وعلى مذهب المبطلين له، وأما اخترنا ما اخترناه لدليل غير هذا وهو أنَّ النجاسة معلومة في التوب والبدن يبين فلا تزول إلا بيقين، وإذا أزيلت بالماء المطلق يحصل اليقين، وأيضاً فالماء المضاف لاقي نجاسة فنجس بملاقاتها فصار هذا الفعل تكبيراً للنجاسة وليس كذلك إزالتها بالماء المطلق لأنَّ لورود الماء على النجاسة حكماً وليس كذلك ورود المضاف، فإن أُضيف إلى الماء المطلق المطهر جسم طاهر تغيَّر به أحد أوصافه فهو باقٍ على حكم التطهير به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء عنه، لأنَّ التغيُّر غير السلب لأنَّ السلب هو غلبة الأجزاء المخالطة للماء حتى تسلبه إطلاق اسم الماء وتخرجه عن معنى المياه، والنجس هو الماء القليل الَّذي خالطه شيءٌ من النجاسة غيره أو لم يعثره أو الكبر أو الجارى الَّذي تخالطه النجاسة وتغيَّر بعض صفاته من لون أو طعم أو ريح.

وحَدَّ الماء القليل مانمص عن مقدار كَرٍّ وحَدَّ الكثير ما بلغ كَرًّا فصاعداً وحَدَّ الكرَّ ما وزنه ألف ومائتا رطلٍ بالرَّطل العراقي وهو البغدادي.

كتاب الطهارة

على الصحيح من المذهب لأن بعض أصحابنا ذهب إلى أنه بالمدنى من جملتهم المرضى -
رضى الله عنه.

هذا إذا كان الإعتبار بالوزن، فأما إذا كان الإعتبار بمساحة المحل فبأن يكون محله ثلاثة أنسبار ونصفاً طولاً في منلها عرضاً في ملها عمقاً،

على الصحيح من المذهب، وذهب بعض أصحابنا وهم العميون: إلى أنه يكون محله ثلاثة أسبار في عمق ملها في عرض ملها طولاً دون اعتبار النصف.

والاعتبار بالأشبار المعتادة لا الأشبار القصار ولا الطوال، والاعتبار بالكر إنما هو في الماء الواقع دون مياه الآبار التابعة. فأما مياه الآبار فهي نجسة وإن كثرت ماؤها بجرى مانقص عن الكر من مياه المصانع والغدران. والواقف في أى موضع كان في أن حلول النجاسة ووقوعها فيها من غير تغيير لها تنجسها سواء بلغ ماؤها كراً أو نقص عنه بغير خلاف بين أصحابنا وسنبيّن كيفية تطهيرها إن شاء الله.

الماء المستعمل في تطهير الأعضاء والبدن الذى لانجاسة عليه، إذا جُمع في إناء نظيف كان طاهراً مطهراً سواء كان مستعملاً في الطهارة الكبرى أو الصغرى.

على الصحيح من المذهب لأن بعض أصحابنا يقول: إذا كان مستعملاً في الطهارة الكبرى لا يرفع به حدث حكيمى وترفع به النجاسة العينية ويزيلها، وهذا منه نَحْمُ لأنه إن كان مضافاً فالماء المضاف عند هذا القائل لا يزيل به النجاسة الحكيمية ولا العينية، وإن كان مطهراً باقياً على ماكان عليه قبل الاستعمال فما بهاله يزيل النجاسة العينية ولا يرفع الحكيمية؟ فإن تمسك بأن هذا ماء أزيل به نجاسة فلا يجوز استعماله، فيقال له: فالماء المستعمل في الطهارة الصغرى قد أزيل به نجاسة فأمتنع من التطهير به، فإن قال: الماء المستعمل في الطهارة الصغرى أزيل به نجاسة حكيمية لآعينية، قلنا له: كذلك هذا الماء، فإن قال: هذا ماء مضاف، قلنا: حقيقة الإضافة ما أضيف من الأجسام الطاهرة إلى الماء فسلبته إطلاق اسم الماء على ماضى بيانه، وما يستخرج أيضاً من أجرام الأجسام بعصر أو تصعيد وليس هذا حاصلًا في هذا الماء المنازع فيه، ثم إن امتنعت من استعماله لهذه العلة وهى كونه مضافاً فامتنع من استعماله الماء المستعمل في الطهارة الصغرى، فمهما أجبته به فهو جوابنا لك بعينه في هذا

السرائر

الماء، وأيضاً فالظاهر من الآيات والأخبار يفتضى طهارة هذا الماء ورفع الحدث به لأنه بعد استعماله في الطهارة الكبرى باقى على ماكان عليه من تناول اسم الماء له بالإطلاق ومنزل من السماء.

وموتُ مالا نفس له سائلة كالذباب والجراد والزناير والعقارب وماأنسبه ذلك لاينجس الماء، سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً جارياً أو راكداً من مياه الآبار أو غيرها، ولا بأس بالوضوء والغسل بسور الجنب، والحائض على كراهية لسور الحائض إذا كانت متهمه وهى التى لاتتوفى من النجاسات، فأما إذا كانت مأمونة وهى التى تتوفى من النجاسات فلا كراهية فى ذلك.

وجملة الأمر وعقد الباب أن نقول: الماء على ضربين: جار وواقف. فالجارى طاهر مطهر إلا أن يتغير بعض أوصافه لونه أو طعمه أو ريحه بجسم نجس فإنه ينجس ويطهر بزوال الأوصاف عنه، والطريق إلى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية ودفعها حتى يزول عنها التغير. والواقف على ضربين: مياه الآبار وغير مياه الآبار.

فغير ماء الآبار:

على ضربين: قليل وكثير.

فالكثر ما بلغ كراً فصاعداً على ماضى بيانه، فحكم هذا الماء حكم الجارى لا ينجسه شىء يقع فيه من النجاسات إلا ما تغير به أحد أوصافه فإن تغير أحد أوصافه بنجاسة تحصل فيه، فلا يجوز استعماله إلا عند الضرورة للشرب لا غير، والطريق إلى تطهيره أن يطرأ عليه من المياه الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك التغير عنه فحينئذ يجوز استعماله، وإن ارتفع التغير عنه من قبل نفسه أو بتراب تحصل فيه أو بالرياح التى تصفحها أو جسم طاهر يحصل فيه أو بطروء أقل من كثر من المياه المطهرة لم يحكم بطهارته، لأنه لا دليل على ذلك ونجاستها معلوم بيقين فلا يرجع عن البقين إلا بيقين متله. فإن كان تغير هذه المياه لا بنجاسة بل من قبل نفسها أو بما يجاورها من الأجسام الطاهرة مثل الحماة والملح أو نبت فيها مثل الطحلب والقصب وغير ذلك أو لطول المقام لم يمنع ذلك

كتاب الطهارة

من استعمالها بحال.

والقليل ما يقصر عن الكَرِّ الذي قَدَّمنا مقداره وذلك ينجس بكلِّ نجاسة نفع فيه قليلة كانت النجاسة أو كثرة غيَّرت أحد أوصافها أولم تُغَيَّر من غير اسسناء لنجاسته يمكن التَّحرُّز منها أولاً بمكن.

لأنَّ بعض أصحابنا ذكر في كتاب له: إلّا ما لا يمكن التَّحرُّز منه مل رؤوس الإبر من الدَّم وغيره، وهذا غير واضح لأنَّه ماءٌ فللُّ وقعت فيه نجاسةٌ فوجب أن ينجسه، ومن أسنى نجاسةً دون نجاسة محتاج إلى دليل ولن يجده.

والطَّرِيق إلى تطهير هذا الماء أن يُزاد زياده تُبلغه الكَرُّ أو أكر منه إذا كانت الزيادة ينطلق عليها اسم الماء على الصَّحيح من المذهب وعند المحقِّقين من نقاد الأدلَّة والآثار وذوى التَّحصيل والاعتبار، ولأنَّ بلوغ الماء عند أصحابنا هذا المبلغ مزيلٌ لحكم النجاسة التي تكون فيه وهو مستهلك بكثرتة لها فكأنَّها بحكم الشَّرْع غير موجودة إلّا أن تؤثر في صفات الماء. فإذا كان الماء بكثرتة وبلوغه إلى هذا الحدِّ مستهلكاً النجاسة الحاصلة فيه فلا فرق بين وقوعها فيه بعد تكامل كونه كراً وبين حصولها في بعضها قبل التَّكامل، لأنَّ على الوجهين معاً النجاسة في ماءٍ كثيرٍ فيجب أن لا تكون لها تأثير فيه مع عدم تغيير الصِّفات.

والظَّواهر على طهارة هذا الماء بعد البلوغ المحدّد أكر من أن تحصي أو تستقصى، فمن ذلك قول الرِّسول عليه السَّلام المجمع عليه عند المخالف والمؤالف: إذا بلغ الماء كُراً لم يحمل خُبثاً، فالألف واللام في الماء عند أكر الفقهاء وأهل اللسان للجنس المستغرق، فالخصص للخطاب العام الوارد من السَّارع يحتاج إلى دليل ولا خلاف بين المخالف والمؤالف من أصحابنا في تصنيفهم وتقسيمهم في كتبهم الماء فإِنَّهم يقولون: الماء على ضربين: طاهر ونجس، فقد حصل الاتِّفاق من الفريقين على تسمية الماء النَّجس بالماء، ووَصَفه بالنَّجس لايخرجه عن إطلاق اسم الماء حتَّى يصير في حكم ماء الورد وماء الباقلاء لأنَّه لو سربه من حلف أن لا يشرب ماءً يُحَنَّت بغير خلاف، فلو لم ينطلق عليه اسم الماء لم يَحْتِج الحالف. وأيضاً قول الرِّسول عليه السَّلام المتَّفَق على روايته ظاهر وأنَّه قال: خُلِقَ الماء طهوراً لا ينجسه شيء.

السرائر

إلّا ما غرّ طعمه أولونه أورانحته، فمنع عليه السّلام من نجاسته إذا لم يتغيّر إلّا ما أخرجه الدّليل، وهذا بخلاف قول المخالف المتنازع في هذا الماء. وأيضاً قوله تعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ، وهذا عامّ في الماء المتنازع فيه وغيره لأنّه لا يخرج عن كونه منزلاً من السّماء وليس لأحد أن يخصّ ذلك بتنزّله من السّماء في حال نزوله، ألا نرى أنّ ماء دجلة إذا استعمل ونُعل من مكان إلى مكان لم يخرج من أن يكون ماء دجلة وأيضاً قوله تعالى: فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، فالواجب للماء المختلف فيه واجد لما تناوله الاسم بغير خلاف، وأيضاً قوله سبحانه: وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، فأجاز تعالى الدّخول في الصّلاة بعد الاغتسال، ومن اغسل بالماء المتنازع فيه تناوله اسم مُغسّل، بلاسك، وأيضاً قوله عليه السّلام: لأبي ذرّ رضى الله عنه: إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك، ومن وجد هذا الكرّ واجد للماء. وقوله عليه السّلام: أمّا أنا فأحسوا على رأسى ثلاث حَيّات من ماء فإذا أنا قد طهرت، ولم يخصّ ماء من ماء، وماء في الحرّ منكر والتّكره مستقرّفة لجنسها فالظّواهر من القرآن والسّنة التي يتمسك بها على طهاره الكرّ المحتلف فيه كمرّة على ما ترى جدّاً. وأيضاً حُسن الاستفهام عند المحقّقين لأصول الفقه يدلّ على اسراك الألفاظ بغير خلاف فيما بينهم ولا خلاف في أن من قال: عندي ماء، يحسن أن يُستفهم عن فوله: أنجس أم طاهر؟ وليس كذلك إذا قال: عندي ماء للطّهارة، في أنّه لا يحسن اسفهامه لأنّ القرينة أخلصته من الاستراك وهو قوله: لنطهّاره، وعلى هذا آية التّبسم في فوله تعالى: فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، المراد به الطّاهر لأجل الحرّنه وهى ذكر الطّهارة في سياق الآية، فإن قيل: كيف يكون مثلاً نصف كرّ منفرداً نجساً والنّصف الآخر أيضاً نجساً فإذا خلطاً وبلغا الكرّ مجتمعا يصبر طاهراً، وهل هذا إلّا عجب عجيب؟ فلنا: لا تمتنع أن يكون البعض نجساً إذا كان متفرّقاً، وكذلك البعض الآخر فإذا اجتمعا حدث معنى وهو البلوغ والاجتماع فيتغيّر الحكم عمّا كان عليه أوّلاً فنخرجه من النّجاسة إلى الطّهارة فيطهر حينئذ بالبلوغ، ولهذا أمثلة كثيرة عفاً وسمعا، فمن ذلك المسرك نجس العين عندنا ويخرجه الإيمان من النّجاسة إلى الطّهارة. فإن قيل: إنّ العين على ما كانت عليه، قلنا: عبرُ مسلم لأنّ الاعتقاد للإسلام والإيمان يمنع من أن يطلق عليها أنّها على ما كانت عليه إلّا أن مراد بالعين نفس الجواهر فهو كذلك إلّا أنّه غير مؤثّر ألا ترى أنّ

كتاب الطهارة

عصير العنب قبل أن يشتدّ حلال طاهر فإذا حدثت الشدة حرمت العين ونجست، والعين التي هي جواهر على ما كانت عليه وإنما حدث معنى لم يكن، وكذلك إذا انقلب خلّاً زالت الشدة عن العين وطهرت وهي على ما كانت عليه. وكذلك الحى من الناس المسلمين يكون طاهراً في حال حياته فإذا مات صار نجساً، والعين على ما كانت عليه ولم يحصل من التغير أكثر من عدم معنى هو الحياة، وحلول معنى هو الموت، وإذا جاز أن تنجس العين الطاهرة بعدم الحياة وحلول الموت جاز أن تطهر العين النجسة بعدم الكفر ووجود الإيمان على أن الجواهر متماثلة، والعين النجسة من جنس العين الطاهرة وإنما تفارقها بما يحلها من المعاني والأعراض والأحكام فإذا لم يمنع سرعاً وعقلاً أن يثبت للماء النجس متفرقاً قبل اجتماعه وبلوغه الكفر حكم بعد اجتماعه، وبلوغه الحد المحدود فالدليل كما يقال: يعمل العجب ويزيل الريب، وأيضاً إجماع أصحابنا على هذه المسألة إلا أن عرف اسمه ونسبه وقوله وإذا تعين المخالف في المسألة لا يعتد بخلافه وأيضاً فالشيخ أبو جعفر الطوسي رضى الله عنه الذي يتمسك بخلافه ويقلد في هذه المسألة ويجعل دليلاً يقوى القول والفتيا بطهارة هذا الماء في كثير من أقواله، وأنا أبين إن شاء الله أن أبا جعفر رحمه الله تفوح من فيه رائحة تسليم المسألة بالكلية إذا تؤمل كلامه وتصنيفه حق التأمل وأبصر بالعين الصحيحة وأحضر له الفكر الصافي فإنه فيه نظر ولبس فليفهم عنى ما أقول هنا:

إعلم رعاك الله أن المفرر المعلوم من مذهب الشيخ الفقيه وقوله وفتياه وتصنيفه الشائع عنه وخلافه فيه، وقوله الذي لم يرجع عنه في كتبه يكاد يعلم من أصحابنا ضرورة: أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى مثل غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاس إذا كان البدن خالياً من نجاسة عينية بأن عنده هذا الماء لا يرفع الحدث ولا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإن كان طاهراً، إلا أنه عنده غير مطهر وهذا معلوم من مذهبه وقوله على ما بيناه، وحيث أنه هذا ماء مستعمل في إزالة نجاسة حكمية ثم قال في مبسوطه ما هذا حكايته: الماء المستعمل على ضربين: أحدهما استعماله في الوضوء وفي الأغسال المسنونة فها هذا حكمه يجوز استعماله في رفع الأحداث. والآخر ما استعماله في غسل الجنابة والحيض فلا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإن كان طاهراً، فإن بلغ ذلك كراً زال حكم المنع من رفع الحدث به لأنه قد بلغ

السرائر

حدًا لا يحتمل النجاسة، وإن كان أقل من كَرٍّ كان طاهرًا غير مطهر.

هذه ألفاظ السيخ أبي جعفر رضى الله عنه، بعينها لازيادة فيها ولا نقصان، ألا ترى أن هذا الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عنده غير رافع للأحداث، ثم قال: فإن بلغ ذلك كَرًّا زال حكم المنع من رفع الحدث به قال: لأنه قد بلغ حدًا لا يحتمل النجاسة فأى بالآلَم المَعْلَله ألى معناها: لأجل أنه، فكان عنده قبل بلوغه الكَرَّ غير رافع فلما بلغ الكَرَّ صار رافعًا للحدث وزال بالبلوغ عنه المنع من رفع الحدث. فانظر أيها المعتبر وتأمل هل صرَّه مطهرًا رافعًا للحدث سىء سوى البلوغ المحدود بالكربة فيلزمه على قَوْد الاستدلال والتعليل والالتزام منه أن يحكم في الماء النجس القليل غير متغير الأوصاف بنجاسة أنه غير رافع للنجاسة الحكمية والعينية، وكذا يقول ونقول، فإذا بلغ الكَرَّ زال حكم المنع من رفع الأحداث وإزاله النجاسات به وإلّاها الفرق والفاصل بينهما مع البلوغ كَرًّا؟ فإن خطر في بال الخاطر ولاح خيال وسراب ونهض مُقعد فقال: الفرق بينها واضح، وهو أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى الذى لم يبلغ كَرًّا طاهر لكنّه غير مطهر والماء النجس الذى هو أقل من الكَرَّ غير طاهر ولا مطهر فقد افرقا من هذا الوجه. فلما: المريل لهذا الحيال والسرّاب أنه لا فرق بينهما عنده في أن هذا عبر مطهر وهذا عبر مطهر فقد اسركا من هذا الوجه، والحكم كونه غير مطهر فإذا بلغ صار مطهرًا، وليس علّه المنع عنده كونه طاهرًا فليس له كونه طاهرًا مرّية عنده فقد تساوى في المنع والحكم المطلوب والمعنى المقصود من أنه لا يرفع بهذا حدًا ولا يزيل نجسًا، وكذلك حكم الآخر عنده فهما متساويان في هذا الوجه غير مختلفين لكوئهما غير مطهرين وإن كان أحدهما طاهرًا فغير مقيّد له هذا الوصف ولا مؤثّر فيه حكمًا من رفع حدث به أو إزالة نجاسة بل هو والماء النجس في المنع من رفع الأحداث وإزالة النجاسات شيئان مشتركان متساويان، فتسمية الماء المستعمل التافص عن الكَرَّ غير مكسّ له حكمًا ولا مؤثّر في رفع الحدث إزالة النجس بل المؤثّر في رفع الحدث به إطلاق اسم الماء عليه، وبلوغه الكَرَّ عند السيخ، وإلفاء الورد بلاخلاف طاهر ولو بلغ ألف كَرٍّ لا يرفع حدًا لأنه لا ينطلق عليه اسم الماء وهاتان الصّفتان قائمتان في الماء النجس وهما: إطلاق اسم الماء على الماء النجس على ما بينّا وأوضحناه أوّلًا، وبلوغه الكَرَّ فيجب أن يحصل له من رفع الحدث ما حصل

كتاب الطهارة

لذلك الماء المستعمل وهو التآمر في رفع الحدث به وإزالة النجس إذا حصلنا له، وهما حاصلتان للماء النجس بهذا التعرير، فالمؤثر عند السيخ في رفع الحدث به بلوغه كراً لا كونه طاهراً فقد صار كونه طاهراً وجود هذا الوصف له وعدمه سواء فعد تساويًا في كونها غير مطهرين وهو المنع من رفع الحدث وإزالة النجاسة العينية بهما، فلا فرق بينهما عنده من هذا الوجه بل هما متساويان في المنع من رفع الحدث بهما وفي كونها غير مطهرين، وإن اختلفا في وجه غير مفيد للماء الذي سمي به ولا مكسب له حكماً مؤثراً في رفع الأحداث به بل المكسب له والمؤثر في رفع الأحداث بلوغه كراً فحسب لا كونه طاهراً، فكان المانع له من رفع الحدث به نقصان مقداره عن الكرّ والرافع لهذا الحكم عنده زيادة مقداره وبلوغه الكرّ لا كونه طاهراً، فيجب أن يكون المانع من رفع الحدث بالماء النجس نقصان مقداره عن الكرّ، والرافع لهذا الحكم زيادة مقداره وهو بلوغه كراً، لأنّه جعل الحكم الرافع للمنع في الماء المستعمل بلوغه الكرّ لا كونه طاهراً، وعُلِّلَ بقوله: لأنّه قد بلغ حدّاً لا يحتمل النجاسة، والتعليل قائم في الماء النجس الناقص عن الكرّ فإذا بلغه يجب أن يزول عنه ذلك الحكم لأنّه قد بلغ حدّاً لا يحتمل النجاسة لأنّه الحدّ المؤثر الذي بلغه الماء المستعمل، وهو المزيل لما كان عليه من المنع المؤثر في رفع الحدث به لا كونه طاهراً، فصار التعليل لازماً للسيخ أبي جعفر رحمه الله كالطوق في حلّ الحمايم. فهذا السيخ المخالف في الفتيا في هذه المسألة في بعض أقواله مجوج بقوله هذا الذي أوضحناه على ماترى، قال الأمر بحمد الله إلى اضمحلال الخلاف فيها، ولنا في هذا مسألة منفردة نحو من عشر ورقات فد بلغنا فيها أقصى الغايات وحججنا القول فيها والاسئلة والأدلة والشواهد من الآيات والأخبار فمن أرادها وقف عليها من هناك.

وأما مياه الآبار

فإنّها تنجس بما يقع فيها من سائر النجاسات قليلاً كان الماء أوكثيراً، غيرت النجاسة الواقعة فيها أحد أوصاف الماء أو لم تغيّره بغير خلاف بين أصحابنا. ثمّ النجاسة الواقعة فيها على ضربين: منصوص عليها وغير منصوص عليها.

السرائر

فالتنجاسات المنصوص عليها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ يُوجب نزع الجميع مع الإمكان وفقد التعذر، ونجاسةٌ توجب نزع مقدار لا بالدلاء، ونجاسةٌ توجب نزع دلاءٍ معدوده .

فالأول اختلف أصحابنا، منهم من يذهب إلى نزع الجميع من بيان نجاساتٍ، ومنهم من قال: يوجب نزع الجميع تسع نجاساتٍ، ومنهم من يوجب نزع جميعها من عسر نجاسات والصحيح الأول لأنه متفق عليه وما عداه داخل في قسم ما لم يرد به نصٌ وسيأتي بيانه بعون الله سبحانه. فالمتفق عليه: الخمر من قلبه وكثيره وكل مسكر والفقاع، والمثني من سائر الحيوانات مأكول اللحم وغير مأكول اللحم، ودم الحيض والاستحاضة والنفاس، والبعر إذا مات فيه،

سواء كان ذكراً أو أنثى لأن البعر اسم جنس فإذا أردت الذكر قلت: جمل، وإذا أردت الأنثى قلت: ناه، كما أن الإنسان اسم جنس يدخل تحته الذكران والإناث، فإذا أردت الذكر قلت: الرجل، وإذا أردت الأنثى قلت: المرأة.

فإن نعد ذلك بأن يكون المساء كثيراً غزيراً لا يمكن نزع جميعه تراوح على نزعها أربعة رجال من أول النهار إلى آخره.

وأول النهار حين يحرم على الصائم الأكل والشرب وآخره حين يحل له الإفطار، وقد يوجد في كتب بعض أصحابنا من الغدوة إلى العشيّة وليس في ذلك ما ينافي ما ذكرناه لأن الغدوة أول النهار لأن الغدوة والغداة عبارة عن أول النهار بغير خلاف بين أهل اللغة العربيّة، وكيفية التراوح أن يستقي اثنان بدلوا واحد يتجاذبان به إلى أن يتعبا فإذا تعباً قام الاثنان إلى الاستقاء وبعد هذان يستريحان إلى أن يتعب القاتنان فإذا تعباً فعدا وقام هذان واستراح الآخران هكذا.

فأما إن تغير أحد أو صاف الماء بنجاسة فإن كانت النجاسة منصوبة على ما ينزع منها فإن كانت مما ينزع منها الجميع فيجب نزع الجميع ولا كلام، فإن تعدد النزع للغزلة فالتراوح يوماً من أوله إلى آخره على ماضى شرجه وبيانه، فإن زال التغير فذاك المقصود وقد طهر الماء، وإن لم يزل التغير من نزع اليوم فيجب أن ينزع إلى أن يزول

كتاب الطهارة

التَّغْيِيرُ، ولا يُتَقَدَّرُ ذلك بِمَدَّةٍ بل بِزوال التَّغْيِيرِ سواء كان في مَدَّةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ.
وإن كانت النِّجَاسَةُ المَغْيِرَةُ مِمَّا يوجب نَزْحَ مقدارٍ مَحْدُودٍ فَيُجِبُّ نَزْحَ المِقْدَارِ فَإِنْ
زَالَ التَّغْيِيرُ فَقَدْ طَهَرَ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فَيُجِبُّ أَنْ يَنْزَحَ إِلَى أَنْ يَزُولَ التَّغْيِيرُ لِقَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:
يَنْزَحُ مِنْهَا حَتَّى يَطْيِبَ، وَقَوْلُهُمْ: حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ وَقَدْ طَهَرَتْ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا تَعَلَّقَ بِسَبَبٍ
زَالَ بِزَوَالِ ذَلِكَ السَّبَبِ.

وهذا مذهب شيخنا المفيد مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّعْمَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَقْنَعَتِهِ، وَفِي رِسَالَتِهِ إِلَى وَلَدِهِ
وإن كانت النِّجَاسَةُ المَغْيِرَةُ لِأَحَدِ الْأَوْصَافِ غَيْرِ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا بِمِقْدَارٍ فَالْوَاجِبُ
نَزْحُ الْجَمِيعِ بِغَيْرِ خِلَافٍ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قِسْمِ مَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ نَصٌّ، فَإِنْ تَعَذَّرَ نَزْحُ الْجَمِيعِ لِفُزَارَةِ
الْمَاءِ وَكَثْرَتِهِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَتَرَاوَحَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى مَا مَضَى
سَرَحْنَا لَهُ، فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ الْمَذْكُورِ فَالْوَاجِبُ تِمَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ
التَّغْيِيرُ يَنْزَحُ الْيَوْمَ فَالْوَاجِبُ بَعْدَ تِمَامِ الْيَوْمِ النَّزْحُ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَزُولَ التَّغْيِيرُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي
بَعْضِ يَوْمٍ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ.

فَمَنْ أُلْحِقَ مِنْ أَصْحَابِنَا قِسْمًا نَاسِعًا وَقَالَ: كُلُّ نَجَاسَةٍ غَيَّرَتْ أَحَدَ أَوْصَافِ الْمَاءِ، إِنْ أَرَادَ
بِقَوْلِهِ: كُلُّ نَجَاسَةٍ غَيَّرَتْ أَحَدَ أَوْصَافِ الْمَاءِ، وَلَمْ يَزَلْ التَّغْيِيرُ قَبْلَ نَزْحِ الْجَمِيعِ وَكَانَ نَزْحُ
الْجَمِيعِ غَيْرَ مُتَعَذَّرٍ وَالنِّجَاسَةُ المَغْيِرَةُ لِأَحَدِ أَوْصَافِ الْمَاءِ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا فَإِنَّهُ مُصِيبٌ فِي
إِلْحَاقِهِ هَذَا الْقِسْمِ، وَإِنْ أَرَادَ بِالنِّجَاسَةِ المَغْيِرَةِ أَيْ نَجَاسَةً كَانَتْ سِوَاءَ كَانَتْ مَنْصُوصًا
عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوصٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي بَعْضِهِ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ المَغْيِرَةَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ
مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا التَّقْسِيمِ بَلْ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ النِّجَاسَةُ الْوَاقِعَةُ فِي
الْبُيُوتِ الَّتِي لَمْ يَرُدَّ بِهَا نَصٌّ مَعْبُونٌ فَلْيُلْحِظْ هَذَا وَيَتَأَمَّلْ تَأَمُّلاً جَيِّدًا.

فَإِنْ أُرِدَتْ تَلْخِيسُ الْكَلَامِ وَتَجْمِيلُهُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْبُيُوتِ وَتُوجِبُ نَزْحَ الْمَاءِ
جَمِيعَهُ فَطَرِيقَتُهُ أَنْ نَقُولَ: الْوَاقِعُ فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّجَاسَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا يَغْيِرُ أَحَدَ أَوْصَافِ الْمَاءِ وَالثَّانِي لَا يَغْيِرُهُ؛

فَإِنْ غَيَّرَ أَحَدَ أَوْصَافِهِ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْأَخْذُ بِأَعْمَ الْأُمُورِ مِنْ زَوَالِ التَّغْيِيرِ وَبُلُوغِ الْغَايَةِ
الْمُسْرُوعَةِ فِي مِقْدَارِ النَّزْحِ مِنْهُ فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِ الْمِقْدَارِ الْمُسْرُوعِ فِي تِلْكَ النِّجَاسَةِ

السرائر

وجب تكميله، وإن نزع ذلك المقدار ولم يزل التغير وجب النزع إلى أن يزول لأن طريقة الاحتياط تقتضى ذلك والإجماع عليه لأن العامل به عامل على يقين.

ومالا يغير أحد أوصاف الماء على ضربين: أحدهما يوجب نزع جميع الماء أوتراوح أربعة رجال على نزحه من أول النهار إلى آخره إذا كان له مادة قوية يتعذر معها نزع الجميع، والضرب الآخر يوجب نزع بعضه.

فما يوجب نزع الجميع أو المراوحة عشرة أشياء على هذه الطريقة: الخمر وكل شراب مسكر والفقاع والمثى ودم الحيض ودم الإستحاضة ودم النفاس وموت البعير فيه وكل نجاسة غيرت أحد أوصاف الماء ولم يزل التغير قبل نزع الجميع، وكل نجاسة لم يرد في مقدار النزع منها نص فهذا التحرير على هذه الطريقة صحيح.

وما يوجب نزع البعض فعلى ضربين: أحدهما يوجب نزع كره وهو موت خمس من الحيوان: الخيل والبغال والحمير أهلية كانت أو غير أهلية، والبقر وحشية كانت أو غير وحشية أو ما ملها في مقدار الجسم، والآخر ما يوجب نزع دلاء فأكثرها موت الإنسان المحكوم بطهارته قبل موته وننجيس الماء سواء كان صغيراً أو كبيراً سميئاً أو مهزولاً نرح سبعون دلواً.

فال محمد بن إدريس: وكأنى بن يسمع هذا الكلام ينفر منه ويستبعده ويقول: من قال. هذا ومن سطره في كتابه ومن أسار من أهل هذا الفن الذين هم القدوة في هذا إليه؟ وليس محجب انكار شيء ولا إبانته إلا يحججه بعضه ودليل يعتمد عليه وقد علمنا كلنا بغیر خلاف بين المحققين المحصلين من أصحابنا: أن اليهودى وكل كافر من أجناس الكفار إذا باسر ماء النر بعض من بعضه نحس الماء ووجب نزع جميعها مع الإمكان أو التراوح يوماً إلى الليل على ماضى سرحنا له، وعموم أفواهم وفناوهم على هذا الأصل، وأيضاً فقد بيب بغیر خلاف بيننا. أن الكافر إذا نزل إلى ماء البئر وباسره وصعد منه حياً أنه يجب نزع ما فيها أجمع، فأنى عمل أوسع أنظر أوفه ماضى أنه إذا مات بعد نزوله إليها وباسره لما فيها بجسمه وهو حى وقد وجب نزع جميعها، فإذا مات بعد ذلك ننزع سبعون دلواً وقد طهرت؟ وهل هذا إلا تعقل من قاله وفله تأمل؟ أراه عنده بموته انقلب جسده وطهر ولا خلاف أن الموت

كتاب الطهارة

يُنَحِّسُ الطَّاهِرَ وَيُرِيدُ النَّحْسَ نَحْسَهُ، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ يَسْرَحُ إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي الشَّرِّ سَبْعُونَ دَلْوًا لَمُوتِهِ وَهَذَا عَامٌّ فِي الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ وَلَمْ يَقْصَلْ فَيَحْتَاجُ الْعَمَلَ بِالْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، وَقَدْ أورد أبو جعفر الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ النَّهْيِ ذَلِكَ وَقَالَ: إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي الْبَرِّ يَنْزَحُ مِنْهَا سَبْعُونَ دَلْوًا وَقَدْ طَهَّرَتْ وَلَمْ يَقْصَلْ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ السَّيِّحُ الْمُفِيدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَفْتَعَتِهِ وَابْنُ بَابُوِيَّةٍ فِي رِسَالَتِهِ، فَلَمَّا: الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِبْرَادِ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهَا أَنَّ أَلْفَاظَ الْأَجْنَاسِ إِذَا كَانَتْ مُتَكَرِّرَاتٍ لَا تَنْفِيدُ عِنْدَ مُحَقِّقِي أَصُولِ الْفَهْمِ الْاسْتِفْرَاقَ وَالْعُمُومَ وَالشَّمُولَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَتْ مُسْتَفْرَقَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفَتًى خُسْرٍ، وَأَيْضًا الرَّوَايَةُ كَمَا وَرَدَتْ بِمَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ فَقَدْ وَرَدَ أَيْضًا وَأُورِدَهَا مِنْ ذِكْرِ مِنَ الْمُنَاسِيخِ الْمُصَنِّفِينَ فِي كُتُبِهِمْ: أَنَّهُ إِذَا ارْتَقَسَ الْجَنْبُ فِي الْبَرِّ يَنْزَحُ مِنْهَا سَبْعَ دَلَوٍ وَقَدْ طَهَّرَتْ، أورد ذلك أبو جعفر الطُّوسِيُّ فِي نَهَايَتِهِ وَالسَّيِّحُ الْمُفِيدُ فِي مَفْتَعَتِهِ وَابْنُ بَابُوِيَّةٍ فِي رِسَالَتِهِ وَلَمْ يَقْصَلُوا، وَالرَّوَايَةُ بِذَلِكَ عَامَّةً. فَمَنْ قَالَ: فِي الْإِنْسَانِ أَنَّهُ عَامٌّ، وَلَمْ يَقْصَلْ يُلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْجَنْبِ: أَنَّهُ عَامٌّ وَلَا يَقْصَلُ فِيهِمَا سَنَانٌ وَالْكَلَامُ عَلَى الْعَوْلَنِ وَاحِدٌ حَذَرُ الْعَلِّ مَالْعَلِّ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْهِدُ فَيَعْمَلُ يَنْزَحُ سَبْعَ دَلَوٍ لَا رِغَاسَ الْجِبِّ أُنْى حَنْبٌ كَانَ سِوَاهُ كَانَ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا مُحَقِّقًا، وَهَذَا كَمَا تَرَاهُ وَزَانَ الْمَسْأَلَةَ بَعِينَةً.

فَأَمَّا الْعُمُومُ فَصَحِيحٌ مَا فَالَهُ السَّائِلُ فِيهِ إِلَّا أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا خَاطَبْنَا بِجُمْلَةٍ إِحْدَاهُمَا عَامَّةً وَالْأُخْرَى خَاصَّةً فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَالْقِصَّةُ بَعْضُهَا فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْكُمَ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَلَمْ يَجِزِ الْعَمَلُ عَلَى الْعُمُومِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَضَاءَ وَالْحُكْمَ بِالْعُمُومِ يَرْفَعُ الْحُكْمَ الْخَاصَّ بِأَسْرِهِ وَالْقَضَاءَ بِالْخُصُوصِ لَا يَرْفَعُ حُكْمَ اللَّفْظِ الْعَامِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِهِ وَمَجْمَعِ الْعَمَلِ بِالسَّرْعِ بِأَسْرِهِ أَوْلَى تَمَّا رَفَعَ بَعْضُهُ. مَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَوَلَهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، وَهَذَا عُمُومٌ فِي ارْتِفَاعِ اللَّوْمِ عَنْ وَطْءِ الْأَزْوَاجِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالْخُصُوصُ فَوَلَهُ تَعَالَى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فَلَوْ قُضِيَ بِالْعُمُومِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لَرَفَعْنَا حُكْمَ آيَةِ الْمَحِيضِ جُمْلَةً. وَلَوْ بَرَكْنَا الْعَمَلَ بِأَحَدِهِمَا لَخَالَفْنَا الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَضَاءُ بِالْخُصُوصِ عَلَى

السرائر

العموم حسب ما بيناه فلما قال السارح: إذا وقع في البئر إنسان ومات فيها يجب نزع سبعين دلوا علمنا، أن هذا عموم ولما أجمعنا أنه إذا باسرها كافر وجب نزع جميع مائها علمنا أنه خصوص. لأن الإنسان على ضربين: مسلم بحق وكافر مبطل هذا إنسان وهذا إنسان بقبر خلاف، فانقسم الإنسان إلى قسمين والكافر لا ينقسم لا يقال: هذا كافر وهذا كافر وليس بكافر فإن أريد بالكافر الإنسان على القسمين معاً كان مناقضة في الأدلة، والأدلة لا تتناقض فلم يبق إلا أنه أراد بالإنسان ماعدا الكافر الذي هو أحد قسمي الإنسان، وما هذا كاستدلالنا كلنا على المعتزلة في تعلفهم بعموم آيات الوعيد مثل قوله تعالى: وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، ففجّار أهل الصلاة داخلون في عموم الآية فيجب أن يدخلوا النار ولا يخرجوا منها. فجوابنا لهم: إن الفاجر على ضربين: فاجر كافر وفاجر مسلم وقد علمنا بالأدلة القاهرة عن أدلة العقول التي لا يدخلها الاحتمال أن فاجر أهل الصلاة غير مخلّد في النار وهو مستحقّ للوهاب بإيمانه. قال الله تعالى في آية أخرى: جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبُئْسَ الْمَصِيرُ، فعلمنا أن الفجار في الآية من عدا فجّار أهل الصلاة من فجّار الكفار لأنّه لس كل فاجر كافر وكل كافر فاجر، فأعطينا كلّ آية حقها وكنا عاملين بها جميعاً فالعموم قد يخصّ بالأدلة لأنّه لاصفة له عندنا. ومال آخر:

إذا خاطبنا الحكيم بجملين منابئين في العموم، فإن كانت الجملة الأولى أعم والثانية أخصّ دلّ ذلك على أنه أراد بالجملة الأولى ماعدا ما ذكر في الجملة الثانية، وإن كانت الجملة الثانية أعم دلّ ذلك على أنه أراد بالثانية ماعدا ما ذكره في الجملة الأولى، ونظيره أن يقول: اهُلُّوا الْمُسْرِكِينَ، ويقول بعده: لَا تَقْنُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فإنّ ذلك يفيد أنه أراد بلفظ «المُسْرِكِينَ» ماعدا اليهود والنصارى وإلا كانت مناقضة أو بداء، وذلك لا يجوز، ونظير الثاني أن يقول أولاً: لَا تَقْنُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، ثم يقول بعده: اهُلُّوا الْمُسْرِكِينَ، فإنّ ذلك يدلّ على أنه أراد بلفظ المسركين الثانية ماعدا ما ذكر في الجملة الأولى ولولا ذلك لأدى إلى ما فتنناه وأظننا، وليس لأحد أن يقول: هلا حملتم الجملة الثانية على أنها ناسخة للجملة الأولى؟ قلنا: من سأن النسخ أن تتأخّر عن حال الخطاب على ما هو معلوم في حدّ النسخ، وإنما ذلك من أدلة التخصّص التي يجب مقارنتها للخطاب، فعلى هذا ينبغي أن نحمل كل ما يرد من هذا الباب

كتاب الطهارة

ويعرف الأصل فيه فإنه ينسرف المحكم له على حفيضة العمل بمقتضاه وليس يخفى أمثال هذه الفتيا إلا على غير محصل لشيء من أصول الفقه جملة وتفصيلاً، يلعب به سواد الكتب بمينا وشمالاً يقف على التني وضده ويفني به وهو لا يشعر نعوذ بالله من سوء التوفيق وله الحمد على إدراك التحقيق.

وإن مات فيها كلب أو شاة أو ثعلب أو أرنب أو سنور أو غزال أو خنزير أو ابن آوى أو ابن عرس وما أنسبه ذلك في مقدار الجسم على التقريب، نزع منها أربعون دلوًا.

فأما ما روى في بعض الروايات: إن الكلب إذا وقع في ماء البئر وخرج حيًا فينزع منها سبع دلاء وقد طهرت، فليس بشيء يعتمد ويعمل عليه. والواجب العدول عن الرواية الضعيفة ونزع أربعين دلوًا، فإن قيل: إذا لم يعمل بالرواية فلم نزع منها أربعون دلوًا ولم لا ينزع جميع ما فيها لأنه داخل في حكم ما لم يرد به نص معين؟ قيل له: لا خلاف بين أهل النظر والتأمل في أصول الفقه أن الموت يزيد النجس نجاسة فإذا كان الكلب بموته في البئر ينزع منها أربعون دلوًا فما يكون وقوعه فيها وهو حي يزيد على نجاسة موته، وبعد فإنه يلزمه ما ألزمناه في نزول الإنسان الكافر إلى البئر وتنجيسه لها ووجوب نزع جميع ما فيها، لأنه عنده لم يرد به نص فإذا مات بعد ذلك فيها وجب نزع سبعين دلوًا. أترأه أنقلب جنسه وزال ذلك الحكم! ولا خلاف أن الموت ينجس الطاهر ويزيد النجس نجاسة وهذا قلة فقه، ثم أصول المذهب تدفعه لأن نجاسة البئر لا يرفعها إلا إخراج بعضه أو جميعه وهذا ما أخرج نسيئًا حتى يتغير حكمه.

وينزع منها لموت الطائر جميعه نعمةً كان الطائر أو غيرها من كباره أو صغاره ماعدا العصفور وما في قدر حجمه وما تشاكله تقريباً في الجسمية، سبع دلاءٍ وللعصفور وما أشبهه في المقدار دلو واحد، وكذلك يُنزع للخطاف والخفاش، دلو واحد لأنه طائر في قدر جسم العصفور، وينزع للفأرة إذا تفسخت، وحد تفسخها انتفاخها، سبع دلاءٍ فإن لم تتفسخ فنلات دلاءٍ.

وإذا وقع جماعة من الجنس الواحد الذي يجب نزع بعض ماء البئر لموته فيها، مثل أن يموت فيها ألف كلبٍ فينزع منها ما ينزع لكلب واحد فحسب.

فأما إن مات فيها أجناس مختلفة، مثال ذلك كلب وخنزير وسنور وثعلب وأرنب

السرائر

فالواجب أن ينزح لكل جنسٍ عدده لأنَّ عمومَ الأخبار وظواهر التَّصوص بمقتضيه، فس ادعى بداخلها فعلبه الدَّلالة ودليل الاحتباط يعضده أنصاً وبسيده.

بول بنى آدم على ضربين: بول الرِّجال وبول النِّساء. فبول الذَّكور على ملانه أضرب: بول ذكر بالغ، وبول ذكر غير بالغ فدأكل الطَّعام واستغنى به عن اللَّبن والرَّضاع، وبول رضع لم يسغن بالطَّعام عن اللَّبن والرَّضاع.

فالأول ينزح لبوله أربعون دلوًا سواء كان مؤمنًا أو كافرًا أو مستضعفًا. والثاني ينزح لبوله سبع دلاءٍ، وقد روى بولاب دلاء وهو اخسار السَّد المرتضى رضى الله عنه و ابن بابويه في رسالته و الأول أحوط و عليه العمل و الإجماع.

والثالث ينزح لبوله دلو واحد وهو بول الرضيع وحده، من كان له من العمر دون الحولين سواء أكل في الحولين الطَّعام أولم يأكل، لأنَّه في الحولين رضيع فغاية الرِّضاع السَّرعى مدَّة الحولين سواء فُطم فيها أولم يُفطم فإذا جاوزها خرج من هذا الحدِّ سواء فُطم أولم يفطم ودخل في القسم الثَّاني.

فأما بول النِّساء فقسم واحد سواء كنَّ كبار أو صغار رضائع أو فطائم، يُنزح لبوهن أربعون دلوًا، ومثلهنَّ على نفسهم الذَّكور قياس؛ والقياس متروك عند أهل البيت عليهم السَّلام.

فإن قيل: فمن أين نزح لبوهن أربعون دلوًا؟ قلنا: الأخبار المتواترة عن الأئمة الطَّاهرة، بأن ينزح لبول الإنسان أربعون دلوًا وهذا عموم في جنس النَّاس إلّا ما أخرجه الدَّليل وهنَّ من جملة النَّاس والإنسان، لأنَّ الإنسان اسم جنس يقع على الذَّكر والأنثى بغير خلاف ويعضد ذلك قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، ولم يرد تعالى الرِّجال الذَّكور دون النِّساء. وقال سخنا أبو جعفر الطُّوسي في التَّبيان في تفسير قوله تعالى: أَوْعِجَّتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ، فقال: الرَّجل هو إنسان خارج عن حدِّ الصِّبى من الذَّكر، وكلَّ رجلٍ إنسان وليس كلَّ إنسان رجلًا لأنَّ المرأة إنسانٌ هذا آخر كلامه.

ويُنزح لعذرة بنى آدم الرُّطبة واليابسة المذابة المتقطعة خمسون دلوًا فإن كانت يابسة غير مذابة ولا متقطعة فعشر دلاءٍ بغير خلاف، ويُنزح لسائر الدِّماء النَّجسة من سائر

كتاب الطهارة

الحيوان سواء كان الحيوان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم نجس العين أو غير نجس العين، ما عدا دم الحبض والاستحاضة والنفاس إذا كان الدَّم كبيراً وحدَّ أقلِّ الكبر دم ساة خمسون دلواً وللعلبل منه وحدّه مانقص عن دم ساة فإنه حدّ كبر العلبل عسر دلاء. بغير خلاف إلا من سخنا المفسد في مفعنه فإنه يذهب إلى أن لكبر الدَّم عسر دلاء ولعلله خمس دلاء والأحوط الأوّل وعلة العمل، وحدّ القلة والكثرة فدرواه أصحابنا متصوفاً عن الأئمة عليهم السّلام، هذا ما لم يفتّر أحد أوصاف الماء، فإنّ يفتّر بذلك أحد أوصاف الماء فقد ذكرنا حكمه مسوقاً فليعتبر ذلك فيه.

وينزح لارتقاس الجنب الخالي بدنه من نجاسه عينية المحكوم بطهارته قبل جناحه سبع دلاء، وحدّ ارتقاسه أن يغطي ماء البئر رأسه؛ فأما إن نزل فيها ولم يغطّ رأسه ماؤها فلا ينجس ماؤها.

على الصحيح من المذهب والأقوال وإن كان بعض أصحابنا في كتاب له يذهب إلى أن نزوله فيها ومباشرته لمائها مل ارتقاسه فيها وتغطيه رأسه ماؤها، والأوّل الأظهر لأن الأصل الطهارة ولولا الإجماع على الارتقاس لما كان عليه دليل. والمرئس لا يظهر بارتقاسه ولا يزول حكمه نجاسه.

وينزح لذرق الدجاج الجلال خمس دلاء، فأما غير الجلال فلا ينزح لذرقه نية لأنه طاهر لأن ذرق مأكول اللحم طاهر بغير خلاف بين أصحابنا، فأما الجلال فإنه غير مأكول اللحم مادام جلالاً وقد اتفقنا على نجاسة ذرق غير مأكول اللحم من سائر الطيور. وقد روي رواية ساذة لا يعول عليها: أن ذرق الطائر طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله والمعول عند محققى أصحابنا والمحصل منهم خلاف هذه الرواية لأنه هو الذى تقتضيه أخبارهم المجمع عليها.

وحّد الجلل هو أن يكون غذاؤه أجمع عذرة الإنسان أن لا يخلطها بغيرها، فأما المخلط من الدجاج فإن ذرقه طاهر إلا أنه مكروه، فأما الذى لا يكون جلالاً ولا مخلطاً فذرقه طاهر ليس بمكروه، فقد عاد الدجاج على هذا التحرير على ثلاثة أضرب: منه ماهو نجس ينزح له إذا وقع في ماء البئر خمس دلاء وهو ذرق الجلال، ومنه ماهو مكروه وليس

السرائر

بنجس، ومنه ما ليس بنجس ولا مكروه فليتنامل ذلك. وسمى جللاً لأكله الجله وهي البعرة
إلّا أن حد عاد العرف أنّه هو الذي يأكل عذرة بنى آدم دون غيرها من الأبعاد والأزوات
النّجسات.

فأمّا ما يوجد في التّصنيف لبعض أصحابنا من قوله: وروب وبول ما يؤكل لحمه إذا وقع في
الماء لا بنجسه إلّا درق الدّجاج خاصّه فإذا وقع في البئر نزع منها خمس دلاء، فإطلاق مؤهم
وعبارة فيها إرسال فإن أراد الجلال فكون استثناءً غير حقيقي بل مجازياً والكلام في الحقيقة
دون المجاز، فإن اعتذر له معذور وقال: يكون استثناءً حقيقياً لأنّه قبل كونه جللاً يؤكل لحمه
فقد استثنى المصنّف من حاله الأولى فيصبر حقيقياً فإنّه غير وجه في الاعتذار، وإن أراد
المصنّف سواء كان جللاً أو غير جللٍ مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، فقد قدّمنا أنّ
إجماع أصحابنا منعده والأخبار به متواترة، وأنّ كلّ مأكول اللحم من سائر الحيوان ذرعه ورونه
طاهر فلا يلتفت إلى خلاف ذلك، إمّا من رواية ساذة أو قول مصنّف معروف أو فتوى غير
محسّل، وربما أطلق القول. وذهب في بعض كتبه شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله إلى
نجاسة ذرى الدّجاج سواء كان جللاً أو لم يكن لأنّ استثناءه من مأكول اللحم يفيد ذلك
ويعلم منه، إلّا أنّه رجع في استبصاره ومبسوطه فقال في مبسوطه في آخر كتاب الصيد
والذبائح: فأمّا الهازبي وهو السمك الصغير الذي يُقلى ولا يُلقى مافي جوفه، من الرّجيع،
فعندنا يجوز أكله لأنّ رجيع ما يؤكل لحمه ليس بنجس عندنا. وقال أيضاً في مبسوطه في كتاب
الأطعمة: الجلالة البهيمية التي تأكل العذرة كالنّاقة والبفرة والسّاء والدّجاجة فإن كان هذا
أكبر علّفها كره أكل لحمها بلا خلاف بين الفقهاء. وقال قوم من أصحاب الحديث. هو حرام،
والأول مذهبنا، هذا آخر كلامه رحمه الله عليه فالخطّة بالعين الصحيحة. فأمّا ما يوجد في بعض
الكتب لبعض أصحابنا، وهو قوله: ومتى وقع في البئر ماء خالطه شيء من النّجاسات، مثل ماء المطر
والبالوعة وغير ذلك نُزح منها أربعون دلوّاً للخبر فإنّه قول غير واضح ولا محكك بل تعتبر
النّجاسة المخالطة للماء الواقع في ماء البئر فإن كانت منصوّصاً عليها أخرج المنصوص
عليه، وإن كانت النّجاسة غير منصوص عليها فيدخل في قسم ما لم يرد به نصّ معيّن بالنّزح،
فالصّحيح من المذهب والأقوال الذي يعضده الإجماع والنّظر والاعتبار والاحتياط للذّيانات

كتاب الطهارة

عند الأئمة الأطهار نزع جميع ماء البئر فإن نَعَذَّرَ فالترواح على ماسرحتنا له. وقد قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: وكل نجاسة تقع في البئر وليس فيها قدر منصوص فالاحتياط يفضي نزع جميع الماء، وإن قلنا بجواز أربعين دلواً منها لفوهم عليهم السلام: ينزع منها أربعون دلواً وإن صارت مبخرة، كان سائناً غير أن الأول أحوط. وقال أيضاً: ومتى نزل إلى البئر كافر وباسر الماء بجسمه، نجس الماء ووجب نزع جميع الماء؛ لأنه لا دليل على مفدّر منه والاحتياط يقتضي ما قلناه فأنظر رعاك الله إلى قول هذا المصنف رحمه الله وأنقذه واعبره: إن أراد بقوله: لفوهم عليهم السلام ينزع منها أربعون دلواً وإن صارت مبخرة، أن أخبارهم بذلك متواترة أو الإجماع عليها، وإن كانت آحاداً فلا يجوز العدول عنها، لأن الأخبار المتواترة دليل قاطع وحجّه واضحة، وكذلك الإجماع فلا يجوز العدول عن الدليل إلى غيره بل صار الأخذ بذلك هو الواجب الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره لأن فيه الاحتياط والعدول إلى ما سواه هو ترك الاحتياط وضده، وإن أراد بقوله عليهم السلام أخبار آحاد مروية عنهم عليهم السلام فلا يجوز الرجوع إليها ولا العمل بها، لأن خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً كائناً من كان رواه فإن أصحابنا بغير خلاف بينهم، ومن المعلوم الذي يكاد يحصل ضرورة أن مذهب أصحابنا ترك العمل بأخبار الآحاد، ما خالف فيه أحد منهم ولا سدّ، فعلى هذا التحرير ما أراد المصنف رحمه الله بقوله إلّا الخبر الواحد ولأجل ذلك قال: غير أن الأول أحوط، وهو نزع جميع مائه، وأيضاً فقد أجمعنا واتفقنا على نجاسة مائه فيحتاج طهارته إلى إجماع واتفاق مثل الإجماع على النجاسة، ولا إجماع ولا اتفاق إلّا إذا نزع جميع الماء فإن نَعَذَّرَ النّزع للجميع فالترواح على ما قدّمناه.

وينزع لموت الحيّة ثلاث دلاء تفسّخت أو لم تفسّخ بغير خلاف لأن التفسّخ لا يعتبر إلّا في الفأرة فحسب، فأما إذا ماتت فيها عقرب أو وزغة فلا ينجس ولا يجب أن ينزع منها شيء بغير خلاف من محصل.

ولالتفت إلى ما يوجد في سواد الكتب من خبر واحد أو رواية شاذّة ضعيفة مخالفة لأصول المذهب وهو أن الإجماع حاصل منعقد، أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا المائع، بغير خلاف بينهم. وقد رجع مصنف النهاية عمّا أورده في نهايته في مصباحه واستبصاره

السرائر

ومبسوطه فإنه قال في تفسيره: ويكره مامات فيه الوزغ والعقرب خاصّة، وقال في جملة وعموده: وكلّ ما ليس له نفس سائله لا يفسد الماء بموته فيه. وقد اعتذرنا للمصنّفين من أصحابنا رحمهم الله في خطبة كتابنا هذا بما فيه كفاية، وقلنا: إنّما يوردون في الكتب ما يوردونه على جهة الرواية بحسب لا يسند من الأخبار شيء دون تحقيق العمل عليه والفتوى به والاعتقاد له فلا يظنّ ظانّ فيهم خلاف هذا فيخطئ عليهم. وابن بابويه في رسالته يذهب إلى ما اخترناه من أنّه: لا ينزح من موت العقرب في البئر شيء.

والدّلّو المراعى في النزح دلو العادة الغالبة دون الشاذّة النادرة التي يستغنى بها دون الدّلاء الكبار أو الصّغار الخارجة عن المعتاد والغالب السّامِل لأنّه لم يفتد في الخبر. والنية لا تجب في نزح الماء وإنّ يقصد به التّطهير لأنّه لا دليل عليها، وليس من العبادات التي تراعى فيها النّية بل ذلك جارٍ مجرى إزالة أعيان النّجاسات التي لا تراعى فيها النّية فعلى هذا الوجه لو نزح البئر من يصحّ منه النّية ومن لا يصحّ منه النّية من المسلم والكافر والصّبيّ والمجنون حكم بتطهير البئر.

حكم الأسار:

والأسار على ضربين: سور بنى آدم وسور غيز بنى آدم. فسور بنى آدم على ثلاثة أضرب: سور مؤمن ومَنْ حكمه حكم المؤمن، وسور مستضعف ومَنْ حكمه حكم المستضعف، وسور كافر ومَنْ حكمه حكم الكافر. فالأوّل والثّاني طاهر مطهّر والثّالث نجس منجس.

فالمؤمن في عرف السّرع هو المصدّق بالله وبرسوله وبكلّ ما حاد به، والمستضعف من لا يعرف اختلاف النّاس في الآراء والمذاهب ولا يغيض أهل الحقّ بل لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء كما قال الله تعالى، وكلّ من أبغض المحقّ على اعتقاده ومذهبه فلس بمسضعف بل هو الذي نصب العداوة لأهل الإيمان.

فأمّا الكافر فمن حالف المومن والمستضعف وهو الذي سحقّ العقاب الدّائم والخلود في

كتاب الطهارة

نار جهنم طول الأبد نعوذ بالله منها فلنلاحظ هذه التفسيات.

وفرق آخر جاءت به الآثار عن الأئمة الأطهارين هذه الأسرار وهو: أن سور المؤمن طاهر فيه الشفاء، وسور المستضعف طاهر لاشفاء فيه، وسور الكافر نجس لاشفاء فيه فأما سور غير بني آدم فينقسم إلى قسمين: سور الطيور وغير الطيور. فأسرار الطيور كلها طاهرة مطهرة سواء كانت مأكولة اللحم أو غير مأكولة اللحم، جلالة أو غير جلالة، أكل الجيف أو غير أكل الجيف. فأما غير الطيور فعلى ضربين: حيوان الحضر وحيوان البر. وحيوان الحضر على ضربين: مأكول اللحم وغير مأكول اللحم. فمأكول اللحم سوره طاهر مطهر، وغير مأكول اللحم فما أمكن التحرز منه سوره نجس وما لا يمكن التحرز منه فسوره طاهر، فعلى هذا سوره الهرة وإن سوهدت قد أكلت الفأرة ثم نربت في الإناء يكون بقية الماء الذي هو سورها طاهر سواء غابت عن العين أو لم تغب إلا أن يكون الدم مشاهدًا في الماء أو على جسمها فينجس الماء لأجل الدم، وكذلك لا بأس بأسار الفأر والحيات وجميع حشرات الأرض. فأما سور حيوان البر فجميعه طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم سبعا كان أو غيره من ذوات الأربع، مسخا كان أو غير مسخ، وحشرات الأرض إلا الكلب والخنزير فحسب وماعداها فلا بأس بسوره. والسور عبارة عما نرب منه الحيوان أو بأشبهه بجسمه من المياه وسائر المائعات.

وإذا كان مع الإنسان إناء أو أكثر من ذلك فوقع في واحد منها نجاسة ولم يعلمه بعينه، لم يستعمل شيئاً منها بحال بغير خلاف، ولا يجوز له التحرى والواجب عليه التيمم ولا يجب عليه إهراقها وله إمساكها؛ أما لخوف العطش فإنه يجب عليه إمساكها فإن لم يخف العطش فله إمساكها فإنه قادر على تطهير مائها على بعض الوجوه.

فأما ما يوجد في بعض الكتب من قوله. وجب عليه إهراق جمعه والتيمم للصلاة، فغير واضح، لأنه لا يجب عليه إهراق مائه النجس بل له إمساكه على ما قرّناه.

فإن قال قائل: إذا لم يهرقه كيف يجوز له التيمم مع وجود الماء؟ فلهذا قال المصنف: يجب عليه إهراق الماء بحسب يجوز له التيمم.

السرائر

فلنا: هذا اعتذار تركه أعود على من اعتذر له به وذلك أن هذا ماء وجوده كعدمه لأن ساهد الحال وهرينة الحكم يدل على وجود الماء الطاهر، فمع وجود العرينة لم يحتج إلى إهراق هذا الماء ولو عرى الكلام من ساهد الحال لما حاز التيمم لأن اسم الماء ينطلق على الطاهر والنجس.

وإذا أخبره عدل بنجاسة الماء لم يحز قبول قوله. ولا يجوز له التيمم. فإن كانا عدلين بحكم بنجاسه الماء، لأن وحب قبول سهاده الشاهدين والحكم به معلوم في السّرع، وإن كان الطريق إلى صدفهما مظنوناً، ولا يلتفت إلى قول من يقول في كتابه: إن سهاده الشاهدين تطرح ويستعمل الماء فإن الأصل الطهارة ولا يرجع عن المعلوم بالمظنون وهو سهاده الشاهدين، لأن أكرها بمر الظن وهذا ليس بسىء يعتمد، بل السّارع جعل الأصل الآن قبول سهاده الشاهدين وجوب العمل بهما في السّريعه، فقد نقلنا من معلوم إلى معلوم ولو سلكتنا هذه الطريقة مضى معظم التّريعه، فإنه كان يقال ويحتج بأن الأصل الأصوم واجب في شهر رمضان فمن أوجبه فقد رجع عن الأصل الذي هو الإباحة أو اللاتكليف لأن الأصل وجوب صوم شهر رمضان فمن ادعى سقوطه عن المكلفين به يحتاج إلى دليل. وإذا شهد الشاهدان بأن النجاسة في أحد الإثنين وشهد آخران بأنه وقع في الآخر فإن كانتا - أعني الشهادتين - غير متنافيتين ويمكن الجمع بينهما بأن يشهد هذان بوقوع الكلب في هذا الإناء في صدر النهار والآخران شهدا بولوغ كلب آخر أو بولوغ ذلك الكلب في الإناء الآخر عند سقوط الشمس فقد نجسا معاً بغير خلاف عند القائل للأقوال، وإن كان لا يمكن الجمع بينهما وهو أن يشهد اثنان بوقوع كلب معين في أحد الإثنين عند زوال الشمس بلا تأخير وشهدا الآخران بولوغ ذلك الكلب بعينه في الإناء الآخر في ذلك الوقت بلا تأخير، فقد قال السيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مسائل الخلاف: سقطت شهادتهما وأطلق القول ولم يفصل هل السّهادة على وجه يمكن الجمع بينهما، أو على وجه لا يمكن الجمع بينهما؟ فإن أراد على وجه يمكن الجمع بينهما فهذا لا يصح ولا يجوز القول به لأن وجوب قبول سهادة الشاهدين في السّرع معلوم، وإن أراد على وجه لا يمكن الجمع بينهما فإن ذلك مذهب الشافعي في تقابل البيّتين فإنه يسقطهما ويرجع إلى الأصل وهو: ما كان قبل الشهادتين فيحكم به.

كتاب الطهارة

فأما مذهب أصحابنا في هذه المسألة فمعروف، إذا تقابلت البيّنات ولم يترجّح إحداها على الأخرى بوجه من الوجوه وأسكل الأمر فإنّهم يرجعون إلى الفرع لأنّ أخبارهم ناطقة متظافرة متواترة في أنّ كلّ أمر مشكل فيه الفرعة، وهم مجمعون على ذلك وهذا أمر مسكّل ولم يرد فيه نصّ معيّن فهو داخل في عموم قولهم عليهم السّلام، والذي أعتدّه ويفوّى عندي ألاّ تؤثّر هذه السّهادة في هذا الماء شيئاً لأنّ الأصل في الطهارة والأصل أيضاً الإباحة، فمن حُظر استعمال هذا ونجسه محتاج إلى دليل شرعيّ وليس للقرعة هاهنا طريق، لأنّ القرعة تستعمل في مواضع مخصوصة، ولأحد من أصحابنا قال: إذا استبتهت الأواني أو الثياب أو كان أحد الإناثين نجساً والآخر طاهراً، وكذلك الثوبان إذا اختلطا ولم يتحقّق النجس منها من الطاهر يقرع بينهما بل أطبقوا على ترك استعمال الإناثين، ومسألتنا لم تحقّق نجاسة واحد من الإناثين، وليس الرجوع إلى شهادة العدلين بأولى من شهادة العدلين الآخرين، وإنّما حصل شكّ في نجاسة أحدهما ولا نرجع بالسكّ عن اليقين الذي هو الطهارة والإباحة، والأولى عندي بعد هذا جميعه، قبول شهادة الشهود الأربعة لأنّ ظاهر الحكم وموجب التسرع، أنّ شهادتهم صحيحة مقبولة غير مردودة، ولأنّ شهادة الإناث لها مزية على شهادة النّفى لأنّها قد شهدت بأمر زائد قد يخفى على من شهد بالنّفى لأنّ النّفى هو الأصل وشهادة الإناث نافلة عنه وزيادة عليه فكلّ من الشّاهدين قد شهد بأمر زائد قد يخفى على الشّاهدين الآخرين. وهذا كرجل ادّعى على رجل عشرين ديناراً وأقام بها شاهدين وأقام المشهود عليه بقضاء العشرين ديناراً شاهدين، قبلنا شهادة الشّاهدين اللّذين شهدا بالقضاء لأنّها أبنا بسهادتهما أمراً قد يخفى على الشّاهدين الأوّلين، ففي شهادة الآخرين مزية وزيادة حكم، ولهذا أمثلة كثيرة في الشريعة وبهذا القول أفتى وعليه أعمل.

والماء النّجس لا يجوز استعماله في الوضوء والغسل معاً ولا في غسل الثوب وإزالة النّجاسة ولا في الشرب مع الاختيار فمن استعمله في الوضوء أو الغسل أو غسل الثوب تمّ صلى بذلك التطهير أوفى تلك الثياب وجب عليه إعادة الوضوء أو الغسل، وغسل الثوب بماء طاهر وإعادة الصّلاة، سواء كان عالماً في حال استعماله لها أو لم يكن عالماً، إذا كان قد سبقه العلم بحصول النّجاسة فيها، فإن لم يتيقّن حصول نجاسة فيها قبل استعماله لها

السرائر

لم يجب عليه إعادة الصلوة ولا إعادة التطهر سواء كان الوقت باهياً أو حارجاً على الصحيح من المذهب والأقوال واستمرار النظر والاعتبار، بل يجب عليه غسل النوب فحسب وغسل ما أصابه من بدنه عن ذلك الماء فحسب، لأن إعادة تحتاج في بيوه إلى دليل سرعي، وكذلك القضاء فرضاً بأن يحتاج في بيوه إلى دليل بأن ولس في السرع ما يدل على ذلك فلا يجوز إنبات ما لدلالة عليه، وأيضاً فقد توضأ وضوءاً سرعياً مأموراً به وصلى صلاة مأموراً بها، وأيضاً فلا يخلو: إما أن رفع بطهارته الحذب أو لم يرفعه، فإن كان رفعه فلا يجب عليه إعادة الصلوة ولا الطهور، وإن كان لم يرفع الحذب فيجب عليه إعادة الصلوة سواء تفضى الوقت أو كان باهياً لأن من صلى بلا طهور يجب عليه إعادة الصلوة على كل حال بغبر خلاف، متعمداً كان أو ناسياً تفضى الوقت أو لم يتفضى بخلاف.

وقال شيخنا المفيد في مقننته: يجب عليه إعادة الصلوة وهو الذي يتوى عندي في نفسي وأفتى به وأعمل عليه لأنه يتيقن معه براءة الذمة مما وجب عليها، والأول مذهب سبخنا أبي جعفر في جميع كتبه ومعه بذلك أخبار أعتمد عليها. وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي في هباته: اللهم إلا أن يكون الوقت باهياً فإنه يجب عليه غسل النوب وإعادة الوضوء وإعادة الصلوة فإن كان قد مضى الوقت لم يجب عليه إعادة الصلوة، إلا أن أبا جعفر الطوسي رحمه الله رجع عن هذا القول وعن هذه الرواية في استبصاره وتفقيه الأخبار وتوسطه بينها والجمع بين الصحيح والفاقد فإن قلده مغلد فقد رجع الشيخ عنها، وقال رحمه الله في نهايته: فإن استعمل سيء من هذه المياه النجسة في عجن يعجن ويخبز لم يكن بأس بأكل ذلك الخبز لأن النار قد طهرته، والصحيح عندي خلاف ذلك لأن النار لا تطهر الخبز إلا إذا أحواله وصبرته وماذا، لأن ما تطهره النار معلوم مضبوط وليس في جملة ذلك الخبز، وقد رجع عن هذا القول في الجزء الثاني من نهايته، في باب الأطحمة المحظورة والمباحة، فإنه قال: وإذا نجس الماء بحصول سيء من النجاسات فيه ثم عجن به وخبز منه، لم يجر أكل ذلك الخبز وقد رويت رخصة في جواز أكله وذكر أن النار طهرته والأحوط ما قدمناه، وهذا يدل على أنه ما جعله في باب المياه على جهة الفتيا بل أورده على طريق الرواية، والإيراد دون العمل والاعتماد. وماء الحتام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة من المجرى، فإن لم يكن له مادة

كتاب الطهارة

فإن كان كَرًّا فصاعدًا فهو طاهر مطهر لا ينجسه شيء من النجاسات إلا ما يغير أحد أوصافه، على ما قدمنا المول فيه وسرحناه، وإن كان أقل من كَرٍّ فهو على أصل الطهارة ما لم يُعلم فيه نجاسة، فإن علمت فيه نجاسة وجرت المادة التي هي البُزَال فقد طهر وجاز استعماله، وإن لم يبلغ الكَرَّ مع اتصال المجرى به فإن انقطع المجرى اعتبرنا كونه كَرًّا، فإن كان أنقص من الكَرِّ فهو أيضًا على أصل الطهارة مثل الاعتبار الأول إلا أن تمنع فيه نجاسة ثم لا يزال هذا الاعتبار ثابتًا فيه.

والمادة المذكورة لا تعدو ثلاثة أقسام: إما أن نعلم طهارتها يمينًا؛ أو نعلم نجاستها يقينًا، أو لا نعلم الطهارة ولا النجاسة. فإن علمت الطهارة فالحكم مانعٌ، وكذلك إذا لم تعلم طهارة ولا نجاسة فهو على أصل الطهارة في الأشياء كلها والحكم مانعٌ، فأما إذا علمت أنها نجسة يقينًا وتعيينًا فلا يجوز اعتبار ما تقدم لأنه لا خلاف أن الماء النجس لا يطهر بجريانه.

فإن قيل: الكلام في السامه مطلق لأن ألفاظ الأخبار عامة بأن ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كانت له مادة من المجرى فمن قدها وخصها يحتاج إلى دليل.
قلنا: الإطلاق والعموم قد يخص بالأدلة بغير خلاف بين من ضط هذا الفن وأصول الفقه، ومن المعلوم الذى لا خلاف فيه أن الماء النجس لا يطهر بجريانه ولا يطهر غيره إذا لم يبلغ كَرًّا على ما مضى سرحناه، وفحوى الخطاب من الأخبار بينة على ما قلناه، لأن المجهود في مادة المجرى ألا يعلم بطهارته ولا نجاسه فهي المرادة بالخطاب لأن الإنسان داخل الحمام لا يعلم ولا يُبصر ما وراء الحائط فيحكم بأن المادة عند هذه الحال على أصل الطهارة، وساهد الحال أيضًا يحكم بما قلناه، فهذا هو المعنى بالمادة دون المادة المتيقن نجاستها. وغسالة الحمام وهو المستنقع الذى يسمى الجنة لا يجوز استعمالها على حال. وهذا إجماع وقد وردت به عن الأئمة عليهم السلام آثار معتمدة قد أجمع عليها، لأحد خالف فيها فحصل الإجماع والاتفاق على متضمنها ودليل الاحتياط يقتضى ذلك أيضًا. ومتى ولغ الكلب فى الإناء وجب غسله ثلاث مرّات أولاًهّن بالتراب. وبعض أصحابنا فى كتاب له يجعل التراب مع الوسطى والأول أظهر فى المذهب. وكيفية

السرائر

ذلك أن يجعل الماء وسرك التراب أو يترك فيه التراب ويصب عليه الماء بمجموع الأمرين لا بانفراد أحدهما عن الآخر، لأنه إذا غسل بمجرد التراب لا يسمى غسلًا لأن حقيقته الغسل جريان المائع على الجسم المغسول، والتراب لا يجري وحده، وإن غسلته بالماء وحده فما لم يمسسه بالماء والتراب - لأن الباء هاهنا للإلصاق بغير خلاف - فيحتاج أن يلمس أحد الجسمين بالآخر.

ولا يراعى التراب إلا في ولوغ الكلب خاصة دون سائر الحيوان ودون كل شيء من أعضاء الكلب.

لأن بعض أصحابنا ذكر في كتاب له: أن مباسره الكلب الإناء بسائر أعضائه يجري مجرى الولوع في أحكامه والأظهر الأول لأنه يجمع عليه. وبعض أصحابنا ألحق في كتاب له: أن حكم الخنزير في وجوب غسل الإناء من ولوغه ثلاث مرات إحداهن بالتراب حكم الكلب سواء، وتمسك بتمسكنا اثنين أحدهما: أن الخنزير يسمى كلبًا في اللغة فينبغي أن تتناولوه الأخبار الواردة في ولوغ الكلب، والثاني: أننا قد بينا أن سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرات والخنزير نجس بلا خلاف، وهذا استدلال غير واضح لأن أهل اللغة العربية لا يسمون الخنزير كلبًا بغير خلاف بينهم فالدعوى عليهم دعوى عريّة من برهان، والعرف خال منه لأن أحدًا لا يفهم من قوله: عندي خنزير أى عندي كلب، بل الذى يتبادر إلى الفهم هذه الدابة المخصوصة، ولو أن حالفًا أو ناذرًا حلف أو نذر إن رأى خنزيرًا فله عليه أن يتصدّق بفدر مخصوص من ماله على الفقراء، ثم رأى كلبًا، أو نذر أنه رأى كلبًا فرأى خنزيرًا لم يتعلق به وفاء النذر بغير خلاف بين المسلمين، لالفة ولا عرفًا. والثاني من قوله: إننا قد بينا أن سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرات والخنزير نجس بلا خلاف، وهذا أيضًا استدلال يضحك السكلى. إن لم يكن الخنزير عند هذا الفائل يسمى كلبًا فكيف يراعى التراب في إحدى الغسلات؟ هذا مع التسليم له بأن الإناء يغسل من سائر النجاسات ثلاث مرات، وليس كل إناء يجب غسله ثلاث مرات يراعى في إحدى الغسلات التراب، والإجماع حاصل من الفقه أن التراب لا يراعى إلا في ولوغ الكلب خاصة دون سائر النجاسات، بغير خلاف بين فقهاء أهل البيت عليهم السلام، ودون التسليم له، الغسلات الثلاث فيما عدا آنية

كتاب الطهارة

الولوغ وآنة الخمر والمسكر خَرُطُ القَتَادِ، لأنَّ الصَّحِيحَ من الأول. ال والمذهب والذي عليه الانقياد والإجماع مرة واحدة مع إزالة عن النجاسة وقد طهره.

ولا يراعى العدد في غسل الأواني إلا في آنية الولوغ والخمر والمسكر فحسب. وأيضاً فهذا القائل، وهو النسخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله يذهب في مسائل خلافه وهو الكتاب الذي وضعه لمناظرة الخصم: إلى أن العدد في الغسلات لا يراعى إلا في الولوغ خاصة ويقول: دليلنا أن العدد يحتاج إلى دليل وحمله على الولوغ قياس ولا نقول به، فمن يقول هذا في استدلاله كيف يقول في استدلاله على ولوغ الخنزير مع تسليمه أنه لا يسمى كلباً بذلك الدليل؟ إن هذا لعجيب وقد ذهب في نهايته وجمله وعفوده إلى أنه: لا يعتبر غسل الإناء بالتراب إلا في ولوغ الكلب خاصة.

ومتى مات في الإناء حيوان له نفس سائلة، نجس الماء إذا كان أقل من كرو وجب غسل الإناء مرة واحدة سواء كان الميت فأرة أو غيرها.

وقد روى: أنه يغسل لموت الفأرة فيه سبع مرات والصحيح مرة واحدة. وكل ما وقع في الماء فمات فيه ممّا لا نفس له سائلة فلا بأس باستعمال ذلك الماء. وقد استثنى بعض أصحابنا الوزغ والعفرب خاصة، ذكر ذلك الشيخ أبو جعفر في نهايته وذلك أوردته على طريق الرواية دون العمل على ما ذكرناه عنه واعتذرنا له، وكذلك ما أوردته في هذا الكتاب المسار إليه بأن الوزغ إذا وقع في الماء ثم خرج منه لم يميز استعماله على حال والصحيح خلاف ذلك لأننا قد دللنا أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا يفسده وهذا مذهب أهل البيت والأول من القول مذهب المخالف، فإذا كان مجوته فيه لا ينجسه فكيف ينجسه بوقوعه فيه؟ وقد دللنا أن أسار حشرات الأرض طاهرة بغير خلاف بيننا. ومتى حصل الإنسان عند غدير أو مصنع ولم يكن معه ما يغرف به الماء لطهارته الصغرى فليدخل يده فيه ويأخذ منه ما يحتاج إليه لوضوئه، فإن أراد الغسل للجنابة فكذلك هذا مع خلوه يده من نجاسة عينية ويكون الماء دون الكر، فإن كان الماء دون الكر وعلى يده نجاسة أفسده.

وقال بعض أصحابنا في كتاب له: وإن أراد الغسل للجنابة، وخاف أن نزل إليه فساد الماء

السرائر

فليرش عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه ثم ليأخذ كفاً كفاً من الماء فيغتسل به، ففي الطهارة الصغرى التي هي الوضوء وافق على أخذه الماء من غير إفساد له وإن رجع من استعماله إليه، وفي الكبرى لم يوافق لأنَّ عند هذا القائل أنَّ الماء المستعمل في الطهارة الصغرى طاهر مطهر. فأما المستعمل في الطهارة الكبرى فلا يرفع به الحدث فلاجل هذا قال: فليأخذ كفاً كفاً من الماء فيغتسل به، يُريد قبل أن ينزل من استعماله إلى باقى الماء فيصير ماءً مستعملاً في الطهارة الكبرى فلا يرتفع الحدث عنده به وقوله: فليرش، يريد به نداؤه جلده وبلله من قبل نيته واغتساله بحيث يكفيه بعد بلل جسده اليسير من الماء فيجرى على جسده من قبل أن ينزل إلى باقى الماء لئلا يصير الماء الباقي قبل فراغه مستعملاً في الكبرى فلا يرفع الحدث عنده به، وليس قول من يقول: المراد بالرَّس عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه على الأرض دون ميا من جسده ومياسره وخلفه وأمامه، بشيء يُلتفت إليه لأنه لا معنى له يرجع إليه لأنه إذا تَنَدَّت الأرض من هذه الجهات الأربع كان أسرع إلى نزول ما يغتسل به بعد ذلك إلى الماء الباقي قبل فراغ المغتسل من إغتساله، فيصير الباقي ماءً مستعملاً فلا يرتفع الحدث عنده به، وهذا جميعه على رأى شيخنا أبى جعفر الطوسى رحمه الله: في أن الماء المستعمل في الأغسال الواجبة لا يرتفع الحدث به، وقد دللنا على خلاف ذلك وبيننا الصحيح فيه قبل هذا المكان في هذا الكتاب فعلى المذهب الصحيح من أقوال أصحابنا لا حاجة بنا إلى الرِّس المذكور.

ويُستحب أن يكون بين البثر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البثر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة، وخمس أذرع إذا كانت فوقها والأرض أيضاً سهلة فإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البثر خمس أذرع من جميع جوانبها. هذا جميعه على الإستحباب وإلا فلو كان بين البثر وبين البالوعة شبراً أو أقل لم يكن بذلك بأس مالم يتغير أحد أوصاف ماء البثر بالنجاسة.

والماء المسخن على ثلاثة أضرب: ماء سخنته النار، وماء سخن بالشمس وماء مسخن من ذاته وهو ماء العيون الحارة الحامية. فالذى سخن بالنار لا يكره استعماله على حال، وماء سخنته الشمس يجعل جاعل له في إناء وتعمد لذلك فإنه مكروه في الطهارةين معاً فحسب، وما كان مسخنًا من ذاته وهو ماء العيون الحامية فإنه يكره استعماله في التداوى فحسب.

كتاب الطهارة

باب أحكام الاستنجاء والاستطابة وكيفية الوضوء وأحكامه:

ينبغي لمن أراد الغائط أن يتجنب شطوط الأنهار ومساقط النّهار والطّرق النّافذة وفي النّزال وجحرة الحيوان والمياه الجارية والراكدة ولا يبولن فيها ولا في أفنية الدّور ولا في مواضع اللّعن، وفي الجملة كلّ موضع يتأذى به النّاس كلّ ذلك على طريق الاستحباب دون الفرض والإيجاب فمن فعل خلاف ذلك لا يكون فاعلاً لقبيح ولا تحلاً بواجب.

فإذا دخل المبرز فالمستحب أن يقول: أعوذ بالله من الرّجس النّجس بكسر الراء في الرّجس وكسر التّون في النّجس لأنّ هذه اللفظة إذا استعملت مع الرّجس قيل: رجس نجس، بخفض الراء والتّون، وإذا استعمل مفرداً قيل: نجس بفتح التّون والجيم معاً.

الحديث المخبث الشّيطان الرّجيم.

فإذا أراد القعود لحاجته فالواجب عليه أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط فهذان تركان واجبان في الصّحارى والبنيان على الأظهر من المذهب، وإن وجد في بعض الكتب لفظ الكراهية فليس بشيء يعتمد إلّا أن يكون الموضع مبنياً على وجه لا يتمكّن فيه من الانحراف عن القبلة، ويستحب له أن لا يستقبل قرصى الشّمس والقمر ولا يستقبل الرّيح بالبول خاصّة لئلا ترّده عليه، ولا يطمح ببوله في الهواء ولا يبولن في الأرض الصّلبة. والاستنجاء فرض واجب.

ويجوز استعمال الأحجار فيه أو ما يقوم مقامها في إزالة العين من سائر الأجسام ما لم يكن مطعوماً أو عظماً أو روثاً أو جسماً صقيلاً أو جسماً له حرمة، فإن استعمل هذه الأجسام المنهى عن استعمالها فلا يجزئه في استنجائه، فإن كان قد توضأ وصلى عامداً فعل ذلك أوناسياً أو لم يفعل الاستنجاء بشيء من الأجسام بالجملة عامداً أوناسياً، فالواجب عليه الاستنجاء بما يجوز الاستنجاء به وإعادة الصّلاة دون الطّهارة إذا لم يكن أحدث أو فعل ما ينقضها ويطلبها، ويستعمل الأحجار أو ما يقوم مقام الأحجار سوى ما ذكرناه فيها لم يتعدّ المخرج ويتشرى، فإن انتشر وتعدّى المخرج لم يجزئه إلّا الماء مع وجوده، والجمع بين الحجارة

السرائر

والماء أفضل والاقتصار على الأحجار يُجزئ.

فأما البول فلا بد من غسله بالماء والاستنجاء باليد اليسرى إلا إذا كان بها عذر. والمسنون في عدد أحجار الاستنجاء ثلاثة وإن أنقاه حجر واحد لم يقتصر عليه بل يجب عليه أن يكمل العدد.

على الصحيح من الأقوال. وإن كان شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان يذهب إلى الاقتصار على حجر واحد إذا نقي به الموضع وهو مذهب المخالف، والأول أظهر في المذهب ودليل الاحتياط يعضده ويقتضيه لأن فيه اليقين لبراءة الذمة، والإجماع بإزالة العين والحكم المتعلق بذلك.

فإن لم ينق الموضع بالأحجار الثلاثة فالواجب استعمال ما ينقى به الموضع، وتكون الأحجار أبكاراً غير مستعملة في إزالة نجاسة، أو عليه نجاسة. والاستبراء في الطهارة الصغرى عند بعض أصحابنا واجب وكيفية أن يمسح بإصبعه من عند مخرج النجوى إلى أصل القضيب ثلاث مرات ثم يمر بإصبعه على القضيب ويخرطه ثلاث مرات. وباقي أصحابنا يذهبون إلى استحبابه إلا أنه إن لم يفعل ذلك ورأى بعد وضوئه بللاً فالواجب عليه إعادة بلاخلاف بينهم، وإن كان قد فعل الاستبراء ثم رأى بللاً بعد ذلك فلا خلاف بينهم أنه لا يجب عليه إعادة الطهارة وإنما ذلك من الحباثل «وهي عروق الظهر».

ولا استنجاء من ريح وإن كان فيها الوضوء، فإذا استنجى بالماء فليغسل موضع النجوى إلى أن ينقى ما هناك أثراً وعيناً دون الرائحة، وليس لما يستعمل من الماء حدّ محدود إلا سكون النفس فحسب.

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن حدّه خستونة الموضع وأن يصبر، وهذا ليس بشيء يعتمد لأنه يختلف باختلاف المياه والزمان. فباء المطر المستنقع في القدران لا يحسن الموضع ولو استعمل منه مائة رطل، والماء البارد في الزمان البارد يحسن الموضع بأقل قليل، والمذهب الأول.

وليغسل رأس إحليله - والإحليل هو الثقب دون سائر العضو - بالماء ولا يجوز الاقتصار

كتاب الطهارة

على غيره مع وجوده على ماتقدم ذكره، وأقل مايجزى من الماء لغسله ما يكون جاريًا ويسمى غسلًا وقدروى: أقل من ذلك مثلًا ما عليه من البول وإن زاد على ذلك كان أفضل. ويكره الكلام وهو على حال الغائط إلا أن تدعوه إلى ذلك الكلام ضرورة، ويستحب له أن يغسل يده قبل أن يدخلها الإناء من حدث الغائط مرتين ومن البول مرة وكذلك من النوم ومن الجنابة ثلاث مرات، ولا بأس بما ينتضح من الاستنجاء على الثوب والبدن إذا كانت الأرض طاهرة ولم يصعد متلوثًا وهذا إجماع من أصحابنا سواء كان من الكف الأول أو الكف الأخير.

فأما كيفية الوضوء: فالنية واجبة في كل طهارة سواء كانت وضوءًا أو غسلًا أو تيممًا، من جنابة كانت الطهارة أو من غيرها، فإن كانت الطهارة واجبة بأن تكون وُصلةً إلى استحابة واجب تعين نوى وجوبه على الجملة أو الوجه الذى له وجب، وكذا إن كان ندبًا لتمييز الواجب من الندب ولوقوعه على الوجه الذى كلف إيقاعه عليه كصلاة الجنابة، ويجوز أن يؤدى بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بدليل الإجماع من أصحابنا. والفرض الثانى الذى تقف صحته الطهارة عليه: مقارنة النية لها.

وذكر بعض أصحابنا فى كتاب له: هى مقارنة آخر جزء من النية لأول جزء منها حتى يصح تأنيها بتقدم جملتها على جملة العبادة، لأن مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الإرادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذر لا يصح تكليفه إذ فيه حرج يبطل ما علمناه من نفى الحرج فى الدين، ولأن ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة وتقدم وجوده على وجود جملة النية عن كونه عبادة من حيث وقع عاريًا عن جملة النية لأن ذلك هو المؤثر فى كون الفعل عبادةً لا بعضه.

والفرض الثالث: استمرار حكم هذه النية إلى حين الفراغ من العبادة، وذلك بأن يكون ذاكرًا لها غير فاعل لنية تخالفها.

ويستحب أن ينوى المتطهر عند غسل يديه فى الطهارة الكبرى وإن كانت صغرى عند المضمضة والاستنشاق، إذا كانت المضمضة والاستنشاق أول ما يفعل من الوضوء؛ فينبغى مقارنة النية لابتدائها لأنها وإن كانا مسنونين فهما من جملة العبادة ومما

السرائر

بستحقّ لهما التّواب ولا يكونان كذلك إلّا بالتّيّبة على ما قال تعالى: وَمَا لَأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتْبَغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى.

وفرض الوضوء: غسل الوجه وحده من قصاص شعر رأسه إلى محاذر الذّقن - بالذّال المعجمة وفتح القاف - طوّلاً ومادّارت عليها الإبهام والوسطى عرّضاً من مستوى الخلفة في الأغلب والأعمّ دون النّادر السّاذّ، وغسل اليدين من المرافق إلى أطراف الأصابع وعند بعض أصحابنا أنّ البدأة في الغسل من المرافق واجب لا يجوز خلافه فمضى خالفه وجب عليه الإعادة والصّحيح من المذهب أنّ خلاف ذلك مكروه شديد الكراهة حتّى جاء بلفظ الحضر لأنّ الحكم إذا كان عندهم شديد الكراهة يحمي بلفظ الحظر، وكذلك إذا كان الحكم شديد الاستحباب جاء بلفظ الوجوب كما جاء عنهم عليهم السّلام: أنّ غسل يوم الجمعة واجب لما كان شديد الاستحباب لأنّه لا دليل على الحظر بل القرآن يعضد مذهب من قال ذلك على الاستحباب، وخلافه مكروه لأنّه تعالى أمرنا بأن نكون غاسلين، ومن غسل يده من الأصابع إلى المرافق فقد تناوله اسم غاسل بغير خلاف.

ومسح مُقدّم الرّأس ببِلّة يده، ومَسَحَ ظاهر القدمين من الأصابع إلى الكعبين ويجب البدأة بالأصابع والانتهاء إلى الكعبين لأنّ القرآن يشهد بذلك بالبِلّة أيضاً.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له إلى جواز مسحها من الكعبين إلى رؤوس الأصابع، وذلك منه على جهة لفظ الخبر وإيراده لا على سبيل الفتوى والعمل، لأنّ هذا القائل هو شيخنا أبو جعفر الطّوسيّ رحمه الله أورد ذلك في نهايته إيراداً لا اعتقاداً ومذهبه وفتواه ماحقه في جملة عقوده فإنّه ذهب إلى ما اخترناه في الجمل والعقود ولأنّ الإجماع حاصل على براءة ذمّة المتطهّر إذا فعل ما قلناه وليس كذلك خلافه فالاحتياط يوجب عليه ذلك. والكعبان هما العظمان اللّذان في ظهر القدمين عند معقد السّراك.

والواجب في العضوين المغسولين الدّفعة الواحدة والمرتان سنّة وفضيلة بإجماع المسلمين.

ولا يلتفت إلى خلاف من خالف من أصحابنا؛ بأنّه لا يجوز المرّة الثّانية، لأنّه إذا تعيّن المخالف وعُرف اسمه ونسبه فلا يعتدّ بخلافه، والشيخ أبو جعفر محمّد بن بابويه يخالف في ذلك.

كتاب الطهارة

ومازاد على المرتين بدعة، والعضوان الممسوحان لا تكرر في مسحها فمن كرّر ذلك كان مبدعاً ولا بطل وضوءه بغير خلاف، ولو استقبل في مسح رأسه السّعر لأجزأه، وكذلك لو غسل الوجه منكوساً يبدأ من المحاذير إلى القصاص لأجزأه على الصّحيح من المذهب، وقال سيحنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: لا يحزّنه، والأول أظهر لأنّه يتناوله اسم

غاسل، وإذا تناوله ففد امتثل الأمر وأنى بالمأمور به بغير خلاف.

وأفلّ مايحزّىء من الماء في الأعضاء المغسولة ما يكون منه غاسلاً وإن كان ملل الدّهن - بفنح الدّال - بعد أن يكون جارياً على العضو، فإن لم يكن الماء جارياً فلا يحزّنه لأنّه يكون ماسحاً ولا يكون غاسلاً والأمر بالغسل غير الأمر بالمسح.

وبعض أصحابنا يذهب في كتاب له إلى إطلاق الدّهن من غير تقييد للجريان ويفيده في كتاب آخر له، والصّحيح تقييده بالجريان لأنّه موافق للبيان الذي أنزل به القرآن. وقال السيّد المرتضى رحمه الله في المسائل النّاصريّات: والذي يجب أن يعول عليه أن الله تعالى أمر في الجنابة بالاغتسال وفي الطّهارة الصّغرى بغسل الوجه واليدين فيجب أن يفعل المتطهر من الجنابة والمتوضّى مايسمّى غُسلًا ولا يقتصر على مايسمّى مسحاً ولا يبلغ الغسل، فأما الأخبار الواردة بأنّه يحزّك ولو ملل الدّهن فإنّها محمولة على دهن يجري على العضو ويكثر عليه حتّى يسمّى غُسلًا ولا يجوز غير ذلك.

قال محمّد بن إدريس: وهذا هو الصّحيح المحصّل المعتمد عليه والمسنون للرجال أن يبتنؤا بظاهر الذّراع بالكفّ الأوّل وبباطن الذّراع بالكفّ الثّاني، والمسنون للنساء عكس ذلك، وهذا على جهة النّدب لا الوجوب للرجال والنساء.

ولابدّ من إدخال المرافق في الغسل على طريق الوجوب، والترتيب واجب في الطّهارتين معاً الكبرى والصّغرى، والموالة واجبة في الصّغرى فحسب، وحدّها المعتر عندنا - على الصّحيح من أقوال أصحابنا المحصّلين - هو أن لا يحفّ غسل العضو المقدّم في الهواء المعتدل، ولا يجوز التفريق بين الوضوء بمقدار ما يحفّ معه غُسل العضو الّذي انتهى إليه وقطع الموالة منه في الهواء المعتدل،

وبعض أصحابنا يوجب الموالة على غير هذا الاعتبار ويذهب إلى اعتبار الجفاف يكون عند

السراير

الضَّرورة لانقطاع الماء وغيره من الأعذار فأما مع زوال الأعذار فلا يعتبر جفاف ماوضأه.
وأقل مايجزىء في مسح النَّاصية ماوقع عليه إسم المسح، والأفضل أن يكون مقدار
ثلاث أصابع مضمومة سواء كان مخناراً أو مضطراً.

وقال بعض أصحابنا: الواجب في حال الاختيار مقدار ثلاث أصابع مضمومة وفي حال
الضَّرورة إصبع واحد، والأول أظهر بن أصحابنا لأن دليل القرآن يعضده لأنَّ مَنْ مسح
ما اخترناه يسمّى ماسحاً بغير خلاف ومن ادّعى الزيادة يحتاج إلى سرعة، فالسَّيخ أبو جعفر
الطُّوسيّ رحمه الله يذهب إلى ما اخترناه في جملة وعقوده ويورد المفالة الأخرى في نهايته على
جهة الإيراد على ما نبهنا عليه من قبل.

ويُكره استقبال سعر ذراعك في غسله وكذلك يُكره استقبال شعر ناصيتك في
مسحها، ثم تضع يديك جميعاً بما بقي فيها من البلة على ظهر قدميك فتمسحها من أطراف
الأصابع إلى الكعبين اللذين تقدّم وصفها، ولا يجوز أن يأخذ للرأس والرجلين ماءً جديداً
ولا يجزىء غسل الرجلين عن مسحها، وكذلك الرأس، وإن عرضت حاجة إلى غسل
الرجلين للتنظيف أو غيره وجب أن يُقدّم على الوضوء لتمييز بين المفروض والمسنون فإن
جعل غسلها بين أعضاء الطهارة فمكروه ويعتبر جفاف ماوضأه على ماضى ترحنا له.
ومسح الأذنين أو غسلها بدعة عند أهل البيت عليهم السّلام، ولا يجوز المسح على الخفين
ولا الجوربين ولا الجرموقين ولا على الخمار والعمامة، فأما التّعال فما كان منها حائلاً بين الماء
وبين القدم لم يجز المسح عليه، ومالم يمنع من ذلك جاز المسح عليه سواء كان منسوباً إلى
العرب أو العجم. ويجوز المسح على الجبائر عند الضَّرورة وخوف المضرة بحل العضو.
قال محمد بن إدريس: في مسائل الخلاف للسَّيد المرتضى: التّساخن الخفاف - بالتاء المنقطة
من فوقها بنقطتين المفتوحة والسن غير المعجمة المفتوحة والخاء المعجمة المكسورة والياء
المنقطة من تحتها بنقطتين المسكّنة والنّون - فأوردت الكلمة هاهنا لثلاث تصحّفات.

ويجب في الوضوء التّرتيب وهو أن يغسل الوجه ثمّ اليدين ويمسح الرأس ثمّ
الرجلين، فمن قدّم مؤخراً أو آخر مقدّماً لم يجزئه ذلك في رفع حديثه، وكان عليه تداركه، كأنه
قدّم غسل يديه على وجهه، فالواجب أن يرجع فيغسل وجهه ثمّ يديه وكذلك سائر

كتاب الطهارة

الأعضاء، ومن قَدَّم غسل يده اليسرى على غسل اليمنى وجب عليه الرجوع إلى غسل اليمنى ثم يعيد غسل اليسرى، ودليل ذلك إجماع أهل البيت عليهم السلام. فإنَّ غسل اليدين قبل الوجه ثمَّ غسل الوجه بعدهما، فإن كان لم ينو عند المضمضة والاستنشاق نية الطهارة ولا نواها عند غسل وجهه فإنه يجب أن يعيد غسل وجهه ثانيًا بنية لأنَّه غسله بغير نية، وإن كان نوى عند المضمضة فلا يجب عليه إعادة غسل وجهه ثانيًا وكذلك إن لم ينو عند المضمضة ونوى عند غسل وجهه نية الطهارة فلا يجب عليه إعادة غسله ثانيًا بل إعادة غسل يديه فحسب، ومسح رأسه ورجليه مرتبًا إذا لم يجفَّ الماء الذي على وجهه فإن جفَّ وجب عليه إعادة غسله ثانيًا، فهذا تحرير ذلك.

والموالة في الوضوء أيضًا واجبة ومعناها غير معنى الترتيب، لأنَّ الترتيب هو أن يكون كلَّ تطهير عضو بعد صاحبه من غير تفصيل لفور أو تراخ، والموالة: أن يوالى بين الأعضاء من غير تراخ فيصل غسل اليدين بغسل الوجه، ومسح الرجلين بمسح الرأس، ويُتعمَّد أن يكون فراغه من مسح رجله وعلى أعضائه المغسولة والمسوحة نداوة الماء، ومن فرَّق وضوءه لانقطاع الماء عنه أولغيره من ضروب الأعدار أو باختياره حتى يجفَّ ماتقدَّم، وجب عليه استئناف الوضوء من أوله أو من حيث جفَّ وإن كان التفريق لم يجفَّ معه ماتقدَّم وصلَّ من حيث قطع.

ومن ذكر أنَّه لم يمسح برأسه وفي يده بلة الوضوء يمسح عليه وعلى رجله بمابقى في يده من البلة من غير استئناف ماء مجدد، وكذلك القول في الرجلين إذا ذكر أنَّه لم يمسح عليهما، فإن لم يكن في يده بلل أخذه من حاجبيه أو من لحيته أو من أشعار عينيه إن كان في ذلك نداوة ومسح بها وإن كانت قليلة، فإن لم يبق شيء من النداة أصلًا وجب عليه إعادة الوضوء من أوله وكذلك إن ذكر أنَّه لم يغسل ذراعيه وجب أن يغسلها ثم يمسح برأسه ورجليه، وكلَّ هذا ما لم يجفَّ طهارة العضو المتقدَّم على المنسئ، كأنه ذكر أنَّه لم يغسل ذراعيه وقد جفَّت طهارة وجهه أو ذكر أنَّه لم يمسح رأسه وقد جفَّت طهارة ذراعيه، فمن كانت هذه حاله وجب أن يستأنف الوضوء من أوله.

ومن كان قائمًا في الماء وتوضأ ثمَّ أخرج رجله من الماء ومسح عليهما من غير أن

السراير

يدخل يديه في الماء فلا حرج عليه لأنه ماسح بغير خلاف والظواهر من الآيات والأخبار متناولة له، ولنا في هذا مسألة طويلة فمن أرادها وقف عليها.

ومن عرض له وهو في حال الوضوء لم يخرج عنه شك في أنه ترك بعض أعضائه أوقدم مؤخراً أو آخر مقدماً، وجب عليه أن يعيد الوضوء من أوله حتى يكون على يقين من كمال طهارته، إلا أن يكثر ذلك منه ويتواتر فلا يلتفت إليه وبمضى فيما أخذ فيه، فإن كان الشك العارض بعد فراغه وانصرافه من مغتسله وموضعه لم يحفل بالشك وألغاه لأنه لم يخرج عن حال الطهارة إلا على يقين من كمالها وليس ينقض الشك اليقين اللهم إلا أن يتيقن ويذكر أنه أهمل شيئاً أوقدم مؤخراً أو آخر مقدماً فيكون الحكم ماقدّمناه.

وقد قال بعض أصحابنا في كتاب له: أنه ليس من العادة أن ينصرف الإنسان من حال الوضوء إلا بعد الفراغ من استيفائه على الكمال، وهذا غير واضح إلا أنه رجع في آخر الباب ويقول: إن انصرف من حال الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه ومضى على يقينه، وهذا القول أوضح وأبين في الاستدلال.

ومن تيقن الطهارة والحدث معاً ولم يعلم أيهما سبق صاحبه وجب عليه الوضوء لبزول الشك ويحصل على يقين بالطهارة، ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل على اليقين ولم يحفل بالشك، وإن كان المتيقن هو الحدث والمشكوك فيه هو الطهارة عمل على اليقين واستأنف الطهارة.

ومن كان في بده خاتم فالمستحب أن يحركه عند غسل يده وإن كان واسعاً يدخل الماء تحته، وإن كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته فليحوّله من موضعه إلى موضع آخر وكذلك المرأة في الدملج وما أنسبه.

ذهب شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: إلى أنه منى صلى الظهر بطهاره ولم يُحدث وجدّد الوضوء ثم صلى العصر ثم ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة فإنه يعيد صلاة الظهر ولا يعيد صلاة العصر، وحكى عن السافعي أنه يعيد الظهر وفي إعادة العصر قولان: أحدهما لا يعيد مل ما قلنا إذا قال: إن تجدد الوضوء يرفع الحدث والآخر أنه يعيد إذا لم يفل: إن تجدد الوضوء يرفع حكم الحدث.

كتاب الطهارة

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: والذي يفوى في نفسى ويقتضيه أصول مذهبنا أنه يعيد الصلاتين معاً الظهر والعصر لأن الوضوء الثانى ما استبيح به الصلاة ولا رُفِعَ به الحدث وإجماعنا منعقد على أنه لا تُستباح الصلاة إلا بنية رفع الحدث أو نية استحابة الصلاة بالطهارة، فأما إن توضأ الإنسان بنية دخول المساجد أو الكون على طهارة أو الأخذ في الحوائج، لأن الإنسان مستحب له أن يكون في هذه المواضع على طهارة فلا يرتفع حده ولا استبيح بذلك الوضوء الدخول في الصلاة، وإلى هذا القول والتحرير يذهب شيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه الله في جواب المسائل الحليّات التى سُئِلَ عنها فأجاب بما حرّراه فأما إن كان قد أحدث عقيب كل طهارة فإنه يجب عليه إعادة جميع صلاته.

ومقدار الماء لإسباغ الوضوء مُدٌّ، وهو رطلان وربع بالعراقى، وللغسل صاع وهو أربعة أمداد يكون تسعة أرتال بالعراقى، ومن اغتسل أو توضأ بأهل من ذلك أجزأه بعد أن يقسّمه في ثلاث أكف: كف للوجه وكفان لليدين، وقد روى أنه يجزىء من الوضوء ما جرى مجرى الدهن إلا أنه لا بد أن يكون ممّا يتناوله اسم الغسل ولا ينتهى في القلة إلى ما يسلب الاسم على ما قدّمنا شرحنا له وحققناه.

باب أحكام الأحداث الناقضة للطهارة:

ما ينقض الوضوء على ثلاثة أضرب: أحدها ينقضه ولا يوجب الغسل، ونائبها ينفضه ويوجب الغسل، ونائبها إذا حصل على وجه نقض الوضوء لا غير، وإذا حصل على وجه آخر وجب الغسل.

فما يوجب الوضوء لا غير:

البول والغائط سواء خرج من الموضع المعتاد أو خرج من غير ذلك الموضع لقوله تعالى: أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ مَوْضِعًا دُونَ مَوْضِعِ،

السرائر

وبعض أصحابنا يقيّد ذلك بموضع في البدن دون المعدة ويستشهد على ذلك بعموم قوله تعالى: **أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**، وما روى من الأخبار: أَنَّ الغائط ينقض الوضوء يتناول ذلك وقال: ولا يلزم ما فوق المعدة لأن ذلك لا يسمى غائطاً وهذا استدلال منه غير واضح لأنه استدلال بعموم الآية ثم خصّص اللفظ من غير تخصيص فيه أوفى دليله فمابقي لدون المعدة معنى بالتقييد بل لأنه لا يسمى غائطاً، فإن سُمي غائطاً أخرج الغائط من فوق المعدة يلزمه ما لزمه من دون المعدة لشمول اللفظ وعموم الآية وإلا بطل استدلاله بها رأساً، والأولى إطلاق خروجه من موضع في البدن من غير تقييد حتى يصح الاستدلال بالآية والأخبار.

والريّح الخارج من الدبر على وجه متيقّن إمّا بأن يسمع الصوت أو يسمّ الريّح، فأما غير ذلك من الخارج من غير الدبر إمّا فرج المرأة - يعنى قبلها - أو مسام البدن أو ريح متوهّمة مشكوك فيها غير متيقّن فلا ينقض ذلك الوضوء.

والنّوم الغالب على السّمع والبصر وبمجموع الحاسّتين على جميع أحوال النائم من صحيح الحاسّة فأما غير صحيح الحاسّة فبأن ينام نوماً لونا مة صحيح الحاسّة لما سمع ولما أبصر.

وإجماع أصحابنا على أنّ النّوم حدث ينقض الوضوء منعقد، وقول الرّسول عليه السّلام العبن وكاء السّه - بالسين غير المعجمة المسندة المفتوحة وبالهاء غير المنقلبة عن تاء - وهى حلقة الدبر، قال الساعر:

أدع أجيجاً باسمه لا تنسه إن أجيجاً هو صبيان السّه

يعضد مذهبنا إليه لأنه مجمع عليه،

وكلّ ما أزال العقل وفقد معه التّحصيل والتّميّز من إغناء وجنون وميرة وسكر .
وغير ذلك من جميع أنواع الأمراض التي يفقد معها التّحصيل ويزول التّكليف.

وما يوجب الغسل:

فخروج المني على كلّ حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بشهوة كان أو بغير

شهوة،

كتاب الطهارة

وما يوجد في بعض كتب أصحابنا من تعييده بالدَفْقِ فغير واضح إلا أنه لما كان الأغلب في أحواله الدَّفْقُ قَيَّدَ ذلك.

وغيبوبة الحَشَفَةِ في فرج آدمي سواء كان الفرج قبلًا أو دبرًا،

على الصحيح من الأقوال لأنه إجماع المسلمين وبعض ذلك قوله تعالى: **أُولَاسْتُمْ النِّسَاءُ**، ولا خلاف أن من أولج حشفته في دبر امرأة ينطلق عليه أنه لامس النساء حقيقةً وضعيةً وحقيقةً عرفيةً شرعيةً، ويسمى أيضًا الدبر فرجًا بغير خلاف بين أهل اللغة، على أن هذه اللفظة إن كانت مستتقة من الانفراج فهو موجود في الفيل والدبر وإن كانت مختصةً بقبل المرأة فذلك ينتقض بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ**، ومعلوم أنه تعالى أراد بذلك الرجال دون النساء وسمى ذكر الرجل وآلة جماعه فرجًا وهذا ينتقض أن تكون اللفظة مختصةً بقبل المرأة.

وأما الأخبار المتضمنة لذكر غيبوبة الحَشَفَةِ فهي أيضًا عامة على الفرجين ودالة على الأمرين لأن غيبوبة الحشفة في كل واحد من الفرجين تقتضي تناول الاسم وفي الأخبار ما هو أوضح في تناول الأمرين من غيره.

روى محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام إى الباقر والصادق عليهما السلام قال: سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة؟ قال: إذا أدخلته فقد وجب الغسل والمهر والرَّجَمُ وفي لفظ آخر: إذا غيَّب الحشفة. وروى حماد عن ربعي بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي عليه السلام فقال: ماتقولون في الرجل يأتي أهله فخالطها ولم يُنزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء. وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل. فقال عمر لعلي بن أبي طالب صلوات الله عليه: ماتقول يا أبا الحسن؟ فقال عليه السلام: أتوجبون الرَّجَمَ عليه ولا توجبون عليه صاعًا من ماء. وقد روي هذا المعنى من طرق كثيرة وهذا تنبيه منه عليه السلام على أن هذه الأحكام يتبع بعضها بعضًا وإذا كنا نوجب في الوطء في الدبر من المرأة الحد كما نوجب في الفيل وجب الغسل على الجميع بسهادة أمير المؤمنين عليه السلام.

السرائر

وأما الأخبار المضمّنة لعلق الغسل بالبقاء الخنثان فلا دلالة فيها عليها لأنّ أكبر ما مضيه
 أن سعلَى وحبوب الغسل بالبقاء الخنثان وقد بوجِب ذلك وليس هذا بما نَع من إيجابه في موضع
 آخر لا البقاء فيه لخنثان إلّا من حسب دليل الخطاب وذلك غير معتمد ولا معول عليه عند
 المحقّقين لاصول الفقه على أنّهم يوجبون الغسل بالإيلاج في قُبَل المرأة، وإن لم يكن هناك
 حسان فقد عملوا بخلاف ظاهر الخبر فإذا قالوا: المرأة، وإن لم تكن مخبونه فذلك موضع
 الحس من غيرها، قلنا: هذا على كلّ حال عدول عن الظاهر لأنّ الخبر علَى الحكم فيه بالخنثان
 - سدر موضعه وإذا أوجبنا حكم الغسل فيما لم يلق فيه خنثان على الحقيقة فبدليل آخر
 هكذا نصنع فيها خالفه فيه. وأمّا ما يوجد في الروايات والأخبار والكتب فلو كان صريحاً في
 خنثته خلاف ما ذكرناه، لم يجب الالتفات إليه فيما يدلّ القرآن والإجماع والأخبار المتظاهرة
 المسهورة على خلافه، فضلاً أن يكون لفظه محتملاً لأنّهم يدعون، أنّ من وطأ امرأة في دبرها
 ولم تنزل فلا غسل عليه. ويمكن حملُه على وطئها من جهة الدبر دون الفرج وكما أنّه يطأ من
 جهة القبل في الفرج وفيما دونه فكذلك قد يطأ من جهة الدبر في الفرج وفيما دونه. ويوجد في
 روايات أصحابنا ما هو صريح في أنّ الوطء في الدبر يغير إنزال يقتضي الغسل فهو معارض
 بلك الأخبار فإن قيل: قد دلّم على أنّ الفاعل يجب عليه الغسل فمن أين أنّ الغسل
 أيضاً واجب على المفعول به؟ قلنا: كلّ من أوجب ذلك على الفاعل أوجبه على المفعول به،
 فالقول بخلاف ذلك خروج عن الإجماع، فأما ما يوجد في بعض كتب شيخنا أبي جعفر
 الطوسي - رحمه الله - مما يخالف ما اخترناه ويعتض ظاهره ضد ما بينناه فيمكن تأويل ما أورده
 بالذكور أيضاً فقد اعتدنا له في مواضع، وقلنا: أورده إيراداً لا اعتقاداً. والدليل على ذلك
 ما أورده في مبسوطه في الجزء الثالث في كتاب النكاح قال: فصل في ذكر ما يستباح من
 الوطء وكيفيته قال: يكره اتيان النساء في أحشائهنّ يعني أديارهنّ وليس بمحظور قال:
 والوطء في الدبر يتعلّق به أحكام الوطء في الفرج من ذلك إفساد الصوم ووجوب الكفارة
 ووجوب الغسل، وإن طأعته كان حراماً محضاً كما لو أتى غلاماً، وإن أكرهها فعليه المهر
 ويستقرّ به المسمّى ويجب به العدة. قال: وروى في بعض أخبارنا: أنّ نقض الصوم ووجوب
 الكفارة والغسل لا يتعلّق بمجرد الوطء إلّا أن يُنزَل فإن لم يُنزَل فلا يتعلّق به ذلك، فانظر

كتاب الطهارة

أرسدك الله فهل هذا قول موافق لما أخبرناه أو يخالف له؟ وقال في مبسوطه في الجزء الأول في فصل في ذكر غسل الجنابة وأحكامها: فأما إذا أدخل ذكره في دبر المرأة أو العلامة فلا أصحابنا فيه روايان: إحداهما يجب الغسل عليها والثانية لا يجب عليها هذا آخر كلامه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: إذا كانت إحدى الروايتين بعصدها القرآن والأدلة فالعمل بها هو الواجب ورفض الرواية الأخرى لغيرها عن الرهان، وقال رحمه الله في كتاب الصوم في الجزء الأول من مبسوطه أيضاً: والجماع في الفرج أنزل أولم ينزل سواء كان قبلًا أو دبرًا فرج امرأة أو غلامٍ أوميته أو بهمه وعلى كل حال على الظاهر من المذهب، هذا آخر كلامه، ألا يراه - رحمه الله - فد سعى الدبر فرجًا أو فوله: والجماع في الفرج سواء كان قبلًا أو دبرًا. وأقوى في الحائريات في المسألة الثانية والأربعين عن الرجل: إذا جامع امرأة في عجزها وأنزل الماء أولم ينزل ما الذي يجب عليه؟ فقال: الجواب، الأحوط أن عليها الغسل أنزلا أولم ينزلا وفي أصحابنا من قال: لا يغسل في ذلك إذا لم ينزلا والأول أحوط فهذا فتوى منه وتصنيف وما أومأت إلى ما أومأت إلا بحجب لا ينبغي أن تقلد إلا الأدلة دون الرجال والكتب.

والحيض والنفاس ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل على خلاف بين الطائفة، والصحيح وجوب الغسل. والقسم الثالث دم الاستحاضة فإنه إذا خرج قليلاً لا ينقب الكرسف نقض الوضوء لا غير، وإن نقب أوجب الغسل.

وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا عبارة عن هذا القليل غير واضحة بأن قال: وحده أن لا يظهر على القطن، والمقصود من ذلك أن لا يظهر على القطن إذا استدخلتها المرأة إلى الجانب الآخر وهو أن ينقبها ويظهر عليها، فلا يظن ظان أنه أراد بالعبارة أن لا يظهر على القطن جملة من أي جانب كان فليس هذا المراد لأنه إن لم يظهر عليها جملة فليست هي مستحاضة ولا ينقض الوضوء سوى ما ذكرناه.

وجملة الأمر وعقد الباب أن نقول: ناقض الطهارة المائية اثنا عشر شيئاً ستة تنقض الوضوء ولا توجب الغسل، وستة منها تنقض الوضوء وتوجب الغسل. فالذي ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل: البول والغائط والريح والنوم الغالب

السرائر

على السَّمْع والبصر وكلّ ما أزال العقل والتميز من سائر أنواع المرض والاستحاضة على بعض الوجوه، وهو أن يكون الدّم قليلاً لا ينقب الكُرْسُف على ماضى سرحنا له. وقد يوجد في بعض الكعب: خمسة تنفض الوضوء ولا يذكرون السّادس والاعتذار عنهم أن تركهم لذكره لأنهم ماذكروا إلّا الذي هو نافض الوضوء هو بنفسه غير منقسم في نفسه، مال ذلك أحد الخمسة: البول غير منقسم في نفسه لأنّه ليس له حالة أخرى تنفض الوضوء ويوجب الغسل، والقسم السّادس له حالة أخرى ينفض الوضوء ويوجب الغسل وهو إذا كبر الدّم وينب فلاجل ذلك قالوا: خمسة يَعنون النّافض الذي لا ينقسم في نفسه والمحصّل والمحكّك ماذكرناه أوّلاً.

والسّنة التي توجب الاغتسال: إنزال المنيّ، وغيبوبة الحسفة في فرج آدمي سواء كان ذكرًا أو أنثى كبيراً أو صغيراً ميتاً أو حيّاً، والحيض والنّفاس والاستحاضة على بعض الوجوه،

احرازاً من القسم الذي ينفض الوضوء ولا يوجب الغسل وهو القليل الذي لا ينقب الكُرْسُف - وهذا القسم المراد به الكبير الذي ينقب الكرسف فإنّه يوجب الغسل. ومسّ الأموات من النّاس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل، فهذه اثنا عشر شيئاً. فأما الطّهارة التّرابيّة فجميع ذلك ويزيد عليها بوجود الماء مع التّمكّن من استعماله فصارت نواقض التّرابيّة ثلاثة عشر شيئاً، فجميع الأغسال الرّافعة للأحداث لا يستباح بمجردها الصّلوات إلّا غسل الجنابة فحسب فإنّ الصّلاة تستباح بمجرده.

من غير خلاف بين فقهاء أهل البيت، فأما ما عداه من الأغسال فقد اختلف قول أصحابنا فيه، فمنهم من يستبيح بمجرده الصّلاة ويجعله مل غسل الجنابة ويحتجّ بأنّ الصّغير يدخل في الكبير، ومنهم وهم المحقّقون المحصلون الأكرون لا يستبيحون الصّلاة بمجرده ولا بدّ لهم في استحابة الصّلاة من الوضوء إمّا قبله أو بعده. وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا: أنّ كَيْفِيَّةَ غُسل الحائض مثل كَيْفِيَّةِ غُسل الجنب، ويزيد بوجود تقديم الوضوء على الغسل، وهذا غير واضح من قائله بل الزّيادة على غسل الجنابة أن لا تستبيح الحائض إذا طهرت بغسل حيضها وبمجرده الصّلاة كما يستبيح الجنب سواء قدّمت الوضوء أو أخرت، فإن

كتاب الطهارة

أراد: يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير صحيح بغير خلاف، والذي يدل على ما اخترناه من القولين قول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فأوجب على كل فائز إلى الصلاة مسح بعض الرأس ومسح الرجلين، فمن استباح الصلاة بمجرد الغسل لم يمثل الأمر ولا أتى بالمأمور لأنه مامسح، والله تعالى أمرنا إذا أردنا الصلاة أن نكون غاسلين ماسحين فإن قيل: هذا يلزمكم مله في غسل الجنابة فلنا أنت موافق لنا في غسل الجنابة ودليل ذلك قوله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَعَدَّ تَطَهَّرَ فَمَا أَوْجِبَ عَلَى الْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالْاِغْتِسَالِ فَحَسَبَ فَأَخْرَجْنَا الْجَنْبَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى عَمُومِهِ وَسَمُولِهِ، وَأَيْضًا الْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى اسْتِبَاحَةِ الْجَنْبِ الصَّلَاةَ بِمَجْرَدِ الْغُسْلِ. وليس ينتفض الوضوء بشيءٍ خارج عما ذكرناه من قلنسٍ يفتح اللام - أودمٍ سائلٍ أوقىٍ أومذى أودى - بالدال غير المعجمة - أومسٍ فرجٍ أوغير ذلك مما وقع الخلاف فيه وذكره يطول. فأما الدود الخارج من أحد السبيلين أوالتشيفه أوالحقنة بالمناعات فإن خرج نىء من ذلك خاليًا من نجاسة فلا وضوء، وإن كان عليه سىء من العذرة أوالبول فحسب، انتقضت الطهارة بما صحبها من ذلك لا بخروج ذلك النىء.

باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة منها:

الجنابة في اللغة هي البعد.

قال الاعشى: أبيب حُرَيْثًا زائرًا عن جنابة، يعنى عن بعد.

وهى فى السريعة كذلك لأن الجنب بعد عن أحكام المتطهرين لأن المتطهر يستببح مالا يستبيحه الجنب من الجلوس فى المساجد وغير ذلك، والجنب بعد عن ذلك الحديه. ويصير الإنسان جنبًا ويتعلق به أحكام المجنبيين من طريقتين فحسب لاثالث لهما: أحدهما: إنزال الماء الذى هو النىء سواء خرج دافقًا أو مقارنًا للسّهوه أو لم يكن كذلك، فى النوم كان أوفى اليقظة وعلى كل حال على ماضى شرحنا له، والآخر غيبوبة الحشفة على ما ذكرناه

السرائر

وحَقَّقناه من قبل، وهذان الحكمان يشتركان فيهما الرجلان والنساء.
فإن جامع الرجل امرأته فيما دون الفرج - الذي حَقَّقناه وبيَّناه - وأنزل وجب عليه الغسل وإن لم يُنزل فليس عليه الغسل وكذلك المرأة.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له فقال: فإن جامع الرجل امرأته فيما دون الفرج وأنزل وجب عليه الغسل ولا يجب عليها ذلك، فإن لم يُنزل فليس عليه أيضًا الغسل، فإن أراد بقوله: «الفرج» القُبْلَ فحسب فغير مُسَلِّمٍ، وإن أراد «بالفرج» القُبْلَ والدُّبْرَ معًا وأراد بجاءه فيما دونهما فصحيح قوله على ما بيَّناه وأوضحناه، فكلامه محتمل فلانظنَّ بمصنّف الكتاب إلاما قام عليه الدليل دون ما لم يقم عليه إذا كان الكلام محتملاً مع إيرادنا كلامه وقوله وفتواه من غير احتمال للتأويل الذي ذكره في مبسوطه وجوابات الحائريّات.

ومتى انتبه الرجل فرأى على ثوبه أوفراشه منياً ولم يذكر الاحتلام ولم يكن ذلك الثوب والفراش يشتركان فيه غيره وينام فيه سواء، وجب عليه الغسل سواء قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك أولم يقيم، فأما إن ساركه في لبسه والنوم فيه مشارك ممّن يحتلم فلا يجب عليه الاغتسال، سواء قام من موضعه ثم رآه أولم يقيم.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له: أنه إذا انتبه الرجل فرأى على ثوبه أوفراشه منياً ولم يذكر الاحتلام وجب عليه الغسل فإن قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك فإن كان ذلك الثوب أو الفراش ممّا يستعمله غيره لم يجب عليه غسل، وإن كان ممّا لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل. فاعتبر المشاركة بعد القيام من موضعه ولم يعتبرها قبل القيام من موضعه، والصحيح ما اخبرناه، وإلى هذا ذهب السيّد المرتضى رضي الله عنه في مسائل خلافه فقال: عندنا أنه من وجد ذلك في ثوب أوفراس يستعمله هو وغيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل يجب عليه لتجويزه أن يكون من غيره، فإن وجد فيما لا يستعمله سواء ولا يجوز فيها وجده من غيره فيلزمه الغسل وإن لم يذكر الاحتلام. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعية والأوزاعي: يغتسل وإن لم يذكر الاحتلام. وقال ابن حنبل: إن وجده حين استيقظ اغسل، وإن وجده بعدما يقوم ومسى فلا غسل عليه. وقال السافعية: أحبّ له أن يغتسل، هكذا حكى الطحاوي عنه في الاختلاف، والذي قاله السافعية في الأمّ مثل ما حكبناه من مذهبنا من القسمه،

كتاب الطهارة

والدليل على صحة مذهبن أنهما إذا وجد المني ولم يذكر الاحتلام وهو يجوز أن يكون من غره ولا يقين معه بما يوجب الغسل وهو على يقين متقدم ببراءة ذمته منه، فإنه على أصل الطهارة فلا يخرج عن ذلك اليقين إلا بيقين منله، وإذا وجده فيما لا يستتبه ولا يستعمله غره فقد أيقن بأنه منه فوجب الغسل، إذ قد بينا أنه لا معتبر بمعارضته خروجه للسهوة. فأما فرى ابن حنبل أن يصادفه حين انبهاه وبأن أن يقوم ويمسى فلا وجه له من حيث كان إذا فارق الموضع يجوز أن يكون من غره فإذا صادفه في الحال لم يكن إلا منه، والتقسيم الذي ذكرناه أولى لأنه إذا جوز فيما يصادفه أن يكون من غره كتجويزه فيما يفارقه، لم يجب عليه الغسل في الموضعين، فلان معنى لا اعتبار المني بل المعتبر ما ذكرناه. هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله، فهو واضح سديد في موضعه.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له وهو شيخنا أبو جعفر في نهايته فقال: ومنى خرج من الإنسان ماء كبر لا يكون دافقاً لم يجب عليه الغسل ما لم يعلم أنه منى وإن وجد من نفسه سهوة إلا أن يكون مريضاً فإنه يجب عليه حينئذ الغسل متى وجد من نفسه سهوة ولم يلتفت إلى كونه دافقاً وغير دافق. فإن أراد هذا القائل باستثنائه المريض أنه إذا خرج منه ماء كبر ولا يكون منياً من نفسه ووجد سهوة يجب عليه الغسل، فهذا غير واضح إذ قد بينا أن الجنابة لا تكون إلا بسبب فحسب ولا يتعلق على الإنسان أحكام المجنين إلا من طريقين: إحداها خروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بسهوة أو غير سهوة والأخرى غيبوبة الحسفة في فرج آدمي لا نال لها، وإن استثناه من الدفق فلا اعتبار بالسهوة وبالدفق بانفراد كل واحد منها أو باحتمالهما من مريض جاء أو من صحيح أو أحدهما إذا لم يكن المني موجوداً، فإذا لا وجه لاستثنائه إذا كان المني فحسب سواء كان من صحيح أو مريض معه دفق وسهوة أولم يكونا مفارقين له. والظاهر من كلامه في كتابه أنه أراد بما ذكره حسناً بالنا زائداً على المني والماء المختانين بدليل قوله عفيف ذلك: ومنى حصل للإنسان جنباً بأحد هذه الأشياء، فقد جمع. وأقل الجمع بلانه عند المحققين ولولم يرد ذلك لعالم: بأحد هذين السببين يعني المني والتقاء الختانين، فليتأمل ذلك ويلحظ فإنه واضح للمستبصر.

ومتى صار الإنسان جنباً بما قد مناه من الحكمين فلا يدخل شيئاً من المساجد إلا عابر

السراير

سبيل، إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه وعلى آله السلام فإنه لا يدخلهما على حال، فإن كان نائماً في أحدهما واحتلم وأراد الخروج فإنه يجب عليه أن يتيمم من موضعه ثم يخرج، وليس عليه ذلك في غيرهما من المساجد.

وجملة الأمر وعقد الباب أنه يحرم عليه ستة أشياء: قراءة العزائم من القرآن ومس كتابة القرآن ومس كتابة أسماء الله تعالى وأسماء أنبيائه وأئمة عليهم السلام والجلوس في لمساجد ووضع شيء فيها. ولا بأس بأخذ ما يكون له فيها محلل له ذلك جائز سائغ. والجواز لمسجدين: المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام محرم وله أن يقرأ جميع القرآن سوى الاستثنائية من الأربع السور من غير استثناء لسواهن على الصحيح من المذهب والأقوال. وبعض أصحابنا لا يجوز إلا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين آية والزائد على ذلك بحرمه مثل الأربع السور، والأظهر الأول لقوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَاتِسْرِينَ الْقُرْآن. وحرمانا محرمانه بالإجماع وبقي الباقي داخلاً تحت قوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَاتِسْرِينَ الْقُرْآن.

ويكره أن يأكل الجنب الطعام أو يشرب الشراب، فإن أرادها فليتمضمض أولاً ليستنشق. ويكره له أن ينام قبل الاغتسال فإن أراد ذلك توضأ ونام إلى وقت الاغتسال، إذا أراد الجنب الاغتسال من الجنابة فمن السنن والآداب أن يجتهد بالمغسل في البول، كان رجلاً ليخرج بقيته المني إن كانت، فإن لم يتيسر من البول فلينثر قضيبه من أصله رأسه نثراً يستخرج شيئاً إن كان بقي فيه، ثم يغسل يديه ثلاثاً قبل إدخالها الإناء ثم يسل فرجه وما يليه ويزيل ما لعله يبقى من النجاسة عليه، ثم ليتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلثاً.

وبعض أصحابنا يذهب إلى أن الاستبراء بالبول أو الاجتهاد واجب على الرجال، وبعضهم فيذهب إلى أنه مندوب شديد التدبيرة وهو الأصح لأن الأصل براءة الذمة ولا يعلق عليها شيء إلا بدليل قاطع وقد بينا أن الإجماع غير منعقد على ذلك فيحتاج متهتبه إلى دليل غير الإجماع ولا دليل على ذلك. فأما باقي ما ذكرناه فأدب وسنن بغیر خلاف.

ويجب على المغتسل أن يوصل الماء إلى جميع بسترته وأعضائه حتى لا يبقى شيء من، لا يوصل الماء إليه ويجتهد فيما ذكرناه غاية الاجتهاد. والترتيب واجب فيه وهو أن

كتاب الطهارة

يقدم غسل رأسه ثم ميا من جسده ثم ميا سره، فإن أخر مقدماً أوقدم مؤخراً رجع فتداركه كما قلنا في الوضوء، فإن غسل الإنسان ميا سره أولاً ثم رأسه ثانياً ثم ميا منة ثالثاً، فإن كان نوى عند المضضة والاستنشاق أو عند غسل اليدين المستحب أو عند غسل رأسه فلا يجب عليه إعادة غسل رأسه ثانياً ولا إعادة غسل ميا منة لأنها قد حصلت مرتبة بل يجب عليه إعادة غسل ميا سره ثانياً ولا يميزه مافعله من غسلها، فإن كان لم ينو عند المضضة ولا عند غسل يديه ولا عند غسل رأسه فإنه يجب عليه إعادة غسل رأسه ثانياً وإعادة غسل ميا منة لأنه حصل مغسولاً بغير نية الطهارة فليحظ ذلك ويتأمل، وهكذا إذا غسل ميا منة أولاً ثم رأسه ثانياً ثم ميا سره ثالثاً القول في ذلك على ماحررناه وبينناه، فالطريقة واحدة والله الموفق للصواب.

والموالة التي أوجبناها في الوضوء لا تجب في الغسل وجائز أن يفرقه كما أنه يغسل رأسه في أول النهار ويتم الباقي من جسده في وقت آخر، فإن أحدث فيها بين الوقتين حدثاً من جملة الستة التي تنقض الوضوء ولا توجب الغسل:

فقد اختلف قول أصحابنا في ذلك على ثلاثة أقوال: قائل يقول: يجب عليه إعادة غسل رأسه، وقائل يقول: لا يجب عليه إعادة غسل رأسه بل يتم غسل ميا منة وميا سره فإذا أراد الصلاة فلا بد له من وضوء ولا يستببحها بمجرد ذلك الغسل، وقائل يقول: لا يجب عليه إعادة غسل رأسه وإن أراد الصلاة يستببحها بمجرد غسله بعد إتمامه باقي جسده، وهذا القول هو الذي تقتضيه الأدلة وأصول المذهب لأن إعادة غسل رأسه لا وجه لها، لأن بالإجماع أن نافض الطهارة الصغرى لا يوجب الطهارة الكبرى بغير خلاف.

فأما القائل بأنه لا يعيد غسل رأسه بل يتم غسل باقي جسده فإذا أراد الصلاة فلا بد له من الوضوء، فباطل أيضاً لأن هذا بعد حدثه الأصغر جنب، وأحكام المجنبين تتناول به بغير خلاف من قوله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، وقوله تعالى: وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، فأجاز تعالى الدخول في الصلاة بعد الاغتسال، وهذا قد اغتسل بغير خلاف لأن هذا القائل يوافق على أنه قد ارتفع حدثه الأكبر وقد اغتسل، فالآية بمجرد تقضى استباحته الصلاة بمجرد اغتساله، فمن منعه وأوجب عليه شيئاً آخر مع الاغتسال يحتاج

السرائر

إلى دليل وزياده في القرآن وإضمار ما لم يغم عليه دليل عملي ولا سمعي، وأيضاً فالإجماع منعقد بغير خلاف أن بمجرد غسل الجنابة تستباح الصلاة على ماضي سرحناله وهذا قد اغسل بغير خلاف ولم يحدث بعد غسله وكهاله ما ينقض طهارته، ويزيد ما أخرناه وضوحاً ما ذكره السيد المرتضى في مسائل خلافه عند مناظره المخالفين في الماء المسعمل في الطهارة الصغرى والكبرى، قال: الماء المسعمل عندنا طاهر مطهر يجوز الوضوء والاغتسال به، وذلك مل أن يجمع الإنسان وضوءه من الحدث أو غسله من الجنابة في إثناء نظيف ويوضأ به ويغتسل به دفعة أخرى بعد أن لا يكون على بدنه شيء من النجاسات، واسدلاً فقال: لو كان استعمال الماء مع جوار الطهارة به لكان ملاقاته لأول العضو موجباً لاستعماله ومائناً من إجرائه على بقيه العضو وهذا يقتضي أن يأخذ لكل جزء ماءً جديداً، فلما أنفقوا على أن صب أحداً الماء على رأسه وإفاضته على بدنه مجزئه في الطهارة مع ملاقاته لأول جزء من بدنه دل ذلك على أن استعمال الماء لا يمنع من الوضوء به.

فإن قالوا: الماء لا يحكم له بحكم الاستعمال حتى يسقط عن جميع العضو ويفارقه، ومادام على العضو فليس يستعمل

فلنا لهم: لا فرق بينكم وبين من قال: والماء لا يحكم له بحكم الاستعمال حتى يسقط عن الأعضاء كلها لأن حكم الحدث لا يزول والطهارة لا تتم إلا لاستعماله بعد غسل كلها لأنها تجري مجرى العضو الواحد في حكم العضو فإذا جعلتموه مستعملاً في أحد الأعضاء دون جميعها لزمكم أن يكون مستعملاً في بعض العضو.

قال محمد بن إدريس: هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله ألا ترى إلى قوله: لأن حكم الحدث لا يزول والطهارة لا تتم إلا بفصل كلها لأنها تجري مجرى العضو الواحد؟ فإذا كانت الأعضاء تجري مجرى العضو الواحد فغسل بعضها غير معتد به وبقيتها بعضها مثل بقيتها جميعها وحكمها قبل التبرؤ فيها فليلاحظ ما فدحقه رضي الله عنه. وقد يوجد في بعض الكتب أن للجنب أن يغسل رأسه بالغداة ثم يغسل سائر جسده بالعنى، فيعتقد من يقف على ذلك أن المراد بالعنى دخول الليل والعشاء الأول، والمراد بالعنى في هذا الموضع خلاف ما اعتقده من يعتقده بل المراد بالعنى هنا آخر النهار، قال حميد بن تور الهلالي:

كتاب الطهارة

فلا الظَّلَّ من برد الفَحَى سسطنعه ولا الفَيء من برد العسَى ندوق

وإن ارنس الجنب ارقاسةً واحدهً أجزأه ويسفط الرّسب.

وقال بعض أصحابنا: برّسب حكماً، وليس بواضح بل الأظهر سقوط الرّسب لإجماع المحاسن على ذلك، وأحكام السّريّة ننبها بحسب الأدّله السّرعّة.

والمستحبّ أن يفيض على رأسه ثلاث أكفّ من الماء ويغسل رأسه بها وما يبله من عنقه ويخلّل شعر رأسه وسعر لحينه ويميزه حتّى يصل الماء إلى أصوله، ثمّ يأخذ بلال أكفّ لجانبه الأيمن فيغسل بها من عنقه إلى تحت قدمه الأيمن، ثمّ يأخذ بلال أكفّ لجانبه الأيسر فيفعل فيه كما فعل بالجانب الأيمن، وكفّ واحد هو الواجب إذا استوعب العضو المغسول به فإن لم يستوعبه فالواجب عليه الزّيادة على ذلك حتّى يغسله جميعه ويستوعبه غسلاً، ولو بلغ الزّيادة مائة كفّ مثلاً بل المستحبّ بعد استيعاب العضو المغسول كفّان آخران، ومِرْ يديه على جميع جسده ويجهّد في وصول الماء إلى جميع بشرته.

والبسة هي ظاهر الجلد، وإمرار اليد عندنا غبر واجب بل مستحبّ، وكذلك في الطّهارة الصّغرى إمرار اليد على الوجه والذّراعين غبر واجب بل الواجب الغسل فحسب بما يتأتّى به الغسل سواء كان ذلك باليد أو بتغويص الوجه في الماء، وكذلك الذّراع واليد أو بانسكاب بُزّالٍ على ذلك حتّى يستوعبه غسلاً.

ومن وجد بعد الغسل بللاً وكان قد بال واجتهد إذا لم يتأتّ له البول فلا غسل عليه ولا وضوء، إلّا أن يكون بال ولم يمسخ تحت الاننيين ولا نتر القضيبي، فإنّه يجب عليه الوضوء دون إعادة الغسل لبقية البول في قضيبه، وهذا حكم جميع من بال من الرّجال وتوضاً قبل أن يستبرئ ثمّ وجد بللاً سواء كان جنباً أو غيره، وهذه الأحكام إنّما تلزم الجنب إذا كانت جنابته عن إنزال. فأما إن كانت جنابته عن غيبوبة الحشفة ولم ينزل فلا يلزمه إعادة الغسل سواء وجد بللاً بعد غسله أو لم يجد بال قبل غسله أو لم يبيل، فإن كانت جنابته عن إنزال فإن كان لم يبيل أعاد الغسل إذا وجد البلل بلا خلاف على القولين عند من لا يرى وجوب الاستبراء وعند من يراه، فأما إذا بال قبل اغتساله واغتسل ثمّ وجد بعد اغتساله بللاً يقطع على أنّه منى فيجب عليه الغسل أيضاً بلا خلاف لقوله عليه السّلام: الماء من الماء، وليس كذلك

السرائر

إذا وجد بللاً بعد بوله واغتساله ولم يقطع على أنه منى، فليحظ ذلك.
والمرأة إذا رأت بللاً بعد الغسل لم يُعَدَّ على كلِّ حال لأنَّ ذلك إنما هو من ماء الرجل على ماوردت الرواية عنهم عليهم السلام فبهذا التفصيل وردت.
والأولى عندى أنها إن بَقِنَتْ وفطعت على أنَّ البلل منى فإنها يجب عليها الغسل لفوله عليه السلام: الماء من الماء، فإن لم تتيقن أنه منى فلا يجب عليها الغسل وإن لم تستبرئ. فبل غسلها، بخلاف الرجل: فظهر الفرق بينها وبان، وقد يوجد في بعض الأخبار وانكتب أنه: إذا لم يبل الجنب قبل غسله ثم اغتسل ووجد بللاً فإنه يجب عليه إعادة الغسل والصلاة إن كان قد صلى.

قال محمد بن إدريس: إعادة الصلاة تحتاج إلى دليل وإنما يجب عليه إعادة الغسل فحسب لفوله عليه السلام: الماء من الماء، فالغسل الثاني غير الأول وموجبه غير موجبه، فبالأول قد طهر، فصلاته صحيحة قبل رؤيه البلل وفث كونه طاهراً وإعادة الصلاة تحتاج إلى دليل قاهر.

وغسل المرأة كغسل الرجل إلا أنه يستحب لها أن تنقض المظفور من شعرها، فإذا كان مانعاً من وصول الماء إلى البشرة وأصول شعرها وجب عليها حله ونقضه لأنه لا يتم غسلها إلا به.

والغسل من الجنابة يجزئ عن الأغسال الكثيرة المفروضة والمستنونة سواء تقدم عليها أو تأخر عنها ويكون الحكم له والنية نيته.

سال ذلك إذا جامع الرجل زوجته فقبل أن تغتسل من جنابتها رأت دم الحيض فلم تغتسل فإذا طهرت من حيضها اغتسلت غسلًا واحدًا للجنابة دون غسل الحيض، وكذلك إن كانت حائضًا ثم طهرت فقبل أن تغتسل جامعها زوجها فالواجب عليها أن تغتسل غسل الجنابة دون غسل الحيض، لأنَّ غسل الجنابة له مزية وقوة وترجيح على غسل الحيض وذلك أنه لا خلاف أنه يستباح بمجرده الصلوات، وليس كذلك غسل الحيض، وأيضاً عُرِف وجوبه من القرآن، وغسل الحيض من جهة السنة وإن كان في هذا الأخير ضعف، لأنَّ مايتبت من جهة السنة المتواترة فهو دليل فلا فرق بينه في الدلالة وبين مايتبت من جهة الكتاب

كتاب الطهارة

والمعتمد في ذلك على الإجماع بل ذكرنا مذكروا وأوردنا ما أورده غرنا.

والأغسال المفروضة تختلف قول أصحابنا في عددها، فبعض أصحابنا يذهب إلى أنها خمسة فحسب وبعض يذهب إلى أنها ستة وبعض يذهب إلى أنها سبعة والمعتمد من الأقوال الثلاثة أوسطها وهو القول: بأنها ستة: أحدها الغسل من الجنابة وغسل الحيض وغسل النفاس وغسل الاستحاضة على بعض الوجوه على ماضى سرحنا له، وغسل الموتى من الناس المحكوم بتغسيلهم فهذا مذهب صاحب الخمسة، وغسل من مس ميتاً بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالاغتسال فهذا هو السادس وهو أوسط الأقوال الثلاثة، وغسل قاضي صلاة الكسوف مع احتراق القرص جميعه وكان قد ترك الصلاة متعمداً فهذا هو السابع، وذهب بعض أصحابنا إلى وجوب غسل الإحرام فعلى هذا تكون الأقوال أربعة.

والأغسال المسنونات فكثيرة وأكدها ما أنا ذاكره: غسل يوم الجمعة،

ووقته من عند طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى وقت الزوال وفدُرْخُص في تقديمه يوم الخميس لمن خاف الفتور ويستحب فضاؤه لمن فاتته، إما بعد الزوال أو يوم السبت وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وإذا اجتمع غسل جنبه وغسل يوم الجمعة وغيرها من الأغسال المفروضة والمسنونات أجزأ عنها كلها غسل الجنابة على ماضى سرحنا له فإن نوى الجنابة أجزأه عن الجميع، وإن نوى بالغسل الغسل المسنون دون غسل الجنابة لم يجزئه عن سئ من ذلك؛ هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه، قال: لأنَّ غسل الجمعة إنما يراد للتنظيف ومن هو جنب لا يصح ذلك فيه.

قال محمد بن إدريس: الأقوى عندي أنه يحصل له ثواب غسل الجمعة وإن كان جنباً إذ لاتنافى بينهما، ويعارض شيخنا أبو جعفر بأنَّ الحائض يصح منها غسل الإحرام والجمعة مع كونها حائضاً فإذا لافرق بينهما إذا لم يكن معه إجماع بالفرق بينهما، ولو كان إجماع من أصحابنا لذكره في استدلاله.

وغسل ليلة النصف من رجب وغسل يوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان وأول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه وليلة سبع عشرة منه .

السرائر

وهي ليلة الفرقان لأنَّ الله تعالى فرَّق بين الحقِّ والباطل فيها لأنَّها ليلةٌ بدر ووقعةٌ بدر القتال كان في صبيحتها في شهر رمضان سنة انتنن من الهجرة بعد نزول فرض الصَّيام لأنَّه نزل فرض صيام شهر رمضان يوم النَّبأى من شعبان سنة انتنن من الهجرة.

وليلة تسع عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه وليلة الفطر ويوم الفطر،

ووقته من طلوع الفجر النَّبأى إلى قبل الخروج إلى المصلَّى فإن فاته ذلك فلا قضاء عليه ولا ندب إليه كما ندب إلى قضاء غسل يوم الجمعة.

وغسل يوم الأضحى - ووقته وقت غسل يوم الفطر - وغسل الإحرام - أى إحرام كان سواء كان لحجٍّ أو لعمره - وغسل دخول الحرم وغسل دخول مكة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل دخول الكعبة وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد الرِّسول عليه وعلى آله السَّلام وغسل زيارته عليه السَّلام وغسل زيارة كلِّ واحد من الأئمَّة عليهم السَّلام، وغسل يوم الغدير ويوم المباهلة - وهو يوم الرَّابع والعشرين من ذى الحجة على أصح الأقوال - وغسل المولود وغسل قاضى صلاة الكسوف،

إذا احترق القرص كلَّه وتركها متممداً وإن كان بعض أصحابنا يذهب إلى وجوب هذا الغسل على ما بيناه.

وغسل صلاة الحاجة وغسل صلاة الاستخارة وغسل التَّوبة وغسل يوم عرفة.

والكافر إذا أسلم لا يجب عليه الغسل بل يستحبُّ له ذلك وهو داخل في غسل التَّوبة اللهم إلا أن يكون وجب عليه الغسل للجنابة وغيرها قبل إسلامه، فإنه إذا أسلم يجب عليه الغسل لأنَّه في حال كفره لا يصحُّ منه الغسل لأنَّه لا يصحُّ منه نيَّة القربة لأنَّه لا يعرف المتقرَّب إليه، وإن كان مخاطباً بالسرَّعيات عندنا وعند الأكثر من العلماء.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو السيخ أبو جعفر الطوسى رضى الله عنه إلى: أنه إذا رأى الإنسان على نوبه الذى لا يساركة فيه غبره منياً فإنه يجب عليه الغسل وإعادة صلاته من آخر غسل اغتسل لرفع حدث، والذى أذهب إليه وأفى به في ذلك: أنه لا يجب عليه إعادة الصَّلوات الواقعة فيما بين الغسلين والاحتلامين لأنَّ إعادة الصَّلاة يحتاج إلى دليل سرعى

كتاب الطهارة

قاطع للعذر مزيل للريب والإنسان المصلّي قاطع متيقّن لبراءه دّمته بصلاته ألّى صلاها في ذلك اللّوب وهو مجوّز أن تكون هذه الجنابة من نومه فيه هذه اللّيلة ومجوّز أنّها من ليال قبلها، والصلوات ألّى صلاهنّ منيفّات وفد وقعن سرعيّات فلا يترك المتيقّن للمسكوك فيه بل يجب عليه إعادة صلاته ألّى انتبه وصلّاها فحسب.

وفي الأخبار ما يدلّ على ذلك فد أورد المذکور في استبصاره: عن زرعه عن سعاة قال: سألته عليه السّلام عن الرّجل يرى في بوبه المنيّ بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنّه قد احتلم قال: فليغتسل وليغسل توبه ويعيد صلاته وما قال يعيد صلاته من آخر غسل اغتسل. وقالوا عليهم السّلام: اسكتوا عبّا سكت الله عنه، ولم يورد المذکور رحمه الله بإعادة الصّلاة إلّا هذا الخبر فحسب، ثمّ قد علمنا بمتضمّنه إذا أحسنّا الظّنّ بروايه وعملنا بأخبار الآحاد، فكيف والرّاوى له فطحى المذهب غير معتقد للحقّ بل معاند له كافر؟! مع أنّ الأخبار وإن كانت رواها عدولاً فمذهب أصحابنا لا يجوز العمل بها ولا يسوّغه بل معلوم من مذهبهم نرك العمل بها لأنّ العمل تابع للعلم وأخبار الآحاد لا تسمع علماً ولا عملاً، وهذا يكاد يعلم من مذهبنا ضروره على ما أصّلناه وحكيناه عن السيّد المرتضى رضى الله عنه في خطبة كتابنا هذا، ثمّ أنّ السيّد المرتضى قد ذكر المسألة في مسائل خلافة على ما أوردناه ولم يتعرّض لإعادة الصّلاة جملةً، ثمّ أنّ السيخ أباجعفر الطّوسيّ رحمه الله قال ذلك على سبيل الاحتياط، هذا دليله في المسألة وما أورد دليلاً غيره ولا متمسّكاً سواء ولا ادعى إجماعاً ولا أخباراً، ثمّ ممكن أن يُعمل بما ذهب إليه رحمه الله على بعض الوجوه، وهو إذا لبس بوباً جديداً ونام فيه ليله ثمّ نزع ولبس بوباً غيره ونام فيه ليالٍ ثمّ بعد ذلك وجد المنيّ في ذلك اللّوب الأوّل المنزوع فإنّه يجب عليه حينئذ إعادة الصّلاة من وقت نزع الأوّل إلى وقت وجوده فيه إذا لم يكن قد اغتسل بعد نزع وكان قد اغتسل قبل لبسه الأوّل بلحظة فيجب عليه في هذه الصّورة إعادة الصّلاة ألّى وقعت بين الغسلين فقد عملنا بقوله على ما ترى على بعض الوجوه.

وثبّة الغسل لا بدّ منها وكذلك كلّ طهارة وضوءاً كانت أوتيمماً، فأما وقت الثبّة فالمستحبّ أن يفعل إذا ابتدأ بغسل اليدين ويعينّ فعلها إذا ابتدأ بغسل الوجه في الوضوء أو الرّأس في غسل الجنابة، وغيره من الأغسال لا يُجزئ ما تقدّم على ذلك ولا يلزم استدائها

السرائر

إلى آخر الغسل والوضوء بل يلزم استمراره على حكم النية، ومعنى ذلك ألا ينتقل من تلك النية إلى نية تخالفها، فإن انتقل إلى نية تخالفها وقد غسل بعض أعضاء الطهارة ثم تم ذلك لم يرتفع حدنه فيها غسل بعد نقل النية ونقضها، فإن رجع إلى النية الأولى نظرت: فإن كانت الأعضاء التي وضأها ندية بعد بني عليها، وإن كانت قد نشفت استأنف الوضوء كمن قطع الموالاة.

فأما في غسل الجنابة فإنه يبنى على كل حال لأن الموالاة ليست شرطاً فيها والتسمية عند الطهارة مستحبة غير واجبة. فأما نية هذا الغسل فإن كان الجنب عليه صلاة واجبة، أو قد دخل عليه وقت صلاة واجبة، أو قد تعين عليه طواف واجب وأراد الاغتسال من جنبته، فيجب عليه أن ينوي الاغتسال لرفع الحدث واجباً قربة إلى الله تعالى، ويكون الغسل هاهنا واجباً عليه وكذلك النية لأن الغسل طهارة كبرى هي شرط في استباحة الصلاة، فمهما لم تجب الصلاة على الجنب لا تجب عليه هذه الطهارة التي هي شرط فيها؛ فإن لم يدخل عليه وقت صلاة واجبة ولا عليه صلاة ولا تعين عليه طواف واجب فغسله ونيتُه مندوبان.

والذي يدل على ذلك ما ذكره محققوا هذا الفن ومصنفوا كتب أصول الفقه، وهو أن الغسل قبل وقت الصلاة المفروضة والطواف المفروض، لا يشارك الغسل بعد دخول الوقت في وجه الوجوب، لأن وجه وجوب الغسل كونه شرطاً في صلاة هي واجبة على المكلف المقتسل في الحال وذمته مسغولة بها، وهذا الوجه غير قائم في الغسل قبل دخول وقت الصلاة المفروضة، وقد ورد عن الأئمة عليهم السلام ما يدل بصريحه وفحواه على ما ذكرناه، وقد أورد بعضه الشيخ السعيد أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في كتابه تهذيب الأحكام، قال: روى فلان عن فلان ورفع الحديث إلى الصادق عليه السلام قال قلب له: امرأة جامعها زوجها فقامت لتغتسل فهي في المقتسل جاءها دم الحيض قبل أن تغتسل أتغتسل من جنبتها أم لا؟ فقال عليه السلام: قد جاءها نىء يفسد عليها الصلاة لا تغتسل. ألا تراه عليه السلام إنما علقه بالصلاة ولأجل الصلاة، فلما سقط كليفها بالصلاة لأجل الحيض قال: لا تغتسل، إنما كانت تغتسل لأجل الصلاة لا لنىء سوى ذلك.

كتاب الطهارة

وأيضاً فإنَّ الرّسول عليه السّلام كان يطوف على تسع نساء يغسل واحد فلو كان واجباً لما جاز له تركه لأنّه كان مَحَلّاً لا لاغسالة الذي هو الواجب بركه، ولا خلاف في أنّ ترك الواجب فبيع عقلاً وسمعاً، وخُوسى عليه السّلام عن ذلك، وأيضاً فلا خلاف بين المسلمين وخصوصاً علماء أهل البيت وطائفتهم. أنّ الإنسان إذا أجب أول اللّيل له أن يترك الاغتسال وينام إلى دخول وقت صلاته حينئذ يجب عليه الاغتسال لأجل الصّلاة، فلو كان الغسل من الجنابة واجباً على كلّ حال وأنّ المكلف إذا صار جنباً وجب عليه الاغتسال بعده وفي كلّ وقت لكان يلزم على ذلك أسبأه لا قبل للملزمها إلّا العود عن معالته والرّجوع إلى جماعته أو الخروج عن إجماع أهل نحلته أو العناد لديانته، من جعلتها أنّه إذا جامع زوجته ونزع وتخلّص من حال مجامعة يجب عليه الاغتسال لوفته بلافصل وساعته، فإن كان عنده ماء في منزله وأراد تركه والخروج منه والاغتسال خارجه من نهر أو حَمَامٍ يحظر عليه الخروج منه إلى النهر أو الحَمَامِ لأنّه يكون مَحَلّاً بواجب تاركاً له، وبرك الواجب وبدله قبيح على ما بيناه أولاً وأوضحناه.

فإن قيل: الواجب عندكم على ضربين: واجب موسّع وواجب مضيق، فالموسّع الذي له بدل وهو العزم على أدائه قبل خروج وقته وتقضى حاله وزمانه فللمكلف تركه مع إقامة البدل مقامه، والمضيق هو الذي لا بدل له يقوم مقامه، ففصل الجنابة من الواجبات الموسّعات وانقضى من تلك الإلزامات والتخلّص من تلك الشّناعات، كما أنّ الصّلاة بعد دخول وقتها وقبل تضييقه من الواجبات الموسّعات فلمكلفها أن يتركها إذا فعل العزم الذي هو البدل إلى آخر وقتها غير حَرَجٍ في ذلك ولا يَمُزُّ غير خلاف عندكم بل الإجماع منعقد منكم عليه.

قيل له: الذي يفسد هذا الاعتراض ويُدمر على هذا الخيال أن أول ما نقوله ونقرّه ونحرّره: إنّ القياس في السريعة عند أهل البيت عليهم السّلام باطل غير معمول عليه ولا مفزوع إليه، لا خلاف بين شيعتهم المحقّقين وعلمائهم المحقّقين في ذلك لأدلة ليس هذا موضع ذكرها، فمن أرادها أخذها من مظانّها فإنّها في كتب المشيخة محقّقة واضحة، ولولا الأدلة القاهرة وأقوال الأئمة الطّاهرة في تأخير ماصوره السّائل من المسائل في الاعتراض وغير ذلك من الصّور عن أول وقته وإقامة البدل مقامه لكان داخلًا فيها قرّرناه وحّرّرتنا فأخرجنا منه ما أخرجناه

السرائر

لأجل الإجماع والأدلة، وبقي ما عداه على ما أصلناه من أن ترك الواجب قبيح، والإخلال بالفرض المتعين لا يجوز، على أن بعض أصحابنا وهو شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله يذهب إلى: أن تارك الصلاة في أول وقتها من غير عذر مخلّ بواجب تارك له معاقب مأثوم إلا أنه إذا فعله يعفو الله عن ذنبه تفضلاً منه ورحمةً، ذكر ذلك في كتبه وحكاه عنه تلميذه شيخنا أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في عُدته، وربما فوّاه أبو جعفر في بعض الأوقات وربما زَيّفه في وقت آخر.

فإن اعرض معرض وخطر بالبال فعال: قد بقي سؤال، وهو إن كان غسل الجنابة لا يجب إلا عند دخول وف الصلاة على ما قرّرتُه وسرحته، فها يقول إذا جامع الإنسان امرأته أو احتلم في ليل رمضان وبرك الاغتسال متعمداً حتى يطلع الفجر وقال: أنا لأريد أن اغتسل لأنّ الغسل عندك قبل طلوع الفجر مندوب غير واجب على ما ذهبت إليه، فقال هذا المكلف: لأريد أن أفعل المندوب الذي هو الاغتسال في هذا الوقت الذي هو قبل طلوع الفجر بل تأخير ولا فصل، فإن قلت: يجب عليه في هذا الوقت الاغتسال سلّم المسألة بغير إسكال لأنّه غير الوقت الذي عيّنته لوجوب الاغتسال، وإن قلت: لا يغسل، خالفت الإجماع وفيه ما فيه من السّناع، وعندنا تأجّعنا: أن الصّيام لا يصحّ إلا لظاهر من الحنابة قبل طلوع فجره، وإنه شرط في صحّته صيامه بغير خلاف فيجب حينئذ الاغتسال لوجوب ما لا يتم الواجب إلّا به، وهذا مطرد في الأدلة، والاعتلال

قيل: ينحلّ هذا الإسكال وي زال هذا الخيال من وجهين اثنين: وهو أن الآثمة بن قائلين: قائل يقول بوجوب هذا الاغتسال في جميع السّهور والأوقات والآيام والسّاعات، وهذا المعرض منهم. وقائل يقول بوجوبه فيما عيّناه وسرحناه، وليس هاهنا قائل نال بأنّه ندب في طول أوقات السنّه ما عدا الأوقات التي عيّنتموها وواجب في ليالي شهر رمضان فانسلك من الإجماع بحمد الله تعالى كما تراه، وحسبه بهذا عاراً وسناراً.

فأمّا الوجه الآخر وهو قوله: كلّ ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب منله، فصحيح ظاهره ومعناه إلا أن مسائلتنا ليست من هذا الإلزام بسبيل ولا من هذا القول بفيل لأن الواجب الذي هو صيام رمضان يتم من دون نيّة الوجوب للاغتسال، وهو أن تغتسل لرفع الحذب مندوباً

كتاب الطهارة

فريه إلى الله تعالى، وقد أرفع حذنه ومسح صومته بلا خلاف، فقد سمّ الواجب من دون نته الوجوب التي تمسك الحصىم بأنه لا سم به الواجب إلا به، وقد أرساه أنه سمّ الواجب من دونه وبغيره، ولولا أن معرفه القدم سبحانه لا طرس لنا إليها إلا بالنظر في الأدله لما وجب علينا ولا نعمن، ولو كان لنا طرس سواء لما وجب بعين أو نعمن

فإن قبل: ألس الأمر بمجرده عندكم في عرف السرع بمعنى الوجوب دون الدب والعود دون التراخي؟

فلنا: بلى فقد قال سبحانه: وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَأَظْهَرُوا، وهذا أمر للجنب، بالطهر من تان حبا بغير خلاف، ففعل الجنبه واجب بهذا الأمر، فلنا: هذه الآله اللآسه التي هي معطوفه على الآله الأوله وهي قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مِمَّ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسَلُوا وَحَوْهَكُمْ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ، فأمرنا أن نكون عاسلس ماسحين إذا أردنا الصام إلى الصلاه، وقبل دخول وهب الصلاه لاحتب علينا الصام إليها ولا الغسل لها، فلما عرفنا سبحانه حكم الطهاره الصغرى عطف عليها حكم الطهاره الكبرى وهي غسل الجنانه، وهو إذا أردنا الصام إلى الصلاه بعد دخول وهبها محب علينا الاغتسال وهذا مذهبنا بعينه.

فإن قال: هما جملتان لكل واحد حكم نفسها، فلنا: صحیح إنبها حملان، إلا أن الجملة اللآنه معطوفه على الجملة الأولى بهاو العطف بلا خلاف عند أهل اللسان والمحصل لهذا اللآن، والمعطوف عندهم له حكم المعطوف عليه وسنزل منزله وساركه في أحكامه بغير خلاف لأن بهاو العطف عندهم تنوب ونقوم مقام الفعل فاسغنوا بها عن تكرره اختصارا للكلام وإيجازاً وبلاغه.

فإن ظنّ بوهم موهم أن السيّد المريض رضى الله عنه قد ذكر في ذريعه في فصل، هل الأمر يقتضى المرّة الواحد أو التكرار؟ فقال: كلام السيّد يدل على أن غسل الجنابه واجب في سائر الأوقات.

قلنا: معاذ الله أن يذهب السيّد إلى ماتوهمه عليه لأن هذا قول من لا يفهم ماوقف عليه وإنما السيّد أورد متمسك الحصىم بأن قال الحصىم: أنا أريك أن الأمر يقتضى بمجرده المرّات دون

السرائر

المرّة الواحدة وصوّر الصورة في غسل الجنابة. قال السيّد عليه: إنّما أوجبه من أوجبه لأنّ كون الجنابة علّة عند من قال بالعلل والقياس لا لتكرّر الأمر واقتضائه التكرار بل لتكرّر العلّة التي هي الجنابة فلمّا تكرّر تكرّر معلولها فال ذلك دافعاً للخصم وملزماً له ما يلتزم به من مذهبه ورأى عليه ما يعتقده من كون العلل لها في السّرعيات، وحاسى السيّد من أن يكون هذا اعتقاده ومذهبه يدلّ على ما ذكرته من مفصود السيّد المرتضى رضى الله عنه ما ذكره سيّخه المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله في كتابه أصول الفقه في هذا الفصل بعينه في آخر الفصل بعد إيراد أدلّة واحتجاجات كثيرة.

قال: فصل: مع أنّ أكثر المتفقّهم إنّما أوجبوا تكرار الغسل بتكرّر الجنابة وتكرار الحدّ بتكرار الزّنى لما ذهبوا إليه من كون الجنابة علّة للغسل أو كون الزّنى علّة في الحدّ ولم يوجبوا ذلك بالصّفة حسب، وهذا أيضاً يسقط ما ظنّه صاحب الاستدلال، هذا آخر كلام السيّخ المفيد. والذي يزيد مفصود السيّد المرتضى بيّناً ويوضحه برهاناً ما أورده وذكره في مسائل خلافه في الجريدة، قال السيّد: عندنا أن من السنّة أن يدرج مع الميّت في أكفائه جريدتان خضراوان رطبتان بدر كلّ واحد منهما عظم الدّراع، وخالف من عدا فقهاء السيّعة في ذلك دليلنا على مذهبنا إله مارواه فلان عن فلان وأورد أخباراً عدّة من طرق الخاصّة والعامة وطول في الإيراد نحو ما من صفحته بم بعد ذلك قال: من طرق الاستدلال. وقد سأل بعض أصحابنا الماضين رحمهم الله نفسه في هذا المعنى، فقال: إن قال فائل ما معنى وضعكم الجريدة مع الميّت في أكفائه؟ ثم قال: قيل له: ما معنى الدّور حول البيب وتقبيّل الحجر وحلق الرّأس ورمي الحمار؟ فكّل ما أجاب به في ذلك فهو في جوابنا بعينه في الجريدة، ثم قيل له: إن الذي تعبّدنا بغسل الميّت وتكفينه هو الذي تعبّدنا بوضع الجريدة والحنوط معه في أكفائه ولا معنى غيره، وإلا فلائى معنى أوجب الله تعالى غسل الميّت وقدمات وسفطت الفرائض عنه والطّهارة: إنّما نجب لأداء الفرائض.

قال السيّد المرتضى: وهذا كلام سديد في موضعه، ألا ترى أنّ السيّد رحمه الله قد أورد هذا الكلام عن أصحابه إيراد راض به متعجب منه، ونكتة ذلك والمقصود والمراد قوله: الطّهارة إنّما تراد لأداء الفرائض، فغسل الجنابة طهارة بلا خلاف فلا يجب إلا لأداء الفرائض، ثم قال

كتاب الطهارة

السَّيِّدُ مَتَمَّ لِلْمَسْأَلَةِ: وليس يجب أن يُعرف علل العبادات على التَّعْيِين وإن كُنَّا على سبيل الجملة نعلم أنَّها انما وجبت أو نُدب إليها للمصالح الدِّينية، وإن كان المخالف يخالف في ورود العبادة بالجريدة فما تقدَّم ممَّا ذكرناه وغيره ممَّا لم نذكره من الأخبار الكثيرة المتظاهرة حجة فيه، وإن طالب بعلة معينة فلا وجه لمطالبته بذلك لأنَّ العبادات لا تُعرف عللها بعينها. وذهب شيخنا أبو جعفر الطُّوسِيّ في مبسوطه قال: وإن ارمس الجنب في الماء اِرْتِمَاسَةً واحدةً أو قعد تحت المجرى أو وقف تحت المطر، أجزأه ويسقط التَّرتيب في هذه المواضع. وفي أصحابنا من قال: يترتب حكماً. هذا آخر كلامه.

والَّذِي تقتضيه أصول مذهبنا وانعقد عليه إجماعنا، أنَّ التَّرتيب في غسل الجنابة واجب على جميع الصُّور والأشكال والأحوال إلَّا في حال الارتماس فيسقط في هذه الحال دون غيرها من الأحوال.

فأمَّا المطر والمجرى إذا قام تحته الإنسان فإنه يجب عليه التَّرتيب في اغتساله، لا يميزه في رفع حدثه سواء لأنَّ اليقين يحصل معه بلا رتباب، ولم يقل أحد من أصحابنا ولا خصَّ الإجماع إلَّا في حال الارتماس دون سائر الأحوال فليُلاحظ ذلك.

باب التَّيَمُّمِّ وأحكامه:

جملة القول في التَّيَمُّمِّ يشتمل على ذكر شروطه وبيان كَيْفِيَّتِهِ، وبأَيِّ شَيْءٍ يكون من الأجسام؟ وهل يستباح به من الصَّلَاة مثل ما يستباح بطهارة الماء؟ وما ينقضه؟ فأمَّا شروطه فهي: فقد الماء الطَّاهر أو تعذَّر الوصول إليه أو الخوف على النَّفس أو زيادة الضَّرر في المرض في سفر أو حضر، وقد تعذَّر الوصول إليه مع وجوده بفقد الآلات الَّتِي يستقى بها كالأرشية وغيرها والمشارع الَّتِي يحتاج إليها في تناوله وما جرى مجراها أو لعدوِّ حائل عنه. فأمَّا الخوف على النَّفس فقد يكون للمرض أو البرد الشَّدِيد الَّذِي يخاف معه من استعماله على النَّفس: أو لأنَّ الحاجة داعيةٌ إلى الموجود منه للتَّسَرُّب. ومن شروطه طلب الماء والاجتهاد في طلبه، وحدُّ ما وردت به الرِّوايات وتواتر به النَّقل في طلبه إذا كانت الأرض

السرائر

سهلة غلوة سهمين، وإذا كانت حزنة فغلوة سهم واحد، هذا مع ارتفاع الخوف للطلب، فإذا خاف المكلف على نفسه أو متاعه فقد يسقط عنه الطلب. ولا يجوز له التيمم قبل دخول وقت الصلاة بل لا يجوز التيمم إلا في آخر وقت الصلاة وعند تضييقها وغلبة الظن لفواتها. ومن شروطه: النية والترتيب والموالة.

فأما كيفية التيمم للحدث حدثاً يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل، هو أن يضرب براحتيه ظهر الأرض ويسطها ثم يرفعها وينفض إحداها بالأخرى ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه الذي يرغب به في سجوده.

ويشتهر على كثير من المتفقه الطرف المذكور فيظن أنه الطرف الذي هو المارن لإطلاق القول في الكتب، ودليل ما نبهنا عليه أن الأصل براءة الذمة بمآزاد على ما قلناه، وأيضاً قوله تعالى: فَأَمْسُحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، والباء عندنا للتبويض بغير خلاف. ومن مسح على ما قلنا فقد امتثل الآية، وأيضاً فبعض أصحابنا يذهب إلى أن مسح الوجه يكون إلى الحاجبين، وقد وردت أخبار بما ذكرناه إذا تَوَلَّيْتُ حَقَّ التَّأَمُّلِ، من جملة ذلك ما قد أوردته السيخ أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في كتاب الاستبصار وأحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم وعمار الساباطي قال: ما بين قصاص السَّعَرِ إلى طرف الأنف مسجد أي ذلك أصبَّتْ به الأرض أجزأك. ومن المعلوم أنه إذا أصاب الأرض بالمارن الذي هو طرف الأنف الأخير - في سجوده لا يميزه سجوده بغير خلاف، فما أراد إلّا من أول الجبهة الذي هو قصاص الشعر إلى آخرها الذي هو مائلي الطرف الأول من الأنف، وما أوردت هذا الحديث إلا على سبيل التنبيه لا الاستدلال والاعتناء على ما قدّمناه.

ثم يمسح بكفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، ويمسح بكفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى على هذا الوجه.

وقد ذهب بعض أصحابنا: إلى استيعاب الوجه جميعه وكذلك اليدين من المرافق إلى الأصابع وذهب قوم من أصحابنا: إلى المسح على اليدين من أصول الأصابع إلى رؤوس الأصابع، والأول أظهر وعليه العمل.

وإذا كان تيممه من حدث يوجب الغسل كالجنابة وما أنسبها، ضرب بيديه على الأرض

كتاب الطهارة

ضربةً أوَّلَةً على ما وصفناه ومسح بها وجهه على ما حدّدناه ثمّ ضرب الأرض نانية ومسح كفيه على النحو الذي تقدّم ذكره وصفته.

وقد روى: أنّ الضربة الواحدة للوجه والكفين يجزئ في الوضوء والجنابة وكلّ حدث، وذهب إليه قوم من أصحابنا، والأوّل هو الأظهر في الروايات والعمل وهو الذي أفنى به.

وهذا الترتيب الذي ذكرناه واجب كما قلناه في الطهارة بالماء فمن أخلّ به رجع فتلافاً، والمواالة أيضاً واجبة على ما قدّمنا القول فيه وبينناه.

فأما ما به يكون التيمّم فالتراب الطاهر والأرض الطاهرة وبكلّ ما جرى مجراها مما يقع عليه اسم الأرض بالإطلاق ولا يتغيّر تغيّراً يسلبه هذا الاسم. ولا يجوز التيمّم بجميع المعادن وتعداد ذلك يطول، وقد أجاز قوم من أصحابنا التيمّم بالنورة والصحيح الأوّل، ويكره بالسبخ وبالأرض الرملة، ولا يجوز التيمّم بالرّماد ولا بالدقيق ولا بالأشنان ولا بالسعد والسدر ولا ما أشبهه في نوعته وانسحاقه، ولا يعدل إلى الحجر إلّا إذا فقد التراب، ولا يعدل إلى غبار ثوبه إلّا إذا فقد الحجر والمدر، ولا يعدل عن غبار ثوبه إلى الوحل إلّا إذا فقد الغبار من ثوبه الذي يكون فيه.

والغبار الذي يجوز التيمّم به هو أن يكون في التوب غبار التراب والأرض فأما إذا كان فيه غبار النورة أو الأشنان أو غير ذلك فلا يجوز التيمّم به، وكذلك غبار معرفة دابته ولبد سرجه بعد فقدانه غبار ثوبه، فإذا فقد الجميع صار إلى الوحل إن وجده، وكيفية تيمّمه منه ككيفية تيمّمه من الأرض، فإن حصل في أرض قد غطاها الثلج ولا يتمكّن من غيره جاز له أن يضرب عليه بيديه ويتيمّم بنداوته.

وقال بعض أصحابنا: فليكسره وليتوضأ بمائه فإن خاف على نفسه من ذلك وضع بطن راحته اليمنى على الثلج وحركها عليه تحريكاً باعتدال ثمّ رفعها بما فيها من نداوة فمسح بها وجهه كالذهن، ثمّ يضع راحته اليسرى على الثلج ويصنع بها كما صنع باليمن ومسح بها يده اليمنى من مرفقه إلى أطراف الأصابع، ثمّ يضع يده اليمنى على الثلج كما وضعها أوّلًا ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه إلى أطراف الأصابع، ثمّ يرفعها فيمسح بها مقدّم رأسه ويمسح ببلل يديه من الثلج قدميه، وإن كان محتاجاً في التطهّر إلى الغسل صنع بالثلج كما صنع به عند

السراير

وضوئه من الاعتماد عليه ومسح به رأسه وبدنه حتى يأتى على جميعه. فإن خاف على نفسه من ذلك أخر الصلاة حتى يتمكن من الطهارة بالماء أو يجد الأرض فيتيمم بها، والأول قول السيد المرتضى، والثاني قول الشيخ المفيد والشيخ إبي جعفر الطوسي رحمهم الله، والذي أقوله وأذهب إليه ما اختاره الشيخان من تأخير الصلاة، ولا يجوز له أن يتيمم بالتلج لأن الإجماع منعقد على أن التيمم لا يكون إلا بالأرض وما ينطلق عليه اسم الأرض بالإطلاق والتلج ليس بأرض، ولا اختار قولها رحمهما الله ولأجوز ما ذهب إليه من مسح الوجه واليدين بالتلج والوضوء به بالمسح على الأعضاء المغسولة، وكذلك لأجوز للجنب الغسل لجميع بدنه بالمسح لأن الله تعالى أوجب علينا عند قيامنا إلى صلاتنا أن نكون غاسلين وماسحين وغاسلين في الجنابة. وحد الغسل ما جرى على العضو المغسول والمسح بخلافه وهذا لاختلاف بين فقهاء أهل البيت: أن الغسل غير المسح، فكيف تستباح الصلوات بمجرد المسح فيها يجب غسله؟ وإذا أعدمنا ما نكون غاسلين به فإن الله سبحانه نقلنا إذا لم نجد الماء الكافي لغسلنا ولأعضائنا المغسولة إلى التراب والأرض والتيمم، فإذا فقدنا ما نتيمم به فقد سقط تكليفنا الآن بالصلاة وأخرناها إلى أن نجد الماء فنغتسل به أو التراب فتتيمم به لقوله عليه السلام: لا صلاة إلا بطهور، والطهور مفقود في هذه المسائل فليتأمل ذلك ويلاحظ عني ما قلته بالعين الصحيحة ويترك التقليد وأسماء الرجال جانباً، فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال، والله الموفق للصواب.

فأما استحابة الصلاة بالتيمم، فلفاعله أن يصلى ما لم يحدث أو يجد الماء ويتمكن من استعماله ما شاء من صلوات الليل والنهار والفرائض والتوافل. والكلام فيما ينقض التيمم قد تقدم في باب نواقض الطهارة بالماء.

ومن دخل في الصلاة بالتيمم ثم أصاب الماء وقدر على استعماله.

فقد اختلف قول أصحابنا في هذه المسألة، فبعض يقول: إن كان قد ركع مضى فيها وإن لم يركع إنصرف وتوضأ، وهذا قول شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في نهايته إلا أنه رجح عنه في مسائل خلافه. وبعض قال: إذا دخل في صلاته بتكبيرة الإحرام فالواجب عليه المضى فيها فإذا فرغ منها توضأ لما بعد تلك الصلاة من الصلوات. وبعض قال: يجب عليه

كتاب الطهارة

الانصراف مالم يقرأ فإذا قرأ مضى في صلاته ولا يجوز له الانصراف.
والصحيح من الأقوال: أنه إذا دخل في صلاته بتكبيره الإحرام مضى فيها ولا يجوز له قطعها بحال، وعلى هذا يعتمد ويُفتى السيد المرتضى في مسائل خلافه، وكذلك الشيخ أبو جعفر في مسائل الخلاف. ومن نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم علم به من بعد لا إعادة عليه، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. وقال السافعي وأبو يوسف: يجب عليه أن يعيد، وقال مالك: يعيد الوقت فإذا خرج الوقت فلا إعادة عليه. وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له إلى ما ذهب إليه مالك بعينه، وهذا لا يجوز لأحد من أصحابنا أن يفعله، لأن التيمم عند جميع أصحابنا - إلا من سدد بمن لا يعتد بهوله لأنه قد عُرف باسمه ونسبه - إنما يجب في آخر الوقت وعند خوف فوب الصلاة وخروج وقتها، ولا يجوز أن يستعمل قبل آخره وتضيئه على وجه من الوجوه، وآخر الوقت من سرطه كما أن عدم الماء بعد طلبه من سرطه، فكيف يصح أن يفعله فيمن تيمم قبل الوقت وصلى فإنه لا صلاة له جملة؟! ويجب عليه أن يصلى صلاة مبتدأة بالماء إذا ذكره؟! فأما من تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم خرج الوقت وذكر ما كان فيه، فإنه يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة لأن ماضى من فعله لم يكن صلاه لأنه كان بغير طهور.

ومن دفع إلى تغسيل ميت ولم يجد الماء، استعمل فيه من التيمم ما بيناه من قبل أنه فرض من وجب عليه الغسل. ومن كان معه من الماء قدر ما يُزِيل به النجاسة عن بدنه أو ثوبه الذي يفنر إليه في ستر عورته ولا يتسع ذلك الماء لغيره وأحدث حدثاً يوجب الغسل أو الوضوء، وجب أن يستعمل ذلك الماء في إزالة النجاسة ويتيمم للحدث. ومن أجنب ومعه من الماء ما لا يكفيه لغسل جميع أعضائه، وجب أن يتيمم فإن أحدث بعد ذلك حدثاً يوجب الوضوء فالصحيح من المذهب والأظهر من الأقوال أنه يعيد تيممه ضربتين لأن حدثه الأول باقٍ ما ارتفع، والدليل على ذلك أنه إذا وجد الماء اغتسل فلو كان حدثه الأكبر قد ارتفع بتيممه ما وجب عليه الغسل إذا وجد الماء.

وقال السيد المرتضى رضى الله عنه: يستعمل ذلك الماء إن كفاه للوضوء ولا يجوز له التيمم عند حدثه ما يوجب الطهارة الصغرى، قال: لأن حدثه الأول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكفيه لها فيجب عليه استعماله ولا يجزئه تيممه، والأول أبين وأوضح.

السرائر

ومن لم يجد الماء إلا بمن وافر زائد الغلاء خارج عن العادة وكان واجداً للتمن، بذله فيه ولم يجزئه التيمم إلا أن يبلغ نمته مقداراً يضر به في الحال. وليس على جميع من صلى بتيمم إعادة نية من صلاته إذا وجد الماء، من مريضٍ ومسافرٍ وخائفٍ على نفسه من برد وغير ذلك.

وقد روى: أنه إذا كان غسله من جنابة تعمدها وجب عليه الغسل وإن لحقه البرد إلا أن يبلغ ذلك حداً يخاف على نفسه التلف فإنه يجب عليه حينئذ التيمم والصلاة، فإذا زال الخوف وجب عليه الغسل وإعادة تلك الصلاة. وقد روى: أن المتيمم إذا أهدى في الصلاة حداً ينقض الطهارة ناسياً وجب عليه الطهارة والبناء على ما انتهى إليه من الصلاة ما لم يستدبر الفيلة أو يتكلم بما يفسد الصلاة. وإن كان حده متعمداً وجب عليه الطهارة واستئناف الصلاة، والصحيح ترك العمل بهذه الرواية لأنه لا خلاف بين الطهارين، وإن الروك الواجبة متى كانت من نوافض الطهارة فإن الصلاة تفسد ويجب استئنافها سواء كان عن عمد أو سهو ونسيان، وإنما ورد هذا الخبر فأولاه بعض أصحابنا في كتاب له وقال: أخصه بصلاة المتيمم، والصحيح أنه لا فرق بينها إذ قد بينا أنه لا يلفظ إلى أخبار الآحاد بل الاعتماد على المتواتر من الأخبار.

ويكره أن يؤم المتيمم المتوضئ:

على الصحيح من المذهب وبعض أصحابنا يذهب إلى أنه لا يجوز.

وقد روى: إذا اجتمع مَبْت ومَحْد وجنب ومعه من الماء مقدار ما يكفي أحدهم فليغتسل به الجنب وليتيمم المحدث ويدفن الميت بعد أن يؤم حسب ما فدّ مناه. والصحيح أن هذا الماء إن كان مملوكاً لأحدهم فهو أحق به ولا يجب عليه إعطاؤه لغيره ولا يجوز لغيره أخذه منه بغير إذنه، فإن كان موجوداً مباحاً فكل من حازه فهو له، فإن تعين عليها تفصيل الميت ولم يتعين عليها أداء الصلاة لخوف فوائها وضيق وقتها فعليها أن يغسله بالماء الموجود، فإن خافا فوت الصلاة فإنها يستعملان الماء، فإن أمكن جمعه ولم يخالطه نجاسه عينيه فيغسلانه به على ما بيناه من قبل، في أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى يجوز استعماله كاستعمال الماء المستعمل في الطهارة الصغرى على الصحيح من المذهب.

السرائر

وإذا رأت المرأة دم الحيض تعلق بها عشرون حكماً: لا يجب عليها الصلاة ولا يجوز منها فعل الصلاة ولا يصح منها الصوم ويحرم عليها دخول المساجد إلا عابرة سبيل إلا مسجدين ولا يصح منها الاعتكاف ولا يصح منها الطواف، ويحرم عليها قراءة العزائم ويحرم عليها مس كتابه القرآن ويحرم على زوجها وطؤها، ويجب عليه إذا وطئها متعمداً الكفارة إن كان في أوله فدينار وإن كان في وسطه نصف دينار وإن كان في آخره فربع دينار، ويجب عليها التعزير،

وهل الكفارة واجبة أو مندوبة؟

لأصحابنا فيه قولان: الأظهر من المذهب أنها على الوجوب والآخر أنها على الندب. فالسيد المرتضى وجماعه من أصحابنا مذهبهم الأول، والشيخ أبو جعفر الطوسي موافق لهذا القول في تحمله وعقوده، وذكر في نهايته أنها على الندب والاستحباب. فقوله في جملة وعقوده وهو فتواه وما ذكره في نهائه عذره فيه قد أوضحناه.

فإذا كرر الوطء، فالأظهر أن عليه تكرار الكفارة لأن عموم الأخبار تقتضي أن عليه بكل دفعة كفارة،

والأقوى عندي والأصح أن لا تكرار في الكفارة لأن الأصل براءة الذمة وسغلتها بواجب أو ندب يحتاج إلى دلالة سريعة. فأما العموم فلا يصح التعلق به في مثل هذه المواضع لأن هذه أساء الأجناس والمصادر، ألا ترى أن من أكل في نهار رمضان متعمداً وكرر الأكل لا يجب عليه تكرار الكفارة بخلاف، ويجب عليها الاغتسال عند نقائها من حيضها ولا يصح طلائها إذا كانت مدخولاً بها وغير غائب عنها زوجها غيبة مخصوصة. وبعض أصحابنا يطلق هذا الموضع ويقول: ولا يصح طلاقها، وهذا لا بد من تقييده بما قيدناه وإلا فالخائض التي غير مدخول بها والغائب عنها غيبة مخصوصة يصح طلاقها بغير خلاف فلا بد من التقييد.

ولا يصح منها الغسل ولا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ويصح منها الغسل والوضوء على وجه لا يرفع بها الحدث، مثل غسل الإحرام والجمعة والعيد، ووضوئها لجلوسها في محرابها لتذكر الله تعالى بمقدار زمان صلاتها، وهما غسل ووضوء مأثور بهما شرعيان فهذا معنى قوله على وجه يرفعان الحدث.

كتاب الطهارة

ولا يجب عليها قضاء الصلاة بإجماع المسلمين ويجب عليها قضاء الصوم بالإجماع أيضاً، ويكره لها قراءة ماعدا العزائم ومسّ ماعدا المكتوب من المصحف وحمله، ويكره لها الخضاب.

ومتى رأت المرأة الدّم لدون تسع سنين لم يكن ذلك دم حيض، وتنبّأ المرأة من الحيض إذا بلغت خمسين سنة مع تغيّر عاداتها، فمتى رأت بعد ذلك كان دم استحاضة. وأقلّ أيام الحيض ثلاثة أيام متتابعات وأكثره عشرة أيام.

لا خلاف بين أصحابنا في هذين الحدين والمعدارين بل اختلفوا في كيفيّة الأقلّ. منهم من قال: يكون الثلاثة متواليّة، ومنهم من يقول: سواء كانت متتابعة أو متفرقة إذا كانت في جملة العشرة، والقول الأوّل هو الأطهر لأنّ الأصل بعد تكليفها الصوم والصلاة فمن ادّعى سقوط تكليفها بالصوم والصلاة يحتاج إلى دليل، وهذا الذي ذكره صاحب الجمل والعقود في جملة وذكر في نهايته القول الأخير، وقد بنّا عذرنا في مل ذلك لأنّ كتابه أعنى النّهاية كتاب خبر لا كتاب بحب ونظر.

فإن استبّه دم الحيض بدم العذرة في زمان الحيض فلتدخل المرأة فطنةً فإن خرجت منغمسةً بالدّم فذلك دم حيض، وإن خرجت متطوّقة بالدّم فذاك دم عذرة، فإن استبّه عليها دم الحيض بدم القرح في أيام الحيض فلتدخل إصبعها: فإن كان الدّم خارجاً من الجانب الأيمن فهو دم قرح، وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دم حيض.

والصفرة في أيام الحيض وفي أيام الطهر طهر، فإن كانت المرأة مبتدأة في الحيض فأى دم رآته مع دوامه ثلاثة أيام متتابعات على أىّ صفة كان فهو دم حيض، فإن رآته إلى تمام العشرة الأيام فالجميع حيض، فإن تجاوز العشرة فلها أربعة أحوال: أحدها أن يتميز لها بالصفة فتعمل على التّمييز. والثاني لا يتميز لها وجاء الدّم لوناً واحداً فلترجع إلى عادة نسائها من أهلها. والثالث لا يكون لها نساء من أهلها فلترجع إلى من هو أبناء سنّها ولتعمل على عاداتهنّ. الرابع لا يكون لها نساء من أبناء سنّها فعند هذه الحال اخلف قول أصحابنا فيها على ستة أقوال:

منهم من قال: ترك الصوم والصلاة في السّهر الأوّل أقلّ أيام الحيض وفي السّهر الثاني أكثر

السرائر

أيام الحيض، وتصوم وتصلّي باقى أيام الشهرين. ومنهم من يعكس هذا، ومنهم من يقول: ترك الصلاة والصوم في كلّ شهر سبعة أيام في أوائل كلّ شهر وتصلّي وتصوم باقى أيام الشهرين. ومنهم من يقول: ستة أيام فحسب، ومنهم من يقول: ترك الصوم والصلاة في كلّ شهر ثلاثة أيام فحسب وتصوم وتصلّي باقى الأيام. ومنهم من يقول: تعدّد عشرات عشرة حيض وعشرة طهر، هذا مع استمراره ودوامه ثم لا يزال هذا دأبها إلى أن تستقر لها عادة، وتستقر لها عادة بأن يتوالى عليها شهران متتابعان ترى الدّم في كلّ شهر منها أيّاماً سواء في أوقاتٍ سواء، ماله أن ترى الدّم في الشهر الأوّل بعد الهلال خمسة أيام ثم ينقطع تمام الشهر ثم يهلّ الشهر النّافى فتراه في أوّله بلا فصل خمسة أيام فهذا معنى قولنا: أعداد وأوقات سواء، فإن رأته في النّصف النّافى خمسة أيام، لم يكن ذلك عادة لأنّها مارأت الخمسة في أوقات الخمسة في الشهر الأوّل فتجعل ذلك عاداتها.

فأمّا غير المبتدأة وهى التى تكون لها عادة فلتلزم عاداتها إذا تجاوز دمها العشر، فأمّا إذا لم يتجاوز دمها العشر فأى دم رأته بعد عاداتها وقبل تجاوز العشر فهو دم حيض لقولهم عليهم السّلام: الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطّهر طهر يعنون بأيّام الحيض عشرة الأيام التى هى حدّ الأكثر،

فإن قيل: فيبطل قول الأئمة عليهم السّلام: ترجع إلى العادة أو تمسك عاداتها أو ترجع إلى عاداتها على اختلاف الألفاظ، قلنا: ذلك إذا تجاوز الدّم العادة وعشرة الأيام، فحينئذ ترجع إلى عاداتها وتجعل ماجاوز العادة والعشرة استحاضة.

فأمّا إذا تجاوز الدّم العادة ولم يتجاوز عشرة الأيام التى هى أكثر أيام الحيض، فلا ترجع إلى العادة بل يكون جميع ذلك وجميع تلك الأيام حيضاً لقولهم عليهم السّلام: الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض، وهذه أيام الحيض فقد عملنا بالقولين ولم نتعدّ النّصين ولا مناقضة بين ذلك فليتأمل ويلحظ ماقلناه، فكثيراً يشتهب هذا على الفقهاء.

فاذا تقرّر هذا فمتى اتّصل الدّم بالعادة وتجاوز عشرة الأيام فإنّها غسك العادة ويجعل ما عداها استحاضة سواء تقدّم العادة واتّصل بها أو تأخّر عنها متصلاً بها وجاوز العشرة لما أصلناه وقرّرناه من قولهم عليهم السّلام المجمع عليه: ترجع إلى عاداتها وتمسك

كتاب الطهارة

عادتها، فعلى هذا التحرير إذا رأت خمسة أيام دماً قبل عاداتها وخمسة أيام في عاداتها وكانت عاداتها خمسة أيام وخمسة أيام بعد عاداتها فالواجب عليها الرجوع إلى العادة والتمسك بها، وتكون الخمسة الأولى والخمسة الأخيرة استحاضة، وكذلك إذا رأت عشرة قبلها واتصل بها فإنها تلزم عادتها وتكون العشرة استحاضة، وكذلك إذا رأت خمسة أيام عادتها واتصل بها عشرة أيام بعد الخمسة فإنها ترجع إلى عاداتها وتمسك بها وتجعل العشرة استحاضة.

فأما إذا لم تتصل بالعادة وكان ثلاثة أيام متتابعة بعد أن مضى لها أقل الطهر وهو عشرة أيام نفاء، فإنه حيض لأنه أيام الحيض لفوهم عليهم السلام؛ الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر، على ما حررناه وفررناه فلتلحظ هذه الجملة فإنها إذا حصلت أطلع بها وأشرف على ما اسنوعر من دقائق هذا الكتاب.

فإن اضطربت عاداتها وتغيرت عن أوقاتها وأزمانها وصارت ناسية لهذا ولهذا فإذا استمر بها الدم بعد العشرة الأيام فالواجب عليها اعتباره بالصفات، فإذا تغير لها فلترجع إليه وتعمل عليه وتكون لها بمنزلة العادة وقد قدمنا حكمها وبيّنا.

فإن اشتبه عليها الدم وجاء لونا واحداً ولم يتميز لها فهي في هذه الحال حكمها حكم المبتدأ في الحال الرابعة حرماً فحراً، وقد قدمنا الأحكام والأقوال فيها والاختلاف مستوفى فهذا خلاصة فقه الحائض ودقائق أحكامها فإذا حصل فابعده سهل يسير.

ومن لم تكن لها عادة ورأت الدم اليوم أو اليومين فلا يجوز لها ترك الصلاة والصيام لأنها من تكليفها بالصلاة والصيام على يقين وهي في شك من الحيض في هذين اليومين، فكيف يجوز لها أن تترك اليقين بالنسك؟

وما يوجد في بعض الكتب من أن المرأة إذا رأت الدم اليوم أو اليومين تركت الصلاة والصيام فإن استمر بها اليوم الثالث فذاك دم حيض وإن لم يستمر بها فضيت الصلاة والصيام، وكذلك إذا انقطع الدم عنها بعد تمام عاداتها وقبل تجاوز العشرة. يوجد في الكتب أنها تستظهر بيوم أو يومين في ترك الصلاة والصيام، فأخبار آحاد لا يعرج عليها ولا يلتفت إليها بل الاستظهار لها في دينها وتكليفها وبراءة ذمتها فعمل الصلاة والصيام إلى أن يتبين

السرائر

أنها غير مكلفة بها فحينئذ يجب عليها تركها، لما أصْلناه من أنها لا تترك اليقين بالشك فليلاحظ ذلك ويحقق.

إلّا أن تكون لها عادة مستقيمة مستمرة فترى الدّم في أوّلها يوماً أو يومين فالواجب عليها عند رؤية الدّم ترك الصّلاة والصّيام، لأنّ العادة تجري عندهم مجرى المتيقّن، وكذلك الأغلب يجري مجرى المعلوم، فهذه بخلاف تلك في الحكم لما بيننا وبينها على دليله ومفارقته لحكم غيره، أوترى بعد العادة المستقيمة الصّفرة أو الكدرة قبل خروج العشرة الأيام وبعد عاداتها، إذا كانت عاداتها أقلّ من عشرة أيام فحينئذ يجب عليها ترك الصّلاة والصّوم والاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثة لأنّها بحكم الحائض لأنّها ترى النّقاء وتترك الصّلاة على ما يظنّه من لا بصيرة له، وقد حقّق ذلك سيخنا في الاستبصار.

والحبل الحامل المستبين حملها اختلف قول أصحابنا واختلف أخبارهم، فبعض منهم يقول: أنّها تحيض وحكمها قبل حملها، ومنهم وهم الأكثرون المحصلون يذهبون: إلى أنّها لا ترى دم الحيض ولا تحيض وأيّ دم تراه فهو دم استحاضة أو فساد.

وهذا هو الصحيح وبه أفني وأعمل والدليل على ذلك الحاسم للشّغب أنّه لا خلاف بين المخالف منهم في المسألة والمؤلف، أنّ طلاق الحائض المدخول بها أنّى ما غاب زوجها عنها غيبة مخصوصة لا يقع ولا يجوز، وإنّه بدعة محظور لا تبين به ولا يقع جملةً. هذا إجماعهم عليه بخلاف خلاف، ولا خلاف أيضاً بين الفريقين بل الإجماع منعقد من أصحابنا جميعهم: أنّ طلاق الحامل يقع على كلّ حال سواء كانت وقت طلاقها عالمةً بالدّم متيقّنة له أو لم تكن، كذلك فلو كانت الحامل تحيض وترى دم الحيض لما جاز طلاقها في حال حيضها ولتناقضت الأدلّة وبطل الإجماع من الفريقين وهذا أمر مرغوب عن المصير إليه والوقوف عليه، وقد بينّا أنّه لا يجوز لزوجهما مجامعتها في قبلها خاصّةً لموضع الدّم وله مجامعتها فيما دون ذلك من سائر بدنّها دبراً كان أو غيره على الأصحّ الأظهر من المذهب، وبعض أصحابنا يذهب إلى تحریم وطنها في دبرها كتحریم وطنها في قبلها، وهو السيّد المرتضى في مسائل خلافه، والدليل على ما اخترناه قوله تعالى: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، لا يجزوا المراد به اعتزلوا النّساء في زمان

كتاب الطهارة

الحيض أو موضع الحيض الذي هو الدم، فإن كان الأول فهذا خلاف إجماع المسلمين فيما عدا
إلا القسم الآخر. وإنما ورد أخبار بأن له ما فوق المنزلة وذلك محمول على كراهه ما دون
القبيل.

فإذا انقطع عنها الدم فالأولى لزوجه أن لا يقربها بجناح في قبلها حتى يغتسل وليس
ذلك عند أصحابنا بمحذور، فإن كان سبعا وغلبته السهوه فلأمرها بغسل فرجها وقد
زالت عنه الكراهية سواء انقطع لأكثر الحيض أو لآله لأن الله تعالى قال: ولا تفرؤهن حتى
يَطْهُرنَ، وهذه قد طهرت من حيضها.

وإذا أصبحت المرأة صائمة ثم حاضت فلنفسه أي وفي رأب الدم، وسحب لها
الإمساك تأدباً إذا رأت الدم بعد الزوال، فأما إذا كانت حائضاً ثم طهرت فالمستحب لها
الإمساك تأدباً سواء كان طهرها قبل الزوال أو بعده فإذا أراد الغسل فكفته غسلها
مثل غسل الجنب سواء إلا أنها لا تسبّح الصلوة بذكره على ما قدمنا القول فيه وبأنه،
فإذا كان اغتسالها في وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء على الغسل نوب بوضوئها
استباحة الصلوة واجباً فربةً إلى الله تعالى ولا ننوي رفع الحدث لأن حداثها الأكبر باي وهو
الغسل، وإن أرادت تأخير الوضوء عن الغسل نوب بغسلها رفع الحدث ونوب بوضوئها
استباحة الصلوة، لأن حداثها قد ارتفع واجباً فربةً إلى الله سبحانه، وإن كان غسلها في
غير وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء على الغسل نوب بوضوئها استباحة الصلوة
مندوباً فربةً إلى الله سبحانه ونوب أيضاً بغسلها مندوباً ترفع به الحدث، وإن كان غسلها
قبل وضوئها نوب به رفع الحدث مندوباً فربةً إلى الله سبحانه ونوب بوضوئها بعد استباحة
الصلوة من غير أن ترفع به الحدث.

وإذا كانت المرأة جنباً فجاءها الحيض قبل أن تغتسل غسل الجنابة فتدع الغسل
إلى أن تطهر من حيضها فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للجنابة، وقد أجزأها على
ما قدمناه في باب الجنابة وحررناه.

والمستحاضة هي التي ترى الدم بعد أكثر أيام الحيض وبعد أكثر أيام النفاس وبعد
استبانة حملها على ما حققناه وأسلفنا القول فيه، وبعد خمسين سنة وتغيير عاداتها وبعد

السراير

تجاوز دمها عاديها وعسرة الأيام واستمراره على ماقدّمناه فبكون ما عدا العادة استحاضة، وإن كان بعضها في عشرة الأيام، هذا مع استمراره ونجاوزه العادة وعسرة الأيام ففي جميع هذه الأحوال هي مسحاضة، وكذلك إذا رأت الدّم أقلّ من ثلاثة أيام فهي أيضاً مسحاضة. ومنى رأت الدّم وجب عليها أن تستبرئ نفسها بقطنة ولها ثلاثة أحكام:

أحدها: أن تراه يسيراً لا ينقب الكُرسف الذي هو القطن فالواجب عليها الوضوء لكلّ صلاه ونغير القطن والخرقة، ولا يجوز لها أن تجمع بين صلاتين بوضوء واحد بل يجب عليها لكلّ صلاة وضوء ونغير القطن والخرقة وإتيان الصّلاة بعد وضوئها بلا فصل، فأما إذا توضّأت أولاً في أوّل الوقت ولم تصلّ إلّا في ثانيه أو وسطه أو آخره فإنّ صلاتها غير صحيحة.

لأنّ فوهم عليهم السّلام يجب عليها الوضوء عند كلّ صلاة، يقتضى المفارقة لأنّ «عند» في لسان العرب لا يصغر فهي للمفارقة كما أنّ «قبلاً وبعيداً» للمفارقة فكذلك «عند» لأنّها مع ترك التّصغير بمنزلة بعيد وقبيل في التّصغير. قال شيخنا في مبسوطه: إذا توضّأت المستحاضة وقامت إلى الصّلاه فانقطع عنها الدّم قبل أن تكبر تكبيرة الإحرام فلا يجوز لها الدّخول في الصّلاه إلّا بعد أن تتوضّأ نائناً، لأنّ انقطاع دم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء، ثمّ قال: فإنّ انقطع بعد تكبيرة الإحرام ودخولها في الصّلاه تمضي في صلاتها ولا يجب عليها استئناها. قال محمّد بن إدريس مصنّف هذا الكتاب: إذا كان انقطاع دم الاستحاضة حدّاً فيجب عليها قطع الصّلاه واستئناف الوضوء، وإنّما هذا كلام الشّافعي أوردته شيخنا، لأنّ الشّافعي يستصحب الحال وعندنا أنّ استصحاب الحال غير صحيح، وإنّ هذه الحال غير ذلك وما يستصحب فيه الحال فبدليل، وهو إجماع على المتيمّم إذا دخل في الصّلاه ووجد الماء فإنّا لا نوجب عليه الاستئناف بإجماعنا إلّا أنّا قائلون باستصحاب الحال فليلاحظ ذلك ويتأمّل.

والحكم الثّاني: أن ترى أكثر من ذلك وهو أن ينقب الدّم الكُرسف ولا يسيل، فيجب عليها أن تعمل ما عملته في الحكم الأوّل سواء وتزيد عليه الغسل لصلاة الغداة. والحكم الثّالث: أن ترى الدّم ينقب الكُرسف ويسيل، فيجب عليها أن تفعل ما فعلته

كتاب الطهارة

في الحكم الثاني وتزبد على ذلك وجوب غسلين ينضافان إلى الغسل الذي في الحكم الثاني، فإذا فعل ذلك في أيام استحاضتها فهي في حكم الطاهرات في جميع السّرعّات، إلّا أنّها يكره لها دخول الكعبة، وإذا وجب عليها حدّ الجلد لأبّقام حتى ينقطع عنها دم الاستحاضة، لأنّها مريضة والمريضة لا يقام عليها حدّ الجلد حتى تبرأ، فإن لم تفعل ما وصفناه وصامت وصلّت وجب عليها إعادة صلاتها وصيامها، ولا يحلّ لزوجها وطؤها فإن كانت قد أكلت في زمان استحاضتها فإنّه يجب عليها قضاء الصّوم والكفّارة، لأنّها أكلت في زمان الصّيام متعمّدة لذلك وتجمع بين الظّهر والعصر بغسل واحد، وكذلك بين العشاء الأوّل والآخرة، والجمع منها بين الفريضتين بأن تؤخّر الفريضة المتقدّمة إلى آخر وقتها وتصلّي الفريضة الأخيرة في أوّل وقتها تجمع بينها في الحال، وذلك على الاستحباب دون الفرض والإيجاب،

وقد يوجد في بعض الأخبار والآثار والكتب المصنّفات مثل نهذيب الأحكام ومسائل الخلاف للسّيّد المرتضى رحمه الله: أنّ دم الحيض أسود بحرانيّ، وفي خبر آخر دم الحيض أحمر بحرانيّ. قال محمّد ابن إدريس: بحرانيّ - بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة المفتوحة وبالحاء غير المعجمة المسكنة وبالراء غير المعجمة المفتوحة وبعدها ألف والنون المكسورة وبعدها ياء مشدّدة وليست للنسب - وهو الشّديد الحمرة والسّواد كما يقال: أبيض يققّ وأسود حالك وحانك وأحمر بحرانيّ وباحرّى هكذا أورده ابن الأعرابيّ في نوادره فأوردته كما أورده تنبيهاً عليه.

والنّفيساء هي التي تضع الحمل وترى الدّم.

لأنّها مستنقّة من النّفس التي هي الدّم بدلالة قولهم: كلّ ما لا نفس له سائلة، يريدون كلّ ما لا دم له سائل.

فإذا رأت الدّم بعد وضعها الحمل بلا فصل أو قبل مضيّ عشرة أيّام من وقت وضعها الحمل فهي نفساء، وحكمها حكم الحائض سواء، في جميع الأحكام اللاّزمة للحائض بغير خلاف وفي أكثر أيّامها.

على الصّحيح من الأقوال والمذهب لأنّ بعض أصحابنا يذهب إلى أنّ أكثر أيّام النّفساء عند

السرائر

استمرار دمها بمانية عشر يوماً، ذهب إليه السيد المرتضى في بعض كتبه. وكذلك الشيخ المفيد، وعادا عنه في تصنيف آخر لها. عاد السيد عن ذلك في مسائل خلافه بأن قال: عندنا الحد في نفاس المرأة أيام حيضها التي تعدها، وقد روى: أنها تستظهر بيوم ويومين، وروى: في أكثره خمسة عشر يوماً، وروى: أكثر من هذا، والأثبت ما تقدم. ورجع الشيخ المفيد في كتاب أحكام النساء وفي شرح كتاب الأعلام، والذي يدل على أصل المسألة وما اخرناه أنها مخاطبة مكلفه وهي داخله في عموم الأوامر بالصلاة والصوم وإنما نخرجها في الأيام التي حددناها للإجماع ولا إجماع ولا دليل فيما زاد على ذلك فيجب دخولها تح عموم الأوامر، ولولم يكن إلا أن فيه اسظهاراً للفرض واحتياطاً، له لكفى.

وتفارق النفساء الحائض في حد أقل النفاس، فإنه ليس لقليل النفاس حد بل حده انقطاع الدم، فإذا استمر بها الدم فوق العشرة الأيام وتجاوزها فعلت ما تفعله المستحاضة لا الحائض. لأن الحيض لا يتعقب النفاس لما بيننا أن النفاس حكمه حكم الحيض في جميع الأشياء، فإن رأت الدم بعد وضعها الحمل بلا فصل - مثلاً يوماً واحداً أو يومين وانقطع إلى تمام العشرة الأيام فهي نفساء في اليوم واليومين فحسب، فإذا رأتها قبل مضي العشرة الأيام لحظة واحدة فالיום واليومان وما بعدهما إلى تمام العشرة نفاس. لأنه لم يمض لها بين الدمين طهر، فإن مضى بين الدمين عشرة أيام نقاء فالدم الثاني إذا توالى ثلاثة أيام حيض، فإن لم يمض بين الدمين طهر وتجاوز العشرة الأيام منها نقاء، ومنها دم، فالدم الثاني استحاضة ولا يكون نفاساً. لأنه قد جاوز العشرة الأيام بعد وضعها الحمل وهي أقصى مدته، ولا يكون حيضاً لأنه ما تقدمه طهر فليلاحظ ذلك ويحقق.

ويكون النقاء الذي في العشرة الأيام أيضاً هي فيه بحكم الطاهرات، يجب عليها فيه قضاء الصلاة والصوم، وإن وضعت ولم تر الدم إلى اليوم التاسع أو العاشر فهي طاهر وحكمها حكم الطاهرات إلى أن رأت الدم وهي نفساء وحكمها حكم النفساء في اليوم التاسع والعاشر فحسب.

لأننا قد بينا أن النفساء مشتقة من النفس الذي هو الدم والاشتقاق غير حاصل في الأيام الثمانية فيجب أن يكون غير نفساء، ونفساء في الزمان الذي رأت فيه الدم لأنها بعد وضع

كتاب الطهارة

الحمل وقبل خروج العسرة الأيام التي هي أقصى مدة النفاس والنفاس.
فإن قيل: أيام النقاء أقل من الطهر لأن الطهر عندنا عشرة أيام أقله، فكيف حكمتم بأنها طهر وحكمها حكم الطاهرات فيها؟ قلنا: ولا تقدمها حيض ولا نفاس بل تقدمها طهر وأطهار؛ لأن الحامل على ما بيننا لا ترى دم الحيض فالأيام وما تقدمها بمجموع ذلك أجمع طهر.
فإن رأته بعد وضعها ساعة ثم انقطع تسعة أيام ثم رأته اليوم العاشر كانت جميع الأيام نفاساً لأنها نفاس عند رؤية الدم بعد الوضع ولم يحصل لها في أيام الانقطاع طهر وهو عسرة أيام، ورأت الدم الثاني قبل خروج العشر وهي أقصى مدة النفاس فكان الجميع نفاساً وهي نفاس في الجميع.

وإذا ولدت المرأة توأمين ورأت الدم عقيبها فإن النفاس يكون من المولود الأول.
لأن النفاس عندنا هو الدم الخارج عقيب الولادة ولا يمنع كون أحد الولدين باقياً في بطنها من أن يكون نفاساً، وأيضاً لا يختلف أهل اللغة في أن المرأة إذا ولدت وخرج الدم عقيب الولادة فإنه يقال: قد نفست، ولا يعتبرون بقاء ولد في بطنها، ويسمون الولد منفوساً.
قال الشاعر وهو أبو صخر الهذلي مدح آل خالد بن أسيد بن أبي العاص بن أمية بن عبد سمس:

إذا نفست المنفوس من آل خالدٍ بدا كرمٌ للنّاظرين وطيب
فسمي الولد منفوساً ومحال أن يكون الولد منفوساً إلا والآن نفاس لأن الدم نفسه يسمى نفاساً على ما قدمناه.

فإذا ولدت الولد الثاني ورأت الدم عقيب ولادتها اعتبرت أقصى مدة النفاس من وقت ولادة الثاني لأن كل واحد من الدمين يستحق الاسم بأنه نفاس فينبغي أن يتناول كل واحد منها اللفظ، وإذا تناول الدم الأخير الاسم عددنا منه أكثر أيام النفاس واستوفينا أقصاه من الأخير لتناول الأسم له.

فإن قيل: إذا رآه عند وضع الأول مثلاً خمسة أيام ثم وضعت الثاني ورأت غضب وضعه عسره أيام فقد صارت خمسة عشر يوماً، وعندكم على ما سئتم أن أقص، مدة النفاس عسرة أيام فكيف يكون الحكم في ذلك؟ قلنا: ما هذا دم ولادة واحدة بل دم عقيب ولادتين وإن كان

السرائر

الحمل واحداً، وعندنا بلاخلاف بيننا أن النفاس هو الدّم الذي تراه المرأة عقيب ولادتها الولد، وقد رأت عقيب ولادتها الأول خمسة أيام فحكمتنا بأنها نفاس لتناول الاسم لها، فإذا وضعت الثاني ورأت عقبه الدّم فقد رأت الدّم عقيب ولادتها الولد الأخير فينبغي أن يتناوله الاسم فيجب أن تستوفي أقصى مدة النفاس من يوم وضعها الولد الأخير لتناول الاسم له فليلاحظ ذلك ويحقق فقد شاهدت جماعة ممن عاصرت من أصحابنا لا يحقق القول في ذلك ويقف على مسطور لبعض المصنفين ولا يتبينه ولا يحققه ويحج عنه ويخطيء. فالله نسأل التوفيق والتسديد في المقال والفعال

باب غسل الأموات وما يتقدم ذلك في آداب المرض والعيادة وتلقين المحتضرين وما يتصل بذلك:

الأولى بالمريض والأفضل له أن يكتُم مرضه ولا يشكوه. وقد روى في حدّ الشكاية للمرض عن الصادق عليه السلام: أن الرجل يقول: مُحِمْتُ اليوم وسَهَرْتُ البارحة وقد صدق، وليس هذا شكايةً إنما الشكاية أن يقول: ابتليتُ بما لم يُبتَلْ به أحد وأصابني مالم يُصَبَّ أحداً.

وفي العيادة فضل كبير وثواب جزيل والرواية بذلك متظاهرة، ويستحب للمريض أن يأذن للعائدين حتى يدخلوا عليه فربما كانت لأحدهم دعوة مستجابة، ولا عيادة في أقل من ثلاثة أيام فإذا وجبت جعلت غيباً يوماً فيوماً ثم يغيب يومين، فإذا طالت العلة ترك المريض وعياله. ولا عيادة في وجع العين، ومن السنة تخفيف العيادة وتعجيل القيام إلا أن يكون المريض يحب الإطالة عنده. ولا يُعاد أهل الدّمة ولا تُشهد جنازتهم، وقد روى: أنه ليس على النساء عيادة المريض. ويُلقن المحتضر الشهادتين وكلمات الفرج، وقد يأتي ذكرها فإن عسر عليه النزاع نقل إلى المكان الذي كان يكثر الصلاة فيه، ويستحب أن يُوجّه إلى القبلة بأن يجعل باطن قدميه إليها بحيث لو جلس كان مستقبلاً إليها فإذا قضى نحبه - والنّحب المدة والوقت يقال: قضى فلان

كتاب الطهارة

نحبه إذا مات - فلتغمض عيناه ويُطبّق فوهُ ويمدُّ يده إلى جنبه ورجلاه، ويكون عنده من يذكر الله تعالى ويقرأ القرآن ويُقدّم النُّظر في أمره عاجلاً، ولا يُنتظر به دخول وقت ولا خروجه إلّا أن يكون غريقاً أو مصعوقاً أو مبطوناً،

وهو الذي علّته الذُّربُ وهو الإسهال. وكان زين العابدين عليه السّلام يوم الطّف مريضاً بالذُّرب.

أومدّخناً أو مهدوماً عليه فإنّ هؤلاء يُنتظر بهم إلى أن يتغيّروا لأجل الاستظهار وتُسبّرُ حالهم بعلامات الموت وأماراته، فإن عُرف حالهم وإلّا تركوا ثلاثة أيّام.

وغسل الميّت المؤمن أو المحكوم بإيمانه ومَن في حكمه فرض واجب وهو من فروض الكفاية، واعلم أنّه كفّسل الجنب في الصّفة والترتيب، يبدأ فيه بغسل اليدين على طريق الاستحباب، ثمّ الفرج ثمّ الرّأس ثمّ الميامن ثمّ الميأسر، وشرح ذلك أن يوضع الميّت على سرير غسّله، ويستحبّ أن تستقبل هاهنا بوجهه القبلة على ما ذكرناه أولاً في حال الاحتضار، ويجب أن تُستّر عورته بثوب يُوضع عليها أوبقميصه بعد نزع عنه، ويقصد إلى تليين مفاصله برفق حتّى لا ينكسر منه عضو فإن عسّر عليه ذلك تركه ولم يتعرّض له، ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً في الفسليتين الأوليين، ولا يمسحها في النّالّة ولا يغمزها بحال وهذا الحكم سواء كان الميّت رجلاً أو امرأة، تكون حاملاً فلا يمسح بطنها في شيء من الغسلات، ثمّ يغسل يديه بماء قراح.

والقراح؛ هو الخالص البهت، وقد روى: أنّه يؤضأ وضوء الصّلاة وذلك شاذّ والصّحيح خلافه وسيخنا أبو جعفر الطّوسيّ رحمه الله يراه احتياطاً في نهايته وفي مبسوطه وقال: قد روى أنّه يؤضأ الميّت قبل غسّله فمن عمل بها كان جائز، غير أنّ عمل الطّائفة على ترك العمل بذلك لأنّ غُسل الميّت كفّسل الجنابة ولا وضوء في غُسل الجنابة.

قال محمّد بن إدريس: فإذا كان عمل الطّائفة على ترك العمل بذلك فإنّ لا يجوز العمل بالرواية لأنّ العامل بذلك يكون مخالفاً للطّائفة وفيه مافيه.

ثمّ يغسل رأسه ولحيته برغوة السّدر ثلاث مرّات، ثمّ يقلّبه على جنبه الأيسر ليبدؤ

السراير

له الأيمن ويغسله بماء السدر ثلاثاً أيضاً كما ذكرناه في الرأس من أصل العنق إلى قدمه، ثم يقلبه على جنبه الأيمن ليبدو له الأيسر ويغسله على ما ذكرناه في الأيمن في الصفة والعدة.

والمفروض من الأكفان للرجال والنساء ثلاثة أثواب: منزر وقميص وإزار مع القدرة والاختيار على الصحيح من المذهب، وبعض أصحابنا يذهب إلى أن الواجب في حال الاختيار قطعة واحدة وهو سلّار، والمسنون للرجال أن يزداد لفافة أخرى إمّا جبرة - بكسر الحاء وفتح الباء - أو ما يقوم مقامها، وخرقة يُشدُّ بها فخذه ويستحب أن يزداد أيضاً عمامة يعمم بها مُحَنَكًا، وإن كان امرأة زيدت على مستحب الرجال لفافة أخرى لشدّ ثدييها،

وروى غط، والصحيح الأول وهذا مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في كتابه الاقتصاد؛ لأن النمط هو الحبرة وقد زيدت على أكفانها لأن الحبرة مشتقة من التزين والتحسين، وكذلك النمط هو الطريقة وحقيقته الأكسية والفُرش ذات الطرائق، ومنه سوق الأنماط بالكوفة يقال: فلان على نمط واحد أي على طريقة واحدة، قال زهير:

تعالين أنماطاً عتاقاً وكيلة .

وإذا اختلف الورثة في الكفن اقتصر على المفروض منه وهو ثلاث قطع، وإذا أخذ السيل الميت أو أكله السبع وبقي الكفن كان للورثة دون غيرهم، ويحصل الكافور والأعلى في الاستحباب وزن ثلاثة عشر درهماً وثلث الذي لم تمسه النار والخام الخالص الجلال،

ومعنى الجلال الجليل وهو الجيد يقال: جليل وجلال وطويل وطوال فهو من أوزان المبالغة وصفات الجودة.

ويليه في مقدار المستحب أربعة دراهم وفي بعض الكتب أربعة مثاقيل والمراد بها الدراهم هاهنا، ويليه في مقدار المستحب درهم واحد، والواجب ما وقع عليه اسم الكافور مع الوجدان. ويحصل أيضاً شيء من السدر للغسلة الأولى وقليل كافور للغسلة الثانية وشيء من القطن ليحشى به دُبره والمواضع التي يخاف خروج شيء

كتاب الطهارة

منها، ونسب من الذريعة المعروفة بالقُمحة.

وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي في كتاب النّسب أنّ الدّريرة هبّ فصّ الطّب وهو فصّ نحّاه من الهد كآته فصّ النّسب، ودرّس مسعودي وهو عليّ بن الحسين المسعودي الهدليّ رجل من جله أصحابنا له نسب عدّه في نسبه المعروف المُرجم بـ«مروج الذهب ومعادن الجوهر» في التّواريخ وغيرها. وهذا الكتاب كتاب حسن سعمل على أساء حسه قال: اصل الطّب حمه اصناف المُسك والكافور والعود والعبر والزّعفران كلّها يحمل من ارجس الهد الآلِ الزّعفران، والعنبر قد يوجد بأرض الرّنج والأندلس. قال: وابواع الأفاويه حمه وعسرون صنفاً ذكر من جملة ذلك: السّليخة والورس والأذن والزّناد وفصّ الدّريرة. قال محمّد بن إدريس: والذي أراه أنّها نبات طيّب غير الطّيب المعهود يقال له: الفمّحان نبات طيّب يجعلونه على رأس دَنّ الخمر ويطبّون عليه لكسبها منه الرّيح الطّيبه، قد ذكره التّابعه الدّيبانيّ في سمره وفسّره علماء أهل اللّغة على ما سرحناه وذكرناه. وقال صاحب كتاب «البارع» قال الأصمعيّ وغيره: يُقال للذي يعلو الخمر ملّ الدّريره الفمّحان. وقال التّابعه الجعديّ:

إذا فُضّ خواتمه علاه بنسب الفمّحان من المدام

وهل الكافور الذي للسّلسلة الثّانية من جملة الثّلاثة عشر درهماً ولب أم من غيرها؟
اختلف أصحابنا في ذلك فبعض قال: من جملةّها. وبعض قال: من غيرها لا منها، وهذا هو الأظهر بينهم.

وتنذر الذّريرة المقدّم ذكرها على الأكفان ويكتب على الأكفان: فلان يشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله، بترتبه الحسين عليه السّلام.

وقال الشّيخ المفيد في رسالته إلى ولده: تُبَلّ التّربة بالماء ويكتبُ بها. وباقي المصنّفين من أصحابنا يطلقون في كتبهم ويقولون: يكتب ذلك بترتبه الحسين عليه السّلام، والذي اختاره ما ذكره الشّيخ المفيد لأنّه الحقيقة والمعهود في الكتابة لأنّ حقيقة ذلك التّأثير وليس إطلاقهم ممّا ينافي ذلك:

السرائر

فإن لم توجد التربة فبالإصبع عند الضرورة.

ويستحب أن يكون الكفن قطناً محضاً أبيض والكتان مكروه وليس بمحظور، والإبريسم المحض لا يجوز، وجملة الأمر وعقد الباب أن كل ثوب يجوز فيه الصلاة يجوز التكفن به إلا أن بعض الثياب أفضل من بعض. وما لا يجوز الصلاة فيه من الإبريسم المحض لا يجوز التكفن به.

والواجب أن يغسل ثلاث غسلات: الأولى بماء السدر والثانية بماء جلال الكافور والثالثة بالماء القراح، والماء القراح هو البَحْتُ الخالص من إضافة شيء إليه على ما ذكرناه.

وكيفية غسله مثل غسل الجنابة يغسل الغاسل يدي الميت ثلاث مرات، ثم ينجي به بقليل أشنان وآخر يقلب عليه الماء، فإذا نجاه بدأ بغسل رأسه ولحيته ثلاث مرات، ثم يغسل جانبيه الأيمن ثلاث مرات ثم الأيسر ثلاث مرات وآخر يقلب الماء عليه، ثم يقلب بقية ماء السدر ويغسل الأواني ويطرح ماء آخر ويطرح القليل من الكافور ويضربه، ويغسله الغسلة الثانية مثل ذلك ثم يقلب بقية ماء الكافور ويغسل الأواني ويطرح فيها الماء القراح ويغسله الغسلة الثالثة مثل ذلك بالماء القراح ويمسح الغاسل يده على بطنه في الغسلتين الأوليين ولا يمسح في الغسلة الثالثة. وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فيما مضى وأعدناه هاهنا للبيان وكلما قلبه استغفر الله وسأله العفو، ثم ينشفه بثوب نظيف.

ويقتسل الغاسل فرضاً واجباً إما في الحال أو فيما بعده، فإن مس مائناً قبل اغتساله وخالطه لا يفسده ولا ينجسه، وكذلك إذا لاقى جسد الميت من قبل غسله إناءً ثم أفرغ في ذلك الإناء قبل غسله مائع فإنه لا ينجس ذلك المائع وإن كان الإناء يجب غسله لأنه لاقى جسد الميت، وليس كذلك المائع الذي حصل فيه لأنه لم يلاق جسد الميت.

وحمله على ذلك قياس وتجاوز في الأحكام بغير دليل والأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل قاطع للعذر وإن كنا متعبدين بغسل ما لاقى جسد الميت لأن هذه نجاسات حكميات وليست عينيات، والأحكام الشرعية تثبت بها بحسب الأدلة الشرعية. ولا خلاف بين الأمة كافة أن المساجد يجب أن تنزه وتجنب النجاسات العينيات، وقد أجمعنا بلا خلاف بيننا على

كتاب الطهارة

أنَّ لمن غسل ميتاً أن يدخل المسجد ويجلس فيه فضلاً عن مروره وجوازه ودخوله إليه فلو كان نجس العين لماجاز ذلك وأدى إلى تناقض الأدلة، وأيضاً فإن الماء المستعمل في الطهارة على ضربين: ماء استعمل في الصغرى والآخر في الكبرى. فأما المستعمل في الصغرى لاختلاف بيننا أنه طاهر مطهر، والماء المستعمل في الطهارة الكبرى الصحيح عند محقق أصحابنا أنه أيضاً طاهر مطهر. ومن خالف فيه من أصحابنا قال: هو طاهر يزيل به النجاسات العينية ولا يرفع به الحكميات فقد اتفقوا جميعاً على أنه طاهر. ومن جملة الأغسال والطهارات الكبار غسل من غسل ميتاً فلو نجس ما يلاقيه من المائعات لما كان الماء الذي قد استعمله في غسله وإزالة حدته طاهراً بالاتفاق والإجماع اللذين أشرنا إليهما. والأفضل أن لا يكفنه إلا بعد أن يغتسل، فإن لم يفعل توضأ ثم كفنه فيأخذ الخرقة التي هي الخامسة ويترك عليها شيئاً من القطن وينثر عليها شيئاً من الذريرة ويشد بها فخذيه ويضمها ضمّاً شديداً ويحشو القطن على حلقة الدبر. وبعض أصحابنا يقول في كتاب له: ويحشو القطن في دبره، والأول أظهر لأننا نجنب الميت كل ما نجنبه الأحياء.

ويستوثق من الخرقة ثم يؤزره ويلبسه القميص وفوق القميص الإزار وفوق الإزار الحبرة، ويترك معه جريدتين رطبتين من النخل إن وجدتا ومن الشجر الرطب، وتكتب عليها ما كتب على الأكفان، ويضع إحداها من ترقوته اليمنى ويلصقها بجلده، والأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والإزار، ويضع الكافور على مساجده: جبهته ويديه وعيني ركبتيه وطرف أصابع الرجلين؛ فإن فضل منه شيء تركه على صدره. ولا يجعل في عينه ولا في سمعه ولا في فيه ولا في أنفه شيئاً من الكافور والقطن إلا أن يخاف خروج شيء من ذلك فيجعل عليه شيئاً من القطن.

ويكره قطع الكفن بالحديد ويكره أيضاً بلّ الخيط لخياطته بالرقيق، ثم يحمل إلى المصلّى فيصلّى عليه على ما ذكره في كتاب الصلاة.

وأفضل ما عشي المشيع للجنائز خلفها ويجوز بين جنبيها ويكره أن يتقدمها مع الاختيار، فإذا صلى عليه حمل إلى قبره فيترك عند رجل القبر إن كان رجلاً، وقدام القبر

السراير

تمأيلي القبلة إن كان امرأة، وينزل إلى القبر من يأمره الولي بحسب الحاجة إن شاء شفعاً وإن شاء وترأ، ويؤخذ الميت من عند رجل القبر والمرأة من قدّامه فيسّل سلاً في ثلاث دفعات ولا يفاجأ به القبر دفعةً واحدةً، ويوضع في لحدّه وهو أفضل من الشقّ ويحلّ عقد كفته، ويلقنه الذي يدفنه السّهادتين والإفرار بالنبيّ والأنمة عليهم السّلام، ثم يضع معه شيئاً من تربة الحسين عليه السّلام.

قال الشّيخ أبو جعفر الطوسي: تكون التّربة في لحدّه مقابلة وجهه. وقال في اقتصاده: تكون في وجهه. وقال الشّيخ المفيد: تكون التّربة تحت خدّه، وهو الذي يقوى عندي.

يضع خدّه على التّراب ثم يشرح اللّبن عليه، ويخرج من عند رجل القبر. ويكره أن ينزل إلى القبر بحذاء أو خفّ، ويطمّ القبر ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع مفرجات ولا يُعلّى أكثر من ذلك ويُربّع. ويكره أن يطرح فيه من غير ترابه، ويستحبّ لمن حضره أن يطرح بظهر كفه ثلاث مرّات التّراب ويترحم عليه، فإذا فرغ من تسوية القبر نضح الماء على القبر من أربع جوانبه يبدأ بالرّأس، فإذا فضل من الماء سىء صبّه على وسط القبر ويترحم عليه من حضره وينصرف ويتأخّر الولي أو من يأمره الولي، ويستقبل القبلة ويجعل القبر أمامه وينادي بأعلى صوته معيذاً للتّلقين الأوّل، فإنّه على ما روى يُكفى عن مسألة القبر إن شاء الله.

وذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو الفقيه أبو الصلاح الحلبيّ تلميذ السيّد المرتضى رحمهما الله: إلى أنّ الملقن هاهنا يستدبر القبلة ويستقبل وجه الميت ويلقنه.

ويكره أن يسخن الماء لغسل الأموات إلّا أن يدعو إلى ذلك حاجة، ويكره أن يصبّ الماء الذي يغسل به الميت في الكنيف بل المستحبّ اتّخاذ حفيرة ليدخل الماء إليها، ويكره أن يُركب الميت في حال غسله بل يكون الفاسل على جانبه الأيمن ولا يُقعدّه ولا يُغمز بطنه. ويُستحبّ لمن شيع جنازة المؤمن أن يُربّع جنازته بأن يحملها من أربع جوانبه يبدأ بمقدّم السرير الأيمن يمرّ عليه ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر، ثم يمرّ عليه حتّى يرجع إلى المقدّم كذلك دور الرّحى، وفي بعض الكتب ولا يقدهه بالقبر دفعةً واحدةً، والقدح الأخذ بالشّدة. والموتى المأمور بغسلهم على ثلاثة أضرب: فضرِب منهم لا يجب غسله لا قبل الموت

كتاب الطهارة

ولابعد الموت وهو الشهيد المقتول بين يدي إمام عدل أو بين يدي مَنْ نصبه في نصرته، ولا يكفن ويدفن معه جميع ما ينطلق عليه اسم النّيَاب سواء أصابها دمه أو لم يصيبها، ولا يكفن إلاّ أن يُجَرَّد ويُسَلَّب فحينئذ يجب تكفينه، فأما غير النّيَاب فينقسم إلى قسمين: سلاح وغير سلاح. فالسّلاح يجب نزعُه عنه سواء أصابه دمه أو لم يصبه بغير خلاف. وغير السّلاح وهو الفرو والقلنسوة والخُفّ فإن كان أصاب شيئاً من ذلك دمه: فقد اختلف قول أصحابنا فيه فبعض ينزعه عنه وإن كان قد أصابه دمه، وبعض لا ينزعه عنه إلاّ أن يكون ما أصابه دمه فأما إن كان أصابه دمه فلا ينزعه، وهذا الذي يعوى في نفسى، فإن نُقل من المعركة وبه رُمقُ ومات في غير المعركة وجب غسله.

وذكر السيّد المرتضى في مسائل خلافه في مسألة غسل السّهيْد قال: فإن قيل: لا خلاف في أنّه إذا ارتُئْتُ يغسل مع وجوب السّهادة، قلنا: إذا ارتُئْتُ فلم يبق في المعركة هذا آخر كلام المرتضى.

قال محدّد بن إدريس رحمه الله: ارتُبَ بالألف والرّاء السّاكنة غير المعجمة والتّاء المضمومة المنقّطة من فوقها بنقطتين والتّاء المنقّطة بثلاث نقط المسدّد إذا طعن أو ضرب فسقط، وتأويله أنّه صار مرمياً به كما يلقي رُبُّ المتاع. وكذلك فلان رتّ النّيَاب. ويقال: كلّ غبّ وربّ يقال: قد ارتُبَ فلان صريعاً إذا فعل به ما قدّمناه، هكذا أوردّه المبرّد في كتاب الاستعاقات.

والضّرْب الثّاني يجب أن يغتسل قبل موته ولا يجب غسله بعد موته وقَتْلُه، وهو المقتول قوِّداً والمرجوم فإنّها يؤمران بالاغتسال فإذا اغتسلا قُتِلَا ولا يجب غسلها بعد قتلها ويجب على مَنْ مَسَّها بعد القتل الغسل لأنّه قد مسّ ميتاً بعد برده بالموت قبل تغسيله بعد الموت، ولا يظنّ ظانّ أنّ هذا مامسّه إلاّ بعد تطهيره، قلنا: مامسّه بعد تطهيره بعد موته بل مامسّه إلاّ قبل تطهيره بعد موته، ولا يكفنان أيضاً بعد القتل لأنّها يؤمران بالتّكفين والتّحنيط قبل القتل.

الضّرْب الثّالث يجب غسله بعد الموت وتكفينه كان ظالماً أو مظلوماً.

وإذا وُجد من المقتول قطعة فإن كان فيها عظم وكان ذلك العظم الصّدر، وجب على مَنْ مَسَّه الغسل، ووجب تغسيل القطعة وتكفينها والصّلاة عليها وحكمها حكم الميت

السرائر

نفسه، وإن كان العظم غير الصدر يجب جميع الأحكام الماضية إلا الصلاة عليها فإنها لا تجب.

قال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه مسألة: إذا وجد قطعة من ميت فيها عظم وجب غسلها، ثم استدلل فقال: دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم. وأيضاً روى: أن طائراً ألقى يداً بكفة من وقعة الجمل فعُرِفَتْ بالخاتم وكانت يد عبد الرحمن بن عتّاب بن أسيد فغسلها أهل مكة وصلّوا عليها.

قال محمد بن إدريس: الصحيح أن اليد أُلقيت باليامة، ذكر ذلك البلاذري في تاريخه وهو أعرف بهذا الشأن، وأسيد، بفتح الألف وكسر السين.

فإن كانت القطعة خالية من العظم دفنت ولا يجب تكفينها ولا غسلها ولا الصلاة عليها، ولا يجب على من مسحها الغسل بل يجب عليه غسل مامسها به فحسب، وحكم قطعة قُطِعَتْ من آدمي حتى ذلك الحكم.

والمُحْرَم إذا مات غُسل كما يُغسل الحلال ويكفن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئاً من الكافور، وإن كان الميت صبيّاً غُسل كفّس الرجال ويكفن ويحنط كذلك مثل الرجال، وإن كان الصبي ابن ثلاث سنين أو أقل من ذلك فلا بأس أن يغسله النساء عند عدم الرجال بمجرداً من ثيابه، وكذلك الصبيّة إذا كان لها ثلاث سنين فهادونها جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء، فإن زادت على ذلك لم يجز وبعض أصحابنا يجوز في الصبي أن يغسله النساء إلى خمس سنين عند عدم الرجال، والأول أظهر في المذهب.

ولا بأس أن يغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها وكذلك كل محرم محرم يغسل ذارجه من فوق الثياب في حال الاختيار.

وهو الأظهر عند أصحابنا ومذهب الشيخ أبي جعفر في سائر كتبه إلا في استبصاره فإنه قال: ذلك عند الاضطرار دون الاختيار.

وإن ماتت المرأة ومات الصبي معها في بطنها دفن معها، فإن كانت ذميمة دُفنت في مقابر المسلمين لحرمه ولدها، وجعل ظهرها إلى القبلة ليكون وجه الولد إلى القبلة إذا كان من مسلم. وإذا ماتت المرأة ولم يمت ولدها شقّ بطنها من الجانب الأيسر وأُخرج الولد وخيوط

كتاب الطهارة

الموضع وغُسِّلَتْ ودُفِنَتْ، فإن مات الولد ولم تَمُتْ هي ولم يخرج منها أدخلت القابلة أو غيرها من الرجال يده في فرجها فقطع الصَّبِيَّ وأخرجه قطعةً قطعةً وغُسلَ وكُفِّنَ ودُفِنَ. ولا يُقَصَّ شيء من شعر المَيِّت ولا من أظفاره ولا يَسْرَحَ رأسه ولا لحيته فإن سقط منه شيء جعل معه في أكفانه، وإذا خرج من المَيِّت شيء من النجاسة عند الفراغ من تغسيله غسل منه ولا يجب عليه إعادة الغسل، فإن أصاب ذلك كفنه فالصحيح أنه يُغسل منه ولا يقرض مالم يوضع في القبر، فإن وضع في القبر وأصابته النجاسة قُرِضَ الموضع من الكفن بالمقراض ولا يغسل.

وقال بعض أصحابنا: يقرض بالمقراض، ولم يفصل ما فصلنا بل أطلق ذلك إطلاقاً وما اخترناه مذهب الشيخ الصدوق على بن بابويه في رسالته.

وإذا لم يوجد لغسله كافور وسدر فلا بأس أن يغسل ثلاث الغسلات بالماء القراح، وإن وجد الكافور والسدر فلا بد منه فإن ذلك واجب لاستحبَّ جعله على أصح الأقوال، وإن كان بعض أصحابنا وهو سَلَّار لا يوجب الثلاث الغسلات بل غسلة واحدة ولا يوجب الكافور ولا السدر في الغسلتين الأوليين. وإذا مات الإنسان في البحر في مركب، ولم يقدر على الأرض لدفنه غُسلَ وحُطِّبَ وكُفِّنَ وصُلِّيَ عليه ثم يُثَقَّلَ بشيء ويُطرح في البحر ليرُسِبَ إلى فرار الماء، وهذا هو الظاهر من الأقوال، وقال بعض أصحابنا: يترك في خابية ويسدُّ رأسها ويرمى في البحر، ورد بذلك بعض الروايات واختاره شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف.

ولا يجوز حمل مَيِّتين على جنازة واحدة مع الاختيار لأن ذلك بدعة، ويستحب أن يكون حفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة، ويكره نقل المَيِّت من الموضع الذي مات فيه ليُدفن في بلد غيره إلا إذا نُقل إلى واحد من مشاهد الأئمة فإن ذلك مستحب مالم يخف عليه الحوادث والانفجار، فإذا دفن في موضع فلا يجوز تحويله ولا نبسه ونقله من موضعه سواء نقل إلى مشهد أو إلى غيره بل ذلك بدعة في شريعة الإسلام.

وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف مسألة: إذا نُزل المَيِّت القبر يستحب أن يغطى بثوب، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إذا كان امرأة غطى وإن كان رجلاً لم يغط.

السرائر

قال محمد بن إدريس رحمه الله: ماوقفت لأحد من أصحابنا في هذه المسألة على مسطور فأحكيه، والأصل براءة الذمة من واجب أوندب وهذا مذهب الشافعي فلاحاجة بنا إلى موافقته على ماالدليل عليه، وقد يوجد في بعض نسخ أحكام النساء للشيخ المفيد: أن المرأة يُجَلُّ القبر عند دفنها بثوب والرجل لأيمد عليه نوب، فإن كان ورد هذا فلانعديه إلى قبر الرجل فليلاحظ ذلك.

ولا يترك من وجب عليه الصلْب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام، فإن صلى عليه وهو على خشبته يُستقبل بوجهه وجه المصلّي ويكون هو مستدير القبلة.

هكذا تكون الصلاة عليه عند بعض أصحابنا المصنفين، والصحيح من الأقوال والأظهر أنه ينزل بعد الثلاثة الأيام ويُغسل ويُكفن ويُحنط ويُصلى عليه لأن الصلاة قبل الغسل والتكفين لا تجوز، وهذا مذهب شيخنا المفيد وشيخنا أبي جعفر الطوسي، إلا أن شيخنا أبا جعفر الطوسي لا يصلب المحارب إلا إذا قتل ويقول: يُقتل قوداً لاحقاً، ذكر ذلك في الجزء السادس من مبسوطه في كتاب قطاع الطريق، فلزمه على ذلك أن يأمره بالغسل والتكفين والتحنيط ثم يصلبه لأن المقتول قوداً بلاخلاف بيننا يؤمر أولاً بالغسل والتكفين ثم يقاد بعد ذلك وهو لا يغسله ولا يكفنه إلا بعد موته وإنزاله من خشبته، والصحيح أنه يقتل حداً لا قوداً لأن القتل يتحتّم عليه، وإن عفا ولي المقتول، وهذا مذهب شيخنا المفيد أن المحارب إذا شهر السلاح، الأمام مخبر بين الصلْب وبين قطعه من خلاف وبين النفي والآية معه عاضدة لقوله.

ويكره تجصيص القبور وتطينها والتظليل عليها والمقام عندها وتجديدها بعد اندراسها، ولا بأس بتطينها ابتداء، والكفن يؤخذ من نفس تركة الميت قبل إخراج جميع الحقوق من دين ووصية ونذر وكفارة وميراث، وإن كان الميت امرأة لزم زوجها إكفانها وتجهيزها ولا يلزم ذلك في مالها، فإن أثر الزوج أن يكفنها بما يخصه من تركتها ويصبيه فلا بأس به إذا لم يحسبه من أصل تركتها على ورثتها.

كتاب الطهارة

باب التعزية والسُّنة في ذلك وهيئة المصاب وما ينبغي أن يكون عليه من علامات المصيبة:

تعزية صاحب المصيبة سُنَّة ينبغي أن تراعى ولا تهمل، وفيها أجر كبير. فقد روى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عَزَّى حَزِينًا كُسى فِي الْمَوْقِفِ حُلَّةً يُجْبِرُهَا. وَيَجُوزُ التَّعْزِيَةُ قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَ الدَّفْنِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَإِذَا عَزَّى الرَّجُلُ أَخَاهُ فِي الدِّينِ فَلْيَقُلْ: أَلْهِمَكَ اللَّهُ صَبْرًا وَاحْتِسَابًا وَوَقَّرْ لَكَ الْأَجْرَ وَرَحِمَ الْمَتَوَفَّى وَأَحْسِنِ الْخَلْفَ عَلَى مُخْلَفِيهِ، وَإِنْ قَالَ: أَحْسَنَ اللَّهُ لَكَ الْعِزَاءَ وَرَبِّطْ عَلَى قَلْبِكَ بِالصَّبْرِ وَلَا حَرَمَكَ الْأَجْرَ، كَانَ حَسَنًا. وَيُجِزُّهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَجْرَكَ اللَّهُ. وَإِنْ حَضَرَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَجْزَأَهُ الْحُضُورُ عَنِ الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَعَ الْحُضُورِ أَفْضَلَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْزِيُّ جَزَعًا قَلْفًا وَعَظَةً إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ وَسَلَاهُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَذِكْرِ رَسُولِهِ وَالْإِسْوَةِ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَرَّفَهُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ فِي جَزَعِهِ وَالْأَجْرَ عَلَى صَبْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْزِيُّ نَتِيبًا مَسَحَ بَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَسَكَّنَهُ بِلُطْفٍ وَرَفَقٍ وَدَعَا لَهُ بِحَسَنِ الْخِلَافَةِ وَتَرَحَّمَ عَلَى مَيِّتِهِ.

وليس في تعزية النساء سُنَّة، ولا يجوز تعزية الضَّلال عن الحقِّ والمخالفين للاعتقاد الصحيح وأصناف الكفار، فإن اضطرَّ الإنسان إلى تعزيتهم إن اقتضت المصلحة له في دينه ودنياه ذلك فليعزَّهُم وليدع لهم في التعزية بالهام الصبر ولا يدع لهم بالأجر، ولا بأس أن يدعو لهم بالبقاء، بذلك ثبت الخبر عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام. والمستحبُّ لمشييع الجنائز وحاضري أصحاب المصائب أن لا ينصرفوا حتى يأذنوا لهم في الانصراف بذلك جرت السُّنة، فإن كان المعزِّي جاهلاً بما ينبغي له من الإذن لهم في الانصراف فسكت عنهم انصرفوا بغبرِ إذنه، وينبغي لصاحب المصيبة أن يتميز من غيره، ولا يجوز للوالدين شقَّ جيبهما على ولدهما فإن فعلا ذلك أثمًا وكانت عليهما كفارة يمين على كلِّ واحدٍ منهما على ما روى في بعض أخبارنا واستغفروا ربَّهما.

وينبغي لإخوان الميّت أن يصنعوا لأهله طعامًا على حسب إمكانهم مدَّة ثلاثة أيَّام لشغل أهل المصيبة بمصيبتهم عن إعداد ما يحتاجون إليه لأنفسهم فإنهم يحوزون أجرًا

السرائر

وَيَتَّبِعُونَ بِهِ سُنَّةً نَابِتَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَبِهَا صَنَعَهُ بِأَهْلِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ لَيْلَةَ وَرُودِ الْخَبَرِ بِشَهَادَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاسْتَغْلَوْا عَنْ صَلَاحِ ثَنُؤِهِمْ بِالْمَصَابِ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

البكاء ليس به بأس وأما اللَّطْمُ والخدش وَجَزَّ الشَّعْرُ والنَّوْحُ بالباطل فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ إِجْمَاعًا،

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه: ويكره الجلوس للتعزية يومين وثلاثة. قال محمد بن إدريس رحمه الله: لم يذهب أحد من أصحابنا المصنفين إلى ذلك، ولا وضعه في كتابه وإنما هذا من فروع المخالفين وتخريجاتهم، وأى كراهية في جلوس الإنسان في داره للقاء إخوانه والدعاء لهم والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعزائه؟ وقال شيخنا أيضًا في مبسوطه: يجوز لصاحب الميت أن يتميز من غيره بإرسال طرف العمامة أو أخذ منزر فوقها على الأب والأخ، فأما غيرها فلا يجوز على حال. قال محمد بن إدريس: لم يذهب إلى هذا سواه رحمه الله، والذي تقتضيه أصول مذهبنا، أنه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله سواء كان على الأب والأخ أو غيرها؛ لأن ذلك حكم شرعي يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل على ذلك فيجب إطراره لئلا يكون الفاعل له مبدعًا لأنه اعتقاد جهل.

باب تطهير الثياب من النجاسات والبدن والأواني والأوعية:

الدم على ضربين: نجس وطاهر قليله وكثيره. فالطاهر على مذهب أهل البيت بغير خلاف بينهم دم السمك والبراغيث والبق وما أشبه ذلك مما ليس بمسفوح، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وقال مالك في دم البراغيث: إذا تقاحش غسل فإن لم يتقاحش لا بأس به، وقال: يغسل دم السمك والذباب، وسوى الشافعي بين الدماء كلها في النجاسة.

قال محمد بن إدريس: وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا أن النجاسة على ضربين: دم وغير دم، فعمم ولم يخص وهذا تسامح وتساهل في التصنيف على أن العموم قد يخص بالأدلة

كتاب الطهارة

فلايتوهم متوهم إذا وقف على ذلك المسطور أنه صحيح ظاهره، والدليل على طهاره دم السمك أنه لاخلاف في جواز أكله بدمه من غير أن يسفح دمه، ألا ترى أن سائر الدماء لما كانت نجسة لم يميز أكل الحيوان الذي هي فيه إلا بعد سفحها، وأيضاً قوله تعالى: قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ - إلى قوله - أَوْدَمًا مَسْفُوحًا، فأخبر تعالى أن ما عدا المسفوح ليس بمحرّم، ودم السمك ليس بمسفوح فوجب أن لا يكون محرّمًا، وأيضاً قوله تعالى: أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، يقتضى ظاهره إباحة أكل السمك وطهارته بجميع أجزائه لأن التحليل يقتضى الإباحة من جميع الوجوه، فإن قال قائل: كما أنه تعالى خصّ الدّم المسفوح بالآية التي ذكرتم فقد عمّ أيضاً سائر الدماء بقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقْتَضِي تحريم سائر الدماء المسفوح وغيره، قلنا: دم السمك مخصوص من الآية العامة بماقدّمناه من الدلائل، وبعد فإن الله تعالى لما قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، وقال النبي صلى الله عليه وآله: أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ، وقال تعالى: أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، ثم اتفقوا على أن آية الإباحة مرتبة على آية الحظر كأنه تعالى قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ إِلَّا الْجَرَادَ وَالسَّمَكَ، فوجب أن يكون حكم الدّم كذلك وتكون آية الإباحة مرتبة على آية الحظر، ويكون التقدير: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ إِلَّا دَمَ السَّمَكِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا، وأيضاً فإن العام يُبْنَى على الخاص والمطلق على المقيد، مناله، إذا ورد حكم مطلق في موضع ثم ورد ذلك الحكم بعينه في موضع آخر مقيداً بصفة فإن مطلقه يكون محمولاً على مقیده ويتبين بذلك التقييد مراد المخاطب بالمطلق، وهذا مما لاخلاف فيه بين من تكلم في أصول الفقه. فأما مسألة الخلاف أن يثبت حكم في موضع مطلقاً ثم يرد ما هو من جنس ذلك الحكم لابعينه في موضع آخر مقيداً، فهل يجب حمل المطلق هاهنا على ذلك المقيد أم لا؟ الصحيح من الأقوال أن لكل منها حكم نفسه لأنها حكمان متغايران وإن كان جنسهما واحداً، ومناله كفارة الظهار مطلقاً، وكفارة قتل الخطأ مقيدة، فلا يحمل المطلق على المقيد هاهنا إلا بدليل منفصل لأنه يكون قياساً والقياس متروك عند أهل البيت عليهم السلام. وقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لا بأس بدم ما لم يُدَكَّ. فأما الكلام في دم البق والبراغيث وما أشبهها، فالدليل على ما ذهبنا إليه فيها الآية التي تقدّمت وهو قوله تعالى: قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَى - إلى قوله: أَوْدَمًا

السرائر

مُسْفُوحًا، ودم البراغيت والبق ليس بمسْفُوح وليس هذا اعتمادًا على تعلق الحكم بصفة، وتعويلًا على دليل الخطاب، بل الحكم يتعلق بشرط متى لم يُقَصَّر عليه لم يكن مؤثرًا، وخرج من أن يكون سرطًا على ما ذكرناه فيما تقدّم، فإن عورضنا بعموم قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ، كان الكلام على ذلك ما تقدّم على ما اخترناه إجماع أصحابنا وفتاويهم وتصانيفهم، فمنهم السيّد المرتضى رضى الله عنه يفتى به في مسائل خلافه وينظر الخصم عليه، وكذلك سيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله يفتى به في مسائل خلافه وينظر الخصم عليه، فأما قوله في جملة وعقوده: النّجاسة على ضربين: دم وغير دم، وعدّد دم السّمك وأدخله في جملة عموم قوله: النّجاسة، فتسامح وتساهل في التّصنيف على ما قدّمناه واعتذرنا لمن وجد ذلك في كلامه وتصنيفه بأنّ العموم مخصوص بالأدلة وقد يوجد مثل ذلك في كلام الله سبحانه وكلام أنبيائه وأئمّته عليهم السّلام وإلا يكون ذلك مناقضة في الأدلة وذلك لا يجوز بغير خلاف.

وجملة الأمر وعقد الباب أنّ الدّم على تسعة أقسام:

ثلاثة منها قليلها وكثيرها طاهر؛ وهى دم السّمك والبق والبراغيت وماليس بمسْفُوح وقد مضى القول فيه.

وثلاثة منها قليلها وكثيرها نجس، لا يجوز الصّلاة في ثوب ولا بدن أصابه منها قليل ولا كثير إلّا بعد إزالته بغير خلاف عندنا، وهى دم الحيض والاستحاضة والنّفاس. ودمان نجسان إلّا أنّها عفت الشريعة عمّن هما به ولا يمكنه التّحرّز منها في كلّ وقت بأن يكونا على صفة من السّيلان بأن لا يرقيا في وقت من الأوقات، وهما الجراح الدّامية والقروح اللّازمة، فلا بأس بالصّلاة في الثّوب والبدن إذا كانا على هذه الصّفة وهما فيها كثرًا أو قلًّا للمكلف الذى هما به فحسب من غير اعتبار الدّهرم وسعته، فإذا انقطع سيلانها عمّن هما به اعتبر ما يعتبره غيره من سعة الدّهرم وأقلّ من ذلك، وعمل عليه على ما يأتى بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

والدّم التّاسع ما عدا ما ذكرناه من الثّمانية الأجناس وهو دم باقى سائر الحيوان سواء كان مأكول اللّحم أو غيره نجس العين أو غير نجس العين.

وقد ذكر بعض أصحابنا المتأخّرين من الأعاجم وهو الرّاوندى المكنى بالقطب: أنّ دم الكلب

كتاب الطهارة

والخنزير لا يجوز الصلاة في قليله ولا كثره مثل دم الحيض، قال: لأنه دم نجس العن، وهذا خطأ عظيم وزلل فاحش لأن هذا هدم وخرق لإجماع أصحابنا فهذا الدم - أعنى التاسع من الدماء - نجس إلا أن الشارع عفا عن ثوب وبدن أصابه منه دون سعة الدرهم الواقى وهو المضروب من درهم ونلت، وبعضهم يقول: دون قدر الدرهم البغلى «منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها: بغل، قريبة من بابل بينها وبينها قريب من فرسخ متصلة ببلدة الجامعين، تجد فيها الحفرة والغسالون دراهم واسعة، شاهدت درهماً من تلك الدراهم وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد تقرب سعته من سعة أخص الراحة. وقال بعض من عاصرتهم ممن له علم بأخبار الناس والأنساب: إن المدينة والدراهم منسوبة إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قدماً، وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب إليه الدرهم البغلى. وهذا غير صحيح لأن الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول عليه السلام قبل الكوفة». فمتى كانت سعته أعنى سعة الدم في الثوب والبدن سعة هذا الدرهم لا وزنه ونقله وكان مجتمعاً في مكان واحد فلا يجوز الصلاة إلا بعد إزالته، وبعض أصحابنا يقول: سواء كان مجتمعاً في مكان واحد أو متفرقاً بحبيح لوجع كان بمقدار الدرهم لا يجوز الصلاة فيه وهذا أحوط للعبادة.

والأول أقوى وأظهر في المذهب لأن الأصل براءة الذمة، لأن الإجماع على سعة قدر الدرهم فكل موضع ليست هي بسعة قدر الدرهم لا يجب إزالتها فمن ادعى أنه إذا اجتمع كان بقدر الدرهم يحتاج إلى دليل.

وماليس بدم من النجاسات يجب إزالة قليله وكثيره، من ذلك: البول والغائط من الآدمي وغيره من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ويكون له دم سائل مسفوح، وما أُكِلَ لحمه فلا بأس ببوله وروثه وذرقه،

وبعض أصحابنا يستثنى من هذه الجملة إلا ذرق الدجاج خاصة، فإن أراد هاهنا بالدجاج غير الجلال فاستثناه له وجه، وإن أراد بالدجاج الجلال فلا وجه لاستثنائه لأنه استثناء من مأكول اللحم والجلال غير مأكول اللحم في حال جلله، فيصير الاستثناء غير حقيقى لأنه استثناء من غير الجنس والكلام في الحقائق، والصحيح أن الدجاج إذا كان غير جلال فإنه لا بأس

السرائر

بذرقه لأن الإجماع من الطائفة حاصل على أن روث وبول وذرق كل مأكول اللحم من الحيوان طاهر والدجاج من ذلك، فالمراد بالدجاج هاهنا الجلال لأنه محتمل للجلال وغيره، فيحمل إطلاق ذلك على المقيّد على ماضى شرحه أولاً لئلا تتناقض الأدلة.

وما يكره لحمه يكره بوله وروثه مثل البغال والحمير والدواب، وإن كان بعضه أشدّ كراهة من بعض، وفي أصحابنا من قال: بول البغال والحمير والدواب وأرواثها نجس يجب إزالة قليلة وكثيره، والصحيح خلاف هذا القول.

والمنى نجس من كل حيوان سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، يجب غسله ولا يجزىء فيه الفرق.

والخمر نجس بلا خلاف لا يجوز الصلّة في ثوب ولا بدن أصابه منها قليل ولا كثير، إلا بعد إزالتها مع العلم بها.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو ابن بابويه: إلى أن الصلّة تجوز في ثوب أصابه الخمر، قال: لأن الله حرم شربها ولم يحرم الصلّة في ثوب أصابته، معتمداً على خبر روى وهذا اعتماد منه على أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً، وهو مخالف للإجماع من المسلمين فضلاً عن طائفته في أن الخمر نجسة. وقد أجمع أصحابنا على أن الصلّة لا تجوز في ثوب أصابته نجاسة إلا بعد إزالتها سواء كانت النجاسة قليلة أو كثيرة، إلا ما خرج بالإجماع من الدّم التاسع والدّم الذي لا يرقأ لموضع الضرورة لمن هو به على ماضى ذكرنا له، وألحق أصحابنا الفقهاء بالخمر في جميع الأحكام.

وأسار الكفار على اختلاف ضروبهم من مرتد وكافر أصلي وكافر ملّى ومن حكمه حكمهم.

وجملة الأمر وعقد الباب أن ما يؤثر التنجيس على ثلاثة أضرب: أحدها يؤثر بالمخالطة، وثانيها بالملاقات، وثالثها بعدم الحياة. فالأول أبوال وخرؤ كل ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه إذا كان جلاًلاً، والشراب المسكر والفقاع والمنى والدّم المسفوح وكل مائع نجس بغيره. والثاني أن يماس الماء وغيره حيوان نجس العين وهو الكلب والخنزير والكافر. والثالث أن يموت في الماء وغيره حيوان له نفس سائلة، ولا حكم لما عدا ما ذكرناه

كتاب الطهارة

في التّجنيس.

وكلّ نجاسة تجب إزالة قليلها وكثيرها، فإنّه يجب إزالتها عن الثّياب والأبدان أدركها الطرف أو لم يدركها إذا تحقّق ذلك، فإن لم يتحقّق ذلك وشكّ فيه لم يحكم بنجاسة الثّوب إلّا ما أدركه الحسّ فمتى لم يدركها فالثّوب على أصل الطّهارة،

وليس لغلبة الظّنّ هاهنا حكم لأنّه مذهب أبي حنيفة، فإن وجد في بعض كتبنا وتصنيف أصحابنا شيء من ذلك فإنّه محمول على التّقية. وقال بعض أصحابنا: إذا ترشّش على الثّوب أو البدن مثل رؤوس الأبر فلا ينجس بذلك، والصّحيح الأوّل لأنّ الإجماع على ذلك حاصل. وإذا تحقّق حصول النّجاسة في الثّوب ولم يُعلم موضعه بعينه، وجب غسل الثّوب كلّهُ، وإن علم أنّه في موضع مخصوص وجب غسل ذلك الموضع لا غير، ولا يتعدّى إلى غير ذلك الموضع سواء كانت النّجاسة رطبة أو يابسة، وإن عُلم أنّ النّجاسة حصلت في أحد الكمين ولم يتميّز، غسّلها معاً ولم يجر له التّحرى.

الماء الذّي ولغ فيه الكلب والخنزير إذا أصاب الثّوب وجب غسله لأنّه نجس، وإن أصابه من الماء الذّي يغسل به الإناء فإن كان من الغسلة الأوّلة يجب غسله، وإن كان من الغسلة الثّانية أو الثّالثة لا يجب غسله.

وقال بعض أصحابنا: لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأوّلة أو الثّانية وما اخترناه المذهب. قال السيّد المرتضى في النّاصريات: قال النّاصر: ولا فرق بين ورود الماء على النّجاسة وبين ورود النّجاسة على الماء. قال السيّد: وهذه المسألة لأعرف فيها نصّاً لأصحابنا ولا قولاً صريحاً، والشّافعي يفرّق بين ورود الماء على النّجاسة وورودها عليه فيعتبر القلتين في ورود النّجاسة على الماء ولا يُعتبر في ورود الماء على النّجاسة، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة، ويقوى في نفسى عاجلاً إلى أن يقع التأمّل لذلك صحتة ماذهب إليه الشّافعي، والوجه فيه: إنّنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النّجاسة لادّعى ذلك أنّ الثّوب لا يطهر من النّجاسة إلّا بإيراد كرم من الماء عليه وذلك يشقّ، فدل على أنّ الماء إذا ورد على النّجاسة لا يعتبر فيه القلة والكثرة كما يعتبر فيها يرد النّجاسة عليه. قال محمّد بن إدريس رحمه الله: وما قوى في نفس السيّد صحيح مستمرّ على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب.

السرائر

ولابأس بعرق الجنب والحائض إذا كانا خاليين من نجاسة، فإن كان على بدنها نجاسة وعرقا نجس الثوب الذى عرقا فيه سواء كانت الجنابة من حرام أو حلال على الصحيح من الأقوال وأصول المذهب.

وقال بعض أصحابنا: إن كانت الجنابة من حرام وجب غسل ماعرق فيه. وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: على ما رواه بعض أصحابنا، ثم قال في موضع آخر من مبسوطه: فإن عرق فيه وكانت الجنابة من حرام روى أصحابنا أنه لا يجوز الصلاة فيه فإن كانت من حلال لم يكن به بأس، ويقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهة دون فساد الصلاة لوصلى فيه، ألا ترى إلى قوله رضى الله عنه الأول: رواه بعض أصحابنا، وقوله الثانى: روى أصحابنا وفى الأول قال: رواه بعض أصحابنا، وشيخنا المفيد رحمه الله رجع عما ذكره في مقننته في رسالته إلى ولده. والغرض من هذا التنبيه أن من قال: إذا كانت الجنابة من حرام وجب غسل ماعرق فيه رجع عن قوله في كتاب آخر فقد صار ما اخترناه إجماعاً.

وعرق الإبل الجلالة يجب إزالته، على ما ذهب إليه بعض أصحابنا دون عرق غيرها من الجلالات. وأما أسار الجلال فقد بينّا أن أسار جميع الحيوانات من البهائم وذوات الأربع مأكول اللحم وغير مأكول اللحم والطيور جميعها طاهرة ما عدا الكلب والخنزير فلا وجه لإعادته. وكل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة والثوب كذلك لا يجب غسلها وإنما يستحب مسح اليد بالتراب ونضح الثوب.

وإذا أصاب الأرض أو الحصر أو البارية بول أو غيره من المائعات النجسة وطلعت عليه الشمس وجففته فإنه يطهر بذلك ويجوز السجود عليه والتيمم به، وإن جففته غير الشمس لم يطهر ولا يطهر غير ما قلناه من الثياب بطلوع الشمس عليه وتجفيفه. وقد روى: أن ما طلعت عليه الشمس فقد طهرته من الثياب،

وهذه رواية شاذة ضعيفة لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها والعمل على ما قلناه غير أنه يجوز الوقوف عليه في الصلاة إذا كان موضع السجود طاهراً ولم تكن النجاسة رطبة فيتعدى إليه. وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف: الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وما أنسبه وطلعت عليها الشمس أو هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فإنها تطهر،

كتاب الطهارة

وبه قال السَّافَعِيُّ في القديم. قال مُحَمَّد بن إِدرِيسَ رحمه الله: وهذا غير واضح لا يجوز القول به لأنَّه يخالف المذهبنا وإجماعنا على التَّمسُّس دون هبوب الرِّياح، وهذا مذهب السَّافَعِيِّ اختاره الشَّيْخ هاهنا ثمَّ رجع عنه في مسألة في الكتاب المسار إليه بأن قال مسألة: إذا بال على موضع من الأرض وجفَّفه التَّمسُّس طهرَ الموضع وإن جفَّ بغير التَّمسُّس لم يطهر. وكذلك الحكم في البوارى والحصر سواء. وقال السَّافَعِيُّ: إذا زالت أوصافها بغير الماء بأنَّ يجفَّفه التَّمسُّس أوتَهَبَ عليها الرِّيح فإنَّه يطهر في قوله القديم، فهذا يدلُّك على ما بيناه.

ولا يجوز إزالة شيءٍ من النِّجاسات بغير الماء المطلق من سائر المائعات ولا يحكم بطهارة الموضع بذلك، وفي أصحابنا مَنْ أجازَه. ومَنْ صَلَّى في بوب فيه نجاسة غير معفو عنها مع العلم بذلك بطلت صلاته، وإن علم أنَّ فيه نجاسة ثمَّ نسبها وصلى كان مثل الأوَّل عليه الإعادة سواء خرج الوقت أو لم يخرج الوقت.

بغير خلاف بين أصحابنا في المسألتين معاً، إلّا مَنْ سيخنا أبي جعفر في استبصاره فحسب دون سائر كتبه فإنَّه ذهب في الاستبصار إلى أنَّه: إذا كان بنوب الإنسان نجاسة وعلم بها ثمَّ نسبها وصلى فإنَّ كان الوقت باقياً وجب عليه الإعادة وإنَّ كان الوقت خرج وتقضى فلا إعادة عليه، والصَّحيح وجوب الإعادة مع تقدُّم العلم سواء خرج الوقت أو لم يخرج نسبها أو علمها.

وإن لم يعلم وصلى على أصل الطَّهارة ثمَّ علم أنَّه كان نجساً بعد خروج وقت تلك الصَّلَاة فلا يجب عليه الإعادة أيضاً بخلاف، فإنَّ كان الوقت باقياً:

فبين أصحابنا خلاف في هذه المسألة فبعض يذهب إلى وجوب الإعادة عليه، وبعض منهم يقول: لا يجب عليه الإعادة، وهذا الَّذي يقوى في نفسى وبه أفنى لأنَّ الإعادة فرض ثانٍ يحتاج إلى دليل شرعى وهذا المكلف امتثل الأمر وصلى صلاة شرعية مأموراً بها بغير خلاف، وهذا مذهب شيخنا أبي جعفر في استبصاره وتأويل أخباره واعتاده، وإنَّ كان في أوَّل نهايته يذهب إلى خلاف هذا.

والمدنى والودى طاهران عندنا لا يجب إزالتها، والقيء ليس بنجس وفي أصحابنا مَنْ قال: هو نجس والأوَّل المعتمد، والصَّديد والقيح حكمهما حكم القيء سواء، وكلَّ ما لا تتم

السراير

الصَّلَاةُ فِيهِ مَنْفَرْدًا مِثْلَ الْخَفِّ وَالنَّعْلِ وَالْقُلَنْسُوءِ وَالْتَّكَّةِ وَالْجُورِبِ وَالسَّيْفِ وَالْمِنْطَقَةِ وَالْخَاتَمِ وَالسَّوَارِ وَالْذَّمْلَجِ وَمَا أُسْبِهَ ذَلِكَ إِذَا أَصَابَهُ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ بِالصَّلَاةِ فِيهِ بَأْسٌ إِذَا انْطَلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ اللِّبَاسِ وَالْمَلْبُوسِ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَلْبُوسِ وَلَمْ يَكُنْ لِبَاسًا فَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مَنْفَرْدًا لِأَنَّهُ غَيْرُ لِبَاسٍ.

وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ مِنَ الْمَيِّتَاتِ لَا يَنْجَسُ التُّوبُ وَلَا الْبِدَنُ وَالْمَانِعُ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ مَاءٌ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ وَإِنْ تَغَيَّرَ أَوْصَافُ الْمَاءِ بِهِ، وَطِينُ الطَّرِيقِ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَإِذَا أَصَابَ التُّوبُ مَاءَ الْمَطَرِ وَقَدْ خَالَطَهُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَةِ فَإِنْ كَانَ جَارِيًا مِنَ الْمِيزَابِ وَالْمَطَرِ مَتَّصِلٌ مِنَ السَّمَاءِ فَلَا يَنْجَسُ التُّوبُ وَالْبِدَنُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِ الْمَاءِ، فَإِنْ سَكَنَتْ السَّمَاءُ وَبَقِيَ مَاءُ الْمَطَرِ مُسْتَنْقَعًا اعْتَبِرَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَكْمِ الْمِيَاهِ الرَّائِدَةِ غَيْرِ مِيَاهِ الْآبَارِ بِالْقَلَّةِ وَالْكثرةِ وَتَغَيَّرَ أَحَدُ الْأَوْصَافِ بِالنَّجَاسَاتِ فَيَحْكُمُ فِيهِ بِذَلِكَ، وَهَذَا حَكْمُ الْوَكْفِ مَعَ اتِّصَالِ الْمَطَرِ مِنَ السَّمَاءِ وَانْقِطَاعِهِ.

وَالْمَاءُ الَّذِي يُسْتَنْجَى بِهِ أَوْ يُغْتَسَلُ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ بَغِيرِ خِلَافٍ، فَإِنْ انفصلَ مِنْهُ وَوَقَعَ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ رَجَعَ عَلَيْهِ وَجِبَ إِزَالَتُهُ. وَإِذَا حَصَلَ مَعَهُ ثَوْبَانِ أَحَدُهُمَا نَجَسَ وَالْآخَرُ طَاهَرَ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُ الطَّاهِرُ وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ غَسْلِ أَحَدِهِمَا،

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَصَلِّي فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَجُوبًا، وَقَالَ بَعْضُ مِنْهُمْ: يَنْزَعُهَا وَيَصَلِّي عَرِيَانًا، وَهَذَا الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي وَبِهِ أَفْتَى لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِيهَا خِلَافٌ وَدَلِيلُ الْإِجْمَاعِ مَنْفِيٌّ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالاحتياطُ يوجبُ ما قلناه، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَلِ الْاحتِطَاءُ يوجبُ الصَّلَاةَ فِيهِمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِيهِمَا جَمِيعًا تَبَيَّنَ وَتَيَقَّنَ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ مَعًا أَنَّهُ قَدْ صَلَّى فِي نَوْبِ طَاهِرٍ، قُلْنَا: الْمُؤَثَّرَاتُ فِي وَجْهِ الْأَفْعَالِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُقَارَنَةً لَهَا لَا مُتَأَخَّرَةً عَنْهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ فَرِيضَةٍ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى ثَوْبِهِ بِالطَّهَارَةِ وَهَذَا يَجُوزُ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ أَنَّهُ نَجَسَ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ طَاهَرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِطَهَارَةِ ثَوْبِهِ وَبِدَنِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَفْتَحَ

كتاب الطهارة

الصَّلَاة وهو شاكٌّ في طهاره موبه، ولا يجوز أن تكون صلاته موقوفة على أمر يظهر فيما بعد، وأيضاً كون الصَّلَاة واجبة وجهه يقع عليه الصَّلَاة فكيف يؤثر في هذا الوجه ما يأتي بعده؟ ومن شأن المؤثر في وجوه الأفعال أن يكون مفارناً لها لا يتأخر عنها على ما بيناه، فإن قيل: أليس الدَّاخل في الصَّلَاة يعلم أن وجوب مادخل فيه موقوف على تمامه؟ قلنا: معاذ الله أن نقول ذلك بل كلُّ فعل يأتيه في الوقت فهو واجب ولا يقف على أمر منتظر وإنما يقف صحته على الاتصال والمراد بذلك أنه إذا اتصل فلا قضاء عليه وإذا لم يتصل فالقضاء واجب، فأما الوجوب واستحقاق الثواب فلا يتغير بالوصل والقطع بين ذلك أنه ربما وجب القطع وربما وجب الوصل، فلو تغير بالقطع والوصل وجوبه لم يصح دخوله في الوجوب وليس لأحد أن يقول: إنه بعد الفراغ من الصَّلَاتين يقطع على براءة ذمته وأنَّ العبادة مجزئة، قلنا: لا يصح ذلك لأنَّ بعد الفراغ قد سقط عنه التَّكليف وينبغي أن يحصل له اليقين في حال ما وجب عليه وينبغي أن يتميز له في حال ما وجب عليه حتى يصح منه الإقدام عليه، وتمييزه له من غيره وذلك يكون قبل فراغه من الصَّلَاة. وقد ذكر السَّيِّد المرتضى في مسائل خلافه عند مناظرته لأبي حنيفة في أنَّ المتيمَّم إذا دخل في صلاته ثم وجد الماء فالواجب عليه أن يمضي في صلاته، وعند أبي حنيفة الواجب عليه قطعها قياساً على الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَعْتَدُّ بِالشَّهْرِ ثُمَّ اعْتَدَّتْ شَهْرًا ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ انْتَقَلَتْ عَدَّتْهَا إِلَى الْإِقْرَاءِ لِأَنَّ الشَّهْرَ قَدْ حَصَلَتْ بَدَلًا مِنَ الْإِقْرَاءِ، كَذَلِكَ التَّيَمُّم.

قال المرتضى: عليه نحن نقول: إذا انتقلت عدتها إلى الإقراء احتسب لها بما مضى قرؤاً فأما من يقول: لا يحتسب، فله أن يفرق بينها وبين المتيمَّم؛ وذلك أنَّ المرأة قد تعتدُّ بعدة مشكوك فيها عندهم لا تعلم ما حكمها ويكون أمرها موقوفاً على ما ينكشف فيما بعد، فإن ظهر حمل اعتدت به وإن لم يظهر حمل اعتدت بالإقراء، وليس كذلك المتيمَّم لأنه لا يجوز أن يستفتح الصَّلَاة وهو شاكٌّ فيها، ولا يجوز أن تكون موقوفة على أمر يظهر، فلم يلزم من رأى الماء في الصَّلَاة الاستئناف لهذه العلة وإن لزم المعتدة بالشَّهْرِ الانتقال إلى الإقراء، هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله، ألا ترى إلى قوله: لا يجوز أن يستفتح الصَّلَاة وهو شاكٌّ فيها ولا يجوز أن يكون موقوفة على أمر يظهر. فهذا يدلُّك على ما نبهنا عليه من أدلة المسألة فإنها هي بعينها.

السرائر

وَمَنْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبٌ نَجَسَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ نَزَعَهُ وَصَلَّى غُرِيَانًا، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ نَزَعِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْبَرْدِ صَلَّى فِيهِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى: أَنَّهُ إِذَا تَمَكَّنَ نَزَعَهُ أَوْغَسَلَهُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ.

بَوْل الصَّبِيِّ الرَضِيعِ وَحَدَّهُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ سِنَتَيْنِ؛ نَجَسَ، إِذَا أَصَابَ الثَّوْبَ يَكْفِي أَنْ يُصَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَصْرِ لَهُ وَقَدْ طَهَّرَ، وَبَوْل الصَّبِيَّةِ لَا بَدَّ مِنْ عَصَرِهِ مَرَّتَيْنِ مِثْلَ بَوْلِ الْبَالِغِينَ وَإِنْ كَانَ لِلصَّبِيَّةِ دُونَ الْحَوْلِينَ. فَإِذَا تَمَّ لِلصَّبِيِّ حَوْلَانِ وَجِبَ عَصْرُ الثَّوْبِ مِنْ بَوْلِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابٍ لَهُ: وَإِذَا أَصَابَ نَوْبَ الْإِنْسَانِ كَلْبٌ أَوْ خَنْزِيرٌ أَوْ بَعْلَبٌ أَوْ أَرْنَبٌ أَوْ فَارَةٌ أَوْ وَزَغَةٌ وَكَانَ رَطْبًا، وَجِبَ غَسْلُ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمَوْضِعُ وَجِبَ غَسْلُ الثَّوْبِ كُلِّهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَّ الْإِنْسَانَ بِيَدِهِ أَحَدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ صَافَحَ ذِمِّيًّا وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ يَدِهِ إِنْ كَانَ رَطْبًا وَإِنْ كَانَ يَابِسًا مَسَحَهُ بِالتُّرَابِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ وَاضِحٍ لِأَنَّ هَذَا خَبْرٌ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا وَجَدَهُ، أَمَّا الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ فَصَحِيحٌ مَا قَالُ، وَأَمَّا الْبَعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ فَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَصْحَابِنَا، إِلَّا أَنَّ أَسَارَ السَّبَاعِ طَاهِرَةٌ وَكَذَلِكَ السَّبَاعُ طَاهِرَةٌ عِنْدَهُمْ بَغَيْرِ خِلَافٍ الْآنَ، وَإِنَّمَا أَبُو حَنِيفَةَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ السَّبَاعَ نَجَسَةٌ فَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: الْفَارَةُ وَالْوَزَغَةُ، فَلَا خِلَافَ أَيْضًا فِي أَنَّ سُورَ الْفَارِ طَاهِرٌ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَائِعُ وَيُخْرَجُ مِنْهُ وَلَا يَنْجَسُ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَأَمَّا الْوَزَغَةُ فَإِنَّهَا لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ كَالذَّبَابِ وَالزَّنَابِيرِ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يَنْجَسُ الْمَائِعُ بِمَوْتِهِ فِيهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ سُورَهُ نَجَسٌ وَمَا لَا قَاءَ وَهُوَ رَطْبٌ يَنْجَسُ؟ وَأَمَّا الذَّمَّى فَصَحِيحٌ مَا قَالُ فِيهِ فَلْيَلْحَظْ ذَلِكَ.

دُمُ الْحَيْضِ يَجِبُ غَسْلُهُ وَيَسْتَحَبُّ حَتُّهُ وَقَرْصُهُ وَلَيْسَ بِوَاجِبِينَ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْغَسْلِ أَجْزَاهُ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ اسْتَحَبَّ صَبْغُهُ بِالْمِشْقِ،

بَكْسَرُ الْمِيمِ وَتَسْكِينُ الشَّيْنِ وَهُوَ الْمَغْرَةُ بِتَحْرِيكِ الْغَيْنِ وَهُوَ طِينٌ أَصْفَرُ يُقَالُ لَهُ: الْمِشْقُ، وَمَا كَانَ مِنْهُ أَحْمَرُ يُقَالُ لَهُ: الْمِصْرُ يَصْبِغُ بِهِ الثِّيَابَ وَالْأَرْدِيَّةَ وَمِنْهُ رِءَاءٌ مَحْصَرٌ وَثَوْبٌ مَحْصَرٌ بِالصَّادِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ أَيْ مَصْبُورٌ بِالْمِصْرِ الَّذِي هُوَ الْمَغْرَةُ أَوْ مَا يُغَيِّرُ لَوْنَهُ.

كتاب الطهارة

يجوز الصلاة في ثوب الحائض ما لم يعلم فيه نجاسة، وكذلك في ثوب الجنب الذي والوذى طاهران. ولا يجوز الصلاة في ثياب الكفار التي بانسروها بأجسامهم الرطبة أو كانت الثياب رطبة، ولا بأس بنياح الصبيان ما لم يعلم فيها نجاسة، والنجاسة إذا كانت يابسة لا يتجسس بها الثوب.

العلقة نجسة، والمراد بذلك الدّم الذي يستحيل منه المضغة لا الدود الذي يقال له العلق.

إذا بال الإنسان على الأرض فتطهيره أن يطرح عليه ذنوب من ماء، والذنوب الدلو الكبيرة، وبحكم بطهارة الأرض وطهارة الموضع الذي ينتقل إليه ذلك الماء، فإن بال إنسان وجب أن يطرح مثل ذلك وعلى هذا أبداً لأن النبي عليه السلام أمر بذنوب من ماء على بول الأعرابي إذا بال في موضع فإنه يزول حكم نجاسته بستة أنبياء:

أحدها أن يكانر عليه الماء حتى يستهلكه فلا يرى له لون ظاهر ولا رائحة. والثاني أن يمرّ عليه سيل أو ماء جارٍ فإنه يطهره. الثالث أن يحفر الموضع في حال رطوبة البول فينتقل جميع الأجزاء الرطبة فيحكم بطهارة ماعده. الرابع أن يحفر الموضع وينقل تراهه حتى يغلب على الظن أو يعلم أنه نقل جميع الأجزاء التي أصابها النجاسة. الخامس أن يجرى عليها مطر أو يجرى عليها سيل فيقف فيه بمقدار ما يكون كراً من الماء. السادس أن يجف الموضع بالشمس فإنه يحكم بطهارته فإن جف بغير الشمس لم يطهر.

النجاسة على ضربين: مائع وجامد. فالمائع قد قدّمنا حكمه وكيفية تطهيرها من الأرض، والجامد لا يخلو من أحد أمرين:

أما أن يكون عيناً قلته متميزة عن التراب أو مستهلكة، فإن كانت عيناً قائمة كالعذرة والدّم وجلد الميتة ولحمه نظرت: فإن كانت نجاسةً يابسةً فإذا أزالها عن المكان كان مكانها طاهراً، وإن كانت رطبةً فإذا أزالها بقيت رطوبتها في المكان فتلك الرطوبة بمنزلة البول وقد مضى حكمه.

وإن كانت العين مستهلكةً فيها كجلود الميتة ولحمها والعذرة، نحو ذلك فهذا المكان لا يطهر بصّب الماء عليه.

السراير

مَنْ حمل حيواناً طاهراً مثل الطيور وغيرها أو مثل جمل صغير أو صبيّاً صغيراً لم تبطل صلاته، فإن حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس بالشمع أو بالرصاص فجعلها في كمّه أوجبته بطلت لأنه حامل لنجاسة.

وفي الناس مَنْ قال: لا تبطل صلاته قياساً على حمل حيوان في جوفه نجاسة. والأوّل هو الصحيح لأنّ القياس عند فقهاء آل الرسول عليهم السّلام متروك.

لا يجوز للمشرك دخول شيء من المساجد لا بالإذن ولا بغير الإذن، ولا يحمل لمسلم أن يأذن له في ذلك لأنّ المشرك نجس والمساجد تُنزّه عن النجاسات، ولا يجوز الدّباغ إلّا بالأجسام الطاهرة مثل: قشور الرّمان والعفص والقرظ والشّت.

بالثاء المنقطة بثلاث نقط وهو نبت طيّب الرائحة مرّ الطعم يديغ به، قال تأبط شراً: كأنما حثحثوا حصاً قوادمه وأمّ خشف بذى شتّ وطبّاق قال الأصمعيّ: هانبتان، هكذا ذكره الجوهريّ في كتاب الصحاح. قال محمّد بن إدريس رحمه الله: وليس هو السّبّ الذي هو الحجارة بالباء المنقطة نقطة واحدة فإنّها لا يديغ بها، وإنّما نُبّهت على ذلك لأنّ شيخنا أبا جعفر الطوسيّ أورد في المبسوط: ولا يجوز الدّباغ إلّا بما يكون طاهراً مثل السّبّ والقرظ. وسمعت بعض أصحابنا يصحف ذلك فيقول: السّبّ، بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة فأردتُ إيضاح ذلك وألجئ تصحيح فيه.

إِسْلَامُ السَّبِقِ

إلى معرفة الحق

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن أبي الفضل
الحسن بن أبي المجد الحلي

في التكليف الشرعى من كتاب إشارة السبق

واذا تقدّم الكلام في أركان التّكليف العقلى فسنشير إلى أركان التكليف الشرعى وهو خمسة: الصلاة والزّكاة والصّوم والحجّ والجهاد. فأما ركن الصّلاة فمن شرط صحّة أدائها الإسلام والبلوغ وكمال العقل وهما شرطاً وجوبهما أيضاً ولها مع ذلك شروط وهى مقدّماتها وهى فرض وسنة على وجه الفرض منها الطّهارة وستر العورة والوقت والقبلة وعدد الرّكعات ومكان الصّلاة وموضع السّجود بالجبهة.

أما الطّهارة فهى إمّا من حدث أو من نجس والاولى إمّا صغرى أو كبرى وكلاهما إمّا اختيارية أو إضطرارية. فالطّهارة من الحدث الأصغر اختياراً هى الوضوء والموجب له خاصّة إمّا البول أو الغائط أو الرّيح أو النوم الغالب أو ما به يرتفع التّحصيل من سكر أو جنون أو إغماء أو الإستحاضة القليلة للنساء. ومن الحدث الأكبر اختياراً أيضاً هى الغسل والموجب له خاصّة أى وحده الجنابة وهى إمّا خروج الماء الدّافق على أى حال كان؛ من نوم أو يقظة أو شهوة أو غيرها. وإمّا إلتقاء الحتّانين قبلاً كان أحدهما أو دُبُرًا. ويوجب الطّهارتين معاً الحيض وهو ما يحدث بالنّساء من خروج الدّم ابتداء إلى حيث يتميّز لهنّ بصفته المخصوصة أو بعادة مألوفة وأكبره عشرة أيّام وأقلّه ثلاثة متوالية. وما بين التّلاثة إلى العشرة بحسب العادة. فإن نقص عَمّا هو أقلّه أو زاد على ما هو أكبره، لم يك حيضاً.

إشارة السبق

وأكثر أيامها هي أقل أيام الطهر بين الحيضين ولا حد لذكره فنعتبر المبتدأة بين حيضتيها أقل أيام طهرها إن كان خروج الدم مسمرًا بها ونعمل على أن ما رآه منه فيها لبس حصًا سواء إسمر بها أو لا، أكثر أيامها أو أقلها. ومنى عيّن لها عملت على التميّز إلى أن نسمر عاديها به فعمل عليها ومنى عذّر عملت على المروى. إمّا أن ترك الصلاة كما لزم الحائض في الشهر الأول بلانه أيام وفي الثاني عسره أو في كلّ شهر سبعة أيام إلى حبب تميّز لها أو بسفر لها عادة والإسحاضه المخصوصه وهى ما رآه من الدم في أيام طهرها من الحيض فإن كانت كبره لزمها في كلّ يوم من أيامها بغير حسوها ونجدد الوضوء لكلّ صلاه وبلانه أغسال للفجر غسل وللظهر والعصر مله وكذا للمغرب والعشاء الآخر. وإن كانت منوّسّطه لم يلزمها ليومها إلّا غسل واحد للفجر مع تجديد وضوئها وبغير الحسو كما ذكرناه. ومنى ما فعلت بحبب عليها من ذلك كان حكمها حكم الطاهر وإلّا فلا.

والنفاس: هو ما يحصل الدم عند الولادة وحكمه حكم الحيض إلّا في أقله؛ فإنه لا حد له وكلّ ما يحرم على الجنب من فراءة العزائم ومس كتابة المصحف أو الأسماء السريفة أو دخول المساجد الخارجين عن المسجدين السريفين الإلهي والنّبوي لا عابر سبيل وعبورها مطلقًا أو اللبث فيها أو وضع شيء فيها يحرم أيضًا على الحائض والمسنحاضه التي لا يحترز ما يلزمها والنفساء وكلّ ما يكره له من الأكل أو السّرب لا عن مضمضة وإسنشاق أو نوم وخضاب لا عن وضوء يكره هنّ ولا يلزم الحائض قضاء صلاتها أيام حيضها. بل الصّوم ولا يصحّ طلاقها فيها إلّا أن يكون غير مدخول بها أو غائبًا عنها زوجها شهرًا فما زاد فيحرم وطؤها فيها ويلزم فيه كفارة .

ومسّ الميّت من البشر، قبل غسله. كلّ واحد من هذه الأحداث الأربعة يلزم فيه الوضوء والغسل جميعًا.

فالوضوء يتقدّمه أمور مفروضة وهى السّتره عند الخلوه للحاجة وتوقّي إستقبال القبلة وإستدبارها بكلّ واحد من الحديثين وعند المجامعة أيضًا والإستبراء بنترجج البول ثلاثًا وخرطه كذلك على وجه الإجتهد فيه تحرّزًا من البلة فإنّها إن حصلت مع ما ذكرناه، لم يكن لها حكم كالمدّى والودى وإلّا وجب منها الوضوء إذا لم يتقدّمها جنابة والغسل إن

كتاب الطهارة

نفدّمها بعدّ سرعَى وغسل المخرج بالماء ومسمّى مخرج الغائط اذا لم سعدّاه بالأحجار الطّاهرة أو بما بهوم مقامها من الطّهارات عدا المطعومات والعطاء إمّا يلاّه أو واحد معرّن بحسب غلبه الظّنّ بالنّقاء ولا يكون الإسجبار بها إلّا إذا لم يكن بعدّ وإلا مى حصل وجب الإسئنجاء بالماء ولو جمع بينهما كان أنمّ فضلاً.

ومسنونة وهى نفدّم رجله السرى دخولا معوّذا والمنى حروجا داعيا مغفّلاً الرّأس ونجّنب إسقبال السّمس والهمر والأفنبه والسّطوط والسّودّاع ومسافط السمر ومواضع اللّعن وأقياء النّزال ومساكن الحيوان وتلقّى الرّيح بالبول والارض الصّلبه مع الإمساك عن الأكل والسّرب والسّواك والحدب إلّا الدّعاء عند الإسئنجاء والدّكر سرّاً ويعارنه ما فروضه النّبيّه وهى القصد إليه لرفع حكم الحدب وإسباحه ما سباح به من صلاة أو غيرها إمّا لوجوبه أو لوجهه إن كان المتوضّى عارفا بوجه الوجوب أو بكونه مندوباً إذا لم يكن واجباً طاعة لله وحرّة إليه مع مفارئة اخر جزء منها واسئسحابها حكماً إلى آخره وهذا حكم كلّ نة من نّاب العبادات بعنّ العباده وكونها إمّا واجبه أو مندوبه، أداءً أو فضاءً إن كانت ممّا يحتملها على الوجه المعبر من الطّاعة والعربه مع مفارئتها وإستدامه حكمها وغسل الوجه من قصاص شعر الرّأس إلى محادر شعر الدّفن مرّة. وغسل اليد اليمنى وبعدها اليسرى مرّة مرّة من المرافق إلى أطراف الأصابع. والمسح من مقدّم الرّأس مفدار ما يقع عليه إسمه أقلّه إصبع واحدة ببقية الدّواه لا بماء مسأف ومسح ظاهر القدمين كذلك من رؤوس أصابعها إلى موضع معقد السّراك أقلّه بإصبعين، اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى. ولومسح من الكعبين إلى رؤوس الأصابع لجاز وترتيبه على الوجه المذكور. فلو قدّم وأخر فيه بطل. وكذلك إن لم يتابع بعضه ببعض بحيث يحفّ غسل عضو قبل مولاته بغسل العضو الآخر وكذا إن سكّ فى شىء من واجباته قبل الفراغ منه فأما إن كان نسكّه بعد استيفاء جملة والقيام عنه فلا عبرة به ومنى كان السكّ فى الحدب مع تيقن الطّاهرة كان الحكم لها فلا يحتاج تجدّدها وبالعكس من ذلك يجب تجديدها. وكذا فى تيقنهما ممّا والشكّ فى السابق والمسبوق منها. وكذا فى إستواء السكّ فيهما وفقد التّرجيح. ولما سننه: غسل كفّيه من نوم أو بول مرّة، ومن غائط مرّتين والمضمضة والإستنشاق كلّ منها بكفّ

إشارة السبق

بلايا وسننه غسل الوجه واليدين فإن زاد بطل وضوؤه ولا يكسر الشعر في غسل ذراعيه ويدأد الرجل بظاهرها والنسنة بباطنها وعكسه المرأة وجمع أصابع الكف المتوسطة الثلاثة لمسح الرأس بها ومسح الرجلين بجمله الكفين مفرجا أصابعها والدعاء في كل موضع من ذلك وعند إنهائه والتسويك وبرك السمدل.

والأغسال المفروضة منها الخمسة المذكورة وسادسها نغسل الميت. والمنسونة مختصّ منها بالجمعة غسلان لبومها وليلتها. وكذا اليوم الفطر وليلته وستة لسهر رمضان أول ليلة منه وليلة نصفه وليلة سبعة عشر وليالي الأفراد الثلاثة ليلة تسعة عشر وإحدى وعشرين واثنتين وعشرين وسبعة لإحرامى العمرة والحجّ ودخول الحرم ومكة ومسجد الحرام وزيارة الكعبة ويوم عرفة وزيارته البيت من منى وأربعة لدخول مدينة الرسول ومسجده وزيارة قبره وزيارته قبر كل إمام من ولده وخمسة لبوم المبعث والأضحى والغدير والمباهلة وليلة نصف شعبان. وبانيه للإستسقاء والإسبخارة والحاجة والسكر والتوبة من كبائر الذنوب المولود حين وضعه. ولقضاء صلاة الكسوف مع إحراق الفرص ونعمد بركها ولقصد رؤية مصلوب مسلم بعد ثلاثة أيام جملتها أربعة وبلاون غسلاً ويفارن غسل الجنابة ما فروضه والنسنة ومقارنتها وإسندامتها وغسل الرأس إلى أن يبلغ الماء أصول سحره وغسل الجانب الأيمن من رأس العنق إلى مح القدم وكذا الجانب الأيسر ونزبه فإن لم يعم الماء صدره وظهره غسلها وإن كان عليه خاتم أو ما لم يدخل الماء تحته حرّكه وبحركه. إن اغتسل تحت مبراب وتخلّل الشعر ولا يحتاج إلى ترتيبه إن ارتمس في كرّ أو ماء جار بل يكون إرتقاسه بجملته وحكم السكّ فيه حكمه في الوضوء والحدب الأصغر في أنثائه يتوضأ بعده إحتياطاً وقيل يتمّه ولا سىء عليه.

وما سننه متقدّمًا غسل اليدين بلاياً وكذا الإستنساق والمضمضة ومقارناً صبّ الماء على الرأس بلاياً وعلى كلّ واحد من الجانبين والدعاء والموالة وكونه بصاع من ماءٍ فما زاد ولا يحتاج معه إلى وضوء لاقبله ولا بعده بل بمجرد سبتاح الصلاة ومّا يتقدّمه فرضاً إستبراء الرجل خاصّة بالبول وتنظيف ما أصاب البدن من نجاسة يغسلها وهل يعتبر في وجوبه دخول وقت فريضة لمن لا قضاء عليه أم لا؟ فيه خلاف وكما يعتبر طهارة الماء في.

كتاب الطهارة

كلّ وضوء وغسل يعتبر أيضاً أن لا يكون مغصوباً والنحرى في الأواني غير جائز وصفه جميع الأغسال الواجبة والمندوبه كصفة غسل الجنابة إلّا في نعتها بالنّبه.

والطّهارة الإضراريّة هي السّم المستعمل بدلاً من كلّ واحد منها ولا يكون إلّا بنراب طاهر مع وجوده أو ما ينوب منابه من حجر أو مدر أو رمل عند فقده مع تضييق وقت الفرض وفقد الماء جملةً ويندرج فيه عدم ما به يحصل من الآلة والسّم والخوف من إسهاله أو من الفصد إلى الموضع الذي هو فيه أو لكونه نجساً أو لغلبة الظنّ بفوق الصّلاة قبل إدراكه بعد الضرب طلباً له في الجهات الأربع رمية سهم في حزن الأرض وسهمين في سهلها في كلّ جهة ذلك فإن كان السّم بسبب مانع من استعمال الماء كمرض وسبه فلا يعتبر فيه الضرب لطلب الماء ويجب فيه ضرب كفّيه جميعاً على ما يتيم به بعد الفصد إليه بنّيه ونفضهما ومسح الوجه بهما من قصاص شعر الرأس إلى اطراف الأنف بما يلي الحاجب لا المارن ومسح ظاهر الكفّين من الزّند إلى طرف الأصابع اليمنى بباطن الكفّ الأيسر وبالعكس. ونزيبه فإن كان حدنه أكبر ضرب بوجهه ضربة وليّده أخرى.

وغسل المبتّ تتقدّمه إسحجاباً توجيهه إلى القبلة عند الاحتضار والتّلاوة عنده وتلقينه ولا يحضره جنب ولا حائض ولا يوضع على صدره حديدة ولا يمتد على شيء من أعضائه ولا يناح عليه بالباطل ولا بالحقّ مع رفع الصوت ويكون تفسيره تحت ظلّ من سقف أو غيره موجّهاً على سرير أو ما يرفعه وإعداد حفرة لماء غسله ولا يتخطّاه غاسله بل يقف على يمينه وكلّ ما يتعلق به من غسل أو تكفين وصلاة ودفن فرض على الكفاية.

ويقارن غسله ما فرضه البداءة أوّلاً بالسّدر الذي لا يسلبه بإضافته إليه إطلاق إسم الماء عليه في هيئة غسل الجنابة تمّ جانبه الأيمن وهو مدار على الأيسر ثم الأيسر وهو مدار على الأيمن وتانيها بماء الكافور الخالص وتالنها بالماء القراح على الهيئة المذكورة وتجدد النّية في تغسيلاته الثلاثة ويغسله بماء بارد مع الإختيار مستور العورة في كلّ ذلك.

وما سننه تنجيته بالأسنان والماء وتنظيف ما على بدنه بهما وتلين أصابعه برفق وتوضّئته ولا يضمض ولا يستنشق ومسح بطنه بلين أوّلاً وثانياً وإكثار ذكر العفو وصّب الماء على رأسه وجانبيه ثلاثاً في كلّ مرّة وغسل رأسه أوّلاً برغوة السّدر وغسل صدره

إشارة السبق

وظهره بالماء وتخليل رأسه وجسده بإدارة اليد عليه في حال تغسيله. ومتى خرج من بعض منافذه سىء غسله ولا يجوز نثته ولا تقلبم أظافره ولا مسط سحره ولا إزالة نىء منه ولا ينبغي ذلك رجله بالحجر ولا غسله بالصّابون ولا التدخين عنده ببخور ولا غيره ولا تطيبه بما سوى الكافور فإن كان مُحَرَّمًا فلا به أنصًا. وكلّ مقنول يغسل إلّا قنبل الجهاد الحقّ فإنّه يصلّى عليه ويدفن ولا ينزع عنه إلّا الخفّ وما لم يصبه سىء من دمه كالقروة والسراويل ولا ينزع إذا أصابه الدّم ومتى مات بعد حمله عن موضع القتال غُسل وكُفّن وكلّ ما وجد من أعضاء الإنسان إذا كان فيه عظم أو كان من صدره، يغسل وبكفّن ويصلّى عليه. ولا يلزم هذا في ما عدا ذلك ولا في السّقط أيضًا لدون أربعة أشهر ولكن يلقّها. وما زاد عليها فلا بدّ من تغسيله وتكفينه. ويجوز أن يتولّى الزّوج تغسيل الزّوجة عند فقد النّساء وكذا حكمها معه إذا لم يوجد من يغسله من الرّجال. وقد روى جواز ذلك في الأقارب من كلّ واحد من الرّجال وكلّ واحدة من النّساء. وقبل: إذا لم يوجد أحد منهم يجوز للأجانب من الرّجال إذا لم يوجد سواهم يغسل الأجنبيّات من النّساء في بابهنّ وعيونهم مغمضة. وكذا النّساء في تغسيلهنّ الرّجال. وقبل: يدفن كلّ منهم من غير غسل ويكفّن في أبواب ثلاثة واحبا إزار ودرع ومنزّر وأفضله أبيض الفطن أو الكتّان. ويعبر طهارته ولا يعدل مع وجود الفطن إلى غيره ويزاد فيه ندبًا بقافه أخرى وحريره وعمامة تحنّك بها وبرخى طرفاها. وخرقه سدّ فخذه - كعب على الإزار والدّرع بالتّربة الحسنة ما بلقن به ويجعل فيه جريدًا نحل أو غيره من رطب السّجر عند تعدّره على قدر عظم الدّراع كلّ منها مكتوب عليه ذلك ملفوف بالنتن. ومختط بالكافور مساحده السّبعة وسائغه ثلاثة عشر درهماً وثلث وأقلّه مبالغ أو درهم أو ما تبسّر منه ويدفن على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة واجباً ويسمع الجنّازة ندباً ولا نفاقاً - الفبر بل نفل إليه ثلاث مرّات والرّجل بوضع فيه سلًا من قبل رجله يسبى برأسه إليه والمرأة من قبل وسطها بالعرض ويكون طولاً إمّا قامه أو إلى التّرموه واسمًا قدر جلوس الجالس متّخذًا فيه إمّا لحد أو سقّ مهياً له الصّفيح أو اللّبن أو ما يقوم مقامها. وإذا وضع خلّت عقد أكفانه وجعل خده على التّراب أو التّربة الحسنة. ولقن حسننذ. وجملة ما يسحب من بلفنه الإقرار بشهادتى الإخلاص الوحداية والنّبوة

كتاب الطهارة

وبالائتمة والبعث والنسور والجنّة والنار وينضد ويحسّ عليه التراب ويرفع هبّره على الأرض مسطّحاً لامسّاً قدر سبر أو دونه وبدأ برس الماء عليه من عند رأسه مداراً حتى ينهى إليه وبلقن برفع الصّوت بعد الإنصراف عنه ومما نذرّ عليه في الكفن الذّرّره المعروفه بالعمحه مع وجودها والصّلاه عليه بذكر في موضعها.

وأما الطّهارة من النّجس فنبغى معرفه النّجاسات وهى إمّا دم اللّانه المذكوره لا فسحة في كسرها ولا قلبها بل هما في الحكم واحد وما عداها من باقى الدّماء المحكوم بنجاسنها معفو عن قلبها وهو ما نقص عن سعة الدرهم الوافى المضروب من درهم ولب والنّزاهة عنه أفضل وفى الدّماء ما لا حرج في قلبه ولا كسره وهو دم البقّ والبراغيث والسّمك والجروح اللّازمة والفروح الدّامة مع تعذّر النّحرّز منها وإمّا بول وروب فعنبر فيها ما لا يؤكل لحمه من الحيوان أو ما يؤكل إذا كان جلاًلاً والجلل أكل العذرة لاسواها ويستبرأ بحبسه عنها وبغذيه بعلف طاهر والمدة للإبل أربعون يوماً وللبرع عسرون وللنّساء عسرة أيّام. وروى سبعة وللبطّة خمسة أيّام وكذا للدّجاج وفل ثلاثة وللسمك يوم ولله وغير ذلك بما يزيل حكم الجلل منه وإمّا منى وهو سواء بالنّسبة إلى كلّ حيوان وإمّا مسروب وهو خمر والفقاع وكلّ سراب مسكر وإمّا حيوان وهو الكلب والخنزير والكافر على اختلاف جهات كفره والتّعلّب والأرنب مخلف فيها وإمّا مبه ماله نفس سامثلة من الحيوان لا ما ليس كذلك كالزّناير وما أسبهاها وعرق الإبل الجلاله وعرق الجنب من حرام فيه خلاف.

وكيفيّة الطّهير من هذه النّجاسات إن كان البدن فغسل ما علته حتى يزول عينها والبّاب بعصرها مرّتين والأنية بإداره الماء فيها وفريقه منها ثلاثاً ومن ولوغ الكلب خاصّة تكون الأولى منهنّ بالتراب والأرض وما في حكمها من حصر أو بوار بفرغ السّمس لها حتى يجفّ والتّعلّ بدلكه في التّراب حتى لا يبقى لها أنر والخمر بإنقلابها خلّاً والخزف وما ينقلب عنه بالنّار والكافر بالإسلام والذي نزل عين النّجاسه وحكمها ويسح الصّلاه مع الإخضرار الماء فإن كان نجساً لم يجز إسعاه في ذلك ونجوز في ما عداه وإن كان طاهراً. فأما مضاف بالاعتصار أو الإسخراج فكذلك أو ممّا مجازجه ممّا مضاف إليه من

إشارة السبق

الطَّاهَرَاتُ فَإِنْ لَمْ نَسْلِبْهُ الْإِضَافَةَ إِطْلَاقَ إِسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ جَازٌ إِسْتِعْمَالُهُ وَإِلَّا فَلَا أَوْ مُطْلَقٌ فَإِمَّا جَارٌ وَلَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ مِنَ النَّجَاسَةِ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ أَوْ رَاكِدٌ فَإِمَّا بِمَجْمُوعٍ كَثِيرٍ وَهُوَ مَا بَلَغَ كُرًّا أَوْ زَادَ عَلَيْهِ. وَحُكْمُهُ حَكْمُ الْجَارِي وَالْكَرَّ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ رَطْلٌ عَرَفِيَّةٌ وَزَنًّا وَثَلَاثَةُ أَسْبَارٍ وَنِصْفٌ طَوَّلًا فِي عَرْضٍ فِي عَمْقٍ مَسَاحَةٌ أَوْ قَلِيلٌ وَهُوَ مَا نَقَصَ عَنِ الْكَرِّ فَيَنْجَسُ بِكُلِّ مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَيَطْهَرُ بِزِيَادَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَوْ صَافِهِ مُتَغَيِّرَةً بِهَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ أَوْ يَزِيدَ عَلَيْهِ أَوْ نَبْعٌ وَهُوَ مَاءُ الْبُتْرِ فَأَصْلُهُ الطَّهَارَةُ إِلَّا أَنْ يَنْجَسَ بِكُلِّ نَجَاسَةٍ وَقَعَتْ فِيهِ سِوَاءٍ نَغْرًا أَوْ لَا وَسِوَاءٍ كَانَ مَآؤُهُ كَبِيرًا أَوْ قَلِيلًا وَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالنَّزْحِ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ فِيهِ خَمْرًا أَوْ فِقَاعًا أَوْ شَرَابًا مُسَكَّرًا أَوْ مُنْبَأً أَوْ دَمٌ حَبْضٌ أَوْ إِسْتِحَاضَةٌ أَوْ نَفَاسٌ أَوْ مَاتَ فِيهِ بَعِيرٌ أَوْ غَلَبَتْهُ النَّجَاسَةُ الَّتِي غَرَبَ أَحَدُ أَوصَافِهِ وَلَمْ يَزَلِ التَّغْيِيرُ إِلَّا بِنَزْحِ جَمِيعِ الْمَاءِ أَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ الْوَاقِعَةُ فِيهِ غَيْرَ مَنْصُوصٍ عَلَى مَقْدَارِ نَزْحِهَا، نَزَحَ الْمَاءُ كُلَّهُ. فَإِنْ تَعَدَّرَ تَرَاوَحَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ مُتَنَاقِبِينَ أَوَّلَ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ وَإِنْ مَاتَ فِيهِ أَدْمَى كَبِيرٌ أَوْ صَغِيرٌ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، نَزَحَ سَبْعُونَ دَلْوًا وَلَوُتِ الْفَرَسُ أَوْ الْحِمَارُ أَوْ الْفِيلُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِمْ كَرٌّ وَلَكِنِ الدَّمُ الْمَعْفُو عَنْ فَلْبِهِ أَوْ الْعِدْرَةِ الرُّطْبَةِ أَوْ الْمُنْقَطَعَةِ إِذَا كَانَتْ يَابِسَةً خَمْسُونَ دَلْوًا وَقَلِيلُهُ وَمَا لَمْ يَنْقَطِعْ مِنَ الْعِدْرَةِ الْيَابِسَةِ عَسْرَةٌ دَلَاءٌ وَلِلْكَلْبِ أَوْ الْخَنَزِيرِ أَوْ الشَّاةِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ تَمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِيهِ أَرْبَعُونَ دَلْوًا وَكَذَا الْبُولُ الْبَشَرِيُّ الْبَالِغُ وَلِلدَّجَاجَةِ أَوْ الْحِمَامَةِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِهَا مِنْ كِبَارِ الطَّيْرِ وَصَغَارِهَا وَلِإِرْتِمَاسِ الْجَنْبِ وَلِلْفَأْرَةِ الْمَفْسُخَةِ أَوْ الْمُنْتَفَخَةِ وَلِبُولِ الطِّفْلِ الْإِكْلَ لِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ سَبْعُ دَلَاءٍ. وَلِمَوْتِ الْفَأْرَةِ وَالْحَبَّةِ أَوْ الْعَقْرَبِ وَالْوَزْغَةِ أَوْ بُولِ الطِّفْلِ الرُّضِيعِ ثَلَاثُ دَلَاءٍ. وَلِلْعَصْفُورِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِهِ دَلْوٌ وَاحِدٌ. وَمَتَى نَغَرَ مَآؤُهُ بِنَجَاسَةٍ وَنَزَحَ الْمَقْدَارُ الْمَسْرُوعُ وَلَمْ يَزَلِ التَّغْيِيرُ وَجِبَ النَّزْحُ إِلَى أَنْ يَزُولَ. وَإِنْ زَالَ قَبْلَ تَكْمِيلِ الْمَقْدَارِ وَجِبَ تَكْمِيلُهُ. وَإِنْ وَفَعَ فِيهِ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ كُلُّ جِنْسٍ مِنْهَا لَهُ نَزْحٌ مَخْصُوصٌ عَمِلَ بِالْأَغْلَبِ وَهَلْ إِذَا بَاسَرَهُ الْكَافِرُ حَبًّا أَوْ حَيَوَانَ نَجَسَ يَنْزَحُ الْمَاءُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ حَبِطَ طَأً فِيهِ خِلَافٌ.

شَرَايِعُ الْإِسْلَامِ

في مسائل الحلال والحرام

لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي المشتهر بالحق والحق الحق

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الطهارة

الطهارة: اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة وكل واحد منها ينقسم إلى: واجب ومندوب.
فالواجب من الوضوء: ما كان لصلاة واجبه، أو طواف واجب أو لمس كتابه القرآن إن وجب، والمندوب ما عداه.
والواجب من الغسل: ما كان لأحد الأمور الثلاثة، أو لدخول المساجد أو لعراءه العزائم إن وجب؛ وقد يجب: إذا بفي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بهدر ما بغتسل الجنب، ولصوم المستحاضة إذا غمس دُمها الفطنة. والمندوب ما عداه.
والواجب من التيمم: ما كان لصلاة واجبة عند تضييق وقتها، وللجنب في أحد المسجدين ليخرج به. والمندوب ما عداه.
وقد تجب الطهارة: بنذر وشبهه.

وهذا الكتاب يعتمد على أربعة أركان:

الأول: في المياه: وفيه أطراف:

الأول: في الماء المطلق:

وهو كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة. وكله طاهر مزيل للحدث والخبث، وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم إلى جار ومحقون وماء بشر.

شرائع الإسلام

أما الجاري: فلا ينجس إلا بأسبلاء النجاسة على أحد أوصافه، وبطهر بكثرة الماء، الطاهر عليه - مندافاً - حتى يزول نغره، ويلحق بحكمه ماء الحِمَام إذا كان له مادّه، ولو مازجه طاهر فغيره أو نغّر من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهراً مادام إطلاق اسم الماء باقاً عليه. وأما المحفون: فما كان منه دون الكُر فإنه ينجس بملاقاة النجاسة ويطهر بإلقاء كُرّ عليه فما زاد دفعه، ولا يطهر بإغامه كُرّاً على الأظهر وما كان منه كُرّاً فصاعداً لا ينجس إلا أن تغير النجاسة أحد أوصافه، ويطهر بإلقاء كُرّ عليه فكر حتى يزول النغير، ولا يطهر بزوال النغير من نفسه ولا بتصفية الرياح ولا بوقوع أجسام طاهرة فيه تزيل عنه النغير والكُرّ ألف ومأثراً رطل بالعراقي، على الأظهر أو ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أسبار ونصفاً، ويستوى في هذا الحكم مياه الغدران والحياض والأواني على الأظهر. وأما ماء البئر: فإنه ينجس بتغيره بالنجاسة إجماعاً، وهل ينجس بالملاقاة؟ فيه تردد، والأظهر التنجس.

وطريق تطهيره بنزح جمعه إن وقع فيها مسكر أو فقّاع أو منى أو أحد الدماء الثلاثة على فول مسهور، أو مات فيها بعير أو نور. وإن تعذر استيعاب مائها تراوح عليها أربعة رجال كل اثنين - دفعه - يوماً إلى الليل.

وبنزح كُرّ إن مات فيها دابة أو حمار أو بقرة، وبنزح سبعين إن مات فيها إنسان، وبنزح خمسين إن وقعت فيها عذرة يابسة فذايت - والمروى أربعون أو خمسون - أو كبير الدّم كذبح النّساء - والمروى من ثلاثين إلى أربعين - وبنزح أربعين إن مات فيها نعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وسبهه ولبول الرّجل، وبنزح عشرة للعذرة الجامدة وقليل الدّم كدم الطّبر والرّعاف اليسبر والمروى دلاء يسيرة، وبنزح سبع لموت الطّير والفأرة - إذا تفسّخت أو انتفخت - ولبول الصّبيّ الذي لم يبلغ ولا غتسال الجنب ولوقوع الكلب وخروجه حياً، وبنزح خمس لذرّ الدّجاج الجلال، وبنزح ثلاث لموت الحية والفأرة. وبنزح دلو لموت العصفور وشبهه ولبول الصّبيّ الذي لم يغتذّ بالطعام، وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلوّاً. والدّلو التي ينزح بها ما جرت العادة باستعمالها.

كتاب الطهارة

فروع ثلاثة:

الآول: حكم صعر الحيوان في النزع حكم كبره.

الثاني: اختلاف أجناس النجاسة موجب لمضاعف النزع، وفي مضاعفه مع البائل ردّد أحوطه التضعف إلا أن يكون بعضا من جملة لها مقدّر فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها.

الثالث: إذا لم يعدد للنجاسة منزوح نزع جميع مائها، فإن تعدّر نزعها لم يطهر إلا بالتراوح، وإذا تغيّر أحد أوصاف مائها بالنجاسة، قل: بنزع حتى يزول الغر، وهل: ينزع جميع مائها. فإن تعدّر لغزارنه تراوح عليها أربعة رجال، وهو الأولى.

وبسحب: أن يكون بين البثر والبالوعة خمس أذرع إذا كانت الأرض صلبه أو كانت البثر فوق البالوعة، وإن لم يكن كذلك فسيع. ولا يحكم بنجاسة البثر إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها، وإذا حكم بنجاسة الماء لم يحز استعماله في الطهارة مطلقاً، ولا في الأكل ولا في الشرب إلا عند الضرورة، ولو استبه الإناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منها وإن لم يجد غير مائها تبم.

الثاني: في المضاف:

وهو كلّ ما اعتصر من جسم أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم، وهو طاهر لكن لا يزال حدثاً إجماعاً ولا خبثاً على الأظهر، ويجوز استعماله فيها عدا ذلك، ومتى لاقته النجاسة نجس قليله وكنيره [إجماعاً] ولم يحز استعماله في أكل ولا شرب، ولو مزج طاهره بالمطلق اعتبر في رفع الحدث به إطلاق الاسم عليه.

وتكره الطهارة بماء أسخن بالسّمس في الآنية وبماء أسخن بالنار في غسل الأموات. والماء المستعمل في غسل الأخبات نجس سواء تغبّر بالنجاسة أو لم يتغيّر عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغيّر بالنجاسة أو تلاقيه نجاسة من خارج، والمستعمل في الوضوء طاهر ومطهر، وما استعمل في رفع الحدث الأكبر طاهر، وهل يرفع به الحدث ثانياً؟ فيه تردّد، والأحوط المنع.

شرائع الإسلام

الثالث: في الأسار:

وهي كلّها طاهرة غذا سؤر الكلب والخنزير والكافر، وفي سؤر المسوخ تردّد والطّهارة أظهر، ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر. ويكره سؤر الجلال، وسؤر ما أكل الجيف إذا خلا موضع الملاقة من عين النّجاسة، والحائض التي لا تؤمن، وسؤر البغال والحمير والفأرة والحية، وما مات فيه الوزغ والغرب.

وينجس الماء بموت الحيوان ذى النفس السائلة دون ما لا نفس له، وما لا يدرك بالطرف من الدّم لا ينجس الماء، وقيل: ينجسه، وهو الأحوط.

الركن الثاني: في: الطّهارة المائية:

وهي: وضوء وغسل. وفي الوضوء فصول:

الفصل الأوّل: في الأحداث الموجبة للوضوء:

وهي ستة: خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد، ولو خرج الغائط بما دون المعدة نقض في قول، والأشبه أنّه لا ينقض، ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض، وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً. والنوم الغالب على الحاستين، وفي معناه: كلّ ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر، والاستحاضة القليلة،

ولا ينقض الطّهارة مذى ولا وذى ولا ودى ولو خرج من أحد السبيلين عدا الدماء الثلاثة، ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر ولا مسّ ذكر ولا قبل ولا دبر ولا لمس امرأة ولا أكل ما مسّه النار ولا ما يخرج من السبيلين إلّا أن يخالطه شيء من النواقض.

الثاني: في أحكام الخلوة:

وهي ثلاثة:

الأوّل: في كيفة التخلّي: ويجب فيه ستر العورة، ويستحبّ ستر البدن، ويحرم استقبال

كتاب الطهارة

القبلة واستدبارها، ويستوى في ذلك الصحارى والأبنية، ويجب الانحراف في موضع قد بُنى على ذلك.

الثاني: في الاستنجاء ويجب غسل موضع البول بالسَّاء ولا يجزى غيره مع الفدرة، وأقل ما يجزى مالا ما على المخرج، وغسل مخرج الغائط بالسَّاء حتى يزول العين والأثر ولا اعتبار بالرائحة، وإذا تعدى المخرج لم يجز إلا الماء، وإذا لم يتعد كان مخيراً بين الماء والأحجار والماء أفضل والجمع أكمل، ولا يجزى أقل من ثلاثة أحجار: ويجب إمرار كل حجر على موضع النجاسة ويكفى معه إزالة العين دون الأثر، وإذا لم ينق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى ينقى، ولو نقى بدونها أكملها وجوباً، ولا يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات، ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الأعيان النجسة ولا العظم ولا الروث ولا المطعوم ولا صيقل يزلق عن النجاسة، ولو استعمل ذلك لم يظهر.

الثالث: في سنن الخلوة:

وهي: مندوبات ومكروهات.

فالمندوبات: تغطية الرأس والتسمية وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج والدعاء بعده.

والمكروهات: الجلوس في السُّوارع والمشارع ونحت الأشجار الممتعة ومواطن النزال ومواضع اللعن، واستقبال الشمس والقمر بفرجه أو الرِّيح بالبول، والبول في الأرض الصلبة وفي تقوِّب الحيوان وفي الماء واقفاً وجارياً، والأكل والشرب والسَّواك، والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله سبحانه، والكلام إلا بذكر الله تعالى أو آية الكرسي أو حاجة يضرُّ فوتها.

الثالث: في كيفية الوضوء:

وفروضة خمسة:

الأول: النية: وهي: إرادة تفعل بالقلب. وكيفيتها أن ينوى الوجوب أو الندب

شرائع الإسلام

والقربة، وهل يجب نية رفع الحدث أو استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة؟ الأظهر أنه لا يجب. ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث، ولو ضم إلى نية التقرب إرادة التبرّد أو غير ذلك كانت طهارته مجزئة. ووقت النية عند غسل الكفين وتنظيف عند غسل الوجه ويجب استدامة حكمها إلى الفراغ.

تفريع:

إذا اجتمعت أسباب مختلفة توجب الوضوء كفى وضوء واحد بنية التقرب، ولا يفتقر إلى تعيين الحدث الذي يتطهر منه وكذا لو كان عليه أغسال، وقيل: إذا نوى غسل الجنابة أجزأ عن غيره، ولو نوى غيره لم يجز عنه، وليس بشيء.

الفرض الثاني: غسل الوجه: وهو ما بين منابت الشعر في مقدم الرأس إلى طرف الذقن طولاً، وما استملت عليه الأبهام والوسطى عرضاً، وما خرج عن ذلك فليس من الوجه. ولا عبرة بالأنزع ولا بالأغم ولا بمن تجاوزت أصابعه العذار أو قصرت عنه بل يرجع كلّ منهم إلى مستوى الحلقة فيغسل ما يغسله. ويجب أن يغسل من أعلى الوجه إلى الذقن، ولو غسل منكوساً لم يجز على الأظهر، ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها بل يغسل الظاهر، ولو نبت للمرأة لحية لم يجب تخليلها وكفى إفاضة الماء على ظاهرها.

الفرض الثالث: غسل اليدين: والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء من المرفق، ولو غسل منكوساً لم يجز على الأظهر ويجب البداء باليمين. ومن قطع بعض يده غسل ما بقى من المرفق، وإن قطعت من المرفق سقط فرض غسلها، ولو كان له ذراعان دون المرفق أو أصابع زائدة أو لحم نابت وجب غسل الجميع، ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله، ولو كان له يد زائدة وجب غسلها.

الفرض الرابع: مسح الرأس: والواجب منه ما يسمّى به ماسحاً، والمندوب مقدار

كتاب الطهارة

ثلاث أصابع عرضاً، ويختصّ المسح بمقدّم الرأس، ويجب أن يكون بنداوة الوضوء ولا يجوز استئناف ماء جديد له، ولو جفّ ما على يده أخذ من لحيته وأشفار عينيه، فإن لم يبق ندوة استأنف.

والأفضل مسح الرأس مقبلاً ويكره مدبراً على الأتربة، ولو غسل موضع المسح لم يجزء، ويجوز المسح على الشعر المختصّ بالمقدّم وعلى البسرة، ولو جمع عليه شعراً من غيره ومسح عليه لم يجزء وكذلك لو مسح على العمامة أو غيرها بما يستر موضع المسح.

الفرض الخامس: مسح الرّجلين: ويجب مسح القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما قبستا القدمين، ويجوز منكوساً وليس بين الرّجلين ترتيب، وإذا قطع بعض موضع المسح مسح على مابقى، فإن قطع من الكعب سقط المسح على القدم. ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز على حائل. من خفّ أو غيره إلّا للتقيّة أو الضرورة، وإذا زال السّبب أعاد الطهارة على قول، وقيل: لا تجب إلّا للحدث، والأول أحوط.

مسائل ثمان:

الأولى: التّرتيب واجب في الوضوء [يبدأ غسل] الوجه قبل اليمنى واليسرى بعدها ومسح الرأس ثالثاً والرّجلين أخيراً، فلو خالف أعاد الوضوء - عمداً كان أو نسياناً - إن كان قد جفّ الوضوء، وإن كان البلل باقياً أعاد على ما يحصل معه التّرتيب.

الثّانية: الموالاة واجبة، وهي أن يغسل كلّ عضو قبل أن يجفّ ما تقدّمه، وقيل: بل هي المتابعة بين الأعضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطراب.

الثّالثة: الفرض في الغسلات مرّة واحدة والثّانية سنّة والثالثة بدعة، وليس في

المسح تكرار.

الرّابعة: يجزىء في الغسل ما يسمّى به غسلًا وإن كان مثل الدّهن، ومن في يده خاتم أو سير فعليه إيصال الماء إلى ما تحته وإن كان واسعاً استحبّ له تحريكه. الخامسة: من كان على بعض أعضاء طهارته جبائر؛ فإن أمكنه نزعها أو تكرار الماء عليها حتّى يصل إلى البشرة وجب وإلّا أجزأه المسح عليها سواء كان ما تحته طاهرًا أو

شرائع الإسلام

نجسًا، وإذا زال العذر استأنف الطهارة على تردّد فيه.

السادسة: لا يجوز أن يتولّى وضوءه غيره مع الاختيار، ويجوز عند الاضطرار.
السابعة: لا يجوز للمحدث مسح كتابه القرآن، ويجوز له أن يمسّ ما عدا الكتابة.
الثامنة: من به السلس قيل: يتوضأ لكل صلاة، وقيل: من به البطن إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة يتطهر ويبني.

وسنن الوضوء: هي: وضع الإناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية والدعاء.
وغسل اليدين قبل إدخالها الإناء من حدث النوم أو البول مرّة ومن الغائط مرّتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء عندهما وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وأن يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنها، والمرأة بالعكس، وأن يكون الوضوء بمُدٍّ، ويكره أن يستعين في طهارته وأن يمسح بللّ الوضوء عن أعضائه.

الرابع: في أحكام الوضوء:

من تيقّن الحدث ونسك في الطهارة أو تيقّنهما وشكّ في المتأخّر تطهّر، وكذا لو تيقّن ترك عضو أتى به وبما بعده، وإن جفّ البلل استأنف، وإن شكّ في شيء من أفعال الطهارة - وهو على حاله أتى بما شكّ فيه ثمّ بما بعده، ولو تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث أو في شيء من أفعال الوضوء - بعد انصرافه - لم يُعَد، ومن ترك غسل موضع النجس أو البول وصلى أعاد الصلاة عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً، ومن جدّد وضوءه بنية النّدب تمّ صلى وذكر أنّه أخلّ بعضو من إحدى الطّهارتين، فإن اقتصرنا على نية القربة فالطهارة والصلاة صحيحتان، وإن أوجبنا نية الاستباحة أعادها.

ولو صلى بكلّ واحدة منها صلاة أعاد الأولى بناءً على الأوّل ولو أحدث عقيب طهارة منها ولم يعلمها بعينها أعاد الصّلاتين إن اختلفتا عدداً وإلاّ فصلاة واحدة ينوي بها ما في ذمّته، وكذا لو صلى بطهارة تمّ أحدث وجدّد طهارة ثمّ صلى أخرى وذكر أنّه أخلّ بواجب من إحدى الطّهارتين.

ولو صلى الخمس بخمس طهارات وتيقّن أنّه أحدث عقيب إحدى الطّهارات أعاد

كتاب الطهارة

ثلاث فرائض: نلأنا وانن وأربأا، وفيل: يعيد خمساً، والأول أسبه.

وأما: الغسل

ففيه الواجب والمندوب:

فالواجب ستة أغسال: غسل الجنابة والحيض والاستحاضه أللى سبب الكرُسْفُ والنَّفاس ومسّ الأموات من الناس قبل نغسلهم وبعد بردهم وغسل الأموات. وبيان ذلك في خمسة فصول:

الأول في الجنابة:

والنظر في السَّبب والحكم والغسل

أما سبب الجنابة فأمران:

الإنزال: إذا علم أن الخارج منى، فإن حصل ما يشتبه به وكان داخلاً تقارنه الشهوة وفتور الجسد وجب الغسل، ولو كان مريضاً كفت الشهوة وفتور الجسد في وجوبه، ولو تجرد عن الشهوة والدَّفَق - مع اشتباهه - لم يجب، وإن وجد على جسده أو ثوبه منياً وجب الغسل إذا لم يتركه في الثوب غيره.

والجماع: فإن جامع امرأته في قبلها والتقى الختانان وجب الغسل وإن كانت الموطوءة ميّنة وإن جامع في الدُّبُر ولم يُنزل وجب الغسل على الأصحّ: ولو وطأ غلاماً فأوقبه ولم يُنزل قال المرتضى رحمه الله: يجب الغسل معولاً على الإجماع المركّب، ولم يثبت الإجماع، ولا يجب الغسل بوطء البهيمة إذا لم يُنزل.

تفريع:

الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه لكن لا يصحّ منه في حال كفره فإذا أسلم وجب عليه وصحّ منه، ولو اغتسل ثم ارتدّ ثم عاد لم يبطل غسله.

شرائع الإسلام

وأما الحكم:

فيحرم عليه: قراءة كل واحدة من العزائم، وقراءة بعضها حتى البسملة إذا نوى بها إحداهما، ومسّ كتابة القرآن أو سعى عليه اسم الله تعالى سبحانه، والجلوس في المساجد ووضع شيء فيها، والجواز في المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله خاصة، ولو أجنب فيها لم يقطعها إلا بالتيمم. ويكره له: الأكل والنسب، وتخف الكراهة بالمضمضة والاستنشاق، وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وأسد من ذلك قراءة سبعين وما زاد أغلظ كراهية، ومسّ المصحف، والنوم حتى يغتسل أو يتوضأ [أو يتيمم]، والخضاب.

وأما الغسل:

فواجباته خمس: النية، واستدامه حكمها إلى آخر الغسل، وغسل البشرة بما يسمى غسلًا، وتخليل ما لا يصل إليه الماء إلا به، والترتيب؛ يبدأ بالرأس ثم بالجانب الأيمن ثم الأيسر ويسقط الترتيب بارتكاسية واحدة. وسنن الغسل: تقديم النية عند غسل اليدين وتضييق عند غسل الرأس، وإمرار اليد على الجسد، وتخليل ما يصل إليه الماء، استظهارًا، والبول أمام الغسل، والاستبراء وكيفيته أن يمسخ من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثاً ومنه إلى رأس الحشفة ثلاثاً وينتره ثلاثاً، وغسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالها الإناء، والمضمضة والاستنشاق، والغسل بصاع.

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا رأى المغتسل بللاً مشتبهاً بعد الغسل، فإن كان قد بال أو استبرأ لم يعد وإلا كان عليه الإعادة. الثانية: إذا غسل بعض أعضائه ثم أحدث، قيل: يعيد الغسل من رأس، وقيل يقتصر على إتمام الغسل، وقيل: يتم ويتوضأ للصلاة، وهو الأنسب.

كتاب الطهارة

الثالثة: لا يجوز أن يغسله غيره مع الإمكان، ويكره أن يستعين فيه.

الفصل الثاني: في الحيض:

وهو يشتمل على بيانه وما يتعلق به:

أما الأول:

فالحيض: الدّم الذي له تعلق بانقضاء العدة، ولقليله حدّ وفي الأغلب يكون أسود غليظاً حارّاً يخرج بحرقة.

وقد يشتهه بدم العذرة فتعتبر بالقطنة، فإن خرجت مطوّقة فهو العذرة، وكلّ ما تراه الصبيّة قبل بلوغها تسعاً فليس بحيض، وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الأيمن. وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكبره عشرة، وكذا أقلّ الطهر. وهل يستترط التّوالى في الثلاثة أم يكفي كونها في جملة عشرة؟ الأظهر الأوّل. وما تراه المرأة بعد بأسها لا يكون حيضاً، وتبأس المرأة ببلوغ ستين وقيل: في غير القرشيّة والنّبطيّة ببلوغ خمسين سنة. وكلّ دم رآته المرأة دون الثلاثة فليس بحيض مبتدئة كانت أو ذات عادة، وما تراه من الثلاثة إلى العشرة ممّا يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض [سواء] تجانس أو اختلف، وتصير المرأة ذات عادة بأن ترى الدّم دفقة ثمّ ينقطع على أقلّ الطهر فصاعداً ثمّ تراه ثانياً بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدّم.

مسائل خمس:

الأولى: ذات العادة تترك الصّلاة والصّوم برؤية الدّم إجماعاً وفي المبتدئة تردّد الأظهر أنّها تحتاط للعبادة حتّى تمضي لها ثلاثة أيّام.

الثانية: لو رأت الدّم ثلاثة أيّام ثمّ انقطع ورأت قبل العاشر كان الكلّ حيضاً، ولو تجاوز العشرة رجعت إلى التّفصيل الذي ذكره، ولو تأخّر بمقدار عشرة أيّام ثمّ رآته كان الأوّل حيضاً منفرداً والثاني يمكن أن يكون حيضاً مستأنفاً.

الثالثة: لو انقطع لدون عشرة فعليها الاستبراء بالقطنة، فإن خرجت نقيّة اغتسلت،

شرائع الإسلام

وإن كانت ملطخة صبرت المبتدئة حتى تنقى أو تمضي لها عشرة أيام. وذات العادة تغتسل بعد يوم أو يومين من عاداتها فإن استمر إلى العاشر وانقطع فضت ما فعلته من صوم، وإن تجاوز كان ما أنت به مجزئاً.

الرابعة: إذا طهرت، جاز لزوجها وطؤها قبل الغسل على كراهية.
الخامسة: إذا دخل وقت الصلاة فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة والصلاة وجب عليها القضاء، وإن كان قبل ذلك لم يجب، وإن طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة وأداء ركعة وجب عليها الأداء ومع الإخلال القضاء.

وأما ما يتعلق به: فثمانية أشياء:
الأول: يحرم عليها كل ما يسترط فيه الطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابه القرآن، ويكره حمل المصحف ولمس هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدثها.

الثاني: لا يصح منها الصوم.
الثالث: لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه.
الرابع: لا يجوز لها قراءة شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك، وتسجد لو تلت السجدة وكذا إن استمعت على الأظهر.

الخامس: يحرم على زوجها وطؤها حتى تطهر ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، فإن وطأ عامداً عالماً وجب عليه الكفارة وقيل: لا تجب، والأول أحوط. والكفارة في أوله دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع. ولو تكرّر منه الوطء في وقت لا تختلف فيه الكفارة لم تتكرّر وقيل: بل يتكرّر، والأول أقوى. وإن اختلفت تكرّرت.

السادس: لا يصح طلاقها إذا كانت مدخولاً بها وزوجها حاضر معها.
السابع: إذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفيته مثل غسل الجنابة لكن لا بدّ معه من الوضوء قبله أو بعده وقضاء الصوم دون الصلاة.

الثامن: يستحب أن تتوضأ في وقت كل صلاة وتجلس في مصلاًها بمقدار زمان صلاتها ذاكراً لله تعالى، ويكره لها الخضاب.

كتاب الطهارة

الفصل الثالث: في الاستحاضة:

وهو يشتمل على أقسامها وأحكامها:

أما الأول:

فدم الاستحاضة - في الأغلب - أصفر بارد رقيق يخرج بفتور. وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً إذ الصفرة والكُدرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر. وكل دم تراه المرأة، أقل من ثلاثة أيام، ولم يكن دم فرح ولا جرح، فهو استحاضة. وكذا كل ما يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة أو يزيد عن أكثر أيام النفاس أو يكون مع الحمل على الأظهر أومع اليأس أو قبل البلوغ. وإذا تجاوز الدم عشرة أيام وهي ممن تحيض فقد امتزج حبضها بطهرها فهي إما مبتدئة وإما ذات عادة - مستقرة أو مضطربة -.

فالمبتدئة ترجع إلى اعتبار الدم، فما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط أن يكون ما سابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، فإن كان لونه لوناً واحداً أو لم يحصل فيه شرطاً التميز رجعت إلى عادة نسائها - إن اتفقن -، وقيل: أو عادة ذوات أسنانها من بلدها، فإن كن مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة أيام أو عشرة من سهر وثلاثة من آخر بخيرة فيها وقيل: عشرة، وقيل: ثلاثة والأول أظهر.

وذات العادة: أ: المستقرة العادة: تجعل عاداتها حيضاً وما سواه استحاضة، فإن اجتمع لها مع العادة تميز قيل: تعمل على العادة، وقيل: تعمل على التميز، وقيل: بالتخير والأول أظهر.

وهاهنا مسائل:

الأولى: إذا كانت عاداتها مستقرة عدداً ووقتاً فرأت ذلك العدد متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه تحيضت بالعدد وألغت الوقت لأن العادة تتقدم وتتأخر سواء رأت بصفة دم الحيض أو لم تكن.

الثانية: إذا كانت عاداتها مستقرة وقتاً لا عدداً لورأت الدم قبل العادة وفي العادة، فإن

شرائع الإسلام

لم يتجاوز العشرة فالكُلّ حيض، وإن تجاوز جعلت العادة حيضًا، وكان ماتقدّمها استحاضة. وكذا لو رأت في وقت العادة وبعدها. ولو رأت قبل العادة وفي العادة وبعدها، فإن لم تتجاوز العشرة فالجميع حيض، وإن زاد على العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة.

الثالثة: إذا كانت عاداتها مستقرّة عددًا لا وقتًا لو كانت عاداتها في كلّ شهر مرّة واحدة عددًا معينًا، فرأت في شهر مرتين بعدد أيام العادة كان ذلك حيضًا، ولو جاء في كلّ مرّة أزيد من العادة لكان ذلك حيضًا إذا لم يتجاوز العشرة فإن تجاوز تحيضت بقدر عاداتها وكان الباقي استحاضة.

٢- والمضطربة العادة: ترجع إلى التمييز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلاة إلا بعد مضيّ ثلاثة أيام على الأظهر. فإن فقد التمييز فهاهنا:

مسائل ثلاث:

الأولى: لو ذكرت العدد ونسيت الوقت، قيل: تعمل في الزّمان كلّ ما تعمله المستحاضة وتغتسل للحيض في كلّ وقت يُحتمل انقطاع الدّم فيه وتقضى صوم عاداتها. الثانية: لو ذكرت الوقت ونسيت العدد، فإن ذكرت أوّل حيضها أكملته ثلاثة أيام. وإن ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة وعملت في بقية الزّمان ما تعمله المستحاضة، وتغتسل للحيض في كلّ زمان تفرض فيه الانقطاع وتقضى صوم عشرة أيام احتياطًا ما لم يقصر الوقت الذي عرفته عن العشرة. الثالثة: لو نسيتها جميعًا فهذه تنحيض في كلّ شهر سبعة أيام أو ستة، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر مادام الاشتباه باقياً.

وأما الأحكام فنقول:

دم الاستحاضة إما أن لا يثقب الكرسف، أو يثقبه ولم يسبل، أو يسبل؛ وفي الأوّل يلزمها تغيير القطنه وتجديد الوضوء عند كلّ صلاة ولا تجمع بين الصّلاتين

بوضوء واحد.

وفي الثاني: يلزمها مع ذلك تغيير الخرقة والغسل لصلاة الغداة.

وفي الثالث: يلزمها مع ذلك غسلان غسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما.

وإذا فعلت ذلك صارت بحكم الطاهرة وإن أخلت بذلك لم تصح صلاتها وإن أخلت بالأغسال لم يصح صومها.

الفصل الرابع: في النفاس:

النفاس: دم الولادة وليس لقليله حدّ فجاز أن يكون لحظة واحدة. ولو ولدت ولم ترَ دمًا لم يكن لها نفاس ولورأت قبل الولادة كان طهرًا، وأكثر النفاس عشرة أيام على الأظهر. ولو كانت حاملًا باثنتين وتراخت ولادة أحدهما كان ابتداء نفاسها من وضع الأول وعدد أيامها من وضع الأخير. ولو ولدت ولم ترَ دمًا ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاسًا ولورأت عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر أو قبله كان الدمان وما بينهما نفاسًا. ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره ولا يصح طلاقها وغسلها كغسل الحائض سواء.

الفصل الخامس: في أحكام الأموات:

وهي خمسة:

الأول: في الاحتضار:

ويجب فيه توجيه الميت إلى القبلة بأن يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة. وهو فرض على الكفاية، وقيل: هو مستحب.

ويستحب تلقينه الشهادتين، والإقرار بالنبى والأنمة عليهم السلام، وكلمات الفرج، ونقله إلى مصلاه، ويكون عنده مصباح إن مات ليلاً ومن يقرأ القرآن، وإذا مات غمضت عيناه وأطبق فوه ومدّت يده إلى جنبه وغطى بتوب، ويعجل تجهيزه إلا أن يكون

شرائع الإسلام

حاله مشتبها فيستبرأ بعلامات الموت أو يصبر عليه ثلاثة أيام.
ويكره أن يطرح على بطنه حديد وأن يحضره جنب أو حائض.

الثاني: التّغسيل:

وهو فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصّلاة عليه وأولى الناس به أولاهم بميراثه.

وإذا كان الأولياء رجالاً ونساءً فالرجال أولى والزّوج أولى بالمرأة من كلّ أحد في أحكامها كلّها، ويجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم، وكذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذورحم، ويغسل الرّجل محارمه من وراء الثّياب إذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة، ولا يغسل الرّجل من ليست له بمحرم إلّا ولها دون ثلاث سنين، وكذا المرأة ويغسلها مجرّدة.

وكلّ مظهر للشهادتين وإن لم يكن معتقداً للحقّ يجوز تغسيله عدا الخوارج والغلاة، والشّهاد الذي قتل بين يدي الإمام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه، وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثمّ لا يغسل بعد ذلك.
وإذا وجد بعض الميّت؛ فإن كان فيه الصّدر أو الصّدر وحده غُسل وكفن وصلى عليه ودفن، وإن لم يكن وكان فيه عظم غُسل ولفّ في خرقة ودفن وكذا السّقط إذا كان له أربعة أسنهر فصاعداً، وإن لم يكن فيه عظم اقتصر على لفّه في خرقة ودفنه وكذا السّقط إذا لم تلجه الرّوح.

وإذا لم يحضر الميّت مسلم ولا كافر ولا محرم من النّساء دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة، وروى: أنّهم يغسلون وجهها ويديها.

ويجب إزالة النّجاسة من بدنه أوّلاً ثمّ يغسل بماء السّدر؛ يبدأ برأسه ثمّ بجانبه الأيمن ثمّ الأيسر، وأقلّ ما يلقى في الماء من السّدر ما يقع عليه الاسم، وقيل: مقدار سبع ورقات. وبعده بماء الكافور على الصّفة المذكورة وبماء القراح أخيراً كما يغتسل من الجنابة. وفي وضوء الميّت تردّد الأسبه أنّه لا يجب. ولا يجوز الاقتصار على أقلّ من الغسلات

كتاب الطهارة

المذكورة إلا عند الضرورة، ولو عُدِم الكافور والسدر غسل بالماء الفراح، وفل لا سعط الغسلة بفوات ما يطرح فيها، وفيه تردد.

ولو خيف من تغسيله تناثر جلده كالمحترق والمجدور، يتبعم بالتراب كما تبعم الحى العاجز.

وسنن الغسل: أن يوضع على ساحة مستقبل القبلة وأن يغسل بحب الظلال وأن يجعل للماء حفيرة - وبكره إرساله في الكنيف ولا بأس بالبالوعة - وأن يفضى فمعه وينزع من تحته وتسرع عورته ولبن أصابعه برفق.

ويغسل رأسه برغوة السدر أمام الغسل ويغسل فرجه بالسدر والحرس ويغسل يديه ويبدأ بشق رأسه الأيمن، ويغسل كل عضو منه ثلاث مرّات في كل غسلة، ويمسح بطنه في الغسلتين الأولتين إلا أن يكون الميت امرأة حاملاً. وأن يكون الغاسل منه على الجانب الأيمن، ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه ببوب بعد الفراغ.

ويكره أن يجعل الميت بين رجليه وأن يُفَعِّدَهُ وأن يقصّ أظفاره وأن يُرَجِّلَ سَعْرَهُ وأن يغسل مخالفاً، فإن اضطرَّ غَسَّلَهُ غُسْلَ أَهْلِ اخْلَاف.

الثالث: في تكفينه:

ويجب أن يكفن في ثلاثة أقطاع منزر وقميص وإزار. ويجزىء عند الضرورة قطعه، ولا يجوز التكفين بالحريز.

ويجب أن يمسح مساجده بما تيسر من الكافور إلا أن يكون الميت محرماً فلا يفربه الكافور، وأقل الفضل في مقدار درهم وأفضل منه أربعة دراهم وأكملها ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، وعند الضرورة يدفن بغير كافور، ولا يجوز تطييبه بغير الكافور والذرية.

وسنن هذا القسم: أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه أو يتوضأ وضوء الصلاة، وأن يُزَادَ للرَّجُلِ حَبْرَةٌ عَبْرِيَّةٌ غَيْرُ مَطْرُوزَةٍ بِالذَّهَبِ، وَخَرَقَةٌ لِفَخْذِيَّةٌ يَكُونُ طَوْلُهَا ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ وَنَصْفًا وَفِي عَرْضِ شَبْرٍ تَقْرِيبًا فَيَشُدُّ طَرَفَاهَا عَلَى حَقْوِيهِ وَيُلَفِّ بِمَا اسْتَرَسَلَ مِنْهَا فِخْذَاهُ لَفًّا شَدِيدًا بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُطْنِ وَإِنْ خَشِيَ خُرُوجَ شَيْءٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يُجَشِّىَ فِي

شرائع الإسلام

دبره قطنًا، وعباءة يعمّم بها محنكًا يلفّ رأسه بها لفاً ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلقيان على صدره، وتزاد للمرأة على كفن الرجل لفافة لثدييها ونمطاً ويوضع لها بدلاً من العباءة فناع.

وأن يكون الكفن قطنًا وتنز على الحبرة واللفافة والقميص ذريره وتكون الحبرة فوق اللفافة والقميص باطنها، وتكتب على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين اسمه وأنه شهد الشهداء وإن ذكر الأئمة عليهم السلام وعدّدهم إلى آخرهم كان حسناً ويكون ذلك ببره الحسين عليه السلام، فإن لم توجد فبالإصبع فإن فقدت الحبرة تجعل بدلها لفافة أخرى.

وأن يحاط الكفن بخيوط منه ولا يُبلّ بالرقيق ويجعل معه جريدتان من سعف النخل فإن لم يوجد فمن السدر فإن لم يوجد فمن الخلاف وإلا فمن شجر رطب، ويجعل إحداها من جانب الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده والأخرى من جانب الأيسر بين القميص والإزار. وأن يسحق الكافور بيده ويجعل ما يفضل عن مساجده على صدره، وأن يطوى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر.

ويكره تكفينه بالكثان، وأن يعمل للأكفان المبتدئة أكمام، وأن يكتب عليها بالسواد، وأن يجعل في سمعه أو بصره شيئاً من الكافور.

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفينه فإن لاقت جسده غسلت بالماء، وإن لاقت كنفه فكذاك إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنها تقرض، ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً، والأول أولى.

الثانية: كفن المرأة على زوجها وإن كانت ذات مال لكن لا يلزمه زيادة على الواجب، ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته مقدماً على الديون والوصايا فإن لم يكن له كفن دفن عُرياناً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحبّ وكذا ما يحتاج إليه الميت من كافور وسدر وغيره.

كتاب الطهارة

الثالثة: إذا سقط من الميت شيء من سعة أو جسده وجب أن يطرح معه في كفته.

الرابع: في مواراته في الأرض:

وله مقدمات مسنونة كلها: أن يمسي المسنع وراء الجنازة أو إلى أحد جانبيها، وأن تُرَبَّع الجنازة ويبدأ بمقدمها الأيمن ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر، وأن يُعَلِّمَ المؤمنون بموت المؤمن، وأن يقول المشاهد للجنازة: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ... وأن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل القبر مما يلي رجله والمرأة مما يلي القبلة، وأن ينقله في ثلاث دفعات، وأن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه والمرأة عرضاً، وأن ينزل من يتناوله حافياً ويكشف رأسه ويحل أزاره. ويكره أن يتولى ذلك الأمازب إلا في المرأة، ويسنحَب أن يدعوا عند إنزاله في القبر.

وفي الدفن فروض وسنن:

والفرض: أن يُوَارَى في الأرض مع الفدرة، وراكب البحر يُلقَى فيه أمانقلاً أو مستوراً في وعاء كالخابية أو سبها مع تعذر الوصول إلى البر، وأن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة إلا أن يكون امرأة غير مسلمة حاملاً من مسلم فيستدبر بها القبلة. والسُنن: أن يحفر القبر قدر القامة أو إلى الترقوة ويجعل له لحداً مما يلي القبلة، ويحل عُقد الأكفان من قِبَل رأسه ورجليه، ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام، ويُلقِّنه ويدعوله ثم يشرح اللبَن ويخرج من قِبَل رجل القبر، ويهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الاكف قائلين: إنا لله وإنا إليه راجعون، ويرفع القبر مقدار أربع أصابع ويربّع ويصّب عليه الماء من قِبَل رأسه ثم يدور عليه فَيُنْضَلُّ من الماء شيء ألقاه على وسط القبر، وتوضع اليد على القبر ويترحم على الميت، ويلقنه الولي بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوته، والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي أن يراه صاحبها. ويكره فرش القبر بالساج إلا عند الضرورة، وأن يهيل ذو الرحم على رحمه، وتخصيص القبور وتجديدها، ودفن الميتين في قبر واحد، وأن ينقل الميت من بلد إلى بلد آخر إلا إلى أحد المشاهد، وأن يستند إلى قبر أو يمشي عليه.

شرائع الإسلام

الخامس: في اللواحق: وهي مسائل أربع:

الأولى: لا يجوز نبش القبور ولا نقل الموق إلى بلد بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الأب والأخ.

الثانية: الشهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفان والفرو، أصابها الدم أو لم يصبها على الأظهر، ولا فرق بين أن يُقتل بحديد أو بغيره.

الثالثة: حكم الصبي والمجنون إذا قتل شهيدين حكم البالغ العاقل.

الرابعة: إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج وإن ماتت هي دونه شق جوفها من الجانب الأيسر وانتزع، وخط موضع.

وأما الأغسال المسنونة:

فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلاً:

ستة عشر للوقت: وهي: غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال كان أفضل ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه يوم السبت، وستة في شهر رمضان أول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومى العيدين، ويوم عرفة، وليلة النصف من رجب، ويوم السابع والعشرين منه، وليلة النصف من شعبان، ويوم الغدير، والمباهلة. وسبعة للفعل: وهي: غسل الإحرام، وغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، وغسل المفطر في صلاة الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر، وغسل التوبة سواء كان عن فسق أو كفر، وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة. وخمسة المكان: وهي: غسل دخول الحرم، والمسجد الحرام، والكعبة، والمدينة، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله.

مسائل أربع:

الأولى: ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله.

كتاب الطهارة

الثانية: إذا اجتمعت أغسال مندوبة لا تكفى نية القربة ما لم ينو السبب، وقيل: إذا انضم إليها غسل واجب كفاه نية القربة، والأول أولى.

الثالثة والرابعة: قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب لبراه عامداً بعد ثلاثة أيام وكذلك غسل المولود، والأظهر الاستحباب فيهما.

الركن الثالث: في الطهارة الترابية:

والنظر في: أطراف أربعة

الأول: في ما يصح معه التيمم:

وهو ضروب:

الأول: عدم الماء: ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من جهاته الأربع إن كانت الأرض سهلة، وغلوة سهم إن كانت حزنة. ولو أخل بالضرب حتى ضاق الوقت أخطأ وصح تيممه وصلاته على الأظهر. ولا فرق بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء لا يكفيه لطهارته.

الثاني: عدم الوصلة إليه: فمن عديم التمن فهو كمن عديم الماء وكذا إن وجده بمن يضره في الحال، وإن لم يكن مضرًا به في الحال لزمه شراؤه ولو كان بأضعاف منه المعناد وكذا القول في الآلة.

الثالث: الخوف: ولا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لُصاً أو سُبُعاً أو يخاف ضياع مال وكذا لو خشي المرض المسنديد أو الشين باستعماله الماء جاز له التيمم، وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش إن استعمله.

الطرف الثاني: فيما يجوز التيمم به:

وهو كل ما يقع عليه اسم الأرض. ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالأشنان والدقيق. ويجوز التيمم بأرض النورة والجص ونراب القبر والتراب المستعمل في التيمم. ولا يصح التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنجس ولا بالوَحْل مع

شرائع الإسلام

وجود التراب. وإذا مزج التراب بشيء من المعادن فإن استهلكه التراب جاز وإلا لم يجوز. ويكره بالسبخة والرمل. ويستحب أن يكون من رُبا الأرض وعواليها. ومع فقد التراب يتيم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته. ومع فقدان ذلك يتيم بالوَحْل.

الطرف الثالث: في كيفية التيمم:

ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت ويصح مع تضيقه، وهل يصح مع سعته؟ فيه تردد، والأحوط المنع.

والواجب في التيمم: النية، واستدامة حكمها والترتيب يضع يديه على الأرض ثم مسح الجبهة بها من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم مسح ظاهر الكفين، وقيل: باستيعاب مسح الوجه والذراعين، والأول أظهر.

ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه، ولا بدّ فيها هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل: في الكلّ ضربتان، وقيل: ضربة واحدة، والتفصيل أظهر.

وإن قطعت كفاه سقط مسحها واقتصرت على الجبهة، ولو قطع بعضها مسح على ما بقي. ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو أبقى منها شيئاً لم يصح. ويستحب نفث اليدين بعد ضربها على الأرض. ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صحّ تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يُراعى ضيق الوقت.

الطرف الرابع: في أحكامه:

وهي عشرة:

الأول: من صلى بتيممه لا بعيد سواء كان في حضر أو سفر، وقيل: فيمن تعمّد الجنابة وخشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد وفيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج مثل ذلك. وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لإزالتها، والأظهر عدم الإعادة.

الثاني: يجب عليه طلب الماء فإن أخلّ بالطلب وصلى ثم وجد الماء في رحله أو مع أصحابه

كتاب الطهارة

تطهر وأعاد الصلّاة.

الثالث: من عُدِمَ الماء وما يُتيمّم به لفيد أو حبس في موضع نجس، قيل: يصلى ويعيد، وقيل: يؤخّر الصلّاة حتّى يرتفع العذر فإن خرج الوقت فضى، وقيل: يسقط الفرض أداء وقضاء، وهو الأنسب.

الرّابع: إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلّاة تطهر، وإن وجده بعد فراغه من الصلّاة لم يجب الإعادة، وإن وجده وهو في الصلّاة قيل: يرجع مالم يركع، وقيل: يمضى في صلاته ولو تلبّس بتكبيرة الإحرام حسب، وهو الأظهر.

الخامس: المتيمّم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء.

السادس: إذا اجتمع مَيّت وجنب ومحدث ومعهم من الماء ما يكفى أحدهم: فإن كان ملكاً لأحدهم اختصّ به، وإن كان ملكاً لهم جميعاً أو لا مالك له أو مع مالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به، وقيل: بل يختصّ به المَيّت وفي ذلك تردّد.

السّابع: الجنب إذا تيمّم بدلاً من الغسل ثمّ أحدث أعاد التيمّم بدلاً من الغسل سواء كان حدنه أصغر أو أكبر.

الثامن: إذا تمكّن من استعمال الماء انتقض تيمّمه ولو فقدّه بعد ذلك افتقر إلى تجديد التيمّم، ولا ينتقض التيمّم بخروج الوقت مالم يُحْدِث أو يجد الماء.

التّاسع: من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه جاز له التيمّم ولا يبعض الطّهارة.

العاشر: يجوز التيمّم لصلاة الجنّاة مع وجود الماء بنية النّدب ولا يجوز له الدّخول به في غير ذلك من أنواع الصلّاة.

الرّكن الرّابع: في النّجاسات وأحكامها:

القول في النّجاسات:

وهي عشرة أنواع:

الأوّل والثّاني: البول والغائط ممّا لا يؤكل لحمه إذا كان للحيوان نفس سائلة سواء

شرائع الإسلام

كان جنسه حراماً كالأسد أو عَرَضَ له التَّحْرِيمُ كالجَلال، وفي رَجِيع ما لا نفس له سائِلة وبوله تَرَدَّد، وكذا في ذرق الدَّجاجة الجَلال والأَظْهَر الطَّهارة.

الثَّالث: المنيّ وهو نجس من كلِّ حيوان حلَّ أكله أو حرم، وفي منيٍّ ما لا نفس له تَرَدَّد، والطَّهارة أَشبهه.

الرَّابِع: الميتة ولا ينجس من الميتات إلّا ما له نفس سائِلة، وكلّ ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نُجسَ حيّاً كان أو ميّتاً، وما كان منه لا تحلّه الحياة كالعظم والشَّعر فهو طاهر إلّا أن تكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأَظْهَر، ويجب الغسل على من مسَّ ميّتاً من النَّاس قبل تطهيره وبعد برده بالموت، وكذا من مسَّ قطعة منه فيها عظم، وغسل اليد على من مسَّ مالا عظم فيه أو مسَّ ميّتاً له نفس سائِلة من غير النَّاس.

الخامس: الدَّماء ولا ينجس منها إلّا ما كان من حيوان له عِرْق لا يكون له رشحاً كدم السَّمك أو شبهه.

السَّادس والسَّابع: الكلب والخنزير وهما نجسان عيناً ولُعاباً، ولو نزا كلب على حيوان فأولده روعى في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم وما عداها من الحيوان فليس بنجس، وفي النُّعْلَب والأَرنب والفأرة والوزغة تَرَدَّد، والأَظْهَر الطَّهارة.

الثَّامن: المسكرات وفي تنجيسها خلاف والأَظْهَر النِّجاسة، وفي حكمها العصير إذا غلّي واشتدَّ وإن لم يُسَكَّر.

التَّاسع: الفُقَّاع.

العاشر: الكافر وضابطه كلٌّ من خرج عن الإسلام أو من انتحلّه وجحد ما يعلم من الدِّين ضرورة كالفوارج والغلاة، وفي عَرَق الجنب من الحرام وعرف الإبل الجَلالة والمسوخ خلاف، والأَظْهَر الطَّهارة. وما عدا ذلك فليس بنجس في نفسه وإنما تعرض له النِّجاسة. ويكره بول البغال والحُمير والدَّواب.

القَوْل: في أحكام النِّجاسات:

تجب إزالة النِّجاسة عن الثَّياب والبدن للصَّلاة والطَّواف ودخول المساجد، وعن

كتاب الطهارة

الأواني لاستعمالها، وعفى عن التوب والبدن عما سقى الحرز عنه من دم الروح والجروح التي لا ترفى وإن نثر، وعما دون الدرهم المغلى سعه من الدم انسفوح لدى لس من أحد الدماء الثلاثة، وما زاد عن ذلك نجب إز اله إن كان مضمعا، وإن كان منفردا فله: هو عفو، وفيل: نجب إز الله، وفيل: لا نجب إلا أن سفاحس، والآول أظهر.

وبحوز الصلاة فيما لا سم الصلاة فيه منفردا، وإن كان فيه حاسه لم نفع عنها في غيره. وبعضر الباب من النجاسات كلها إلا من بول النرضع فإنه كفى صب الماء عليه. وإذا علم موضع النجاسة غسل وإن جهل غسل كل موضع يحصل فيه الاسباه، وبغسل التوب والبدن من البول مرتين، وإن لاهى الكلب والخنزير أو الكافر بوب الإنسان رطباً غسل موضع الملافة واجباً، وإن كان بابسا رسه بالماء اسحبابا، وفي البدن بغسل رطباً وقيل: يمسح يابساً، ولم سبت.

وإذا أخل المصلّى بإزالة النجاسة عن بوبه أو بدنه أعاد في الوقت وخارجه، فإن لم يعلم تم علم بعد الصلاة لم نجب عليه الإعادة مطلقاً وقيل: بعيد في الوقت، والآول أظهر. ولو رأى النجاسة وهو في الصلاة فإن أمكنه إلقاء التوب وسر العوره بغيره وجب وأنتم، وإن نعدر إلا بما يبطلها استأنف. والمربية للصبي إذا لم يكن لها بوب إلا واحد غسلته في كل يوم مرة، وإن جعلت تلك الغسلة في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً. وإن كان مع المصلّى توبان وأحدهما نجس لا يعلمه بعينه صلى الصلاة الواحدة في كل واحد منها منفرداً على الأظهر، وفي النياب الكثيرة كذلك إلا أن يضيق الوقت فيصلّى عرياناً.

ويجب أن يلقي التوب النجس ويصلّى عرياناً إذا لم يكن هناك غيره، وإن لم يمكنه صلى فيه وأعاد وقيل: لا يعيد، وهو الأشبه.

والشمس إذا جفت البول وغيره من النجاسات عن الأرض والبورى والحصر طهر موضعه، وكذا كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والأبنية.

وتظهر النار ما أحالته، والأرض باطن الخف وأسفل القدم والنعل.

وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه إلا أن يتغير

شرائع الإسلام

بالنجاسة.

والماء الذي يغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسلة الأولى أو الثانية وسواء كان متلوًا بالنجاسة أو لم يكن وسواء بقى على المغسول عين النجاسة أو نعى، وكذا القول في الإناء على الأظهر. وقيل: في الذنوب إذا ألقى على نجاسة الأرض تطهر الأرض مع بعائه على طهارته.

القول: في الآنية:

ولا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة ولا استعمالها في غير ذلك. ويكره المفَضُّ، وقيل: يجب اجتناب موضع الفضة، وفي جواز أخذها لغير الاستعمال تردّد والأظهر المنع. ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من أنواع المعادن والجواهر ولو تضاعفت أثمانها، وأواني المسركين طاهرة حتى يعلم نجاستها. ولا يجوز استعمال شيء من الجلود إلّا ما كان طاهرًا في حال الحياة ذكبيًا، ويستحبّ اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يُدبغ بعد ذكاته: ويستعمل من أواني الخمر ما كان مقبرًا أو مدهونًا بعد غسله، ويكره ما كان خشبًا أو قرعًا أو خزفًا غير مدهون. ويغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثًا أو لاهنًا بالتراب على الأصحّ، ومن الخمر والجِرْدِ ثلاثًا بالماء والسَّبع أفضل، ومن غير ذلك مرّة واحدة والثلاث أحوط.

المختصر النافع

لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الشهير بالمشقوب والمحقق الحلي
٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الطهارة

وأركانها أربعة: الركن الأول: في المياه:

والنظر في المطلق والمضاف والأسار.

أما المطلق: فهو في الأصل طاهر ومطهر يرفع الحدث وبزيل الخبث وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه، ولا ينجس الجارى منه بالملاقاة، ولا الكثير من الرّاكد، و ينجس القليل من الرّاكد بالملاقاة على الأصحّ، وحكم ماء الحماّم حكمه إذا كان له مائة، وكذا ماء الغيث حال نزوله، وفي تقدير الكثرة روايات أشهرها ألف ومائتا رطل، وفسره الشيخان بالعراقي. وفي نجاسة البئر بالملاقاة قولان، أظهرهما التنجيس.

منزوحات البئر:

وينزح - لموت البعير والتور وانصباب الخمر - ماؤها أجمع، وكذا قال الثلاثة في المسكرات، وألحق الشيخ الفقّاع والمثني والدّماء الثلاثة فإن غلب الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً، ولموت البغل والحمار ينزح كُرّ وكذا قال الثلاثة في الفرس والبقرة. ولموت الإنسان سبعون دلوًا، وللعذرة عشرة فإن ذابت فأربعون أو خمسون، وفي الدّم أقوال، والمروى في دم ذبيح الشاة من ثلاثين إلى أربعين، وفي القليل دلاء يسيرة، ولموت الكلب وشبهه أربعون، وكذا في بول الرّجل، وألحق الشيخان بالكلب موت الثعلب والأرنب والشاة، وروى في الشاة تسع أوعتر، وللسّنور أربعون، وفي رواية سبع، ولموت الطير واغتسال

المختصر النافع

الجنب سبع، وكذا للكلب لو خرج حيًّا وللفأرة إن تفسّخت، وإلا فتلاث، وقيل: دلو. ولبول الصَّبِيّ سبع وفي رواية ثلاث. ولو كان رضيعًا فدلو واحد، وكذا في العصفور وشبهه.

ولو غيّرت النّجاسة ماءها تنزح كلّها، ولو غلب الماء فالأولى أن تُنزع حتى يزول التّغيّر ويستوفي المقدّر، ولا ينجس البثر بالبالوعة ولو تقاربتا ما لم تتصل نجاستها لسكن يستحبّ تباعدهما قدر خمس أذرع إن كانت الأرض صلبة أو كانت البثر فوقها وإلا فوسع. وأما المضاف: فهو مالا يتناوله الاسم بإطلاقه ويصحّ سلبه عنه كالمختصر من الأجسام والمصعد والمزوج بما يسلبه الإطلاق، وكلّه طاهر لكن لا يرفع حدثًا، وفي طهارة محلّ الخبث به قولان أصحهما: المنع، وینجس بالملاقاة وإن كثّر، وكلّ ما يمازج المطلق ولم يسلبه الإطلاق لا يُخرج عن إفادة التّطهير وإن غيّر أحد أوصافه، وما يرفع به الحدث الأصغر طاهر ومطهر، وما يرفع به الحدث الأكبر طاهر، وفي رفع الحدث به ثانيًا قولان، المروي: المنع وفيما يزال به الخبث إذا لم تغيّره النّجاسة قولان، أشبههما: التّنجّس عدا ماء الاستنجاء. ولا يغتسل بغسالة الحِمَام إلا أن يعلم خلّوها من النّجاسة، وتكره الطّهارة بقاء أسخن بالشّمس في الآنية وبماء أسخن بالنّار في غسل الأموات.

وأما الأسار: فكلّها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير والكافر. وفي سؤر ما لا يؤكل لحمه قولان، وكذا في سؤر المسوخ، وكذا ما أكل الجيف مع خلّو موضع الملاقاة من عين النّجاسة، والطّهارة في الكلّ أظهر.

وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطّرف من الدّم قولان، أحوطهما: النّجاسة. ولو نجس أحد الإناءين ولم يتعيّن اجتناب ماؤهما، وكلّ ماء حكم بنجاسته لم يحز استعماله ولو اضطرّ معه إلى الطّهارة تيمّم

يسلّ لزمها مع ذلك تغيير الخرقة وغسل للغداة، وإن سال لزمها مع ذلك غسلان: غسل للظّهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما، وكذا تجمع بين صلاة اللّيل والصّبح بغسل واحد إن كانت متنقلة، وإذا فعلت ذلك صارت طاهراً.

كتاب الطهارة

الرّكن الثّاني: في الطّهارة المائيّة:

وهي وضوء وغسل.

فالوضوء: يستدعى بيان أمور:

الأوّل: في موجباته:

وهي خروج البول والغائط والريّح من الموضع المعتاد والنّوم الغالب على الحاسّتين
والاستحاضة القليلة، وفي مسّ باطن الدّبر وباطن الإحليل قولان، أظهرهما أنّه لا ينقض.

الثّاني: في آداب الخلوة:

والواجب ستر العورة، ويحرم استدبار القبلة واستقبالها ولو كان في الأبنية على الأنسبه،
ويجب غسل مخرج البول ويتعيّن الماء لإزالته، أقلّ ما يجزىء مثلاً على الحشفة، وغسل
موضع الغائط بالماء وحده الإنقاء، فإن لم يتعدّ المخرج تخيّر بين الأحجار والماء، ولا يجزىء
أقلّ من ثلاثة ولو نقي بما دونها، ويستعمل الخزف بدل الأحجار، ولا يستعمل العظم ولا
الرّوث ولا الحجر المستعمل.

وسنّها: تغطية الرّأس عند الدّخول، والتّسمية، وتقديم الرّجل اليسرى والاستبراء
والدّعاء عند الدخول وعند النّظر إلى الماء وعند الاستنجاء وعند الفراغ، والجمع بين
الأحجار والماء والاقتصار على الماء إن لم يتعدّ، وتقديم اليمنى عند الخروج.
مكروهاتها: ويكره الجلوس في الشّوارع والمشارع ومواضع اللّعن وتحت الأشجار
الثمرة وفيّ النّزال، واستقبال الشّمس والقمر، والبول في الأرض الصّلبة وفي مواطن الهوامّ
وفي الماء جارياً وراكداً، واستقبال الرّيح به، والأكل والشّرب والسّواك، والاستنجاء
باليمن، وبالييسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى، والكلام إلّا بذكر الله أو لضرورة.

الثّالث: في الكيفيّة:

والفروض سبعة:

الأوّل: النّية مقارنة لغسل الوجه ويجوز تقديمها عند غسل اليدين واستدامة

المختصر النافع

حكمها حتى الفراغ.

والثاني: غسل الوجه وطوله من قصاص شعر الرأس إلى الذقن وعرضه ما شملت عليه الإبهام والوسطى، ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها
والثالث: غسل اليدين مع المرفقين مبتدئاً بهما، ولو نكس فقولان، أشبههما: أنه لا يجزىء. وأقلّ الغسل ما يحصل به مسأه ولودهنأ.

والرابع: مسح مقدم الرأس ببقية البلل بما يسمى مسحاً، وقيل: أقله ثلاث أصابع مضمومة، [ولو استقبل فالأشبه الكراهية]. ويجوز على الشعر أو البشرة، ولا يجزىء على حائل كالعمامة.

والخامس: مسح الرجلين إلى الكعبين وهما قبّتا القدم، ويجوز منكوساً، ولا يجوز على حائل من خفّ وغيره إلا للضرورة.

والسادس: الترتيب يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى ثم بالرأس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيها.

والسابع: الموالاة وهي أن يكمل طهارته قبل الجفاف.

مسائل:

والفرض في الغسلات مرة؛ والثانية سنة، والثالثة بدعة، ولا تكرار في المسح، ويحرك ما يمنع وصول الماء إلى البشرة وجوباً كالحناتم ولو لم يمنع حركه استحباباً، والجباثر تنزع إن أمكن وإلا مسح عليها ولو في موضع الغسل، ولا يجوز أن يولّى وضوءه غيره اختياراً، ومن دام به السلس يصلى كذلك، وقيل: يتوضأ لكل صلاة، وهو حسن. وكذا المبطون، ولو فجأه الحدث في الصلاة توضأ وبني.

والسنن عشرة: وضع الإناء على اليمين، والاغتراف بها، والتسمية، وغسل اليدين مرة للنوم والبول، ومرتين للغائط قبل الاغتراف، والمضمضة، والاستنشاق، وأن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنهما، والدعاء عند غسل الأعضاء، والوضوء بماء، والسواك عنده، ويكره الاستعانة فيه والتمنديل منه.

كتاب الطهارة

الرابع: في الأحكام:

فمن تيقّن الحدث وشكّ في الطهارة أو تيقّنها وجهل المتأخّر تطهّر، ولو تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث أو شكّ في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه بنى على الطهارة ولو كان قبل انصرافه أقي به وبما بعده. ولو تيقّن ترك عضو أقي به على الحالين وبما بعده ولو كان مسحاً، ولو لم تبق على أعضائه نداوة أخذ من لحيته وأجفانه ولو لم تبق نداوة استأنف الوضوء. ويعيد الصلاة لو ترك غسل أحد المخرجين ولا يعيد الوضوء، ولو كان الخارج أحد الحدين غسل مخرجه دون الآخر، وفي جواز مسّ كتابة المصحف للمحدث، قولنا: أصحها المنع.

الغسل

وأما الغسل ففيه الواجب والنّدب. فالواجب منه ستّة.

الأول: غسل الجنابة:

والنّظر في موجهه وكيفيّته وأحكامه.

أما الموجب: فأمران:

- ١- إنزال الماء يقظة أو نومًا ولو اشتبه اعتبر بالدّق وفطور البدن، وتكفي في المريض الشّهوة، ويغتسل المستيقظ إذا وجد منياً على جسده أو نوبه الذي ينفرد به.
 - ٢- الجماع في القبل وحده غيبوبة الحشفة وإن أكسل، وكذا في دبر المرأة على الأنثى.
- وفي وجوب الغسل بوطء الغلام تردّد وجزم علم الهدى بالوجوب.

وأما كيفيّته: فواجبها خمسة:

النية مقارنة لغسل الرّأس أو متقدّمة عند غسل اليدين، واستدامة حكمها غسل البشرة بما يسمّى غسلًا ولو كان كالدهن، وتخليل مالا يصل الماء إليه إلّا به، والترتيب يبدأ برأسه ثمّ ميامنه ثمّ مياسره ويسقط التّرتيب بالارتقاس. وسنتها سبعة: الاستبراء وهو أن يعصر ذكره من المقعدة إلى طرفه ثلاثاً وينتره ثلاثاً، وغسل يديه ثلاثاً، والمضمضة، والاستنشاق، وإمرار اليد على الجسد، وتخليل ما يصل الماء إليه، والغسل بصاع.

المختصر النافع

وأما أحكامه:

فيحرم عليه قراءة العزائم، ومسّ كتابة القرآن، ودخول المساجد إلا اجتيازاً عدا المسجد الحرام ومسجد النّبى صلى الله عليه وآله وسلم. ولو احتلم فيهما تيمّم لخروجه، ووضع شيء فيها على الأظهر.

ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات، ومسّ المصحف وحمله، والنوم مالم يتوضّأ، والأكل والسّرب مالم يتمضمض ويستنشق، والحضاب. ولو رأى بللاً بعد الغسل أعاد إلا مع البول أو الاجتهاد، ولو أهدب في أثناء غسله ففبه أقوال، أصحّها: الإتمام والوضوء، ويجزىء غسل الجنابة عن الوضوء، وفي غيره تردّد أظهره أنّه لا يجزىء.

الثاني: غسل الحيض: والنظر فيه وفي أحكامه: وهو في الأغلب دم أسود أو أحمر غليظ حارّ له دفع، فإن استبه بالعدر حكّم لها بتطوّق القطن، ولا حيض مع سنّ اليأس ولا مع الصغر، وهل يجتمع مع الحمل؟ فيه روايات أشهرها أنّه لا يجتمع. وأكثر الحيض عشرة أيّام وأقلّه ثلاثة أيّام، فلو رأت يوماً أو يومين فليس حيضاً، ولو كمل ثلاثة في جملة عشرة فقولان، المرويّ أنّه حيض. وما بين الثلاثة إلى العشرة حيض وإن اختلف لونه؛ ما لم يعلم أنّه لعذر أو قرح. ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة إليها.

والمبتدئة والمضطربة إلى التّمييز، ومع فقدته ترجع المبتدئة إلى عادة أهلها وأقرانها. فإن لم يكن أو كنّ مختلفات رجعت هي والمضطربة إلى الروايات وهي ستة أو سبعة أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر.

وتثبت العادة باستواء شهرين في أيّام رؤية الدّم ولا تثبت بالشّهر الواحد، ولو رأت في أيّام العادة صفرة أو كدرة، وقبلها أو بعدها بصفة الحيض وتجاوز العشرة فالترجيح للعادة، وفيه قول آخر.

وتترك ذات العادة الصّوم والصّلاة برؤية الدّم، وفي المبتدئة والمضطربة تردّد، والاحتياط للعبادة أولى حتّى يتيقّن الحيض، وذات العادة مع الدّم تستظهر بعد عاداتها بيوم أو يومين ثمّ تعمل ما تعمله المستحاضة، فإن استمرّ وإلاّ قضت الصّوم، وأقلّ الطّهر عشرة

كتاب الطهارة

أَبَامَ وَلَاخَذَ لِأَكْرَه.

وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَلَا يَنْعَدُهَا صَلَاةٌ وَلَا صَوْمٌ. وَلَا طَوَافٌ وَلَا يَرْفَعُهَا حَدَبٌ، وَمَحْرَمٌ عَلَيْهَا دُخُولُ الْمَسَاجِدِ إِلَّا اجْتِبَازًا عَدَا الْمَسْجِدِينَ، وَوَضْعُ سِئٍ فِيهَا عَلَى الْأَظْهَرِ، وَفِرَاءُ الْعِزَائِمِ، وَمَسُّ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ، وَيَحْرَمُ عَلَى زَوْجِهَا وَطَوَّافِهَا مَوْضِعُ الدَّمِّ وَلَا يَصَحُّ طَلَاْفُهَا مَعَ دُخُولِهِ بِهَا وَحُضُورِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ مَعَ النَّفَاءِ وَفَضَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَسْجُدَ لَوْ سَمِعْتَ السَّجْدَةَ؟ الْأَنْشِبِ نَعَمْ. وَفِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ بُوْطْنُهَا عَلَى الزَّوْجِ رَوَايَتَانِ أَحُوْطُهَا الْوُجُوبُ، وَهِيَ أَى الْكَفَّارَةِ دِينَارٌ فِي أَوَّلِهِ، وَنِصْفٌ فِي وَسْطِهِ وَرَبْعٌ فِي آخِرِهِ. وَيَسْتَحَبُّ لَهَا الْوُضُوءُ لَوْ قَدْ كَلَّ فَرِيضَةً وَذَكَرَ اللَّهُ عَالَى فِي مَصَلَّاهَا بِعَدْرِ صَلَاتِهَا، وَيَكْرَهُ لَهَا الْخُضَابُ وَقِرَاءَةُ مَا عَدَا الْعِزَائِمَ وَحَمْلُ الْمَصْحَفِ وَلِمَسُّ هَامِسِهِ وَالِاسْتِمَاعُ مِنْهَا بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ وَطَوَّافُهَا قَبْلَ الْغَسْلِ. وَإِذَا حَاضَتْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلَمْ تَصِلْ مَعَ الْإِمْكَانِ قُضِيَ، وَكَذَا لَوْ أَدْرَكَتْ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ قَدْرَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَجِبَتْ أَدَاءُ وَمَعَ الْإِهْمَالِ قُضَاءً، وَتَغْتَسِلُ كَاغْتَسَالَ الْجَنْبِ لَكِنْ لَا يَدُّ مَعَهُ مِنَ الْوُضُوءِ.

والثالث: غسل الاستحاضة:

وَدَمُهَا فِي الْأَغْلَبِ أَصْفَرُ بَارِدٌ رَقِيقٌ لَكِنْ مَاتَرَاهُ بَعْدَ عَادَتِهَا مُسْتَمِرًّا أَوْ بَعْدَ غَايَةِ النَّفَاسِ وَبَعْدَ الْيَأْسِ وَقَبْلَ الْبُلُوْغِ وَمَعَ الْحَمْلِ عَلَى الْأَشْهَرِ فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ وَلَوْ كَانَ عَبِيْطًا، وَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ، فَإِنْ لَطَخَ بَاطِنَ الْقِطْنَةِ لَزِمَهَا إِبْدَاؤها وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ غَمَسَهَا وَلَمْ يَسِلْ لَزِمَهَا مَعَ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْخِرْقَةِ وَغُسْلُ الْغَدَاةِ، وَإِنْ سَالَ لَزِمَهَا مَعَ ذَلِكَ غَسْلَانِ: لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَغَسْلُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالصُّبْحِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ إِنْ كَانَتْ مُتَنَفِّلَةً، وَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ صَارَتْ طَاهِرًا. وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ وَعَلَيْهَا الْاسْتِظْهَارُ فِي مَنَعِ الدَّمِّ مِنَ التَّعَدَّى بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. وَكَذَا يَلْزَمُ مِنْ بِهِ السَّلْسُ وَالْبَطْنُ.

المختصر النافع

الرَّابِع: غَسْل النَّفَاس:

ولا يكون نفاس إلا مع الدَّم ولو ولدت ناءماً.
نَمَّ لا يكون الدَّم نفاساً حتَّى تراه بعد الولادة أو معها، ولا حدّاً لأفله، وفي أكثره روايات أسهرها أنه لا يزيد عن أكثر الحيض، ويعتبر حالها عند انقطاعه قبل العشرة، فإن خرجت القطنه نقيّة اغتسلت، وإلاّ توفّعت النّقاء أو انقضاء العسرة، ولو رأت بعدها دمًا فهو استحاضة.
والنّفساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكرهه وغسل كغسلها في الكيفيّة، وفي استحباب تقديم الوضوء على الغسل وجواز تأخير عنه.

الخامس: غَسْل الأَمْوَات:

والنّظر في أمور أربعة:

الأوّل: الاحتضار: والفرض فيه استقبال الميّت بالقبلة على أحوط القولين بأن يُلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه إليها. والمسنون: نقله إلى مصلاه وتلقينه الشّهادتين والإقرار بالنّبىّ صلّى الله عليه وسلّم وبالأئمة عليهم السّلام وكلّيات الفرج، وأن تغمض عيناه ويطبق فوه وتمّديده إلى جنبه ويغطّى بثوب، وأن يقرأ عنده القرآن ويسرج عنده إن مات ليلاً ويعلم المؤمنون بموته، ويعجلّ تجهيزه إلاّ مع الاشتباه، ولو كان مصلوباً لا يترك أزيد من ثلاثة أيّام. ويكره أن يحضره جنب أو حائض، وقيل يكره أن يجعل على بطنه حديد.

الثّاني: الغسل: وفروضة: إزالة النّجاسة عنه، وتغسيله بماء السّدر ثمّ بماء الكافور ثمّ بالقراح، مرتّباً كغسل الجنابة، ولو تعذّر السّدر والكافور كفت المرّة بالقراح، وفي وجوب الوضوء قولان، والاستحباب أشبه. ولو خيف من تغسيله تناثر جسده يُيمّم.

وسننه: أن يوضع على مرتفع موجّهاً إلى القبلة مظللاً، ويفتق جبينه وينزع ثوبه من تحته وتسّتر عورته وتلينّ أصابعه برفق ويغسل رأسه وجسده برغوة السّدر ويغسل فرجه بألحرض، ويبدأ بغسل يديه ثمّ يشقّ رأسه الأيمن ويغسل كلّ عضو منه ثلاثاً في كلّ غسلة

كتاب الطهارة

ويمسح بطنه في الأوليين إلا الحامل، ويقف الغاسل عن يمينه، ويجفر للماء حفيرة، وينسف بنوب. ويكره إقعاده وقصّ أظفاره وترجيل سعره، وجعله بين رجلي الغاسل، وإرسال الماء في الكنيف، ولا بأس بالبالوعة.

الثالث: في الكفن: والواجب منه: منزر وفميص وإزار مما تجوز الصلاة فيه للرجال، ومع الضرورة تجزئ اللقافة، وإمساس مساجده بالكافور وإن قلّ. والسّنن: أن يغتسل قبل تكفينه أو يتوضأ، وأن يزداد للرجل حبرة يمنية عبرية غير مطرزة بالذهب، وخرقة لفخذه وعبامة تثني عليه محنكاً، ويخرج طرفا العبامة من الحنك ويلقيان على صدره، ويكون الكفن قطناً وتطيب بالذّرية ويكتب على الحبرة والقميص واللقافة والجريدتين: فلان يشهد أن لا إله إلا الله. ويجعل بين إلبته قطناً، وتزداد المرأة لقاغة أخرى لثدييها ونمطاً وتبدل بالعبامة قناعاً.

ويسحق الكافور باليد، وإن فضل عن المساجد ألقى على صدره، وأن يكون درهماً أو أربعة دراهم، وأكمله ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، ويجعل معه جريدتان، إحداها من جانبه الأيسر بين قميصه وإزاره، والأخرى مع ترقوة جانبه الأيمن يلصقها بجلده، وتكونان من النخل، وقيل: فإن فقد فمن السدر، وإلا فمن الخلاف، وإلا فمن غيره من الشجر. ويكره بلّ الخيوط بالرّيق، وأن يعمل لما يتبدأ من الأكفان أكمام وأن يكفن في السّواد. وتجمير الأكفان أو تطيب بغير الكافور والذّرية، ويكتب عليه بالسّواد وأن يجعل في سمع الميت أو بصره شيء من الكافور. وقيل يكره أن يقطع الكفن بالحديد.

الرابع: الدفن: والفرض فيه مواراته في الأرض على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة، فلو كان في البحر وتعذر البرّ ثقل أو جعل في وعاء وأرسل إليه، ولو كانت ذمية حاملة من مسلم، قيل: تدفن في مقبرة المسلمين، يستدبر بها القبلة إكراً للولد.

وسننه: إتباع الجنائزة أو مع جانبها وتربيعها وحفر القبر قدر قامته أو إلى الترقوة، وأن يجعل له لحد، وأن يتحفى النازل إليه ويحلّ أزواره ويكشف رأسه ويدعو عند نزوله، ولا يكون رحماً إلا في المرأة. ويجعل الميت عند رجلي القبر إن كان رجلاً وقدامه إن كانت امرأة، وينقل مرتين ويصبر عليه وينزل في الثالثة سابقاً برأسه؛ والمرأة عرضاً. ويحلّ عقد

المختصر النافع

كفنه ويلقنه ويجعل معه تربة ويشرح اللحد ويخرج من قبل رجليه ويهيل الحاضرون بظهور الأكتف مسترجعين ولا يهيل ذوالرحم .
ثم يطمم القبر ولا يوضع فيه من غير ترابه، ويرفع مقدار أربع أصابع مربعا، ويصب عليه الماء من رأسه دورا، فإن فضل ماء صبه على وسطه، ويضع الحاضرون الأيدي عليه مترحين، ويلقنه الولي بعد انصرافهم، ويكره فرش القبر بالساج - إلا مع الحاجة - وتخصيصه وتجديده، ودفن ميتين في قبر واحد، ونقل الميت إلى غير بلد موته إلا إلى المشاهد المشرفة.

ويلحق بهذا الباب مسائل:

الأولى: كفن المرأة على زوجها ولو كان لها مال.
الثانية: كفن الميت من أصل تركته قبل الوصية والدين والميراث.
الثالثة: لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموقى بعد دفنهم.
الرابعة: الشهيد إذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن، بل يصلى عليه ويدفن بشيابه وينزع عنه الحفان والفرو.
الخامسة: إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج، ولو ماتت هي دونة يشق جوفها من الجانب الأيسر وأخرج. وفي رواية، يخاط بطنها.
السادسة: إذا وجد بعض الميت وفيه الصدر فهو كالووجد كله، وإن لم يوجد الصدر غسل وكفن ما فيه عظم، ولف في خرقة ودفن ما خلا من عظم. قال الشيخان: ولا يغسل السقط إلا إذا استكمل شهورا أربعة، ولو كان لدونها لف في خرقة ودفن.
السابعة: لا يغسل الرجل إلا رجل وكذا المرأة، ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة، ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب وكذا المرأة.
الثامنة: من مات محرما كان كالمحل، لكن لا يقرب الكافور.
التاسعة: لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقبرة المسلمين.
العاشرة: لو لا في كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يطرح في القبر وقرضت بعد جعله فيه.

كتاب الطهارة

السادس: غسل من مسّ ميتاً: يجب الغسل بمسّ الميت الآدمي بعد برده بالموت، وقبل تطهيره بالغسل على الأظهر.
وكذا يجب الغسل بمسّ قطعة فيها عظم، سواء أبيت من حيٍّ أو ميت، وهو كفصل الحائض.

وأما المندوب من الأغسال: فالمسهور غسل الجمعة، ووقته ما بين طلوع الفجر إلى الزوال وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وأول ليلة من شهر رمضان، وليلة النصف منه، وليلة سبع عشرة وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، ويوم عرفة، وليلة النصف من رجب، ويوم المبعث، وليلة النصف من شعبان، والغدير، ويوم المباهلة، وغسل الإحرام، وزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام ولقضاء الكسوف، وللتوبة، ولصلاة الحاجة، والاستخارة، ولدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة، والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وغسل المولود.

الركن الثالث: في الطهارة الترابية:

والنظر في أمور أربعة:

الأول: شرط التيمم عدم الماء أو عدم الوصلة إليه أو حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض، ولو لم يوجد إلا ابتياعاً وجب وإن كثر الثمن، وقيل: ما لم يضّر في الحال، وهو الأشبه. ولو كان معه ماء وخشى العطش تيمم إن لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة، وكذا لو كان على جسده نجاسة ومعه ما يكفيه لإزالتها أو للوضوء أزالها وتيمم، وكذا من معه ماء لا يكفيه لطهارته، وإذا لم يوجد للميت ماء تيمم كالحي العاجز.

الثاني: فيها يتيمم به، وهو التراب الخالص دون ما سواء من المنسحقة كالأشنان والدقيق، والمعادن كالكمحل والزرنينخ، ولا بأس بأرض النورة والجص، ويكره بالسبخة والرمل. وفي جواز التيمم بالحجر تردد، وبالجواز قال الشيخان. ومع فقد الصعيد تيمم بغبار الثوب واللبد وعرف الدابة، ومع فقد بالوحل.

المختصر النافع

الثالث: في كَيْفِيَّتِهِ: ولا يصحّ قبل دخول الوقت ويصحّ مع تضيُّقه، وفي صحّته مع السّعة قولان أحوطهما التّأخير. وهل يجب استيعاب الوجه والذّراعين بالمسح؟ فيه روايتان أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفّين. وفي عدد الضّربات أقوال أجودها للوضوء ضربة، وللغسل اثنتان. والواجب فيه التّية واستدامة حكمها، والترتيب يبدأ بمسح الجبهة ثمّ بظاهر اليمنى، ثمّ بظاهر اليسرى.

الرّابع: في أحكامه وهي نمانية: الأوّل: لا يعيد ما صلّى بتيمّمه، ولو تعدّد الجنابة لم يجزئ التيمّم ما لم يخف التّلف، فإن خشي فتيمّم وصلّى ففي الإعادة تردّد، أشبهه أنّه لا يعيد، وكذا من أحدث في الجامع ومنعه الزّحام يوم الجمعة تيمّم وصلّى، وفي الإعادة قولان، الأجود الإعادة.

الثّاني: يجب على من فقد الماء: الطّلب في الحزنة غلوة سهم، وفي السّهلة غلوة سهمين، فإن أخلّ فتيمّم وصلّى ثمّ وجد الماء تطهّر وأعاد.

الثّالث: لو وجد الماء قبل شروعه تطهّر إجماعاً، ولو كان بعد فراغه فلا إعادة ولو كان في أثناء الصّلاة فقولان أصحّها البناء ولو كان على تكبيرة الإحرام.

الرّابع: لو تيمّم الجنب ثمّ أحدث ما يوجب الوضوء أعاد بدلاً من الغسل.

الخامس: لا ينقض التيمّم إلّا ما ينقض الطّهارة المائيّة ووجود الماء مع التمكن من

استعماله.

السّادس: يجوز التيمّم لصلاة الجنابة مع وجود الماء ندباً.

السّابع: إذا اجتمع ميّت ومحدث وجنب وهناك ماء يكفي أحدهم تيمّم المحدث.

وهل يخصّ به الميّت أو الجنب؟ فيه روايتان أشهرهما أن يخصّ به الجنب.

الثّامن: روى فيمن صلّى بتيمّم فأحدث في الصّلاة ووجد الماء قطع وتطهّر وأتمّ،

ونزّها الشّيخان على النّسيان.

كتاب الطهارة

الرَّكْنُ الرَّابِعُ: فِي النَّجَاسَاتِ:

وَالنَّظَرُ فِي أَعْدَادِهَا وَأَحْكَامِهَا:

وهي عشرة: البول، والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته الجلال، والمني والميتة بما يكون له نفس سائلة، وكذا الدَّم والكَلْب والخنزير والكافر وكل مسكر والفُقَاع. وفي نجاسة عَرَق الجنب من الحرام، وعرق الإبل الجلالة، ولعاب المسوخ، وذرق الدجاج والتعلب والأرنب والفأرة والوزغة اختلاف، والكرهية أظهر. وأما أَحْكَامُهَا فَعَشْرَةٌ:

الأول: كلَّ النجاسات يجب إزالة قليلها وكثيرها عن التَّوْب والبدن عدا الدَّم فقد عفى عما دون الدرهم سعة في الصَّلَاة ولم يعف عما زاد عنه، وفيما بلغ قدر الدرهم مجتمعا روايتان، أشهرهما وجوب الإزالة.

ولو كان متفرقا تجب إزالته، وقيل تجب مطلقا؛ وقيل بشرط التفاحش. الثاني: دم الحيض: تجب إزالته وإن قلَّ، وألحق الشَّيْخ به دم الاستحاضة والنَّفَاس، وعفى عن دم القروح والجروح التي لا ترقا، فإذا رقا اعتبر فيه سعة الدرهم. الثالث: يجوز الصَّلَاة فيما لا يتم الصَّلَاة فيه منفردا مع نجاسته كالتُّكَّة والجورب والقلنسوة.

الرَّابِع: يغسل الثَّيَاب والبدن من البول مرَّتين، إلَّا من بول الصَّبِيِّ فإنه يكفي صبَّ الماء عليه، ويكفي إزالة عين النجاسة وإن بقي اللَّوْن.

الخامس: إذا علم موضع النجاسة غسل؛ وإن جهل غسل كلَّ ما يحصل فيه الاشتباه، ولو نجس أحد الثَّوْبَيْن ولم يعلم عينه، صلى الصَّلَاة الواحدة في كلِّ واحد مرَّة. وقيل يطرحهما ويصلي عريانا.

السادس: إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوبا أو جسداً وهو رطب غسل موضع الملاقاة وجوبا، وإن كان يابساً رُسَّ التَّوْب بالماء استحباباً.

السَّابع: من علم النجاسة في ثوبه أو بدنه وصلى عاماً أعاد في الوقت وبعده، ولو نسي في حال الصَّلَاة فروايتان أشهرهما: أنَّ عليه الإعادة. ولو لم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء.

المختصر النافع

وهل يعيد مع بقاء الوقت؟ فيه قولان، أسبهما أنه لا إعادة. ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة أزالها وأتم، أو عنه ما هي فيه، إلا أن يقتصر ذلك إلى ما ينافي الصلاة فيبطلها. الثامن: المربة للصبي إذا لم يكن لها إلا نوب واحد اجتزأت بغسله في اليوم واللييلة مرة واحدة.

التاسع: من لم يتمكن من تطهير يوبه لقاءه صلى عرياناً، ولو منعه مانع صلى فيه، وفي الإعادة قولان، أسبهما أنه لا إعادة.

العاسر: الشمس إذا جففت البول أو غيره عن الأرض والبورى والمصر جازت الصلاة عليه، وهل تطهر؟ الأنسبه نعم، والنار ما أزالته، وتطهر الأرض باطن الخف والقدم مع زوال النجاسة، وقيل في الذنوب يلقى على الأرض النجسة بالبول أنها تطهرها مع بقاء ذلك الماء على طهارته.

ويلحق بذلك النظر في الأوانى، ويحرم منها استعمال الأوانى الذهب والفضة فى الأكل وغيره، وفي المفضض قولان أسبهما الكراهية. وأوانى المسركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بمباشرتهم أو بملاقاه نجاسة، ولا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهراً فى حال حياته مذكى، ويكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الأنسبه، وكذا يكره من أوانى الخمر ما كان خشباً أو قرعاً. ويغسل الإناؤ من ولوغ الكلب ثلاثاً، أولاهن بالتراب على الأظهر. ومن الخمر والفارة ثلاثاً، والسبع أفضل، ومن غير ذلك مرة، والثلاث أحوط.

الجامع للشرائع

للشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن
بن سعيد الهذلي
٦٠١ - ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م

كتاب الطهارة

باب المياه:

قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا.

ولا تجوز إزالة النجاسة ورفع الحذب إلا بالماء المطلق، فإذا خالطه طاهر كالزعران وشبهه؛ فإن سلبه اسم الماء لم يجز رفع الحذب وإزالة النجاسة به وإن لم يسلبه جاز ذلك فيه. وإن وقعت فيه نجاسة وكان في مصنع أو غدير ونسبها وكان كراً ومبلغه ألف ومائتا رطل بالبغدادى، أو كان ثلاثة أشبار ونصفاً طولاً في عرض وفي عمق - لم ينجسه، إلا أن يغلب على لونه أو طعمه أو رائحته، ويظهر بزواها بالماء أو الهواء أو التراب أو من قبل نفسه، فإن زالت النجاسة بمسك أو كافور لم يظهر لأنها ساتران لامزيلان، وإن كان دون كراً نجس بكل حال، ويظهر بأن يتم كراً.

ولو جمع بين نصفى كراً نجسين لطهرا، فإن فرقاً بعد فعلى الطهارة إلا أن تكون النجاسة عيناً قائمة.

أحكام البثر:

وإن كان الماء في بثر نجس بما يرد عليها منها. وطريق تطهيرها أن ينزح منها ما قدره الشرع ومالم يقدر فيه شيئاً فالأصل ألا يستعمل لأنه نجس فإذا نزح كله فقد ذهب وجاء غيره طاهراً.

الجامع للشرائع

وينزح لموت الإنسان سبعون دلوًا بالدلو المعتادة، وللعذرة الرطبة أو اليابسة التي تقطعت ولكنير الدّم - غير الدّماء الثلاثة خمسون دلوًا، وينزح لموت الشاة وشبهها ولبول الرجل فيها أربعون دلوًا، وللعذرة اليابسة والدّم القليل - غير الثلاثة - عشر. وينزح منها لارتقاس الجنب - ولا يظهر هو - وللكلب يخرج منها حيًا ولبول الصبي الذي أكل الطعام ولموت الحمامة ولموت الدجاجة وشبهها ولموت الحية والفأرة - تنفسخ أو تنتفخ - سبع.

وينزح لذرق الدجاج خمس، وينزح لموت الحية والفأرة يخرج لوقتها وللعقرب والوزغ - على الفضل - ثلاث، وينزح دلو واحد لبول الرضيع غير أكل الطعام وموت العصفور وشبهه. وينزح منها قدر كرموت الخيل والبغال والحمير والبقر. وينزح كلها لموت البعير ووقوع الخمر والمسكر والفقاع والدّماء الثلاثة - الحيض والاستحاضة والنّفس - والمثى فإن تعدّ لغزارته تراوح على نزحها أربعة رجال اثنين اثنين من أول النهار إلى آخره. وينزح منها لما غير أحد أوصافها من النّجاسات المقدّرة ماقدّر فإن طابت به، وألا ينزح حتى تطيب.

ولا ينجس الماء الجارى من العيون والأنهار إلّا بما غلب عليه من النّجاسة، وماء الحمام سبيله الماء الجارى إذا كانت له مائة من المجرى ولا بدّ من كون المادّة ممّا لا يقبل النّجاسة بانفرادها أو اتّصالها بما فيه، ويجوز استعمال الماء النّجس عند الضّرورة في الشّرب وسقى الدّوابّ والزّروع ولا بأس باستعمال ماء الوضوء والغسل الواجب والتّدب في الطّهارة وإزالة النّجاسة لأنّه ماء مطلق، والمياه الجارية من الميازيب من المطر كالمياه الجارية.

وإذا استبه السّماء الطّاهر والنّجس في إنائين تركا ولم يجز التّحرّى وكذا ما زاد أو كان في أحدهما ماء وفي الآخر بول، وماء البحر طهور، ويكره ما قصد إلى تشميسه، وسور كلّ حيوان طاهر طاهر، وسور كلّ حيوان نجس نجس كالكلب والخنزير، ويكره استعمال سور الحائض غير المأمونة وسور القارة، والجنب والحائض ليسا بنجسين، ولا فرق بين عرق الجنابة من حلال أو حرام في طهارتها، ويكره عرق الحرام وعرق الإبل الجلّالة، ولا بأس

كتاب الطهارة

بسور الهتر ويكره سور الدجاج.

وإذا عجن عجين بماء نجس فروى: أنه يؤكل وأن النار طهرته، وروى: أنه يباع من مستحل الميتة، وروى: أنه يدفن. وإذا استعمل ماء نجسًا في طهارة عالمًا به فطهارته فاسدة وعليه إعادة ماصلي به منها، وإن لم يكن عالمًا ثم علم أعاد ما كان في الوقت، وإن تقدمه العلم أعاد بكل حال.

ولا يحتاج غسل الثياب والأواني ونزع الآبار من النجاسات إلى نية فلوغسله غير عالم بنجاسته يطهر، ويكره التداوى بالعيون الحمية ولا بأس بالوضوء منها. والطهارة بماء زمزم لا تكره، ويستحب أن يكون بين البئر والبالوعة سبع أذرع في الأرض الرخوة والبئر تحت البالوعة، وخمس أذرع في الصلبة أو كون البئر فوق البالوعة من جميع جوانبها في كله، ويجوز من قرب أو بعد إذا لم يفسد الماء.

ويكره استعمال الماء الأجن مع وجود الماء الطيب، ولا ينجس الماء وغيره بموت ما لانفس له سائلة فيه، وكره ما ماتت فيه العقرب والوزغة أو دخلتا فيه حيثين لمكان السم، وإذا بشره حيوان طاهر حيًا لم ينجسه كالهرة والفأرة وسببها، وإن بشره نجس حيًا كالكلب والخنزير نجسه إن كان قليلًا أو ماء بئر. وروى: في البئر يقع فيها ماء المطر فيه البول والعذرة وروب الدواب وخرؤ الكلاب ينزح منها ملانون دلوا وإن كانت مبخرة. وروى: عن الفأرة تقع في البئر ولم تنتن نزع أربعين دلوا وحمل على الندب. وروى: في الثور نزع الماء كله. وروى: في لحم الخنزير عشرون دلوا. وروى: في البئر يقع فيها قطرات من بول أو دم أو شيء من غيرها كالبعرة ونحوها ينزح منها دلاء

وسئل على عليه السلام أيتوضأ من فضل وضوء جماعة المسلمين أو من ركو أبيض مخمر؟ فقال: بل فضل جماعة المسلمين فإن أحب دينكم إلى الله الحنيفية السمحة السهلة.

باب الأنجاس:

ويجب تطهير الثوب والبدن للصلاة وموضع السجود.
والنجاسة: الخمر وكل مسكر والفقاع والمنى والدم المسفوح وبول وروث ما لا يؤكل

الجامع للشرائع

لحمه والكلب والخنزير والكافر وميتة ذى النفس السائلة.

ويغسل البدن من البول مرتين، والثوب مرة في الجارى، ومرتين في الرأكد. ودم السمك وشبهه طاهر لأنه ليس بمسفوح، وقليل دم الحيض والاستحاضة والنفاس ككثيرها في وجوب الإزالة، ولا يجب إزالة دم الجروح والقروح إذا شق إزالتها ولم يقف سيلانها، وقد عفى عن دم دون سعة الدرهم الكبير عدا ما ذكرناه في ثوب أو بدن فإن كان مفرقاً لو اجتمع لكان بسعة الدرهم فلا بأس به، وعفى عن النجاسة فيما لا يتم الصلاة فيه بانفراده كالنكة والجورب والقلنسوة والنعل والإزالة أفضل.

ولا يظهر المني بفركه وإنما يظهر بالماء المطلق كغيره، وبول الصبي قبل أن يطعم يصب عليه الماء صباً ولا يحتاج إلى عصر، فإن أكل الطعام أو كان بول صبية وجب غسله بكل حال، وبول وروث ما أكل لحمه طاهراً، وإذا أصاب بعض الثوب أو البدن نجاسة ثم جهل موضعها غسل ذلك كله، فإن ظن في ثوبه نجاسة رشه بالماء فإن جهل الموضع رشه كله، وإذا أعار ثوبه ذمياً ثم استردّه بنى على طهارته.

وإذا مس حيواناً نجساً رطبين أو أحدهما رطب غسل يده أو ماسه به فإن كانا يابسين مسح عضوه بالتراب، وإذا مس ذلك ثوباً رطبين أو أحدهما غسل، فإن كانا يابسين رش الموضع بالماء إن تعين فإن لم يتعين رش الثوب كله، وروى: إن كان كلب صيد لم يرش. ولا يعيد صلاته من لم يرش، أو يمسح بالتراب في ما ذكرناه.

وإذا مس بثوبه أو بيده ميتاً من غير الناس غسل يده أو ثوبه وإن كانا يابسين، وإن مس ببعض أعضائه ميتاً من الناس بعد برده وقبل تطهيره اغتسل وإن مس ذلك ثوبه غسله ولا يغتسل، ولا يغسل ثوبه ولا يده من مسه قبل برده أو بعد تطهيره، وكذا إن مس قطعة منه فيها عظم أو قطعة ذات عظم قطعت من حي، فإن لم يكن ذات عظم غسل يده فقط. والأرض والبوارى والحصر وما عمل من نبات الأرض سوى نياح القطن والكتان تنجس بالمائع كالبول وشبهه وتطهر بتجفيف الشمس لها ويسجد عليها ويتيمم بالأرض، وكذلك جميع نبات الأرض فإن جفّ بغيرها لم يطهر.

والخف والنعل يطهران بالأرض، والخمر تطهر بانقلابها خلاً بعلاج وغير علاج - وترك

كتاب الطهارة

العلاج أفضل - وتطهر آنيةها بطهارتها. ويطهر الكافر بالإسلام.

ويجب تطهير الآنية لقبح الشرب والأكل للنَّجس، وتطهر الآنية من النَّجاسات بالغسل مرّة واحدة سوى آنية الولوغ والخمر، وروى: أنها تغسل ثلاثاً وتختصّ آنية ولوغ الكلب بالتراب في الأولى خاصّة، ويستحبّ في الخمر أن تغسل آنيةها سبعاً وفي الجرذ: فأرة كبيرة تموت في الآنية كذلك، وليس في الخنزير تراب.

والمدى والودى طاهران، وكذلك القيء والقيح والصّديد وماء المطر حال سقوطه إذا وقع على نجاسة لم ينجس إلّا أن يغلب النّجاسة عليه، وماء الاستنجاء غير المتغيّر بالنّجاسة وماء الغسل من الجنابة طاهران إلّا أن يقعا على نجاسة، والصّيقل كالسّيف والمرأة تصيبها النّجاسة لا يطهران إلّا بالماء.

ومن حصل معه توبان أحدهما متحقّق النّجاسة واشتبهها تجنّبها وصلى عرياناً وروى: أنّه يصلى في كلّ واحد منها الصّلاة وإن صحّ ذلك حمل على أنّه قد فرض عليه الصّلاة مرّتين كما يصلى عند التّباس القبلة الصّلاة أربع مرّات، وإذا علم حصول النّجاسة في موضع محصور ثمّ استبه تجنّب الكلّ لأنّه لا يتخلّص من القبيح إلّا بذلك وإن كان غير محصور لم يجب ذلك فيه للحرج، والمريّة للصّبي لا تملك إلّا نوباً تغسله في كلّ يوم مرّة وصحّت صلاتها فيه.

وإذا أحوالت النار نجاسة طهر رمادها، ودخان عين النّجس طاهر، ولا يطهر جلد الميتة بالدّباغ ولودبغ سبعين مرّة، وأواني الخمر ما كان قرعاً أو خسباً إذا غسل طهر والأولى تجنّبه. وتجاوز الصّلاة في نوب الحائض والجنب إذا لم يكن فيها نجاسة، ويغسل دم الحيض من الثّوب بالماء وحته وقرضه ليسا واجبين، ويستحبّ صبغه بما يغيّر لونه. وعن أبي عبد الله عليه السّلام: تصبغه بمسقى حتّى يختلط، والعلقة نجسة. ولا بأس بالصّلاة في نوب الصّبيّ ما لم يعلم فيه نجاسة، ويغسل من الطّفنسة والفراس من البول يصيبه وهو نخين الحنسو ما ظهر.

وطبئ الطّريق طاهر، ويستحبّ إزالته بعد ثلاثة أيّام، وإذا حمل أحد طرفي النّوب طاهراً وكان الآخر نجساً لم تبطل صلاته إذا لم يحمله وإن تحرّك بحركته، وإذا كان النّوب

الجامع للشرائع

نجسًا يغسل بعضه طهر المغسول منه، وأواني المشركين وثيابهم وفرشهم التي استعملوها وموائعهم يحكم بنجاستها، وما كان من حبوب وثياب جدد وأوانٍ جدد فعلى الطهارة، ولا يجوز أن يدخلوا المساجد ولا يجوز للمسلم أن يأذن لهم فيه ولا يجوز حمل حيوان نجس العين - كالكلب - في الصلاة وأنّ حمل قارورة مشدودة فيها نجاسة لم يجوز.

وما غسل به النجاسة ولم تغيرة فهو طاهر كماء الاستنجاء - على قول - وقيل: هو نجس من القسلة الأولى لانفصاله عن محلّ نجس وطاهر من الثانية لانفصاله عن طاهر، ولا يقال: إنه نجس بأول وروده، إذ لو كان كذلك لم يطهر.

وشعر الكلب والخنزير نجسان على قول الأكثر، وقال المرتضى بطهارتها، ولا بأس بالالتحله الحياة من غيرها كالصوف والشعر والوبر والعظم والظلف والحافر ولبن الحيوان الطاهر وعرقه، ولا عبرة بأثر النجاسة وريحها في الثوب والبدن بعد إزالتها.

باب الاستطابة وسنن الحمام:

الاستنجاء واجب من البول والغائط، فإن لم يفعل وصلى فعليه الإعادة، ولا يجب الاستنجاء من غيرهما من الأحداث. ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحارى والبنيان، فإن كان الموضع مبنياً على ذلك انحرف إن أمكنه ويجب أن يستتر. ويستحب أن يقدم رجله اليسرى داخلاً واليمنى خارجاً، وأن يتعوذ بالله من الشيطان. ويغطي رأسه ويدعو الله عند الدخول والخروج والاستنجاء وعند الفراغ منه، ويمسح يده على بطنه.

ويكره استقبال الشمس والقمر والربيع بالبول، والحدث في الماء الجاري والراكذ وفي الراكذ أشدّ كراهية، وأفنية الدور، ومواضع اللعن في النزال، ومساقط النمار، وجحرة الحيوان، والبول في صلب الأرض، وقائماً والتطميم به في الهواء، والأكل والشرب والسواك، والكلام إلا بذكر الله، أو حكاية الأذان عند سماعه، وقراءة القرآن إلا آية الكرسي فإنها عوذة أو ما اضطر إليه، ويحرم ذلك في الموضع الذي يتأذى المسلمون به، وليجلس على نجوة.

كتاب الطهارة

ويجب غسل الإحليل من البول مرتين ولا يجزئ التراب والحجر، وإن عدى العائظ مخرجه وجب استعمال الماء، وإن لم يتعدّ خُرَ بين الماء وأبكار الأحجار اللّاه، والجمع أفضل يبدأ بالأحجار، والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر، ويجزئ الخرق والخزف والجلد الطاهر، فإن زالت النّجاسة بحجر واحد كفى وأتمّ اللّاه سنّه فإن لم ينو زاد عليها والوبر أفضل. ويجزئ الحجر ذوالقرون اللّاه.

ولا يحلّ الاستنجاء بما لا يزيل النّجاسة كالحديد الصّفل وفسر المضي، ولا بما هو مطعوم أو له حرمة أو كان روثاً أو عظماً، فإن زالت النّجاسة بذلك أم وطهر المحل، وفل: لا يطهر. ولا حدّ ماء الاستنجاء والغرض التّقاء. والتّختم في السّار لس بسنّه فإن فعله وكان عليه من أسماء الله أو رسله أو أئمة حوّله عند الاستنجاء لأنّ الاستنجاء بالسّار هو السنّة. وينبغي أن يستعمل كلّ حجر من الثلاثة على جميع محلّ النّجاسة، ولو استعمل كلّ حجر في إزالة جزءٍ منه جاز. ويستنجى للمقعدة ثمّ الإحليل، ويمسح من عند المقعدة إلى تحت الأثنين ثلاثاً ويمسح القضيب ثلاثاً وينتريه ثلاثاً ثمّ يغسله، فإن رأى بعد ذلك بللاً لم يضّره، وإن لم يفعل ذلك ثمّ رأى بللاً أعاد الوضوء

ويكره إطالة الجلوس على الخلاء، وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: الاستنجاء بالماء البارد يقطع البواسير. ولا يلزمه أن يدخل الأثملة في دبره وإنما عليه ما ظهر، وروى محمد بن عليّ بن محبوب عن سعدان بن مسلم عن عبد الرّحيم قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السّلام في الحصى يبول فيلقى من ذلك شدة ويرى البلل بعد البلل قال: يتوضأ وينتضح ثوبه في النّهار مرّة واحدة.

وإذا دخل الحّمّ وجب عليه ستر عورته، قبله ودبره ودبره مستور باليتيه، والفخذ ليست بعورة عند أكثر أصحابنا وليغضّ بصره. والسنّة التّنوّر في كلّ خمسة عشرة، ولو استعملها قبل ذلك لكان زيادة في النّظافة، وإذا طلى القضيب والأثنين بالنّورة فقد استتر، والتّد لك بالدقيق ليس بسرف إنّما السّرف فيما أضّرّ بالبدن وأتلف المال، والتّد لك بالخناء يذهب بالسّهك ويحسنّ الوجه ويطيّب النّكهة، ولا ينبغي إدمان الحّمّ.

ولا بأس أن تتورّ الجنب، ويكره أن يدهن ويخضب، ويكره للرّجل والمرأة أن يجنبا

الجامع للشرائع

مختضبين حتى يأخذ الحناء مأخذه، وأن يختضب المرأة حائضاً، ويكره دخول الولد الحمام مع الوالد لئلا يرى عورته، ولا بأس بقراءة القرآن في الحمام، ويكره أن يدخل الماء إلا بمنزراً فإن له أهلاً، ولو اغتسل بارزاً لجاز إذا لم يره أحد.

وعن أبي الحسن الأول عليه السلام: ولا يغتسل من السوء التي يجتمع فيها ماء الحمام فإنه يجتمع فيها غسالة اليهودي والنصراني والمجوس - تمام الخبر - وعن الرضا عليه السلام سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب النوب، قال: لا بأس. ولا بأس أن يغتسل من الحمام المسلم والنصراني إذا كانت له مادة، وحلق الأبط أفضل من نتفه وطلبه أفضل من حلقه.

والسنن الحنيفة خمس في الرأس: المضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الشعر وقص الشارب. وخمس في البدن: قص الأظفار وحلق العانة والأبطين والختان والاستنجاء وكان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وفرقة وهي إلى شحمة الأذن.

والسواك سنة عند كل صلاة وخاصة صلاة الليل ويكره في الحمام، والتسويك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء سواك ويستاك عرضاً، ويدهن غباً ويكتحل وتراً، وقد يترك السواك لضعف الأسنان، وقص الأظفار يوم الجمعة وإن شئت في سائر الأيام، ويبدأ بالخنصر اليسرى ويختم بالخنصر اليمنى، ويكره القص بالأسنان، ويحسن قص ما قصصت ودفنه وكذا دفن الشعر والدم وحك الظفر بعد قصه، والنساء يتركن من أظفارهن فهو أزين لهن. والخضاب سنة ولا تخل المرأة كفها من الخضاب ولا تعطل نفسها وإن كانت مسنة ولو بقلادة في عنقها، ولا بأس بخضاب اللحية بالسواد، وقد قتل السبط عليه السلام وهو مخضوب بالوسمة، وقيل في قوله تعالى: وَأَعِدُوا لَهُمَا أَسْطِطْعُتُمْ مِّن قُوَّةٍ، منه الخضاب بالسواد.

والختان واجب على الرجال ومكرمة في النساء، ويستحب أن لا تستأصل فإنه أنور لوجهها، وحلق الرأس لا بأس به في الرجال في غير حج وعمره، وهو جمال لكم، ومثله بأعدائكم، ومعناه في وصفه عليه السلام الخوارج يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية وعلامتهم التسييت وهو الحلق وترك الدهن. ويكره القرع وقال: اعفوا اللحي

كتاب الطهارة

وحقّوا السّوارب، وينبغي أن يؤخذ من اللّحية ما جاوز القبضة. ويكره نتف السّيب، وكان علىّ عليه السّلام لا يرى بأساً بجزّه.

وقال الصّادق: عليه السّلام قلّموا أظفاركم يوم الثلاثاء، واستحمّوا يوم الأربعاء، وأصيبوا حاجتكم من الحجامة يوم الخميس، وتطيّبوا بأطيب طيبكم يوم الجمعة. ولا يحتجم يوم الجمعة أصلاً، وأخذ شعر الأنف يحسّن الوجه، ويستحب غسل الرّأس بالسّدر والخطمي كلّ يوم جمعة، وقيل للخارج من الحّمّام: طاب منك ما طهر وطهر منك ما طاب. وقيل لجعفر بن محمّد عليهما السّلام: الأنخلي لك الحّمّام؟ فقال: لا، المؤمن خفيف المؤونة. وإذا اغتسل الإنسان في فضاء حاذر على عورته.

باب الطّهاره:

وهي ضربان: وضوء وغسل وما هو بدل عنها، وكلّهما ضربان: واجب وندب. فواجب الوضوء: للصّلاة والطّواف المفروضين. وندبه: لهما مندوبين ولدخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف وأفعال الحجّ عدا الطّواف الفرض وصلاته وتجديده مع بقاء حكمه لكلّ صلاة. والتّأهّب لصلاة الفرض قبل وقته، وللكون على الطّهاره، وللنّوم عليه، وللصّلاة على الجنائز، وللّسعى في الحاجة، ولزيارة قبور المؤمنين، ولنوم الجنّب، ولجماع المحتلم، ولجماع غاسل الميّت ولم يغتسل، ولمريد غسل الميت وهو جنب، والحائض تذكرا لله في مصلّاها لالرفع الحدث. والغسل الواجب ستّة: غسل الجنابة، والحيض، والاستحاضه على وجهه، والنّفاس، ومسّ أموات النّاس بعد البرد وقبل التّطهير، وغسل الأموات.

وندب الغسل: غسل يوم الجمعة إلى الزّوال أداء، وبعده يوم السّبت لقضائه وتقديمه يوم الخميس خوف عوز الماء يوم الجمعة، وغسل العيدين وأولى ليلة من شهر رمضان وليلة النّصف منه وليلة سبع عشرة منه وليلة تسع عشرة وليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين - والغسل أوّل ليل هذه الليالي وروى أنّ الصّادق عليه السّلام كان يغتسل ليلة ثلاث وعشرين أوّلها وآخرها - وليلة الفطر وليلة النّصف من رجب ويوم السّابع والعشرين منه

الجامع للشرائع

وليلة نصف شعبان، وغسل الإحرام للحج والعمرة ودخول مكة ودخول المسجد الحرام والكعبة والطواف ودخول المدينة ودخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وزيارته وزيارة الأئمة عليهم السلام ويوم الغدير - وهو الثامن عشر من ذي الحجة - ويوم المباهلة - وهو رابع وعشرون منه - وغسل المباهلة وغسل التوبة لكفر أو فسق وغسل تعمّد السعي لرؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام كفارة لسعيه - وروى غسل قتل الوزغة وقال بعض شيوخنا: علته خروجه من ذنوبه - وغسل قضاء صلاة الكسوف المحرق كل القرص بتعمّد تركها وغسل صلاتي الحاجة والاستخارة وغسل يوم عرفة وغسل يوم نيروز الفرس وغسل المولود.

وإذا اجتمعت أغسال من هذه أجزأ عنها غسل واحد، وما كان منها لفعل فالسنة أن يفعله على الغسل فإن أحدث قبل الفعل أعاد الغسل، وما كان منها لوقت فإذا فعله فيه كفاه ولا يبالى بحدث بعده.

وليس شيء من الأغسال المندوبة برافع للحدث بل لا بدّ قبله أو بعده من الوضوء، وغسل الجنابة كافٍ بمجرد في استباحة الصلاة ورفع الحدث، وباقي الأغسال الواجبة يفتقر إلى الوضوء، وروى: أنها تكفي.

والوضوء كافٍ لإلّا وضوء الحائض والجنب ووضوء سائر الأغسال الواجبة، وإذا اجتمع غسل الجنابة والجمعة وغيرهما من الأغسال المفروضة والمسنونة أجزأ عنها غسل واحد، فإن نوى الواجب أجزأ عن الندب، وإن نوى به المسنون فقد فعل سنة وعليه الواجب، وإن نوى به الواجب والندب قيل: أجزأ عنها، وقيل: لا يجوز لأن الفعل الواحد لا يكون واجباً وندباً.

والطهارة الاختيارية بالماء والاضطرارية بالتراب؛ فعنهما ما هو بدل عن الوضوء، ومنها ما هو بدل عن الغسل الواجب، وقال بعض أصحابنا: قديكون التيمم بدلاً من غسل الإحرام إذا لم يجد الماء وسنّين في التيمم واجب ما هو بدل عن الوضوء وندبه إن شاء الله تعالى.

كتاب الطهارة

باب الوضوء:

والسنة وضع الإناء على اليمين وغسل اليدين قبل إدخالهما فيه مرة من بول أو نوم ومرتين من الغائط، وتقديم الاستنجاء على الوضوء، وفتح العين عند الوضوء، والدعاء إذا شاهد الماء، والتسمية، وأخذ الماء باليمين، وتولى الوضوء بها إلا في مسح الرجل اليسرى، وأخذ الماء بها وإدارته إلى اليسار في غسلها، والدعاء عند غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين وبعد الفراغ، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً بكف واحدة ويبدأ بالمضمضة، وتثنية غسل الوجه واليدين - ولا تكرار في المسح - ووضع الرجل الماء على ظاهر ذراعيه والمرأة بالعكس - وجعل الغسل المسنون كالواجب - ووضع المرأة القناع في صلاة المغرب والغداة فتمسح كالرجل، ولها أن لاتضعه في الباقي، وتدخل إصبعها تحته، ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مضمومة عرضاً مع الشعر إلى قصاصه والرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين بالكفين، والوضوء بمد من ماء.

ويكره الاستعانة بالغير في الوضوء والتمنل، ولا يجوز المسح على الخفين والشمسك والنعل السندية ويجوز في التقيّة والضرورة المسح على الخفين، ولا يجوز غسل الرجلين بدلاً عن المسح إلا لتقيّة، وأن يوضّوه الغير مع القدرة، وغسل الرأس، ومسح أحد جانبيه ومؤخره وكله، ومسح الأذنين وغسلها، وغسل ما قبل منها ومسح ما أدبر وتخليلها، والمسح على حائل كالعمامة إلا صاحب الجبائر فإنه يمسح عليها ويصلي ولا يعيد - ويغسل المجروح ماحول الجرح لابطائه - ومسح الرأس والرجلين بماء جديد، ومسح باطن القدمين، والمسح على شعر جمعه، وتقليمت الغسل واستقبال شعر اليدين ويجب النية في كل طهارة من وضوء وغسل وتيمم.

ولا يصح الطهارة من الكافر، وهي بالقلب وإن جمع بين القلب واللسان جاز، وينوى أنه يتوضأ لرفع الحدث أو استباحة فعل لا يصح إلا بطهارة أو يستحب فيه، ويستصحبها حكماً وهو أن لا يغير نيته بما يخالفها فإن فعل وكان في الغسل بنى وإن كان في الوضوء وجفّ ماسبق استأنفه، وإن لم يحفّ بنى عليه، فإن نوى بغيره رفع الحدث والتبرّد جاز، ومحللها المعين عند غسل الوجه ويجوز عند غسل اليدين أو المضمضة.

الجامع للشرائع

وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى مجاور شعر الذقن طولاً، ومادارت عليه الوسطى والإبهام عرضاً في الأغلب، فإن غسله منكوساً جاز لأنّه غاسل وخالف السنّة، وقيل: لا يجوز. وغسل اليدين من المرفقين ويدخلها فيه إلى أطراف الأصابع، ومسح مقدّم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح، ومسح الرّجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، ويجوز بالعكس وبإصبع واحدة وهما قَبَّتَا القدمين، والتّرتيب كما رتبّه الله تعالى. ويجب تقديم اليمين على اليسار، فإن خالف قدّم المؤخّر وأخّر المقدّم مالم يجفّ السّابق، والمتابعة بين أعضاء الطّهارة، فإن فرّق وجفّ ماسبق استأنف الوضوء وإن لم يجفّ بنى عليه،

ويجب نزع الخاتم الضيّق وشبهه وتحريك الواسع، ولا يلزم البحث عمّا أحاط به الشّعْر إنّما يغسل مظهر، ولا يجب تخليل اللّحية ولا غسل ما استرسل منها، ولا يجوز للمحدث مسّ كتابة القرآن، ولا يكره للصّبيان ذلك لأنّهم غير مخاطبين، ويجوز الجمع بين الصّلوات الكثيرة بالوضوء، وتجديده أفضل.

ومن قطع بعض عضوه مسح أو غسل باقيه وإن قطع كلّ سقط عنه ووضاً الباقي، وروى عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام قال: سألته عن رجل قطع يده من المرفق كيف يتوضّأ؟ قال: يغسل ما بقى من عضده، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: الوضوء مدّ والغسل صاع وسيأتى أقوام بعدى يستقلّون ذلك فأولئك على خلاف سنّتي، والنّابت على سنّتي معى في حظيرة القدس.

ويجوز المسح على مقدّم الرأس وإن كان فيه شعر ولا يلزم إيصاله إلى نفس البشرة فإن استقبل الشّعْر بالمسح أجزأه لأنّه ماسح، وإن كان له يدان على ذراع أو مفصل واحد أو لهُ أصابع زائدة وجب غسلها، وإن أراد غسل رجليه للنّظافة قدّمه على الوضوء أو أخره والتّقديم أفضل.

ومن نوى بوضوئه صلاة استباحها وغيرها، فإن ترك النّيّة أو عضواً أو بعض عضوّاً يجب غسله أو مسحه أو ترك التّرتيب أو الموالاة أو استأنف ماء للمسح أو مسح على حائل مختاراً أو وضاً غيره كذلك أو مسح على غير محلّ المسح أو على الجبائر من غير خوف أو

كتاب الطهارة

استقبل شعر اليدين أو مسح على الجمّة بطل وأعاد ماصلي به.

باب السهو في الطهارة:

من صلى محدثاً تطهر وأعاد الصلاة، فإن تيقن الحدث والطهارة ولا يعلم السابق أو تيقن الحدث وشك في الطهارة أو شك فيهما تطهر، فإن تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة، فإن شك في الطهارة أو بعضها وهو على حالها تطهر أو فعل البعض المشكوك فيه مالم يجف السابق فإن جف استأنف الوضوء، فإن قدم ما يؤخر سهواً ثم ذكر قدم ما يقدم وبني مالم يجف السابق، فإن شك بعد انصرافه من حال الطهارة لم يلتفت إليه. ومن توضأ لكل صلاة وضوء ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات أو ترك عضواً من إحداها لا يدري من أيها كان توضأ وأعاد الكل، فإن توضأ لصلاة ولم يحدث ولم يصل ثم جدد الوضوء ثم صلى ثم ذكر ترك عضو من إحدى الطهارتين كذلك فصلاته صحيحة فإن ذكر في هذه أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين كذلك أعاد الوضوء والصلاة، فإن صلى بالأول ثم جدد الوضوء وصلى ثم ذكر ترك عضو كذلك فعليه إعادة الأولى فقط وهلم جراً، فإن توضأ وصلى ثم جده ثم صلى ثم ذكر حدثاً عقيب إحدى الصلاتين كذلك صحت الصلاتان معاً وعلى هذا.

باب نواقض الطهارة:

وهي على ثلاثة أقسام: ما يوجب الوضوء، وما يوجب الغسل، وما يوجبها معاً. فالأول: البول والغائط والنوم الغالب على العقل وما أشبه النوم كالإغماء والجنون والريح المتيقن خروجها وقليل الاستحاضة. والثاني: الجنابة. والثالث: الحيض والاستحاضة - على وجه - والنفاس ومس أموات الناس بعد بردهم وقبل تطهيرهم على خلاف. ومن مسح على الخفين لأمر أباحه له أو مسح على الجبائر لأجل العذر ثم زال ذلك العذر

الجامع للشرائع

لم ينتقض وضوؤه، وقال بعض أصحابنا: يستأنف الوضوء، ولا ينقض الوضوء ما يخرج من الدبر من دود وغيره إلا الغائط أو شيئاً ملوثاً به، والخارج من تحت المعدة وقد انسَدَّ المعتاد أو لم ينسدَّ ناقض ولا ينتقض وضوء المسلم بارتداده إذا رجع إلى الإسلام، ولا ينقضه فعل الكبائر ولا شيء سوى ما قد مناه.

باب الجنابة:

وهي بالجماع في فرج آدمي حتى أوميت قبل أو دبر، ويجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا ولا غسل على مجامع غير الآدمي، ويانزال المني من رجل أو امرأة بشهوة وغير شهوة وقد لا يندفق لضعف.

وعلامة مني الرجل بياضه وتخائنه وريحه ريح الطلع رطباً وريح البيض جافاً وقد يخرج رقيقاً أصغر كمنى المرأة لعلته، ويخرج محمراً إذا جهد نفسه. فإن أجنب الكافر ثم أسلم وجب عليه الغسل.

ويحرم على الجنب: الصلاة، وقراءة عزائم القرآن وهي أربع: سجدة ألم وحمل السجدة والتجم وإقرأ باسم ربك، ودخول المساجد إلا عابر سبيل إلا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ووضع شيء فيها، ومس كتابه المصحف وكل كتابة فيها من أساء الله أو أساء أنبيائه أو أثمته عليهم السلام.

ويكره له: الأكل والتشرب حتى يتمضمض ويستنشق، والنوم حتى يتوضأ، والخضاب، وحمل المصحف ومسّه إلا الكتابة، وقراءة ما عدا العزائم، والارتماس في راكد الماء وإن كثر.

ويستحب له: غسل يديه قبل إدخالها الإناء ثلاثاً، والمضمضة والاستنشاق، والغسل بصاع من ماء، والرجل والمرأة معاً يغتسلان بخمسة أمداد، والدعاء عند الغسل، وتنقية غسل العضو وتثليته.

ويجب عليه: الغسل بإيصال الماء إلى أصول شعره بأقل ما يسمّى به غاسلاً ونية الغسل على ما قدّمناه واستصحابها حكماً، والترتيب: الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر،

كتاب الطهارة

فإن ارتنس في الماء ارتناسة أجزأه، وعلى الرجل الاسبراء بالبول فإن لم سأت له فالإجهاذ، ولا يجب ذلك على المرأة، فإن جامعها ثم ألب نطفه بعد الغسل لم بعده. فإن لم سبراً الرجل عمداً ثم وجد بللاً أعاد الغسل، وإن اسبراً ثم وجد بللاً لم بضرة.

ولا يجب الموالاة وروى محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي حنبل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب بوبه منياً ولم يعلم أنه احتلم قال: ليغسل ما وجد بوبه ولو سوا. وروى الحسن بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعه عن سباعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن الرجل يرى في بوبه المنى بعد ما أصبح ولم يكن رأى في منامه أنه قد احتلم، قال: فليغتسل وليغسل ثوبه ويعد صلاته. وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اغتسل أبي من الجنابة فقبل له. قد أبقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء فقال: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمة بيده.

وإذا احتلم الرجل والمرأة وأنزلا وجب الغسل وإن لم ينزلا لم يجب، وإذا غسل رأسه ثم أحدث أعاد الغسل، وقبل: ثم وينوضاً، وقيل: من غير وضوء وروى في الجنب ينتهي إلى وهدة فيها ماء يخاف أن يصيب عنه الماء الذي يغتسل به: يأخذ كفاً أمامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن يساره وكفاً عن خلفه ثم يغتسل.

وإمرار اليد على أعضاء الطهارة لا يجب، وإن طال الشعر لم يلزمه غسل ما استرسل منه، فإن كان على رأس المرأة حشوتين يمنع الوصول وجب إزالتها، وإن كان عليه حشو أودهن رقيق لا يمنع لا يجب إزالتها، ويجب تحويل السوار والخاتم والدمليج ونسبها لضيقها، وإن كان واسعاً حرّكه.

ولا يجب الغسل والوضوء من المذي مخففاً بالذال المعجمة، ويقال: مذي وأمذى مثل منى وأمنى من المنى مسنداً لأنه يني أى يراق وسميت منياً لما يراق فيها من الدماء. ولا وضوء وغسل من الودى بالذال المهملة مخففاً وهو ماء تخين عقيب البول، يقال: ودى لأودى ومنه الوادى. فإن جامع خنتى مشكلاً في الدبر وجب الغسل، وفي القبل لا يجب لجواز كونه زائداً من الرجل.

الجامع للشرائع

باب: الحيض والاستحاضة والنفاس:

الحيض: دم يجب له نرك الصوم والصلاة، ولقليله حدّ والصفرة والكدره في أيام الحيض حبض وفي أيام الطهر طهر، فإن استبه بدم القرح استلقت على ظهرها رافعة رجلها وأدخل الوسطى فإن خرج من الجانب الأسر فهو حبض ومن الأيمن فمن القرحه، وإن التبس بدم العذرة اسندخل فطنه فإن تطوفت به فمن العذرة، وإن انغمست فمن الحيض.

وأقلّ الحيض ثلاثة أيام متواليات وأكثره عشرة، وإن توالى ثلاثة أيام ثم يفرق إلى العشرة فالكلّ حيض، وأقلّ الطهر بين حيضتين عشرة أيام، ولاحدّ لأكثره. ويحرم على الحائض الصوم والصلاة والطواف والاعتكاف ودخول المساجد إلاّ عبارة سبيل إلاّ المسجدين ولا تدع فيها شيئاً ومسّ كتابة القرآن والأشياء المعظمة، ويحرم على الزوج والسيد وطوها، ويحرم عليها كتفانه ونمكينه، فإن فعل مع العلم به وبتحريمه كفر في أول الحيض بدينار أو عشرة دراهم وفي أوسطه بنصفه وفي آخره بربعه. ولا كفارة على الجاهل بحالها أو بالتحريم ويعزرها الإمام مع العلم، فإن كرّر الوطء لم يتكرّر الكفارة، وإن كانت أمته تصدّق بثلاثة أمداد من طعام على ثلاثة مساكين متى كان، ويحرم طلاقها إن كانت مدخولاً بها غير غائب عنها زوجها على وجه.

ولا يصحّ منها وضوء وغسل يرفعان الحدث، وتقضى الصوم دون الصلاة، ويستحبّ لها غسل الجمعة والإحرام والعيدين والوضوء لذكر الله تعالى في مصلاها زمان صلاتها. ويكره لها الخضاب ومسّ المصحف وحمله وقراءة ما عدا العزائم.

وإذا انقطع الدم اغتسلت كغسل الجنب وتتوضأ قبله أو بعده، وإذا رأت تركت الصلاة والصوم، فإن استمر ثلاثة أيام أو ما زاد عليها إلى العشرة وانقطع فالكلّ حيض، وإن تجاوزها جعلت ما كان منه بصفة الحيض - وهو الأسود الثخين المحتدم - حيضاً إذا استمرّ ثلاثاً وما كان رقيقاً أصفر بارداً استحاضة، فإن لم يتميز تحيّضت حيض نساءها فإن اختلفن تحيّضت في كلّ شهر سبعة أيام أو ثلاثة.

وإن كانت ذات عادة ذاكرة لوقتها وعددها عملت على العادة تميّز أولم تميّز وقيل: إن

كتاب الطهارة

تميّز رجعت إليه، وإن نسيتهما معاً وتميّز لها الدّم عملت عليه، وإن لم يتميّز محضت في كلّ سهر سبعة أو ثمانية، فإن ذكرت الوقت دون العدد محضت في الوقت أقلّ الحيض ثم عملت عمل المستحاضة وصامت وصلّت ولا يطأها الزّوج ولا يطلّقها باقى العسرة واغتسلت عند كلّ صلاة لجواز انقطاع الدّم إليها، وتقضى الصّوم عسرة احتياطاً في زمان نعبن الطّهارة، وبطلّقها ويطأها فيه.

وإن ذكرت العدد دون الوقت؛

فإن كان لها طهر بيقين، مثل أن تقول: كان حيضى خمسة أيّام من العسر الأوّل لأدري موضعها، فإنها تعمل عمل المستحاضة في العسر الأوّل وتصوم وتصلّي ولا تطلّق ولا توطأ وتغتسل بعد مضى الخمسة الأولى عند كلّ صلاة لجواز انقطاع الدّم فيها وعند مضى العسر كذلك وتعمل عمل المستحاضة باقى الشّهر وتطلّق وتوطأ وتصوم وتصلّي، فإن جاء الشّهر الثّانى كذلك فعلت كما ذكر وتقضى صوم الخمسة في زمان نعبن الطّهارة لأنّنا نعتبر تعيين النّيّة في الصّوم.

وإن لم يكن لها طهر بيقين، كمن قالت: كان حيضى إحدى العشرات لأدري أيّها هي فإنها تعمل عمل المستحاضة طول الشّهر وتغتسل عند انقضاء كلّ عسر لجواز انقطاع الدّم فيه وتصوم وتصلّي ولا تطلّق ولا توطأ وفي الشّهر الثّانى مثله، وتقضى فيه عشرين يوماً ليحصل لها منه عشرة بيقين فتبرأ ذمتها.

فإن قالت: كان حيضى عشرة وكنت أخلط إحدى العشرات بالأخرى بيوم، فلها يوم في أوّل الشّهر ويوم في آخره طهر بيقين.

فإن قالت: كنت أخلط بيوم أو أكثر، فتعين طهرها كذلك.

فإن قالت: كان عشرة لأدري إحدى العشرات بانفرادها أم مختلطة، فليس لها حيض وطهر بيقين فإن رأت في العشرة ثلاثة متفرقة أو ساعات فيها يتلفّق ثلاثة أيّام لفقت ثلاثة وكانت وحدها حيضاً على رواية يونس وعلى خلافها الكلّ استحاضة، ولورأت يومين ونصفاً وانقطع لم يكن حيضاً لأنّه لم يستمرّ ثلاثة بلاخلاف بين أصحابنا.

وإذا انقطع عنها الدّم لدون العشرة استبرأت نفسها بقطنّة، فإن خرجت ملوّنة فهي

الجامع للشرائع

بحكم الحائض، وإن خرجت بيضاء اغتسلت وجاز للزوج والسيد وطؤها وإن كان لأقل الحيض، وأن تعجل أمرها بغسل الفرج ووضوء الصلاة ثم وطئها، وإذا بلغت العشرة فلا استبراء عليها.

وإذا صامت طاهراً ثم حاضت أفطرت للدم وأمسكت بعد العصر وقضت، وإن دخل وقت الصلاة وخرج وهي حائض فلاقضاء عليها، وإن دخل وقتها ثم حاضت فإن تمكنت من الطهارة والصلاة فلم تفعل قضت الصلاة وإن لم يبلغ ذلك فلاقضاء، وإن كانت حائضاً ثم طهرت في بعض نهار الصوم أمسكت وعليها القضاء.

وتستقر عادة المرأة بتوالي حيضتين أو ثلاث لوقت وعدد سواء فترد المختلف منه إليها.

دم الاستحاضة:

وما رأت من الدم دون ثلاث أيام، أو ثلاثة متفرقة وبعد أكثر أيام الحيض والنفاس وبعد بلوغ ستين سنة في القرشية والنبطية وخمسين سنة في غيرها والزائد على عاداتها - وهي دون عشرة وتجاوز العشرة - وما رآته الحامل بعد عشرين يوماً من وقت عاداتها فذلك دم استحاضة.

وإن رآته الحامل في أيام عاداتها واستمر ثلاثة أيام كان حيضاً، وقيل: إنه استحاضة بكل حال. وإذا كان دم الاستحاضة يسيراً لا يظهر على القطنه كان عليها الوضوء لكل صلاة وتصلّى عقيبته بلا فصل، فإن أخرته بطل واستأنفت غيره وتغير القطن والخرقه، وإن ظهر عليها فعلها مثل ذلك وغسل واحد لصلاة الغداة، وإن ظهر ورشح على القطنه فعلها ذلك مع غسليْن؛ غسل للظهر والعصر تجمع بينهما تؤخر الظهر وتعجل العصر بغير نافلة بينها وغسل للمغرب والعشاء مثل ذلك.

وهي إذا فعلت ذلك بحكم الطاهرات وهي مريضة فلا يقام عليها حد ولا يوجب القتل، ويكره لها دخول الكعبة، ويحل للزوج والسيد وطؤها فإن لم تفعله كان للسيد وللزوج جبرها عليه، ومتى صامت ولم تفعل الغسل في حال، قضت الصوم، ومتى صلت ولم تتوضأ أولم

كتاب الطهارة

تغتسل وتبوضاً معاً، في حال قضت الصلاة.

دم النفاس:

والنفاس: دم تراه عقيب الولادة لتهايم أو نقصان، ولها حكم الحائض في كلٍّ محرّم ومكروه وأكثر الأيام، ولا حدّ لأقلّها، وإذا ولدت توأمين ورأت الدّم عقيبها الكلّ واحد منها نفاس، فلورأته خمسة أيّام عقيب الأوّل وعشرة عقيب الثاني لكان كلّ نفاساً. وإذا رأت الدّم عقيب الولادة وانقطع فرجع يوم العاشر فكُلّه نفاس، وإن لم تره إلا يوم العاشر أو عقيب الولادة ولم يرجع كان ذلك وحده نفاساً، فإن رأته بعد العاشر لم يكن نفاساً لمضى وقته، فإن تطهّرت ثمّ ولدت ولم تردّ ما لم تنتقض طهارتها. وانقطاع دم الاستحاضة ليس بحدث فلو انقطع في الصّلاة أتمّها، وإن فرغت من الوضوء وانقطع في وقت واحد صلّت به.

باب التيمّم:

التيمّم طهور المسلم يستباح به الصّلاة ولا يرفع الحدث، وإنما يجوز عند عدم الماء أو عدم تمنه أو آله، فإن وجده بتمن وجب شراؤه وإن كرّ تمنه مع القدرة، وإن بيع نسيئة تراه وإن لم يجد تمنه في الحال، وإن وهّب له وجب القبول. أو الخوف من استعماله على نفسه أو ماله، ولا فرق بين أن يكون الخوف من برد أو مرض أو تلف وروى: فيمن اختار الجنابة اغتسل وإن لحقه مرض، وإن خاف التلف تيمّم وصلى ولا إعادة، وإن لم يخزها تيمّم إذا خاف مرضاً ولم يعد. ومن كان في الجامع يوم الجمعة أو يوم عرفة فأحدث ولم يمكنه الخروج لكثرة الناس تيمّم وصلى وأعاد؛ وروى: فيمن نسي الماء في رحله وتيمّم الإعادة في الوقت وأما في غير ذلك فلا إعادة لأنّه فعل أحد الطهورين. ويتيمّم في آخر وقت الحاضرة. ويجوز التيمّم لصلاة النافلة وقضاء فريضة على كلّ حال، ويؤدّي بذلك ما شاء من النوافل وفوائت الفرائض والفرض لدخول وقته وتجديده أفضل مع بقاء حكمه. ويتيمّم

الجامع للشرائع

من كان معه قليل ماء يحتاج إليه للشرب ليحفظ به نفسه ومن معه ماء لا يكفي للطهارة ومن تيمم عن غسل ثم أحدث ومعه ماء يكفي للوضوء.

ومن كسر بعض أعضاء طهارته أو أكثرها جاز له أن يتيمم، وإن كان في بعض عضو كسر جاز له المسح على الخرقه أو الجبائر بالماء ويغسل باقيه ويوضئ باقي الأعضاء، ومن أجنب في مسجدا لله تعالى أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله تيمم وخرج متيمماً، ولا يجب ذلك في غيرهما.

ويجوز التيمم سفراً وحضراً مع الأعذار للمحدث والجنب وغيرهما طويلاً كان السفر أو قصيراً، ويجوز التيمم للنوم من فراشه ولصلاة الجنائز مع وجود الماء، ومن خاف فوت الحاضرة إن تطهر بالماء تيمم.

ويجب على الإنسان طلب الماء في السهل والحزن فإن تيمم من غير طلب مع التمكن فلا تيمم له إلا أن يخاف على نفسه أو متاعه، ويتيمم المجدور والمحترق وذو الجروح والقروح من الجنابة وسبهاها.

واجبات التيمم:

ويجب فيه: النية ومقارنتها مسح الوجه والقصد به استباحة الصلاة بدلاً عن غسل أو وضوء - ووضع يديه على الأرض، ومسح الوجه بهما من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الذي يرغم به في الصلاة لا المارن، ومسح ظهر كفه اليمنى ببطن كفه اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ومسح ظهر اليسرى ببطن اليمنى كذلك. والترتيب: يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى.

ما يتيمم به:

والتيمم يكون بالأرض أو ما أطلق عليه اسمها، ولا يجوز بالمعادن والنبات والشجر والرّماد، ويجوز بالحصّ وأرض النّورة، ويبدأ بالتراب فإن لم يجده فبغبار ثوبه أو عرف دابته أو سرجها أولبدها، فإن لم يجده تيمم بالحجر فإن لم يجده فبالوحل، فإن لم يجده مسح بالتلج

كتاب الطهارة

جميع أعضاء الطهارة إن كان عليه وضوء أو جميع جملته إن كان عليه غسل، فإن لم يجد آخر الصلاة حتى يجد ولا قضاء عليه.

ويكره التيمم بالرمل وأرض السبخ، ويستحب من الرّبة وتفريج أصابعه حين ضرب يديه ونفض يديه من التراب لأننا لا نعتبر تراباً تعلق بالأعضاء، وإذا اجتمع محدث وميت وجنب ومعهم ماء، فإن كان ملكاً لأحدهم لم يقهر عليه، ولو استعمله المحدث والجنب وجمع ثم غسل به الميت جاز إذا لم يكن عليها نجاسة يفسده، وإذا كان عليه وضوء ضرب بيده مرة، وإن كان جنباً أو المرأة حائضاً أو نفساء أو مس الميت ضرب يديه ضربتين ضربه للوجه وضربة لليدين والكيفية واحدة.

ونواقض التيمم نواقض الطهارة بالماء، ويبطل التيمم وجدان الماء والتمكّن من استعماله، ومن كان على ثوبه أو بدنه نجاسة ومعه مايكفيه لإزالتها فقط أزالها به وتيمم، وإن تيممه غيره مع القدرة بطل تيممه، وييمم الميت لتعذر الماء أو لعذر به بصفة تيمم الجنابة، ويستباح بالتيمم ما استبيح بالماء، وإذا وجده توطأ إن كان تيممه عن وضوء واغتسل إن كان عن غسل وإن وجد الماء بعد التحريمة أتمها وإن عدم قبل التحليلة صلى بتيممه ما شاء. وروى إن وجده قبل الركوع تطهر به واستأنفها وإن وجده بعد أتمها.

باب أحكام الأموات:

يشتمل هذا الباب على: الغسل، والتكفين، والصلاة، والدفن، وتتقدّم على ذلك من السنن عبادة مرضى المسلمين وإقلال اللبث عندهم إلّا أن يؤثر ذلك، وأن يدعوله وتمنى البقاء والعافية ويعاد بتحفة يتحف بها ولو بتفاحة أو سفر جلة أو مشموم. ويدعو العواده، ولا بأس أن يصف مرضه، ولا يشكو وهو قوله: بليت بمالم يبتل به أحد، وعائد المريض في مخاريف الجنة، وإذا طال به المرض ترك وعياله، ولا عيادة في وجع العين، والمرض فيه تكفير السيئات، وحى يوم كفارة سنة، وحى يومين كفارة سنتين وحى ثلاثة أيام كفارة سبعين سنة وحى الطفل كفارة لأبويه. ومن السنة عند الاحتضار استقبال القبلة بباطن قدميه ملقى على قفاه وتلقينه

الجامع للشرائع

الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام واحداً واحداً، وكلبات الفرج - لا إله إلا الله الحليم الكريم إلى آخره، ولا يمسك على أعضائه حال النزاع لأن في ذلك راحته، ولا يضرب الحاضر إحدى راحتيه على الأخرى لئلا يمحبط أجره، ولا يحضره جنب ولا حائض وروى أن الملائكة تأذى بهما، ولا بأس أن يلبا غسله.

فإن يصعب عليه خروج نفسه نقل إلى مصلاة وفرش تحته ما كان يصلي عليه، ويتلى القرآن عنده وخاصة الصافات وغمض عيناه، وأطبّق فوه، وشدّ لحياء بعصابة إلى رأسه، ومُدّ يده وساقاه وسُجّى بثوب، وأسرج عنده مصباح إلى الغداة - إن مات ليلاً - وذكر الله عنده ولم يُترك وحده، ولا حديدة على بطنه، ولا ينبغي أن ينتظر به النهار أو الليل بل يُعجل إلا المصعوق، والمسكت والمدخن عليه والمهدوم والمبطون حتى يبين أمرهم، فإن لم يبين فإلى ثلاثة أيام ثم يجهزون.

وإذا بلغ السقط أربعة أشهر غُسل وكُنّ وحُطّ ودونها يدفن بدنه، وإن مات الولد في بطنها وماتت وهي ذميّة وأبوه مسلم دفنت مع المسلمين ظهرها إلى القبلة، وإن مات هو دونها أدخلت امرأة أو رجل يده فأخرجه، فإن ماتت دونه شقّ بطنها من يسارها وأخرج وخيط الفتق.

والمقتول بين يدي إمام عدل أو نائبه في نصرته والحرب قائمة لا يغسل ودمه طهوره وثيابه كفنه فإن جرد كفن ويصلى عليه، فإن ارتث أى حمل وبه رمق ومات بعد الحرب فكغيره من القتلى، وكلّ قتيل مسلم ظالماً كان أو مظلوماً يُغسل ويُكفن ويصلى عليه، وإن وجدت عظامه بلا لحم فكذلك، وإن قطع بنصفين فعل بما فيه القلب كذلك، وإن وجد لحم ذو عظم بغير قلب فكذلك إلا في الصلاة، وإن وجد لحم بلا عظم دفن فقط. ومن وجب عليه القتل حداً أو قوداً أمر بالغسل والتكفين ثم قتل أو رجم وصلى عليه، ولا يجوز ترك المصلوب أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويوارى.

وإذا خيف من تعسّل الميت بقطع أعضائه صبّ عليه الماء، فإن خيف أيضاً يُمّ بالتراب بصفة تيمّم الجنب العاجز بالزمانه، وإن كان صبياً له ثلاث سنين جاز للنساء تغسيله مجرداً وإن كان الأكثر فثيابه، وإن كانت صبياً لثلاث سنين غسلها الرجال الأجانب

كتاب الطهارة

بنوبها ولأكثر من ذلك ندفن بلا غسل، وإن مات المسلم بين رجال ونساء مسلمين أو رجال فقط غسله أولى الرجال به في الإرت، وإن مات بين نساء مسلمات وفيهن زوجته أو ذات محرمة كأمه وأخته غسلنه بنوبه، وإن لم يكن فيهن من ذكرنا وكان عنده رجال ذمّون أمر النساء الذمى بالغسل وغسل المسلم وإن لم يكونوا دفن بلا غسل.

وإن ماتت المسلمة بين نساء مسلمات أو رجال ونساء مسلمين غسلتها المسلمة، وإن ماتت بين رجال مسلمين فيهم زوج أو ذو محرم لها غسلها بنوبها، وإن لم يكن فيهم ذلك دفن بلا غسل، وروى: أنهم يغسلون منها ما ليس بعوره بطن كفيها ثم وجهها ثم ظهر كفها، وإن مات بين رجال مسلمين ونسوة ذميات أمر الرجال النسوة بالغسل والغسل المسلمة. ويجوز للزوجين أن ينظر كل منهما إلى الآخر بعد الموب سوى العورة، وإنما يجب تغسيل المسلم وأطفالهم ومجانبتهم.

والغسل يستعمل على: الواجب والندب والمكروه والمحذور.

فالواجب تنجية الميت، وغسله ثلاثة أغسال على صفة غسل الجنابة بلا وضوء، وقيل: الواجب واحد. وغسل الخارج من نجاسة منه في أثناء الغسل، ونم وكذا قبل التكفين ولا يعاد، ونجريدته من ثيابه إلا عورته إلا لعذر.

ويكره: الغسل تحت السماء مع القدرة، وإسخان الماء له إلا لبرد يخاف منه الغاسل، وغمر بطنه في الثالثة وغمر بطن الحبل، وركوبه في حال الغسل وبين رجله، وإدخال الماء مسامعه ومنخريه، وإدخال ماء الغسل في الكنيف.

ويحرم: قصّ شعره، وتخليل ظفّره، وتسريح رأسه ولحيته، وحلق شعره وكشف عورته، وإقعاده ونفضه، وختانه، ويستحب أن يجعل في كنفه ماسقط من شعره وظفّره.

ويستحب: توجيهه إلى القبلة حال غسله كحالة الاحتضار، وإضافة قليل سدر إلى الماء الأول، ونصف مثقال من كافور إلى الثاني، وتنجيتها بالحرص والسدر، ولف خرقة على يد الغاسل إلى الرّند وطرحها إذا غسله، ويوضّئه من غير مضضة واستنشاق، وتلين أصابعه إن أمكن والرفق به، وغسل رأسه بسدر قد ضرب به بالماء في إناء نظيف حتى رغا وأشنان، وغسل شقّ الرأس الأيمن من لحيته ووجهه ثم شقّه الأيسر في كلّ غسلة، وغسل

الجامع للشرائع

موضع التَّجْوِ نَلَأًا، وتُشِيَةُ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ وَنَلِينِهَا، وَتُشِيَةُ الْأَغْسَالِ وَنَلِينِهَا عَلَى قَوْلٍ، وَإِكْنَارِ الْمَاءِ عِنْدَ حَقْوِيهِ وَوَرَكِبِهِ وَتَحْتَ أَبْطَمِهِ.

وَالذِّكْرَ وَالِاسْتِغْفَارَ عِنْدَ الْغَسْلِ وَأَنْ يَفِفَ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَأَنْ يَغْسِلَ وَاحِدَ وَيَصُبُّ عَلَيْهِ آخَرَ، وَيَغْسِلَ الْغَاسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ كُلَّمَا فَرَّغَ مِنْ غَسَلَةٍ، وَفَتْقَ جَيْبَ ثَوْبِ الْمَيِّتِ وَنَزَعَهُ مِنْ أَسْفَلٍ وَإِكْنَارِ الْمَاءِ لِلْغَسْلِ، وَرَوَى: أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَغْسِلَهُ بِسَبْعِ قَرَبٍ مِنْ بَثْرَغَرَسٍ، وَغَسَلَ الْأَوَانِي عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ كُلِّ غَسَلَةٍ، وَتَجْفِيفَ الْمَيِّتِ بِنُوبٍ بَعْدَ غَسَلِهِ، وَيَغْتَسِلَ الْغَاسِلُ ثُمَّ يَكْفِنُ مَا لَمْ يَخْفُفْ حَادِنًا بِهِ فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَكْفِنُهُ، وَيَفْرَضُ بَعْدَ التَّكْفِينِ مَا أَصَابَ كَفَنَهُ مِنَ الْخَارِجِ مِنْهُ بِالْمَقْرَاضِ، وَإِدْخَالَ مَاءِ الْغَسْلِ فِي حَفْرَةٍ جَدِيدَةٍ وَيَجُوزُ إِدْخَالُهُ فِي الْبَالُوْعَةِ.

وَيَبْطُلُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بِالمَوْتِ، وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا فِي الْجَنْبِ إِذَا مَاتَ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسَلَةٌ وَاحِدَةٌ. وَرَوَى عَمَّارُ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَلُ عَنْ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا كَيْفَ تَغْسَلُ؟ قَالَ: مِثْلُ غَسْلِ الطَّاهِرِ وَكَذَلِكَ الْخَائِضُ وَكَذَلِكَ الْجَنْبُ إِنَّمَا يَغْسَلُ غَسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ. وَرَوَى عَيْصُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ وَهُوَ جَنْبٌ غَسَّلَ غَسْلًا وَاحِدًا ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَ ذَلِكَ.

فِي التَّكْفِينِ:

وَالوَاجِبُ مِنَ الْكَفَنِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ: مِثْرَرٌ وَقِيمَصٌ وَإِزَارٌ. وَقِيلَ: وَاحِدٌ يُلْفَى بِهِ جَسَدُ الْمَيِّتِ وَالسَّنَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَرْدٌ أَحْمَرٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَحْضِ الْإِبْرَيْسَمِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْزُوجًا بِهِ وَلَا يَجْعَلُ لَهُ كَمَّ ابْتِدَاءً وَلَا زَرًّا، وَيَجُوزُ تَكْفِينُهُ فِي الْقَمِيصِ وَلَا يَقْطَعُ كَمَّهُ وَيَقْطَعُ زَرَّهُ، وَيَسْتَحَبُّ التَّكْفِينُ فِي الْقَطَنِ الْأَبْيَضِ، وَيَجُوزُ فِي الْكَتَّانِ وَمَا جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ. وَأَفْضَلُ الْخِنُوطِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ، وَالْقَصْدُ أَرْبَعُ مِثَاقِيلَ، وَأَقْلَهُ دِرْهَمٌ وَيَجُوزُ دُونُهُ وَلَا يَحْتَطُّ بِالمَسْكِ.

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُضَافَ إِلَى الثَّلَاثَةِ خِرْقَةٌ لَشَدِّ الْفَخْذَيْنِ طَوْلُهَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ فِي عَرْضِ شَبْرِ إِلَى شَبْرِ وَنِصْفٌ، وَشَدُّ الْحَقْوَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ إِلَى الْفَخْذَيْنِ، وَإِخْرَاجُ رَأْسِهَا مِنْ تَحْتَ

كتاب الطهارة

رجله إلى جانب الأيمن وغمزه في الموضع الذي لف فيه الخرقه، وحبره بمنبّه غير مطرّزه بذهب أو إبريسم، وعمامة ليست من الكفن يضع وسطها على رأسه ويثبتها بالندوير ويضع طرفها على صدره بعد تحنيكه بها وتزاد المرأة على ذلك خرقه لشدّ يديها إلى صدرها ويسدّ ظهرها، وإزاراً ومقنعة ليست من الكفن، وكون الإزار عريضاً يبلغ من الصدر إلى الساهن يؤزرها به.

وسحق الكافور باليد ووضع على مساجده السبعة وردّ القميص عليه بعده، وأن يجعل معه جريد تين خضر اوين من النخل والأفمن الخلاف وإلّا فمن السدر وإلّا فمما كان من رطب النّسج قدرهما عظم الذراع، ولا يجوز اليباس يضع إحداها مع جانبه الأيمن يلصقها بجلده من ترقوته إلى حيث بلغت، والأخرى مع الأيسر كذلك ما بين القميص والإزار، وروى: أن إحداها يترك من الرّكبتين نصفاً إلى الساق ونصفاً إلى الفخذ والأخرى تحت أبطه الأيمن.

وقطع الكفن بغير حديد، وخياطة الكفن بغزله، ولا يبل الخيط بالرّيق ولا يقرب ببخور، وإن لم يوجد حبرة أقام مقامها لفافة أخرى وأن يكتب على الجريدتين والحبرة والأكفان والعمامة الشّهادتان وأسماء الأئمة عليهم السّلام بالتّربة أو بالإصبع إن لم توجد، وأن يؤخذ قدر رطل من قطن ليحشى به ما يخاف خروج شيء منه ويكرر للمرأة منه. ويحشى الدبر وقُبُل المرأة به بعد ذر «ذريرة» على الفطن وفرش الحبرة على موضع طاهر وذر ذريرة عليها ثمّ الإزار كذلك ثمّ القميص، وعقد الكفن بمائلي رأسه ورجليه، والمحرم إدامات فعل به كما يفعل بالحلال إلّا الكافور، والزّيادة على واجب الكفن وندبه بدعة. ويكره الكتابة بالسّواد على الكفن، والتّكفين في المصبوغ والأسود، وجعل القطن في فيه إلّا الخوف شيء منه، وجعل الكافور في فيه وسمعه وبصره، وتعميمه بلا حنك.

وإذا فرغ من ذلك حمل إلى قبره، والواجب دفنه مستقبل القبلة، والسّنة أن يكون رجلاه شرقية، رأسه غربياً على جانبه الأيمن، ويستحبّ إعلام أهل دينه ليصلّوا عليه، وأن يمشوا خلفه أو من جانبيه اختياراً، وأن يربّعه بالابتداء بالأيمن من مقدّم سريه دور الرّبي حتّى يرجع إلى المقدّم من جانب الأيسر، والدّعاء عند نظرها بالمأثور ووضع جنازة الرّجل

الجامع للشرائع

عند رجلى القبر والمرأة قدام القبر مما يلي القبلة، وحمله إلى قبره في ثلاث دفعات وليكن النازل الولي أو من يأمره حافياً من وراء الرجلين وخروجه كذلك وتراً أو شفعا حاسر الرأس محلول الإزار يسله سلاً داعياً عند رؤية القبر.

ويؤخذ الرجل من قبل رأسه من قبل رجلى القبر والمرأة عرضاً والأحق بها الزوج، فإن تعذر فذو المحرم فإن تعذر فإمرأة صالحة، فإن تعذرت فأجنبى صالح، يأخذ شخص من قبل كتفها وأخر يدخل يده تحت حقوبها.

ويحل عقد الكفن ويضع خده على التراب يكشف وجهه ويجعل التربة معه، ويلحده قدماً يجلس فيه الرجل متمكناً، والقبر قدرقامة أو إلى الترقوة، وليحمل إلى بعض المشاهد، ويلقن عند وضعه في اللحد ويحركه ويدعوله عند تشريح اللحد باللبن، وإن كان القبر ندياً فلا بأس بفرشه بساج أو صفاة، ويهيل عليه التراب الحاضرون بظهور أكفهم بعد قبض التراب بالأصابع إلا إذا الرّحم، وكذلك لا ينزل إلى القبر إلا الولد فإنه يدخل والده بترابه، ولا ينزله جنب ولا حائض، ويسوى القبر ويربع ولا يستم ويحصب وينضح بالماء في أربعة جوانبه يبدأ بالرأس، والفضل على وسطه، ويضع اليد عليه حتى تؤثر فيه، ويلقنه الولي أو غيره جاهراً بعد انصراف الناس عنه مستقبلاً وجهه فإن خاف لقنه سراً.

ويجوز التعزية قبل الدفن وبعده، ولا يجوز لطم الحنك وجز الشعر وتنفه، ولا بأس بشق الثوب في موت الوالد والأخ، ولا يحل في موت الزوجة والولد.

ويكره النياحة ووضع الرداء في مصيبة غيره ونزول القبر بالحفّين، ونقل الميت إلى بلد آخر إلا إلى مشهد شريف، وتعزية الشاة لغير المحرم.

ويحرم نبشه بعد الدفن، وروى: رخصة في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعت مذاكرة. وإذا مات ميت بعرفات فالأفضل حمله إلى الحرم ودفنه، وينبغي وضع الحذاء والرداء لذى المصيبة، ومن السنة عمل الطعام إليه لاشتغاله بمصابه، ولا ينبغي الجلوس للمشيح حتى يوضع الميت في لحده ثم لا بأس به، ولا بأس أن يغشى قبر الرجل والمرأة بالثوب، ونهى النبي عليه السلام عن القعود على القبر والصلاة عليه والبناء عليه، ولا يركب المشيخ فإذا رجع فلا بأس، وإذا وضع يده على قبر المؤمن فليقم مستظهره

كتاب الطهارة

مستقبل القبلة، وإذا دُعِيَ إلى وليمة وجنازة أجاب الجنازة.

ويستحب إعداد الكفن وتجويده ويؤجر كلما نظر إليه، ومن الأمانة ألا يخبر الغاسل بما رأى، ومن كفن ميتاً فكأنما كساه إلى يوم القيامة، ومن قبره فكأنما بواه بيتاً موافعاً له. ويكره تفسيل المخالف، فإن اضطر غسّله غسله ولم يعر به جريدة، ويكره الضحك بين القبور، وليس من السنة القيام عند مرور الجنازة، ولا بأس بتكفين الميت ونجهيزه وتحنيطه من الزكاة، فإن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً، فإن أتاه شخص بكفن آخر وعليه دين لم يقض به دينه، وأصلح به ورنثه شأنهم، ولا يدفن ميتان في قبر إلا لضرورة، ولا يحمل ميتان على جنازة واحد.

وأما الصلاة عليه فستذكر في باب الصلاة إن شاء الله.

قَوْلُ عَبْدِ الْكَلْبِ

فِي مَسَائِلِ الْحَسَالِ وَالْحَمَلِ

لِلشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مَنْصُورِ الْحَسَنِ بْنِ سَدِيدِ الدِّينِ يَوْسُفَ بْنِ زُبَيْرِ الدِّينِ
عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَطَهْرٍ الْحَلِيِّ الْمَشْهُورِ بِالْعَلَامَةِ الْحَلِيِّ وَالْعَلَامَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

٦٤٧ - ٧٢٦ هـ

كتاب الطهارة

وفيه مقاصد:

الأول في المقدمات: وفيه فصول:

الأول في أنواعها:

الطهارة: غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة وهي: وضوء وغسل وتيمم، وكل واحد منها إما واجب أو ندب فالوضوء يجب للواجب من الصلاة والطواف ومس كتابه القرآن، ويستحب للصلاة والطواف المندوبين ودخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوم وصلاة الجنائز والسعي في الحاجة وزيارة المقابر ونوم الجنب وجماع المحتلم وذكر الحائض والكون على طهارة والتجديد.

والغسل يجب لما وجب له الوضوء ولدخول المساجد وقراءة العزائم إن وجبا ولصوم الجنب مع تضييق الليل إلا لفعله ولصوم المستحاضة مع غمس القطن، ويستحب للجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال، ويقضى لوفات إلى آخر السبت وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وخائف الإعواز يقدمه يوم الخميس فلو وجد فيه أعاده، وأول ليلة من رمضان ونصفه وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العيدين وليلى نصف رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والغدير والمباهلة وعرفة ونبروز الفرس وغسل الإحرام والطواف وزيارة النبي والأنمة عليهم السلام وتارك صلاة

قواعد الاحكام

الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق والمولود وللّسعى إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام والتوبة عن فسق أو كفر وصلاة الحاجة والاستخارة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي عليه السلام، ولا تداخل وإن انضم إليها واجب ولا يشترط فيها الطهارة من الحدثين ويقدم ما للفعل والمكان وما للزمان فيه. والتيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين ولخروج الجنب من المسجدين. والمندوب ماعده وقد تجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد.

الفصل الثاني: في أسبابها:

يجب الوضوء لخروج البول والغائط والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده، والنوم المبطل للحاستين مطلقاً، وما أزال العقل، والاستحاضة القليلة، والمستصحب للنواقض كالذود الملطخ ناقض أما غيره فلا، ولا يجب بغيرها كالمدى والقيء وغيرهما. ويجب الغسل بالجنابة والحيض والاستحاضة مع غمس القطنه والنفاس ومسّ الميت من الناس بعد برده قبل الغسل أو ذات عظم منه وإن أبينت من حيّ، وغسل الأموات ولا يجب بغيرها، ويكفى غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعته دون العكس فإن انضم الوضوء فإشكال، ونية الاستبابة أقوى إشكالاً. ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء إلا الجنابة فإن غُسلها كافٍ عنه وغسل الأموات كافٍ عن فرضه.

الفصل الثالث: في آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء:

يجب في البول غسله بالماء خاصة أقله مثلاه، وفي الغائط المتعدّي كذلك حتى يزول العين والأثر ولا عبرة بالرائحة، وغير المتعدّي تجزئ ثلاثة أحجار وشبهها من خرق وخشب وجلد مزيلة للعين والماء أفضل كما أن الجمع في المتعدّي أفضل، ويجزئ ذوا الجهات الثلاث والتوزيع على أجزاء المحلّ، وإن لم ينقّ بالثلاثة وجب الزائد، ويستحبّ الوتر ولو نقى بدونها وجب الإكمال، ولا يجزئ المستعمل ولا النجس ولا ما يزلق عن النجاسة،

كتاب الطهارة

ويحرم بالربوب والعظم وذى الحرمه كالمطعوم وبربه الحسن عليه السّلام ويجزىء.
ويجب على المتخلّى ستر العوره، ويحرم استنبال القبله واستدبارها مطلقا، وينحرف في
المبنى عليها، ويستحبّ ستر البدن وتغطيه الرأس والتّسميه وتعديهم اليسرى دحولا
واليمنى خروجًا والدّعاء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه، والاستبراء في البول
للرجل بأنّ يمسح من المفعدة إلى أصل الفخذ بلاناً ومنه إلى رأسه بلاناً ويندره بلاناً، فإن
وجد بللاً بعده مستحباً لم يلتفت، ولو لم يستبرأ أعاد الطّهارة، ولو وجد بعد الصّلاه
أعاد الطّهارة خاصّة وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ.

ويكره استقبال الشّمس والقمر بفرجه في الحديث، واستقبال الرّيح بالبول في
الصّلبة وقائماً ومطمحاً، وفي الماء جارياً وراكداً، والحديث في السّوارع والمسارح ومواضع
اللّعن وتحت المنمرة وفي النّزال وجحرة الحيوان والأفنية ومواضع التّأذى والسّواك عليه،
والأكل والنّسب والكلام إلّا بالذكر أو حكاية الأذان أو قراءة آية الكرسيّ أو طلب الحاجة
المضرّ فورها، وطول الجلوس والاستنجاء باليمين واليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى
أو أنبيائه أو الأئمّة عليهم السّلام أو فصّه من حجر زمزم فإن كان حوّلّه.

فروع:

- أ: لو توضّأ قبل الاستنجاء صحّ وضوءه، وعندى أنّ التيمّم إن كان لعذر لا يمكن
زواله كذلك. ولو صلى والحال هذه أعاد الصّلاة خاصّة.
- ب: لو خرج أحد الحديثين اختصّ مخرجه بالا ستنجاء.
- ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد إذا صار معتاداً.
- د: لو استجمر بالنّجس بغير غائط وجب الماء وبه تكفى الثلاثة غيره.

المقصد الثّاني: في المياه: وفصوله خمسة:

أ: في المطلق والمراد به ما يستحقّ إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه وهو
المطهر من الحدث والخبث خاصّة مادام على أصل الحلقة، فإن خرج عنها بماء طاهر فهو

قواعد الاحكام

على حكمه وإن تغير أحد أوصافه مالم يفتقر صدق اسم الماء عليه إلى قيد فيصير مضافاً، وإن خرج بمجازجة النجاسة فأقسامه ثلاثة:

الأول: الجارى وإنما ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة أعنى اللون والطعم والرائحة التى هى مدار الطهورية وزواها لا مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة إذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه نجس دون ما قبله وبعده وماء المطر حال تقاطره بالجارى، فإن لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف وماء الحمام كالجارى إن كانت له مادة هى كراً فصاعداً وإلا فكالواقف.

فروع:

أ: لو وافقت النجاسة الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته إن كان تغير بمثلها على تقدير المخالفة وإلا فلا.
ب: لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاة ولو تغير بعضه بها اختص المتغير بالتنجس .

ج: الجريات المارة على النجاسة الواقعة طاهرة وإن قلت عن الكر مع التواصل
الثانى: الواقف غير البئر إن كان كراً فصاعداً مائناً على إشكال هو إلف ومائتا رطل بالعراقى أو ثلاثة أشبار ونصف طولاً فى عرض فى عمق لا ينجس بملاقاة النجاسة بل بتغيره فى أحد أوصافه، وإن نقص عنه نجس بالملاقاة لها وإن بقيت أحد أوصافه سواء قلت النجاسة كرؤوس الإبر من الدّم أو كثرت. وسواء كان ماء غدير أو أنية أو حوض أو غيرها، والحوالة فى الأشبار على المعتاد والتقدير تحقيق لا تقريب.

فروع:

أ: لو تغير بعض الزائد على الكروان كان الباقي كراً فصاعداً اختص المتغير بالتنجيس وإلا عم الجميع.

كتاب الطهارة

ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً، ولو لم يتميز كان الباقي طاهراً أيضاً.

ج: لو وجد نجاسة في الكر وسك في وقوعها قبل بلوغ الكرية أو بعدها فهو طاهر، ولو سك في بلوغ الكرية فهو نجس.

الثالث: ماء البئر إن غيّرت النجاسة أحد أوصافه نجس إجماعاً وإن لاقته من غير تغيير فقولان أقربهما البقاء على الطهارة.

الفصل الثاني: في المضاف والأسار:

المضاف: هو ما لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه؛ كالمعتصر من الأجسام والممتزج بها مزجاً يخرج عن الإطلاق، وهو طاهر غير مطهر لامن الحدب ولا من الخبث، فإن وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً، فإن مزج طاهره بالمطلق فإن بقي الإطلاق فهو مطلق وإلا فمضاف، وسور كل حيوان طاهر، وسور النجس وهو الكلب والخنزير والكافر نجس، ويكره سور الجلال وآكل الجيف مع طهارة الفم والحائض المتهمة والدجاج والبغال والحمير والفأرة والحية وولد الزنا.

فروع:

لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغير أحد أوصافه فالمطلق على طهارته، فإن سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً.

ب: لو لم يكفه المطلق للطهارة فتتم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم صح الوضوء به، والأقرب وجوب التتميم.

ج: لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه التغير الإطلاق.

الفصل الثالث: في المستعمل:

أما ماء الوضوء فإنه طاهر مطهر وكذا فضلته وفضلة الغسل، وأما ماء الغسل من

قواعد الاحكام

الحدث الأكبر فإنه طاهر إجماعاً ومطهر على الأصح.
والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة عداماء الاستنجاء فإنه طاهر مطهر مالم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة خارجة، والمستعمل في الأغسال المندوبة مطهر إجماعاً، وتكره الطهارة بالمنس في الآنية وتغسيل الميت بالمسخن بالنار إلا مع الحاجة، وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها إلا مع العلم بخلوها من النجاسة، والمتخلف في التوب بعد عصره طاهر فإن انفصل فهو نجس.

الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسة:

أما القليل إنما يطهر بإلقاء كردفة عليه لا بإتمامه كراً على الأصح. ولا بالنبع من تحته، وأما الكثير فإنه يطهر بذلك إن زال التغير وإلا وجب إلقاء كراً آخر، فإن زال وإلا فآخر وهكذا، ولا يطهر بزوال التغير من نفسه أو بتصفيق الرياح أو بوقوع أجسام طاهرة فيه غير الماء فيكفي الكراً وإن لم يزل التغير به لو كان، ولو تغير بعضه وكان الباقي كراً طهر بزوال التغير بتموجه.

والجاري يطهر بتكاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير، والمضاف بإلقاء كردفة وإن بقي التغير مالم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهورية أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة، وماء البثر بالنزح حتى يزول التغير، وأوجب القائلون بنجاستها بالملاقاة نزح الجميع لوقوع المسكر أو الفقاع أو المنى أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس أو موت بعير، فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوماً كل اثنين دفعة.

ونزح كرموت الدابة أو الحمار أو البقرة، وسبعين دلواً لموت الإنسان، وخمسين للعدرة الرطبة والدم الكثير كذبح الشاة غير الدماء الثلاثة، وأربعين لموت الثعلب أو الأرنب أو الخنزير أو السنور أو الكلب أو لبول الرجل، وثلاثين لماء المطر المخالط للبول والعدرة وخرؤ الكلاب، وعشرة للعدرة اليابسة والدم القليل كذبح الطير والرّاعف القليل، وسبع لموت الطير كالحمامة والنعام وما بينهما وللأفارة مع التفسخ أو الانتفاخ ولبول الصبي و اغتسال الجنب ولخروج الكلب منها حياً، وخمس لذرق جلال الدجاج، وثلاث للأفارة

كتاب الطهارة

والحيّة ويستحبّ للعقرب والوزغة، ودلو للعصفور وشبهه وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام.

فروع:

أ: أوجب بعض هؤلاء نزع الجميع فيها لم يرد فيه نصّ و بعضهم أربعين.
ب: جزء الحيوان وكله سواء وكذا صغيره وكبيره وذكره وأنثاه ولا فرق في الإنسان بين المسلم والكافر.

ج: الحوالة في الدلو على المعتاد فلو اتخذ آلة تسع العدد فالأقرب الاكتفاء.
د: لو تغيّرت البئر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان.
هـ: لا يجب النية في النزع فيجوز أن يتولاه الصبي والكافر مع عدم المباشرة.
و: لو تكرّرت النجاسة تداخل النزع مع الاختلاف و عدمه.
ز: إنّما يجزئ العدد بعد إخراج النجاسة أو استحالتها.
ح: لو غار الماء سفل النزع فإن عاد كان طاهراً ولو اتّصلت بالنهر الجارى طهرت، ولو زال تغيّرها بغير النزع والاتصال فالأقرب نزع الجميع وإن زال ببعضه لو كان على إشكال.

الفصل الخامس: في الأحكام:

يُحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقاً، وفي الأكل والشرب اختياراً، فإن تطهر به لم يرتفع حدثه، ولو صلى أعادهما مطلقاً، أمّا لو غسل نوبه به فإنه يعيد الصلاة إن سبقه العلم مطلقاً وإلا ففى الوقت خاصّة، وحكم المستبّيه بالنجس حكمه، ولا يجوز له التّحرى وإن انقلب أحدهما بل يتيمّم مع فقد غيرها، ولا تجب الإراقة بل قدبحرم عند خوف العطش، ولو استبّيه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منها طهارة، ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمّم، وكذا صلى في الباقي من التّوبين وعارياً مع اجتنال الثّاني خاصّة.

قواعد الاحكام

ولو اشتبه بالمغصوب وجب اجتنابها فإن تطهر بها فالوجه البطلان، ولو غسل ثوبه أوبدنه من النجاسة به أو بالمشتببه به طهر، وهل يقوم ظنّ النجاسة مقام العلم؟ فيه نظر أقرب ذلك إن استند إلى سبب وإلّا فلا، ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول وإن استند إلى السبب ويجب قبول العدلين، فإن عارضهما مثلها فالوجه إلحاقه بالمشتببه، ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قُبِلَ، ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصّحة، ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكربة أعاد، ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة وينجس القليل بموت ذى النفس السائلة فيه دون غيره وإن كان من حيوان الماء كالتمساح، ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصلين، والوجه المنع.

ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس أذرع مع صلاحة الأرض أو فوقية البئر وإلّا فسيح، ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة إليها مع التغير عندنا ومطلقاً عند آخرين.

ويكره التدأوى بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت، ومامات فيه الوزغة والعقرب أو خرجتا منه، ولا يطهر العجين بالنجس بخبره بل باستحاله رماداً وروى بيعه على مستحل الميتة أودفته.

المقصد الثالث: في النجاسات: وفيه فصلان:

الأول:

في أنواعها وهي عشرة: البول والغائط من كلّ حيوان ذى نفس سائلة غير مأكول، وإن كان التحريم عارضاً كالجلال، والمني من كلّ حيوان ذى نفس سائلة وإن كان مأكولاً، والدم من ذى النفس السائلة مطلقاً، والميتة منه، والكلب، والخنزير وأجزاؤهما وإن لم تحلها الحياة كالعظم، والمسكرات، ويلحق بها العصير إذا غلى واشتدّ، والفقّاع، والكافر سواء كان أصلياً أو مرتدّاً وسواء انتمى إلى الإسلام كالحوارج والغلاة أولاً، ويلحق بالميتة ما قطع من ذى النفس السائلة حياً وميتاً.

كتاب الطهارة

ولا ينجس من الميتة ما لا تحلّه الحياة، كالعظم والشعر إلا ما كان نجس العين كالكلب والخنزير والكافر، والدّم المتخلف في اللحم ممّالا يقذفه المذبح طاهر، وكذا ما لانفس له سائلة كالسّمك وشبهه، وكذا مَنِيّه، والأقرب طهارة المسوخ ومن عدا الخوارج والغلاة والنّواصب والمجسّمة من المسلمين، والفأرة والوزغة والنّعلب والأرنب و عرق الجنب من الحرام والإبل الجلّالة.

والمتولّد من الكلب والشاة يتبع الاسم، و كلب الماء طاهر، ويكره ذرق الدّجاج وبول البغال والحمير والدّوابّ وأروانها.

فروع:

أ: الخمر المستحيل في بواطن حبّات العنب نجس.

ب: الدّود المتولّد من الميتة أو من العذرة طاهر.

ج: الآدميّ ينجس بالموت، والعلقة نجسة وإن كانت في البيضة

د: اللّبن تابع.

هـ: الإنفحة: وهى لبن مستحيل في جوف السّخلة طاهرة وإن كانت ميتة.

و: جلد الميتة لا يطهر بالدّباغ، ولو اتّخذ منه حوض لا يتّسع للكرّ نجس الماء فيه وإن احتمله فهو نجس والماء طاهر، فإن توضّأ منه جاز إن كان الباقي كراً فصاعداً.

الفصل الثّاني: في الإحكام:

يجب إزالة النّجاسة عن البدن والثّوب للصّلاة والطّواف ودخول المساجد، وعن الأواني لاستعمالها لاستقراراً، سواء قلّت النّجاسة أو كثرت عدا الدّم فقد عفى عن قليله في الثّوب والبدن وهو مانقص عن سعة الدرهم البغليّ إلّا دم الحيض والاستحاضة والنّفاس و نجس العين، وعفى أيضاً عن دم القروح اللّازمة والجروح الدّامية وإن كنز مع مشقة الإزالة، وعن النّجاسة مطلقاً فيما لا تتمّ الصّلاة فيه منفرداً كالنّكة والجورب والخاتم والنّعل وغيرها من الملابس خاصّة إذا كانت في محالّها ولو زاد الدّم عن سعة الدرهم مجتمعاً

قواعد الاحكام

وجبت إزالته، والأقرب في المتفرق الإزالة إن بلغه لو جمع.
 ويغسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين، أما الحكمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة، ويجب العصر إلا في بول الرضيع فإنه يكتفى بصب الماء عليه، ولواشبهه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له، وكل نجاسة عينية لاقت محلاً طاهراً؛ فإن كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه إلا الميت فإنه ينجس الملاقى له مطلقاً ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابسين، ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل، ولو صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة مغلظة وهي التي لم يُعَفَّ عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً، ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه ولو علم في الأثناء ألقى الثوب واستتر بغيره وأتم ما لم يفتقر إلى فعل كثير، أو استدبار فيستأنف، وتجتزئ المريبة للصبى ذات الثوب الواحد، أو المرءى بغسله في اليوم مرة ثم يصلى ببقية فيه وإن نجس بالصبي لا بغيره.

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وفقد غيرهما صلى في كل واحد منها الصلاة الواحدة، ولو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد، ومع الضيق يصلى عارياً، ولو لم يجد إلا النجس يبقين نزعه وصلى عارياً ولا إعادة عليه، ولو لم يتمكن من نزعه لبرد أو غيره صلى فيه ولا إعادة.

وتطهر الحصر والبوارى والأرض والنبات والأبنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس لا ما يبقى عين النجاسة فيه، وتطهر النار ما أحالته، والأرض باطن النعل وأسفل القدم، وتطهر الأرض بإجراء الماء الجارى أو الزائد على الكر عليها بالذئوب وشبهه، وتطهر الخمر بالانقلاب خلاً وإن طرح فيها أجسام طاهرة ولو لاقتها نجاسة أخرى لم تطهر بالانقلاب؛ وطين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقة النجاسة له ويستحب إزالته بعد ثلاثة أيام، ودخان الأعيان النجسة ورمادها طاهران، وفي تطهير الكلب والخنزير إذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً والعذرة إذا امتزجت بالتراب وتقادم عهدا حتى استحالت تراباً نظراً.

وتكفى إزالة العين والأثر وإن بقيت الرائحة واللون لعسر الإزالة كدم الحيض و

كتاب الطهارة

يستحب صبغه بالميتق و سبهه، و يستحب الاسظهار بتننه الغسل و سله بعد إزاله العين، و أنما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه لا ما لا يمكن كالمناعب و إن أمكن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب.

فروع:

أ: لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعه مع الإمكان.

ب: لا يكفي إزاله عين النجاسة بغير الماء كالفرك، ولو كان الجسم صفيلاً كالسيف لم تطهر بالمسح.

ج: لو صلى حاملاً لحيوان غير مأكول صحت صلاته بخلاف الفاروره المصومة المستمثلة على النجاسة، ولو كان وسطه مسدوداً بطرف جبل طرفه الآخر مسدود في نجاسة صحت صلاته و إن تحرّكت بحركته.

د: ينبغي في الغسل ورود الماء على النّجس فإن عكس نجس الماء ولم يطهر المحلّ. هـ: اللّبن إذا كان ماؤه نجساً أو نجاسة طهر بالطبخ على إنكال، ولو كان بعض أجزائه نجاسة كالعذرة.

و: لو صلى في نجاسة معفو عنها كالدم اليسير أوفياً لا يتم الصّلاه فيه منفرداً في المساجد بطلت.

كلام في الآنية: وأقسامها ثلاثة:

أ: ما يتخذ من الذهب أو الفضة: يحرم استعمالها في أكل و شرب و غيره و هل يحرم اتّخاذها لغير الاستعمال كتزئين المجالس؟ فيه نظر أقربه التّحريم، و يكره المنفض، و قيل: يجب اجتناب موضع الفضة.

ب: المتخذ من الجلود: ويشترط طهارة أصولها و تذكيته سواء أكل لحمها أو لا، نعم يستحب الدّبغ فيها لا يؤكل لحمه، أمّا المتخذ من العظام فإنما يشترط فيه طهارة الأصل خاصّة.

قواعد الاحكام

ج: المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وإن غلا نمنه وأوانى المسركين طاهرة وإن كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرّات أولاًهنّ بالتّراب ومن ولوغ الخنزير سبع مرّات بالماء ومن الخمر والجرد ثلاث مرّات ويستحبّ السّبع، ومن باقى النّجاسات ثلاثاً استحباباً والواجب الإنقاء وهذا الاعتبار مع صبّ الماء فى الآنية، أمّا لو وضعت فى الجارى أو الكرّ فإنّها تطهر مع زوال العين بأول مرّة.

فروع:

أ: لو تطهر من آنية الذهب أو الفضة أو المغصوبة أو جعلها مصباً لماء الطّاهرة صحّت طهارته وإن فعل محرماً بخلاف الطّاهرة فى الدّار المغصوبة.
ب: لا يمزج الماء بالتّراب.

ج: لو فقد التّراب أجزاء مشابهة من الأسنان والصّابون، ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً، ولو خيف فساد المحلّ باستعمال التّراب فكالفاقد، ولو غسله بالماء عوض التّراب لم يطهر على إشكال.

د: لو تكرّر الولوج لم يتكرّر الغسل ولو كان فى الأثناء استأنف.
هـ: آنية الخمر من القرع والخشب والخزف غير المغصور كغيره.

المقصد الرّابع: فى الوضوء و فصوله ثلاثة:

الأول: فى أفعاله: وفروضة سبعة:

الأول: النّية وهى إرادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً. وهى شرط فى كلّ طهارة عن حدث لا عن خبث لأنّها كالترك ومحلّها القلب، فإن نطق بها مع عقد القلب صحّ وإلا فلا، ولو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد. ووقتها استحباباً عند غسل كفيه المستحبّ وجوباً عند ابتداء أوّل جزء من غسل الوجه ويجب استدامتها حكماً إلى آخر الوضوء، ويجب فى النّية القصد إلى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطّاهرة

كتاب الطهارة

والتَّقَرَّبَ إلى الله تعالى وأن يوفعه لوجوبه أو نديه أولوجهما على رأى وذو الحدث الدائم كالملطون و صاحب السلس والمستحاضة ينوى الاستباحة فإن اقتصر على رفع الحدث فلاقوى البطلان.

فروع:

- أ: لو ضَمَّ التَّبَرُّدُ صَحَّ على إنكال ولو ضَمَّ الرِّياء بطل.
- ب: لا يفتقر إلى تعيين الحدث وإن تعدَّد فلو عَيَّنَ ارتفع الباقي وكذا لو نوى استباحة صلاة معينة استباح ما عداها وإن نفاها سواء كانت المعينة فرضاً أو نفلاً.
- ج: لا تصحَّ الطَّهارة من الكافر لعدم التَّقَرُّبِ في حقِّه إِلَّا الحائض الطَّاهر تحت المسلم لإباحة الوطء إن شرطنا الغسل - للضرورة، فإن أسلمت أعادت ولا تبطل بالارتداد بعد الإكمال ولو حصل في الأثناء أعاد.
- د: لو غزبت النِّية في الأثناء صَحَّ الوضوء وإن اقترنت بغسل الكفَّين نعم لو نوى التَّبَرُّد في باقى الأعضاء بعد عزوب النِّية فالوجه البطلان.
- هـ: لو نوى رفع حدثٍ والواقع غيره فإن كان غلطاً صَحَّ وإلا بطل.
- و: لو نوى ما يستحبُّ له كقراءة القرآن فالأقوى الصَّحَّة.
- ز: لو شكَّ في الحدث بعد يقين الطَّهارة الواجبة فتوضَّأ احتياطاً ثُمَّ تيقَّن الحدث فلاقوى الإعادة.
- ح: لو أغفل لمعة في الأولى فانغسلت في الثانية على قصد النَّدْبِ فالأقوى البطلان وكذا لو انغسلت في تجديد الوضوء.
- ط: لو فَرَّقَ النِّيةَ على الأعضاء بأن قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين الرِّفْعَ عنها لم يصحَّ. أمَّا لو نوى غسل الوجه عنده لرفع الحدث و غسل اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا فالأقرب الصَّحَّة.
- ي: لو نوى قطع الطَّهارة بعد الإكمال لم تبطل ولو نواه في الأثناء لم تبطل فيما مضى إِلَّا أن يخرج عن الموالاة.

قواعد الاحكام

يا: لو وضأه غيره لعذر تولى هو النية.

يب: كل من عليه طهارة واجبة ينوى الوجوب وغيره ينوى الندب، فإن نوى الوجوب وصلى به فرضاً أعاد فإن تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الأولى خاصة ولو دخله الوقت في أثناء المنعوبة فأقوى الاحتالات الاستئناف.

الثاني: غسل الوجه بما يحصل به مساه وإن كان كالدهن مع الجريان، وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتملت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، ويرجع الأترع والأغم وقصير الأصابع وطولها إلى مستوى الخلقه ويغسل من أعلى الوجه فإن نكس بطل، ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تخليلها وإن خفت وجب وكذا لو كانت للمرأة بل يغسل الظاهر على الذقن وكذا شعر الحاجب والأهداب والشارب.

الثالث: غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع فإن نكس أولم يدخل المرفق بطل، ويغسل الزائدة مطلقاً إن لم يتميز عن الأصلية وإلا غسلت إن كانت تحت المرفق واللحم والإصبع الزائدان إن كانا تحت المرفق ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الغسل وإلا غسل ما بقي

فروع:

أ: لو افتقر الأقطع إلى من يوضئه بأجرة وجبت مع المكنة وإن زادت عن أجرة المثل وإلا سقطت أداء وقضاء.

ب: لو طالت أظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء وجب إزالته مع المكنة.

ج: لو انكسبت جلدة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ولو تدلّت من غير محلّه سقط ولو انكسبت من غير محلّ الفرض وتدلّت منه وجب غسلها.

د: ذوالرأسين والبدنين يغسل أعضاؤه مطلقاً.

الرابع: مسح الرأس والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ويستحبّ بقدر ثلاث أصابع مقبلاً

كتاب الطهارة

ويكره مدبراً ومحلّه المقدم فلا يجزئ غيره، ولا يجزئ الغسل عنه ولا المسح على حائل وإن كان من شعر الرأس غير المقدم بل إما على البشرة أو على السّعر المختصّ بالمقدم إذا لم يخرج عن حدّه، فلو مسح على المسترسل أو على الجعد الكائن في حدّ الرأس إذا خرج بالمدّ عنه لم يجزئ.

الخامس: مسح الرّجلين: والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ويستحبّ بلات أصابع ومحلّه ظهر القدم من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وهما حدّ المفصل بين السّاق والقدم ولو نكس المسح جاز، ولو استوعب القطع محلّ الفرض سقط المسح وإلا مسح على الباقي، ويجب المسح على البشرة ويجوز على الحائل كالحفّ وسببه للضرورة أو التّقية خاصّة فإن زال السّبب ففي الإعادة من غير حدّ إسكال.

ولا يجزئ الغسل عنه إلا للتّقية، ويجب أن يكون مسح الرأس والرّجلين ببقية نداوة الوضوء فإن استأنف بطل ولو جفّ ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته وحاجبيه وأسفار عينيه ومسح به فإن لم يبق نداوة استأنف.

السادس: التّرتيب: يبدأ بغسل وجهه ثمّ بيده اليمنى ثمّ اليسرى ثمّ مسح رأسه ثمّ مسح رجليه ولا ترتيب بينهما، فإن أخلّ به أعاد مع الجفاف وإلا على ما يحصل معه التّرتيب والنسيان ليس عذراً ولو استعان بتلاثة للضرورة فغسلوه دفعة لم يجزئ.

السّابع: الموالاة ويجب أن يعقب كلّ عضو بالسّابق عليه عند كماله فإن أخلّ وجفّ السّابق استأنف وإلا فلا، وناذر الوضوء موالياً لو أخلّ بها فالأقرب الصّحة والكفارة. الفصل الثّاني: في مندوباته:

ويتأكد السّواك وإن كان بالرّطب للصّائم آخر النّهار وأوله سواء، ووضع الإناء على اليمين والاغتراف بها والنّسمية والدّعاء، وغسل الكفّين قبل إدخالهما الإناء مرّة من حدّ النّوم والبول ومرّتين من الغائط وثلاثاً من الجنابة، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً والدّعاء عندهما وعند كلّ فعل، وبدأة الرّجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي المآنية بباطنها والمرأة بالعكس والوضوء بمُدّ وثنية الغسلات والأسهر التّحريم في الثّالثة، ولا تكرار في المسح، ويكره الاستعانة والتّمندل وتحرم التّولية اختياريّاً.

قواعد الاحكام

الفصل الثالث: في أحكامه:

يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث إجماعاً، ومسّ كتابة القرآن إذ يحرم عليه مسّها على الأقوى، وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرّر الماء حتى يصل البشرة، وإن تعذّرا مسح عليها وإن كان ماتحتها نجساً وفي الاستيناف مع الزوال، إشكال، والخاتم أو السّير أو شبههما إن منع وصول الماء حرّك وجوباً وإلاّ استحباباً، وصاحب السّلس والمبطون يتوضّآن لكلّ صلاة عند الشروع فيها وإن تجدد حدنهما وكذا المستحاضة.

وغسل الأذنين ومسحهما بدعة وكذا التطوّق إلاّ للتقيّة وليس مبطلاً، ولوتيقن الحدث وشكّ في الطهارة تطهّر دون العكس ولو تيقنهما متحدين متعاقبين وشكّ في المتأخّر فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهّر وإلاّ استصحبه، ولو علم ترك عضو أقرّ به وبما بعده فإن جفّ البلل استأنف، ولو شكّ في شيء من أفعال الطهارة فكذلك إن كان على حاله وإلاّ فلا التفات في الوضوء وفي المرقس والمعتاد على إشكال، ولو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصّة وإن كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم.

ويشترط طهارة محلّ الأفعال عن الخبث لا غيره، ولو جدّد ندباً وذكر إخلال عضو من إحداها أعاد الطهارة والصلاة وإن تعدّدت على رأى، ولو توضّأ وصلى وأحدث ثمّ توضّأ وصلى أخرى ثمّ ذكر الإخلال المجهول أعادها مع الاختلاف عدداً بعد الطهارة ومع الاتفاق يصلى ذلك العدد وينوى به ما في ذمته، ولو كان السكّ في صلاة يوم أعاد صباحاً ومغرباً وأربعاً، والمسافر يجتزىء بالثنائيتين والمغرب، ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعاً صباحاً ومغرباً وأربعاً مرتين، والمسافر يجتزىء بثنائيتين والمغرب بينهما والأقرب جواز إطلاق النية فيهما والتعيين فيأقرب بنالته ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء فيطلق بين الباقيتين مراعيّاً للترتيب وله الإطلاق الثنائيتان فيكتفى بالمرتين.

ولو كان الترك من طهارتين في يومين فإن ذكر التفريق صلى عن كلّ يوم ثلاث صلوات وإن ذكر جمعها في يوم واستبّه صلى أربعاً، وتظهر الفائدة في إتمام أحد اليومين وتقصير الآخر حتّى وبالتخيير ووجوب تقديم فائتة اليوم على حاضرتة لا غير، ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كلّ يوم ثلاث صلوات وكذا البحث لو توضّأ خمساً لكلّ صلاة طهارة

كتاب الطهارة

عن حدث تم ذكر تخلل حدث بين الطهارة والصلاة واستبه.
ولو صلى الخمس بلات طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهاره صلى أربعاً صباحاً
ومغرباً وأربعاً مرتين [والمسافر يجتزئ بتنايتين والمغرب بينهما] وإلا اكتفى بالثلاث. ونجب
الطهارة بماء مملوك أو مباح طاهر، ولو جهل غصبية الماء صحت طهارته وجاهل الحكم
لا يعذر ولو سبق العلم فكالعالم.

المقصد الخامس: في غسل الجنابة: وفيه فصلان:

الأول: في سببه وكيفية:

الجنابة تحصل للرجل والمرأة بأمرين:

إنزال المنى مطلقاً وصفاته الخاصه رائحة الطلع والتلذذ بخروجه والتدقق، فإن
اشتبه اعتبر بالدقق والشهوة وتكفى الشهوة في المريض، فإن تجرد عنها لم يجب الغسل
إلا مع العلم بأنه منى.

وغيوبة الحنفية في فرج آدمي قبل أو دبر، ذكر أو أنثى، حتى أوميت أنزل معه أولاً،
فاعلاً أو مفعولاً على رأى، ولا يجب في فرج البهيمة إلا مع الإنزال.

وواجد المنى على جسده أو نوبه المختص به جنب بخلاف المشترك ويسقط الغسل
عنها ولكل منها الانتباه بالآخر على إشكال ويعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها، ولو خرج
منى الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل إلا أن تعلم خروج منيها معه.

ويجب الغسل بما يجب به الوضوء وواجباته النية عند أول الاغتسال ويجوز تقديمها
عند غسل الكفين مستدامة الحكم إلى آخره، وغسل جميع البشرة بأقل اسمه بحيث
يصل الماء إلى منابت الشعر وإن كف، وتخليل كل ما لا يصل إليه الماء إلا به، وتقديم
الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الجانب الأيسر فإن عكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب،
ولا ترتيب مع الارتقاس وشبهه وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف.

ويستحب المضمضة والاستنشاق والغسل بصاع وإمرار اليد على الجسد وتخليل
ما يصل إليه الماء والاستبراء للرجل المنزل بالبول، فإن تعذر مسح من المقعدة إلى أصل

فوائد الاحكام

القضيب ثلاثاً ومنه إلى رأسه كذلك وينتزه ثلاثاً.

الفصل الثاني: في الأحكام:

يحرم على الجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام، ولو أجنب فيهما تيمم واجباً للخروج منها ويجب أن يقصد أقرب الأبواب إليه، ويحرم عليه قراءة العزائم وأبعاضها حتى البسملة إذا نواها منها، ومس كتاب القرآن وما عليه اسم الله، ويكره الأكل والنرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء والخضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات وتستند الكراهية فيها زاد على سبعين، وتحرم التولية اختياراً، ويكره الاستعانة ويجوز أخذ ماله في المسجد والجواز فيه.

فروع:

- أ: الكافر المجنب يجب عليه الغسل وشرط صحته الإسلام ولا يسقط بإسلامه ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل.
- ب: يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة.
- ج: لو وجد بللاً مشتبهاً بعد الغسل لم يلتفت إن كان قد بال أو استبرأ وإلا أعاد الغسل دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان.
- د: لا موالاة هنا نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيهما على الأقوى.
- هـ: لا يجب الغسل بغيبوبة بعض الحشفة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي الملفوف نظر.

- و: لو خرج المني من تقبة في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه
- ز: لا يجب نقض الصفائر إذا وصل الماء إلى ماتحتها وإن لم يمس الماء الشعر بجملته.
- ح: لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب إزالة النجاسة أولاً ثم الاغتسال نائياً.

كتاب الطهارة

ط: لو وجد المرئس لمعه لم يصبها الماء فأقوى الاحتمالات الاجراء بغسلها لسقوط
الربيب ثم غسلها و غسل ما بعدها لمساواة الرئس ثم الإعاده لعدم صدق الوحده.

المقصد السادس: في الحيض: وفيه فصلان:

الآول: في ماهيته:

الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة ثم يعادها في أوقات معلومة غالباً لحكمه
بريئه الولد، فإذا حملت صرف الله تعالى عنه صورة ذلك الدم إلى تغذنه، فإذا وضع
الحمل خلق الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صوره اللبن لاغذاء الطفل، فإذا خلب المرأة
من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فبسنقر في مكان، ثم يخرج في الغالب في كل
سهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعده عنها، وهو في
الأغلب أسود يخرج بحرقة وحرارة فإن استبه بالعدرة حكم لها بالطون وللرح إن خرج
من الأيمن.

وكل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين أو بعد سنّ اليأس؛ وهو ستون للفرنسيّة والتبطينيّة و
خمسون لغيرهما، أودون ثلاثة أيام أو ثلاثة متفرقة أو زائداً عن أقصى مدّه الحيض
أو النفاس فليس حيضاً وبجامع الحمل على الأقوى، وأقله ثلاثة أيام متواليه وأكره عسره
وهي أقل الطهر، وكل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حبض وإن كان أصفر أو غيره، فلو
رأت ثلاثة ثم انقطع عسرة ثم رأت ثلاثة ففها حيضان، ولو استمر ثلاثة وانقطع ورأت قبل
العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض، ولو لم ينقطع عليه فالحيض الأول
خاصّة.

ولو تجاوز الدم العشرة؛ فإن كانت ذات عادة مسنقرة وهي التي يتساوى دمها أخذاً و
انقطاعاً سهرين متوالين رجعت إليها، وإن كانت مضطربة أو مبتدئة رجعت إلى التميز و
نروطه اختلاف لون الدم و مجاوزته العشرة، وكون ماهو بصفة الحيض لا ينقص عن
الثلاثة ولا يزيد على العشرة فجعلت الحيض ماشابهه والباقي استحاضة، ولو فقدتا التميز
رجعت المبتدئة إلى عادة نسائها، فإن فقدن أو اختلفن فإلى عادة أقرانها، فإن فقدن أو
اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر
ولها التخيير في التحييض، ولو جامع التميز والعادة فلا أقوى العادة إن اختلفا زماناً.

قواعد الاحكام

فروع:

أ: لورأت ذات العادة المستقرة العدد متقدماً على العادة أو متأخراً فهو حيض لتقدم العادة تارة وتأخرها أخرى.

ب: لورأت العادة والطرفين أو أحدهما فإن تجاوز العشرة فالحيض العادة وإلا فالجميع.

ج: لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت تخيرت في تخصيصه وإن منع الزوج التعيين، وقيل: نعمل في الجميع عمل المستحاضة وتغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت نحتمله وتقضى صوم العدد، ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة واغتسلت في كل وقت يحتمل الانقطاع وقضى صوم عشرة احتياطاً إن لم يقصر الوقت عنه وتعمل فيما تجاوز الثلاثة عمل المستحاضة.

د: ذاكرة العدد للناسية للوقت قد يحصل لها حيض بيقين وذلك بأن تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً بيقين بأن يكون الحيض ستة في العشر الأول فالخامس والسادس حيض، ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض، ولو كان خمسة من التسعة الأولى فالخامس حيض، فلو ساوى النصف أقصر فلا حيض بيقين.

هـ: لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت إلى عاداتها، ولو تبينت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمها إعادتها وقضاء ما صامت في الفرض في عاداتها، فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة تم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة.

و: العادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين وقد تحصل من التميز كما إذا رأت في الشهر الأول خمسة أسود وباقي الشهر أصفر أو أحمر وفي الثاني كذلك، فإذا استمرت الحمرة في الثالث أو السواد جعلت الخمسة الأولى حيضاً والباقي استحاضة عملاً بالعادة المستفادة من التمييز.

كتاب الطهارة

ز: الأحوط ردّ النَّاسِيَةِ للعدد والوقت إلى أسوأ الاحتمالات في مآنيه: منع الزَّوْج من الوطء ومنعها من المساجد وقراءة العزائم وأمرها بالصَّلوات والغسل عند كُلِّ صلاة وصوم جميع رمضان وفشاء أحد عشر على رأى وصوم يومين أوَّل وحادى عشر، فضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تضيف إليهما النَّائِي ونائى عشر ويجزئها عن النَّائِي والحادى عشر يوم واحد بعد النَّائِي وقيل الحادى عشر.

ح: إذا اعتادت مقادير مختلفة متسفة تمَّ استحيضت رجعت إلى نوبة ذلك الشَّهر فإن نسيته رجعت إلى الأقلَّ فالأقلَّ إلى أن تنتهى إلى الطرف.

الفصل الثَّانى: فى الأحكام:

يحرم على الحائض كلَّ عبادة مشروطة بالطَّهارة كالصَّلَاة والطَّواف ومسَّ كتابه القرآن، ويكره حمله ولس هامته، ولا يرتفع حدنها لو تطهَّرت ولا يصحَّ صومها، ويحرم عليها الجلوس فى المسجد، ويكره الجواز فيه ولو لم تأمن التلويح حرم أيضاً، وكذا يحرم على المستحاضة وذى السَّلس والمجروح معه، ويحرم قراءة العزائم وأبغاضها ويكره ما عداها، ولو تلت السَّجدة أو استمعت سجدة، ويحرم على زوجها وطؤها قبلًا فيعزَّر لو تعمَّده عالمًا، وفى وجوب الكفَّارة قولان أقربها الاستحباب وهى دينار فى أوَّل قيمته عشرة دراهم ونصفه فى أوَّسطه وربعه فى آخره، ويختلف ذلك بحسب العادة فالثَّانى أوَّل لذات السَّنة ووسط لذات الثَّلاثة فإن كرَّره تكرَّرت مع الاختلاف زماناً أو سبق التَّكفير وإلا فلا. ولو كانت أمتة تصدَّق بثلاثة أمداد من طعام، ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، ولا يصحَّ طلاقها مع الدَّخول وحضور الزَّوج مطلقاً أو حكمه وانتفاء الحمل، ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنبابة لكن يجب الوضوء سابقاً أولاً، ويجب عليها قضاء الصَّوم دون الصَّلَاة إلا ركعتى الطَّواف، ويستحبُّ لها الوضوء عند وقت كُلِّ صلاة والجلوس فى مصلاًها ذاكرة لله تعالى بقدرها، ويكره لها الخضاب.

وتترك ذات العادة العبادة برؤية الدَّم فيها والمبتدئة بعد مضى ثلاثة على الأحوط، ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنة فإن خرجت نقيّة طهرت وإلا

قواعد الاحكام

صبرت المبتدئة إلى النِّفَاء أو مضى العسرة، وذات العادة تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين فإن انقطع على العائسر أعادت الصَّوم وإن تجاوز أجزأها فعلها ويجوز لزوجه الوطء قبل الغسل على كراهية، وينبغي له الصَّبر حتى تغتسل فإن غلبته الشَّهوة أمرها بغسل فرجها، وإذا حاضت بعد دخول وقت الصَّلَاة بقدر الطَّهارة وأدائها قضتها ولا يجب لو كان قبله، ولو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطَّهارة وأداء ركعة وجب أداؤها، فإن أهملت وجب القضاء ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب.

المقصد السَّابع: في الاستحاضة:

وهي في الأغلب أصفر بارد رقيق ذو فتور، وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات حيضاً فإنَّ الصَّفرة والكدرية في أيَّام الحيض حيض وفي أيَّام الطَّهر طهر، وكلَّما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس، ثم إن ظهر على القطنة ولم يغمسها وجب عليها تجديد الوضوء عند كلِّ صلاة وتغيير القطنة، وإن غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والغسل لصلاة الغداة، وإن سال وجب مع ذلك غسل للظَّهر والعصر وغسل آخر للمغرب والعشاء مع الاستمرار وإلاَّ فأتان أو واحد ومع الأفعال تصير بحكم الطَّاهر، ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصحَّ صلاتها، ولو أخلت بالأغسال لم يصحَّ صومها وانقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء.

المقصد الثَّامن: في النَّفاس:

وهو دم الولادة فلو ولدت ولم ترَ دمًا فلا نفاس وإن كان تامًّا، ولورأت الدَّم مع الولادة أوبعدها وإن كان مضغة فهو نفاس، ولورأت قبل الولادة بعدد أيَّام الحيض وتخلَّل النَّفَاء عشرة فالأوَّل حيض وماع الولادة نفاس، وإن تخلَّل أقلَّ من عشرة فالأوَّل استحاضة ولا حدًّا لآثله فجاز أن يكون لحظة وأكثره للمبتدئة أو مضطربة الحيض عشرة أيَّام ومستقيمته ترجع إلى عاداتها في الحيض إلاَّ أن ينقطع على العشرة فالجميع نفاس، ولو ولدت التَّوأمين على التَّعاقب فابتداء النَّفاس من الأوَّل والعدد من الثَّاني، ولو لم ترَ إلاَّ في العاشر فهو

كتاب الطهارة

النَّفَاس، ولورأته مع يوم الولادة خاصّة فالعشرة نفاس ولورأته يوم الولادة وانقطع عشرة
نمّ عاد فالأول النَّفَاس والثاني حيض إن حصلت شرائط، والنَّفَاس كالحناض في جميع
الأحكام.

المقصد التاسع: في غسل الأموات: وفيه خمسة فصول:

مقدمة:

ينبغي للمريض ترك الشكاية كأن يقول: ابتليت بما لم يُبتَلْ به أحد، وسببه. ويستحبّ
عيادته إلّا في وجع العين وأن يأذن لهم في الدّخول عليه، فإذا طالت علته تركّ وعياله،
ويستحبّ تخفيف العيادة إلّا مع حبّ المريض الإطالة، ويجب الوصيّة على كلّ من عليه حقّ،
ويستحبّ الاستعداد بذكر الموت في كلّ وقت وحسن ظنّه برّبّه، وتلقين من حضره الموت
الشّهادتين والإقرار بالنّبى والأئمة عليهم السّلام، وكلمات الفرج، ونقله إلى مصلاه إن
تعرّس خروج روحه، والإسراج إن مات ليلاً، وقراءة القرآن عنده، وتغميض عينيه بعد
الموت، وإطباق فيه، ومدّ يديه إلى جنبه، وتغطيته بثوب، وتعجيل تجهيزه إلّا مع الاشتباه
فيرجع إلى الأمارات أو يصبر عليه ثلاثة أيّام، وفي وجوب الاستقبال به إلى القبلة حالة
الاحتضار قولان. وكيفيّة أن يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة بحيث
لوجلس لكان مستقبلاً، ويكره طرح حديد على بطنه وحضور جنب أو حائض عنده.

الفصل الأوّل: في الغسل: وفيه مطلبان:

الأوّل: الفاعل والمحلّ:

يجب على كلّ مسلم على الكفاية تفصيل المسلم ومن هو بحكمه وإن كان سقطاً
له أربعة أشهر أو كان بعضه إذا كان فيه عظم، ولو خلا من العظم أو كان للسّقط أقلّ من
أربعة أشهر لُفّا في خرقة ودفنا، وحكم ما فيه الصّدر أو الصّدر وحده حكم الميت في
التّغسيل والتّكفين والصّلاة عليه والدّفن وفي الحنوط إشكال.
وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بميراثه، والزّوج أولى من كلّ أحد والرّجال

قواعد الاحكام

أولى من النساء، ولا يغسل الرجل إلا رجلًا أوزوجته وكذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأة، وملك اليمين كالزوجة ولو كانت مزوجة فكالأجنبية، ويغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب، ولو فقد المسلم وذات الرحم أمرت الأجنبية الكافر بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين، ولو كان امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم أمر الأجنبية الكافرة بالاغتسال والتغسيل، وفي إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده إشكال.

ولذي الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمة وبالعكس مع فقد المسلم، ولكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختيارًا، ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبية مجردة وكذا المرأة، ويجب تغسيل كل مظهر للشهادتين وإن كان مخالفًا عدا الخوارج والغلاة.

والشهيد المقتول بين يدي الإمام إن مات في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن فإن جرد كفن خاصة ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثًا على إشكال والتكفين والتحنيط ويجزىء، ولو فقد المسلم والكافر وذات الرحم دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة، وروى أنهم يغسلون محاسنها يديها ووجهها، ويكره أن يغسل مخالفًا فإن اضطر غسله غسل أهل الخلاف.

المطلب الثاني: في الكيفية:

يجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه ثم يستر عورته ثم يغسله ناويًا بقاء طرح فيه من الصدر ما يقع عليه اسمه ولو خرج به عن الإطلاق لم يجزىء مرتبًا كالجنابة ثم بقاء الكافور كذلك ثم كذلك بالقراح، ولو فقد الصدر والكافور غسله ثلاثًا بالقراح، ولو خيف تناثر جلد المحترق والمجدور لو غسله يمه مرة على إشكال وكذا لو خشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء أوفقد الغاسل.

ويستحب وضع الميت على ساحة مستقبل القبلة تحت الظلال وفتح قميصه ونزعه من تحته وتلين أصابعه برفق وغسل رأسه برغوة الصدر أولًا ثم فرجه بقاء الصدر والحرص ويديه ويوضئه، والبداة بشق رأس الأيمن ثم الأيسر وتليث كل غسلة في كل عضو ومسح

كتاب الطهارة

بطنه في الأوليين إلا الحامل، والوقوف على الأيمن وعسل يدي الغاسل مع كل غسلة وتنشيفه بثوب بعد الفراغ صونا للكفن وصب الماء في الحفيرة، ويكره الكنيف ولا بأس بالبالوعة، ويكره ركوبه وإقعاده وقص أظفاره وترجيل شعره.

قروع:

- أ: الدلك ليس بواجب بل أقل واجب الغسل إمرار الماء على جميع الرأس والبدن والأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير.
- ب: الغريق يجب إعادة الغسل عليه .
- ج: لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يُعَد، ولا الوضوء بل تغسل ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فتقرض.

الفصل الثاني: التكفين: وفيه مطلبان:

الأول: في جنسه وقدره:

وشرطه أن يكون بما يجوز الصلاة فيه فيحرم في الحرير المحض ويكره الكتان والممتزج بالإبريسم ويستحب القطن المحض الأبيض، وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب منزر وقميص وإزار على رأى وفي الضرورة واحدة.

ويستحب أن يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب فإن فقدت فلفافة أخرى وخرقة لفخذه طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر وتسمى الخامسة، وعمامة وتغوص المرأة عنها قناعا وتزاد لفافة أخرى لتدبيها ونمطاً، والعمامة ليست من الكفن ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث وللغرماء المنع منه دون الواجب، ولا يجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة، ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع فإن فقد فمن السدر فإن فقد فمن الخلاف فإن فقد فمن شجر رطب.

قواعد الاحكام

المطلب الثاني: في الكيفية:

ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور بأقل اسمه ويسقط مع العجز عنه والمستحب ثلاثة عشر درهماً وثلاث ودونه أربعة دراهم والأدون درهم، ويستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين، والأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينو ما يتضمّن رفع الحدث، وأن يجعل بين إلبتیه قطناً وإن خاف خروج شيء حشاً دبره، وأن يشدّ فخذه من حقويه إلى رجله بالخامسة لثفاً شديداً بعد أن يضع عليها قطناً وذريرة، ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالإزار، ويستحبّ الحبرة فوق الإزار وجعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته والأخرى من الأيسر بين القميص والإزار، والتعميم محنكاً يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفيها من تحت الحنك ويلقيان على صدره، وينثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص، وكتبته اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأساء الأئمة عليهم السلام بترية الحسين عليه السلام إن وجد فإن فقد فبالإصبع وتكره بالسواد على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين، وخياطة الكفن بخيوط منه، وسحق الكافور باليد ووضع الفاضل على الصدر وطى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن وبالعكس، ويكره بلّ الخيوط بالريق والأكمام المبتدأة وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمعه وبصره.

تتمّة:

لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة ولا يجوز تقريبها من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط ولا يكشف رأسه ولا تلحق المعتدة ولا المعتكف به، وكفن المرأة الواجب على زوجها وإن كانت موسرة. ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الذبون ثم الوصايا ثم الميراث ولو لم يخلف شيئاً دفن عارياً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحبّ نعم يكفّن من بيت المال إن كان وكذا الماء والكافور والسدر وغيره، ويجب طرح ماسقط من الميت من شعره وألحمه معه في الكفن.

كتاب الطهارة

الفصل الثالث:

في الصّلاة عليه: ومطالبه خمسة:

الأول:

الصّلاة واجبة على الكفاية على كلّ ميّت مظهر للسّهادين وإن كان ابن سبّ سنين ممّن له حكم الإسلام سواء الذّكر والأنثى والحرّ والعبد، ويسنحبّ على من نقص سنّه عن ذلك إن ولد حيّاً ولا صلاة لو سقط ميّتاً، وإن ولجّه الرّوح والصّدر كالمتّ والسّهيّد كغيره، ولا يصلّى على الأبعاض غير الصّدر وإن علم الموت ولا على الغائب، ولو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلّى على الجميع وأُفرد المسلمون بالنّبة.

المطلب الثّاني: في المصلّي:

والأولى بها هو الأولى بالميراث؛ فالابن أولى من الجدّ والأخ من الأبوين أولى من الأخ لأحدهما والأب أولى من الابن والزّوج أولى من كلّ أحد والذّكر من الوراث أولى من الأنثى والحرّ أولى من العبد. وإنما يتقدّم الوليّ مع اتّصافه بشرائط الإمامة وإلّا قدّم من يختار ولو تعدّدوا قدّم الأفقه فالأقرأ فالأسنّ فالأصحب، والفقيه العبد أولى من غيره الحرّ ولو تساوا أقرع، ولا يجوز للجامع الشّرائط التّقدّم بغير إذن الوليّ المكلف وإن لم يستجمعها، وإمام الأصل أولى من كلّ أحد والهاشميّ الجامع للشّرائط أولى إن قدّمه الوليّ وينبغي له تقدّمه، ويقف العراة في صفّ الإمام وكذا النّساء خلف المرأة وغيرهم يتأخّر عن الإمام في صفّ وإن اتّحد، وتقف النّساء خلف الرّجال فتتفرد الحائض بصفّ خارج.

المطلب الثّالث: في مقدّماتها:

يستحبّ إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفّروا على تشييعه، ومتى المسبّع خلف الجنّازة أو إلى أحد جانبيها وتربيعها، والبدأة بمقدّم السرير الأيمن ثمّ يدور من ورائها إلى الأيسر، وقول المشاهد للجنّازة: الحمد لله الّذى لم يجعلنى من السّواد المخترم، وطهارة المصلّي ويجوز التّيمّم مع الماء، ويجب تقديم الغسل والتّكفين على الصّلاة فإن لم يكن له

قواعد الاحكام

كفن طرح في القبر نمّ صلى عليه بعد تغسيله وستر عورته ودفن.
ثم يقف الإمام وراء الجنازة مستقبل القبلة ورأس الميت على يمينه غير منباعد عنها كثيراً وجوباً في الجميع، ويستحبّ وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة وجعل الرجل تمايلي الإمام إن اتفقا يحاذي بصدرها وسطه، فإن كان عبداً وسطاً بينها، فإن جامعهم خشي أخرت عن المرأة، فإن كان معهم صبيّ له أقلّ من ستّ أخر إلى مايلي القبلة وإلا جعل بعد الرجل، والصلاة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد.
المطلب الرابع: في كيفيتها:

ويجب فيها القيام والنّية والتكبير خمساً والدعاء بينها بأن يتشهد الشهادتين عقيب الأولى، ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام في الثانية ويدعو للمؤمنين عقيب الثالثة ثم يترحم على الميت في الرابعة إن كان مؤمناً ولعنه إن كان منافقاً ودعا بدعاء المستضعفين إن كان منهم وسأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه إن جهله وأن يجعله له ولأبويه فرطاً إن كان طفلاً. ويستحبّ الجماعة ورفع ورفع يديه في التكبيرات ووقوفه حتى ترفع الجنازة ولا قراءة فيها ولا تسليم ويكره تكرارها على الواحدة.
المطلب الخامس: في الأحكام:

كلّ الأوقات صالحة لصلاة الجنازة وإن كانت إحدى الخمسة إلا عند تضيق الحاضرة، ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولاً، وليست الجماعة شرطاً ولا العدد بل لو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة، ويشترط حضور الميت لا ظهوره، فلو دفن قبل الصلاة عليه صلى عليه يوماً وليلة على رأى، ولو قلع صلى عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب إجماعاً، والمسبون يكبر مع الإمام ثم يتدارك بعد الفراغ فإن خاف الفوات وإلى التكبير، فإن رفعت الجنازة أودفنت أتمّ ولو على القبر ولو سبق الإمام بتكبيرة فصاعداً استحَبَّ إعادتها مع الإمام.

وإذا تعددت الجنازات تخير الإمام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كلّ واحدة أو على كلّ طائفة، ولو حضرت الثانية بعد التلبس تخير بين الإتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الإبطال والاستئناف عليهما، والأفضل تفريق الصلاة على

كتاب الطهارة

الجنائز المتعددة وتجزىء الواحده فنبغى أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأخرى وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الإمام وسط الصف.

الفصل الرابع في الدفن:

والواجب فيه على الكفاية شيان: دفنه في حفيرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس، واستقبال القبلة به بأن يضجع على جانبه الأيمن.

والمستحب وضع الجنازة على الأرض عند الوصول إلى القبر وأخذ الرجل من عند رجل القبر والمرأة تمايل القبلة، وإنزاله في ثلاث دفعات وسبق رأسه والمرأة عرضًا، ونحفي النازل وكشف رأسه وحل أزواره وكونه أجنبيًا إلا المرأة، والدعاء عند إنزاله وحفر القبر قامة أو إلى الترقوة واللحد تمايل القبلة، وحل عقد الأكفان من عند رأسه ورجليه، وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه، وتلقينه والدعاء له وشرح اللين والخروج من قبل رجل القبر، وإهالة الحاضرين التراب بظهور الأكف مسترجعين، ورفع القبر أربع أصابع وتربيهه وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه وصب الفاضل على وسطه ووضع اليد عليه، والترحم وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته والتعزية وأقلها الرؤية له قبل الدفن وبعده.

الفصل الخامس: في اللواحق:

راكب البحر مع تعذر البر يُنقل أو يوضع في وعاء بعد غسله والصلاة عليه ثم يلقى في البحر. ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم إلا الذميمة الحامل من مسلم ويستدبر بها القبلة.

ويكره فرش القبر بالساج لغير ضرورة وإهالة ذى الرحم وتخصيص القبور وتجديدها والمقام عندها والتظليل عليها ودفن ميتين في قبر واحد والنقل إلا إلى أحد المشاهد والاستناد إلى القبر والمشى عليه.

ويحرم نبش القبر ونقل الميت بعد دفنه وشق الرجل التوب على غير الأب والأخ، ويشق

قواعد الاحكام

بطن الميتة لإخراج الولد الحيّ ثم يخطأ ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته. والشهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفّان وإن أصابها الدّم سواء قتل بحديد أو غيره، ومقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم ببذنه في كلّ غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرّقبة والتّعصيب فإذا دفن تناول المتولّى الرأس مع البدن. والمجروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن والتّعصيب، والشّهيدي الصّبيّ أو المجنون كالعاقل، وحمل ميّتين على جنازة بدعة، ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة ثم ينزل ويدفن بعد تغسيله وتكفينه والصّلاة عليه.

تتمة:

يجب الغسل على من مسّ ميّتا من النّاس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل وكذا القطعة ذات العظم منه، ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير النّاس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصّة ولا ينسقط الرطوبة هنا والظاهر أنّ النّجاسة هنا حكميّة، فلو ممّسه بغير رطوبة ثمّ لمس رطباً لم ينجس، ولو ممّس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشّهيدي لم يجب الغسل بخلاف من يمّ ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر، ولو كمل غسل الرأس فممّسه قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً.

المقصد العاشر: في التّيمّم: وفصوله أربعة:

الأول: في مسوغاته:

ويجمعها شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز أسباب ثلاثة:
الأول: عدم الماء ويجب معه الطّلب غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السّهلة من الجهات الأربع إلّا أن يعلم عدمه، ولو أخلّ بالطّلب حتّى ضاق الوقت تيمّم وصلى ولا إعادة وإن كان مخطئاً إلّا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد، ولو حضرت أخرى جدّد الطّلب ما لم يحصل علم العدم بالطّلب السابق، ولو علم قرب الماء منه وجب السّعي إليه ما لم يخف

كتاب الطهارة

ضرراً أوفوت الوقت وكذا يتيمم لوتنازع الواردون وعلم أن التوبة لاتصل إليه إلا بعد فوات الوقت ولوصب الماء في الوقت تيمم وأعاد ولو صبّه قبل الوقت لم يعد.

الثاني: الخوف على النفس أو المال من لص أو سبع أو عطش في الحال أو توقعه في المآل أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة أو مرض أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صبيّاً أو فاسقاً ولوتألم في الحال ولم يخش العاقبة توسّلاً.

الثالث: عدم الوصلة بأن يكون في بئر ولا آلة معه ولو وجد به شمن وجب شراؤه، وإن زاد عن ثمن المنزل أضعافاً كثيرة مالم يضرّ به في الحال فلا يجب وإن قصر عن ثمن المنزل، ولو لم يجد الثمن فهو فاقد وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لاحتاج إليها، ولو هب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول بخلاف ما لو هب الثمن أو الآلة، ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فإن تعذر تيمم ولا يغسل بعض الأعضاء، وغسل النجاسة العينية عن البدن والثوب أولى من الوضوء مع القصور عنها فإن خالف ففى الإجزاء نظر.

الفصل الثاني: فيما يتيمم به:

ويشترط كونه أرضاً أما تراباً أو حجرًا أو مدرًا طاهرًا خالصًا مملوكاً أو في حكمه، فلا يجوز التيمم بالمعادن ولا الرماد ولا النبات المنسحق كالأشنان والدقيق، ولا بالوحل ولا النجس ولا الممزج بما منع منه مزجاً يسلبه إطلاق الاسم ولا المفصوب، ويجوز بأرض النورة والجصّ وتراب القبر والمستعمل والأغفر والأسود الأبيض والأحمر والبطحاء وسحابة الخبز والمشوى والآجر والحجر، ويكره السبخ والرمل، ويستحب من العوالى، ولو فقد التراب تيمم بغير ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج، ولو لم يجد إلا الوحل تيمم به، ولو لم يجد إلا الثلج فإن تمكّن من وضع يديه عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلاً وجب وقّده على التراب وإلا تيمم به بعد فقد التراب، ولو لم يجد ماءً ولا تراباً طاهرًا فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء.

قواعد الاحكام

الفصل الثالث: في كيفيته:

ويجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث فيبطل معه، والتقرب، وإيقاعه لوجوبه أوندبه مستدامة الحكم حتى يفرغ، ووضع اليدين على الأرض ثم مسح الجبهة بهامن القصاص إلى طرف الأنف مستوعباً لها ثم ظاهر الكف الأيمن من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعباً ثم الأيسر كذلك، ولو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب، ولو أخل ببعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده، ويستحب نفض اليدين بعد الضرب قبل المسح ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان، ويتكرر التيمم لو اجتمعا ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ولا بدمن نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ولو ييمه غيره مع القدرة لم يجزىء ويجوز مع العجز، ولو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجزىء ولو نقله من سائر أعضائه جاز، ولو معك وجهه في التراب لم يجزىء إلا مع العذر وينزع خاتمه ولا يخلل أصابعه.

الفصل الرابع: في الأحكام:

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً ويجوز مع التضييق وفي السعة خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه، ويتيمم للخسوف والخسوف والاستسقاء بالاجتماع في الصحراء وللغائبة بذكرها، ولو تيمم لغائبة ضحوة جاز أن يؤدي الظهر في أول الوقت على إشكال ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة، فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز ولا يعيد ماصلاً بالتيمم في سفر أو حضر، تعمّد الجنابة أولاً، منعه زجام الجمعة أولاً، تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه أولاً.

ويستباح به كلما يستباح بالمائية وينقضه نواقضها والتّمكّن من استعمال الماء فلو وجده قبل الشروع بطل فإن عدم استأنف، ولو وجده بعد التلبّس بتكبير الإحرام استمرّ وهل له العدول إلى النفل؟ الأقرب ذلك. ولو كان في نافلة استمرّ ندباً فإن فقد بعده ففي النقض نظر، وفي تنزل الصلاة على الميت منزله التكبير نظر فإن أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة إشكال.

كتاب الطهارة

ويجمع بين الفرائض بتيّم واحد ولوتيّم ندباً لناقلة دخل به في الفريضة، ويستحبّ تخصيص الجنب بالماء المباح أو المبدول وييمّم الميت ويتيمّم المحدث، ولو انتهوا إلى ماء مباح واستووا في إثبات اليد فالملك لهم وكلّ واحد أولى بملك نفسه، ويعيد المجنب تيمّمه بدلاً من الغسل لو نقضه بحدث أصغر، ويتيمّم من لا يتمكّن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ومن يصلّى على الجنازة مع وجود الماء ندباً ولا يدخل به في غيرها.

اللمعة المشقية

للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن الشيخ شمس الدين
محمد بن حامد بن أحمد المطبق العالم الشايطي الخزي المشتهر بالشهد الأفق

٧٣٤-٧٨٦ هـ

كتاب الطهارة

وهي لغة النظافة، وشرعاً استعمال طهور مشروط بالنية، والطهور هو الماء والتراب.
 قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا.
 وقال النبي صلى الله عليه وآله: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا.
 فالماء مطهر من الحدث والخبث وينجس بالتغير بالتجاسة ويطهر بزواله إن كان
 جاريًا أو لاقى كراً قدره ألف ومائتا رطل بالعراقي، وينجس القليل والبر بالملقاة
 ويطهر القليل بما ذكر، والبر بنزج جميعه للبعير والثور والخمر والمسكر ودم الحدث
 والفقاع، وكز للذابة والحمار والبقرة، وسبعين دلوًا معتادة للإنسان، وخمسين للذم الكثير
 والعذرة الرطبة، وأربعين للشعبل والأرنب والشاة والخنزير والكلب والمزويول والرجل،
 وثلاثين لماء المطر المخالط للبول والعذرة وخرء الكلب، وعشر ليايس العذرة وقليل الذم،
 وسبع للظير والفأرة مع انتفاخها وبول الصبي وغسل الجنب وخروج الكلب حيًا، وخمس
 لذرق الدجاج، وثلاث للفأرة والحية والوزغة، ودلو للمصفور.
 ويجب التراوح بأربعة رجال يومًا عند الغزارة، وجوب نزح الجميع، ولو تعمّر جُمع
 بين المقدّر وزوال التغير.

مسائل :

المضاف ما لا يصدق عليه اسم الماء بإطلاقه وهو طاهر غير مطهر مطلقًا، وينجس
 بالاتصال بالتجس، وطهره إذا صار مطلقًا على الأصح، والتؤثر تابع للحيوان، وتكره

اللمعة الدمشقية

سؤر الجسّال وآكل الجيف مع الخلّوعن التجاسة والحائض المتهمة والبغل والحمار والفأرة والحية وولد الزنى.

الثانية: يستحبّ التباعد بين البثر والبالوعة بخمس أذرع في الصلبة أو تحتية البالوعة وإلا فسيع، ولا تنجس بها وإن تقاربنا إلا مع العلم بالاّصال.

الثالثة: التجاسة عشرة: البول والغائط من غير المأكول ذى النفس، والدّم والمنى من ذى النفس وإن أكل، والميته منه، والكلب والخنزير والكافر والمسكر والفقاع. يجب إزالتها عن الثوب والبدن، وعفى عن دم الجروح والقروح مع السيلان، وعن دون الدرهم من غير الثلاثة، وتغسل الثوب مرّتين بينهما عصر إلا في الكثير والجارى، ويصبّ على البدن مرّتين في غيرهما، وكذا الإناء فإن ولغ فيه كلب قدم عليهما مسحة بالتراب، ويستحبّ السّبع في الفأرة والخنزير والثلاث في الباقي، والغسالة كالمحلّ قبلها.

الرابعة: المطهر عشرة: الماء مطلقاً، والأرض باطن التّل وأسفل القدم، والتراب في الولوغ، والجسم الطاهر في غير المتعدّى من الغائط، والشمس ما جففت من الحصر والبولارى وما لا ينقل، والتار ما أحالته، ونقص البثر، وذهاب ثلثى العصير، والاستحالة وانقلاب الخمر خلاً، والإسلام. وتطهر العين والأنف والفم باطنها وكلّ باطن بزوال العين. ثمّ الطهارة اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم. فهنا فصول ثلاثة :

الأول: في الوضوء :

وموجبه: البول والغائط والريح والنوم الغالب على السّمع والبصر ومزيل العقل والاستحاضة.

وواجبه: التّية مقارنة لغسل الوجه مشتملة على التّقرب والوجوب والاستباحة، وجرى الماء على ما دار عليه الإيهام والوسطى عرضاً وما بين القصاص إلى آخر الذّقن طولاً وتخليل خفيف الشّعر، ثمّ اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع ثمّ اليسرى

كتاب الطهارة

كذلك، ثم مسح مقدم الرأس بمسماه، ثم مسح الرجل اليمنى ثم اليسرى بمسماه ببقية البلل فيهما مرتباً مالياً بحيث لا يجف السابق.

وسننه: السواك، والتسمية، وغسل اليدين مرتين قبل إدخالهما الإناء، والمضمضة، والاستنشاق، وتثليثهما، وتثنية الغسلات، والدعاء عند كل فعل، وبدأة الرجل بالظهر وفي الثانية بالبطن عكس المرأة. وتخير الخنثى فيه، والشاك فيه في أثائه يستأنف ويعدّه لا يلتفت، وفي البعض يأتي به على حاله إلا مع الجفاف فيعيد وبعد انتقاله لا يلتفت، والشاك في الطهارة يحدث والشاك في الحدث متطهر وفيهما محدث.

مسائل:

يجب على المتخلى ستر العورة، وترك القبلة ودبرها، وغسل البول بالماء والغائط مع التعمّد، وإلا فثلاثة أحجار أبكار أو بعد طهارتها فصاعداً أو شبهها، ويستحب التباعد، والجمع بين الطهرين، وترك استقبال التّيرين والريح، وتغطية الرأس، والدخول باليسرى، والخروج باليمنى، والدعاء في أحواله، والاعتماد على اليسرى، والاستبراء، والتّحنح ثلاثاً والاستنجاء باليسار، ويكره باليمنى وقائماً ومطمحاً وفي الماء والشارع والمشرع والفناء والملعن والمثمرة وفي التّزال والجحرة والسواك والكلام والأكل والشرب.

ويجوز حكاية الأذان وآية الكرسي وللضرورة.

الفصل الثاني: في الغسل:

وموجبه: الجنابة والحيض والاستحاضة مع غمس القطنه والتفاس ومس الميت التّجس آدمياً والموت.

وموجب الجنابة: الإنزال، وغيوبة احشفة قبلاً أو دبراً أنزل أولاً، فيحرم عليه قراءة العزائم، واللّبث في المساجد، والجواز في المسجدين، ووضع شيء فيها، ومس خط المصحف أو اسم الله تعالى أو النّبي أو الأئمة عليهم السلام، ويكره الأكل والشرب

حتى يتمضمض ويستنشق، والتوم إلا بعد الوضوء، والخضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات، والجواز في المساجد.

وواجبه: التّية مقارنة، وغسل الرأس والرقبة، ثم الأيمن ثم الأيسر، وتخليل مانع وصول الماء، ويستحب الاستبراء والمضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاثاً، والموالة، ونقض المرأة الضفائر، وتثليث الغسل، وفعله بصاع، ولو وجد بللاً بعد الاستبراء لم يلتفت وبدونه يغتسل، والصلاة السابقة صحيحة، ويسقط الترتيب بالارتقاس، ويعاد بالحدث في أثنائه على الأقوى.

وأما الحيض: فهو ما تراه المرأة بعد تسع وقبل ستين إن كانت قرشية أو نبطية وإلا فالخمسون، وأقله ثلاثة متوالية وأكثره عشرة وهو أسود أو أحمر حار له دفع غالباً. ومتى أمكن كونه حيضاً حكم به ولو تجاوز العشرة، فذات العادة الحاصلة باستواء مرتين تأخذها، وذات التمييز تأخذه بشرط عدم تجاوز حدّيه في المبتدئة والمضطربة، ومع فقدّه تأخذ المبتدئة عادة أهلها، فإن اختلفن فأقرانها، فإن فقدن أو اختلفن فكالمضطربة في أخذ عشرة من كلّ شهر وثلاثة من آخر أو سبعة سبعة.

ويحرم عليها الصلاة والصوم وتقضيه والطواف ومسّ القرآن ويكره حمله ولمس هامشه كالجنب ويحرم اللبث في المساجد وقراءة العزائم وطلاقتها ووطؤها قبلًا عالمًا عامداً فتجب الكفارة احتياطاً بدينار في الثلث الأول ثم نصفه في الثلث الثاني ثم ربعه في الثلث الأخير، ويكره قراءة باقى القرآن والاستمتاع بغير القبل، ويستحب الجلوس في مصلاتها بعد الوضوء وتذكر اسم الله تعالى بقدر الصلاة، ويكره لها الخضاب وتترك ذات العادة برؤية الدم وغيرها بعد ثلاثة ويكره وطؤها بعد الانقطاع قبل الغسل على الأظهر وتقضى كلّ صلاة تمكّنت من فعلها قبله أو فعل ركعة مع الطهارة بعده.

وأما الاستحاضة: فهي ما زاد على العشرة أو العادة مستمراً أو بعد اليأس أو بعد النفاس، ودمها أصفر بارد رقيق فاتر غالباً. فإذا لم تغمس القطنه تتوضؤ لكل صلاة مع تغييرها، وما يغمسها بغير سيل يزيد الغسل للصبح، وما يسيل تغتسل أيضاً للظهرين ثم للعشائين وتغير الخرقه فيهما.

كتاب الطهارة

وأما النفاس : فدم الولادة معها أو بعدها وأقله مسمّاه وأكثره قدر العادة في الحيض فإن لم يكن فالعشرة. وحكمها كالحائض ، وتجب الوضوء مع غسله ، ويستحب قبله .
وأما غسل المس : فبعد البرد وقبل التطهير ويجب فيه الوضوء .

القول في أحكام الأموات وهي خمسة :

الاحتضار : ويجب توجيهه إلى القبلة بحيث لو جلس أستقبل ، ويستحب نقله إلى مصلاه وتلقينه الشهادتين والإقرار بالاثني عشر عليهم السلام وكلمات الفرج وقراءة القرآن عنده والمصباح إن مات ليلاً ، ولتغمض عيناه ويطبق فوه وتمّ يده إلى جنبه ويغطى بثوب ، ويعجل تجهيزه إلا مع الاشتباه فيصبر عليه ثلاثة أيام ، ويكره حضور الجنب أو الحائض عنده وطرح حديد على بطنه .

الثاني : الغسل : ويجب تغسيل كلّ مسلم أو بحكمه ولو سقطاً إذا كان له أربة أشهر بالسدر ثم الكافور ثم القراح كالجناية بالتيّة ، والأولى بميراثه أولى بأحكامه والزواج أولى مطلقاً ، وتجب المساواة في الرجولية والأنوثة في غير الزوجين ومع التعذر فالمحرم من وراء الثياب فإن تعذر فالكافر والكافرة بتعليم المسلم ، ويجوز تغسيل الرجل ابنة ثلاثة سنين مجردة وكذا المرأة ، والشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه وتجب إزالة النجاسة عن بدنه أولاً ويستحب فتق قميصه ونزعه من تحته وتغسله على ساجدة مستقبل القبلة وتشليث الغسولات وغسل يديه مع كلّ غسلة ومسح بطنه في الأوتين وتنشيفه بثوب وإرسال الماء في غير الكنيف وترك ركوبه وإقعاده وقلم ظفره وترجيل شعره .

الثالث : الكفن : والواجب مئزر وقميص وإزار مع القدرة ، وتستحب الحبرة والعمامة والخامسة وللمرأة القناع عن العمامة والتمط ، ويجب إمساس مساجده السبعة بالكافور ، ويستحب كونه ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً ووضع الفاضل على صدره وكتابة اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام على العمامة والقميص والإزار والحبرة والجريدتين من سمف النخل أو شجر رطب فاليمنى عند الترقوة بين القميص وبشرته والأخرى بين القميص والإزار من جانبه الأيسر وليخط بخيوطه ولا تبل بالزرق ، وتكره

اللمعة الدمشقية

الأكمام المبتدأة وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمعه وبصره على الأشهر،
ويستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه أو الوضوء.

الرابع: الصلاة عليه: وتجب على من بلغ ستاً متناً له حكم الإسلام.

وواجبها: القيام والقبلة وجعل رأس الميت إلى يمين المصلي والنية وتكبيرات خمس
يتشهد الشهادتين عقيب الأولى ويصلي على النبي وآله عقيب الثانية ويدعو للمؤمنين
والمؤمنات عقيب الثالثة وللميت عقيب الرابعة وفي المستضعفين بدعائه والطفل لأبويه
والمنافق يقتصر على أربعة ويلعنه، ولا تشترط فيها الطهارة ولا التسليم، ويستحب إعلام
المؤمنين به ومشى المشيع خلفه أو إلى جانبه والترتيب والدعاء والطهارة ولو متيمماً مع
خوف الفوت والوقوف عند وسط الرجل وصدر المرأة على الأشهر والصلاة في المعتادة ورفع
اليدين في التكبير كله على الأقوى، ومن فاته بعض التكبير أتم الباقي ولاء ولو على القبر
ويصلي على من لم يصل عليه يوماً وليلة أو دائماً، ولو حضرت جنازة في الأثناء أتمها
ثم استأنف عليها، والحديث يدل على احتساب ما بقى من التكبيرات لهما ثم يأتي
بالباقى للثانية وقد حققناه في الذكرى.

الخامس: دفنه: والواجب مواراته في الأرض مستقبل القبلة على جانبه الأيمن،
ويستحب عمقه نحوقامة ووضع الجنازة أولاً ونقل الرجل في ثلاث دفعات والسبق برأسه
والمرأة عرضاً ونزول الأجنبي إلاً فيها وحلّ عقد الأكفان ووضع خذه على التراب وجعل
تربة معه وتلقينه والدعاء له والخروج من الرجلين والإهالة بظهور الأكف مسترجعين
ورفع القبر أربع أصابع وتسطيحه وصب الماء عليه من قبل رأسه دوراً والفاضل على وسطه
 ووضع اليد عليه مترحماً وتلقين الولي بعد الانصراف، ويتخير في الاستقبال
والاستدبار، وتستحب التعزية قبل الدفن وبعده وكل أحكامه من فرض الكفاية أو
ندبها.

الفصل الثالث: في التيمم:

وشرطه عدم الماء أو عدم الوصول إليه أو الخوف من استعماله، ويجب طلبه من

اللمعة الدمشقية

الجوانب الأربعة غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السهلة، وتجب بالشراب القاهر أو الحجر لا بالمعادن والثورة، ويكره بالسبخة والرمل، ويستحب من العوالى.

والواجب: التّية، والضرب على الأرض بيديه مرّة للوضوء فيمسح بهما وجهه من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى ثمّ ظهر يده اليمنى بطن اليسرى من الرّند إلى أطراف الأصابع ثمّ اليسرى كذلك ومرتين للغسل وينتقم غير الجلب مرتين، وتجب في التّية البدلية والاستباحة والوجه والغربة، وتجب الموالاة، ويستحب مصّ اليدين وليكن عند آخر الوقت وجوباً مع الطمع في الماء وإلاّ استجاباً، ولو تمكّن من الماء انتفص، ولو وجده في أثناء الصلاة أتمّها على الأصح.

• • •

كتاب الطهارة دليل الموضوعات العام الجزء الثاني

فصل : في بيان نواقض الوضوء . . . ٤٠٠	غنية النزوع
فصل : في بيان الطهارة الكبرى . . . ٤٠٠	الكلام في التكليف السمعي . . . ٣٧١
فصل : في بيان أحكام الحيض . . . ٤٠٢	كتاب الطهارة . . . ٣٧١
فصل : في بيان المستحاضة . . . ٤٠٤	فصل : . . . ٣٧١
فصل : في بيان النفاس . . . ٤٠٦	فصل : . . . ٣٧١
فصل : في بيان أحكام الموق وكيفية	فصل : . . . ٣٧٩
غسلها وتكفيها ودفنها . . . ٤٠٦	فصل : في كيفية الطهارة . . . ٣٨٣
فصل : في بيان التيمم . . . ٤١٢	فصل : . . . ٣٨٩
فصل : في بيان أحكام النجاسات	فصل : في التيمم . . . ٣٩٠
ووجوب إزالتها عن الثياب والبدن . . . ٤١٦	
فصل : في أحكام التطهير . . . ٤١٨	الوسيلة إلى نيل الفضيلة
	الوسيلة إلى نيل الفضيلة . . . ٣٩٣
إصباح الشيعة	فصل : في بيان الطهارة . . . ٣٩٥
	فصل : في الطهارة . . . ٣٩٧
وفيه ثمانية عشر فصلاً . . . ٤٢١	فصل : في بيان ما يقارن الوضوء . . . ٣٩٧
	والترك عشرون شيئاً . . . ٣٩٨
السرائر	والمندوب . . . ٣٩٨
باب في أحكام الطهارة وجهة وجوبها	فصل : في بيان السهو العارض في
وكيفية أقسامها وحقيقتها . . . ٤٤٩	الوضوء . . . ٣٩٩

شرائع الإسلام في الحلال والحرام	باب المياه وأحكامها	٤٥١
شرائع الإسلام في الحلال والحرام	فغير ماء الآبار	٤٥٤
الأول : في المياه : وفيه أطراف ..	أما مياه الآبار	٤٥٩
الأول : في الماء المطلق	حكم الأسار	٤٧٠
فروع ثلاثة :	باب أحكام الإستنجاء والإستطابة	
الثاني : في المضاف	وكيفية الوضوء وأحكامه	٤٧٩
الثالث : في الأسار	باب أحكام الأحداث الناقضة	
الركن الثاني : في الطهارة المائية وهي	للطهارة	٤٨٧
وضوء وغسل : وفي الوضوء	فما يوجب الوضوء لا غيره	٤٨٧
فصول :	وما يوجب الغسل	٤٨٨
الفصل الأول : في الأحداث الموجبة	باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة	
للوضوء	منها	٤٩٣
الثاني : في أحكام الخلوة	باب التيمم وأحكامه	٥٠٩
الثالث : في كيفية الوضوء	باب أحكام الحيض والإستحاضة	
وأما الغسل : ففيه الواجب والمندوب	والنفاس	٥١٥
الأول في الجنابة	باب غسل الأموات وما يتقدم ذلك	
والنظر في السبب والحكم والغسل	في آداب المرض وتلقيح المحتضرين	
وأما الحكم :	وما يتصل بذلك	٥٢٦
وأما الغسل :	باب التعزية والسنة في ذلك وهيئة	
الفصل الثاني : في الحيض : وهو يشمل	المصاب وما ينبغي أن يكون عليه من	
على بيانه وما يتعلق به	علامة المصيبة	٥٣٧
الفصل الثالث : في الإستحاضة :	باب تطهير الثياب من النجاسات	
وهو يشمل على أقسامها وأحكامها	والبدن والأواني والأوعية	٥٣٨
الفصل الرابع : في النفاس	إشارة السبق إلى معرفة الحق	
الفصل الخامس : في أحكام الأموات	إشارة السبق إلى معرفة الحق	٥٥١
	الطهارة في التكليف الشرعي في	
وهي خمسة :	كتاب إشارة السبق	٥٥٣
الأول : في الإحتضار		
الثاني : في التغسيل		

الغسل : ٥٩٥	الثالث : في تكفينه ٥٧٩
الأول : غسل الجنابة ٥٩٥	الرابع : في مواراته في الأرض ... ٥٨١
أما الموجب : فأمران ٥٩٥	الخامس : في اللواحق : وهي
وأما كيفيته : فواجبها خمسة ٥٩٥	مسائل أربع ٥٨٢
وأما أحكامه ٥٩٦	وأما الأغسال المستنونة ٥٨٢
الثاني : غسل الحيض ٥٩٦	فالمشهور منها ثمانية وعشرون
الثالث : غسل الإستحاضة ٥٩٧	غسلاً :
الرابع : غسل النفاس ٥٩٨	الركن الثالث : في الطهارة الترابية
الخامس : غسل الأموات ٥٩٨	والنظر في : أطراف أربعة :
والنظر في أمور أربعة ويلحق بهذا	الأول : في ما يصح معه التيمم .. ٥٨٣
الباب مسائل : ٥٩٩	الطرف الثاني : فيما يجوز التيمم به ٥٨٣
الركن الثالث في الطهارة الترابية .. ٦٠١	الطرف الثالث : في كيفية التيمم . ٥٨٤
والنظر في أمور أربعة ٦٠١	الطرف الرابع : في أحكامه ٥٨٤
الركن الرابع : في النجاسات ... ٦٠٣	وهي عشرة :
والنظر في أعدادها وأحكامها ٦٠٣	الركن الرابع : في النجاسات
الجامع للشرائع	وأحكامها القول في النجاسات ... ٥٨٥
الجامع للشرائع ٦٠٥	وهي عشرة أنواع :
كتاب الطهارة	القول في أحكام النجاسات ٥٨٦
باب المياه ٦٠٧	القول في الآنية ٥٨٨
أحكام البثر ٦٠٧	المختصر النافع
باب الأنجاس ٦٠٩	المختصر النافع ٥٨٩
باب الإستطابة وسنن الحمام ٦١٢	وأركانه أربعة :
باب الطهارة ٦١٥	الركن الأول في المياه ٥٩١
باب الوضوء ٦١٧	والنظر في المطلق والمضاف والأسار : أما
باب السهو في الطهارة ٦١٩	المطلق ٥٩١
باب نواقض الطهارة ٦١٩	الركن الثاني : في الطهارة المائية .. ٥٩٣
باب الجنابة ٦٢٠	الثاني : في آداب الخلوة ٥٩٣
باب الحيض والإستحاضة والنفاس ٦٢٢	الثالث : في الكيفية ٥٩٣
دم النفاس ٦٢٥	الرابع : في الأحكام ٥٩٥

٦٤٨	ثلاثة	٦٢٥	باب التيمم
٦٤٨	الأول في أفعاله : وفروضة سبعة	٦٢٦	واجبات التيمم
٦٤٩	فروع	٦٢٦	ما يتيمم به
٦٥٠	فروع	٦٢٧	باب أحكام الأموات
٦٥٢	الفصل الثالث : في أحكامه	٦٣٠	في التكفين
	المقصد الخامس : في غسل الجنابة		قواعد الأحكام في الحلال والحرام
٦٥٣	وفيه فصلان :	٦٣٥	قواعد الأحكام في الحلال والحرام
٦٥٣	الأول : في سببه وكيفيته		وفيه مقاصد الأول في المقدمات :
٦٥٤	الفصل الثاني : في الأحكام		وفيه فصول :
٦٥٤	فروع	٦٣٧	الأول على أنواعها :
	المقصد السادس : في الحيض وفيه	٦٣٨	الفصل الثاني : في أسبابها
٦٥٥	فصلان الأول : ماهيته :		الفصل الثالث : في آداب الخلوة
٦٥٦	فروع	٦٣٨	وكيفية الاستنجاء
٦٥٧	الفصل الثاني : في أحكامه	٦٣٩	فروع
٦٥٨	المقصد السابع : في الإستحاضة		المقصد الثاني : في المياه وفصوله
٦٥٨	المقصد الثامن : في النفاس	٦٣٩	خمس :
	المقصد التاسع : في غسل الأموات	٦٤٠	فروع
٦٥٩	وفيه خمس فصول مقدمة :	٦٤٠	فروع
	الفصل الأول : في الغسل : وفيه	٦٤١	الفصل الثاني : في المضاف والأسرار
٦٥٩	مطلبان الأول : الفاعل والمحل :	٦٤١	فروع
٦٦٠	المطلب الثاني : في الكيفية	٦٤١	الفصل الثالث : في المستعمل
٦٥٩	فروع		الفصل الرابع : في تطهير المياه
	الفصل الثاني : التكفين : وفيه	٦٤٢	النجسة
٦٦١	مطلبان	٦٤٣	الفصل الخامس : في الأحكام
٦٦١	الأول : في جنسه وقدره		المقصد الثالث : في النجاسات وفيه
٦٦٢	المطلب الثاني : في الكيفية	٦٤٤	فصلان
	الفصل الثالث : في الصلاة عليه :	٦٤٥	الفصل الثاني : في الأحكام
٦٦٣	ومطالبه خمسة	٦٤٧	كلام في الآنية : وأقسامها ثلاثة :
٦٦٣	الأول :		المقصد الرابع : في الوضوء وفصوله
٦٦٣	المطلب الثاني : في المصلى		

المطلب الثالث : في مقدماتها . . . ٦٦٣
المطلب الرابع : في كيفيتها : . . . ٦٦٣
المطلب الخامس : في الأحكام : ٦٦٤
الفصل الرابع : في الدفن ٦٦٤
الفصل الخامس في اللواحق ٦٦٥
المقصد العاشر : في التيمم :
وفصوله أربعة الأول : في مسوغاته :
٦٦٦
الفصل الثاني : فيما يتيمم به ٦٦٧
الفصل الثالث : في كيفيته ٦٦٨
الفصل الرابع : في الأحكام ٦٦٨

اللمعة الدمشقية

اللمعة الدمشقية ٦٧١
مسائل ٦٧٣
الأول : في الوضوء ٦٧٤
مسائل ٦٧٥
الفصل الثاني : في الغسل ٦٧٥
القول في أحكام الأموات وهي خمسة
الإحتضار : ٦٧٧
الثاني : الغسل ٦٧٧
الثالث : الكفن ٦٧٧
الرابع : الصلاة عليه ٦٧٨
الخامس : دفنه ٦٧٨
الفصل الثالث : في التيمم ٦٧٨



